









سب الزين  
القاضي

# مِثْلُ الْجَنَّةِ فِي الْقَضَاءِ الشَّرْعِيِّ

اذا بكى نظم قاضي فارت أمته  
شعب العدل في الدنيا هو الباقي









# اهداء الكتاب

أهدى كتابي إلى حضرة صاحب الجلالة مولاي القاضي الأول  
القاضي أفاض علينا نعمه أنهاراً وسحباً ، ونزل بالهبة من قلوبنا ودياننا  
رحباً ، إلى مولاي القبي لما طاردوني افتقدته ، ولما سدوا في  
وجعي مسالك الأمان وجدته .

هنالك وجدت ساحة تدعو كل خائف فاختميت ، وذراعين  
فتحاً لكل لاجئ فارتعيت ، ليحمد جلالته بكل لسان ، ول يحمل  
أيضاً في التاريخ تاج الإحسان ، ول يهتف لجلالته شكراً عن عباقرة  
المداء ، كما يهتف له في أقاليم الدنيا الرعايا والدماء ، ول تطل عليه  
البرايا فيكون اسمه مفتاح كل رتاج ، ول يدين له كل الوري فيكون  
له في كل مملكة تاج .

وإن الفضل الأكبر للذين طاردوني فاعتصمت بتلك الساحة ،  
وأحوا على صحراء الظلم فاهتديت إلى تلك الواحة . ورأسهم يا مولاي  
متمرس بأسبابك ، آخذ بمحلقات بابك .

محمد الزين



# مقدمة

للمنشر

ما بنا شخص الأستاذ الزين فله رب يحميه، ولقد عوده ذلك في أحلك ظروفه، فارتفعت يد ظالم للبطل به إلا أمسكها الله فكان آخر عهده بالبطل، حتى أسماء أحد أسدقائه المصحف، لذلك وأخذاً من قوله :  
أشاع من حق الباقون وامتنوا كأنني مصحف لم ير ضنديقا  
فكان الله يحق الله أعدائه كفيلاً، أو نزلت عليه سورة الفيل .  
ولقد قال فيه كاتب الجيل الرحوم الأستاذ صادق عنبر لما كتب  
مقدمة قصيدته ( ليلة الهجرة ) « وما مسه ظالم باذى إلا كان ذلك آخر عهده  
بالظلم فهو كزنية الأسد تضع حداً لاختيال الجبارة ، والذي أعرفه يقيناً  
أنه بلغ في تصوفه حد الدلال على الله لأنه قال في الصوفية ما لم يوفق صوفي  
لقوله بعد .

قد قال في رباعياته يخاطب القادس العلية :

إن أقام النهار سقوق الجهاد أو سجا الليل متجر العباد  
اجتلت وجهك المقول السوادى أنت صمت الضوضاء نطق السكون  
فالشر الأخير لم يقل مثلها في الله أحد ، ولم يقدر على مدح الله بشطر  
واحد إلا عبقرى لم يسبق .

وحدثني صديق له أن ظرفاً خرجاً ألم به من بعض مطاردة نفوقه هذا  
الصديق هذا المدو فقال وقد برق بصره إلى السماء فليثبت الله وجوده لهذا  
اتصم قال :



وب أن تقدر فقد نيا ركوعي وسجودي  
أنت بالنعمة أثبت وجودك إذ بالشكر لم أثبت وجودي  
فهو قبل كل شيء جار الله .

ثم هو أيضاً جار الفاروق العظيم ، ففي غرة صباح من أواخر سبتمبر  
سنة ١٩٤٦ ألجأ الطاردون قاضينا إلى الساحة القدسة فإذا التاريخ يقف في  
خنائها ويضفي عليها أثواب بهاها .

ووقف قاضينا ليملي على التاريخ ولم يقف بالساحة الزين بخصوصه ، بل  
وقف بشخصه ، فقد شخص فيه أياس الذي ورثه فضله ، وبديته وعدله ،  
ويديع الزمان الذي برى له قلمه ، والمتبني الذي نشر عليه علمه ، ولسياس  
الذي صنع له لماته ، وابن ساعدة الذي أهداه عصاته ، وهو جو والفيروزبادي  
الذين فتقا لسانه بمختلف اللغات ، كما تفتق بمختلف اللغات ، وكل  
أولئك وإن لم تنشق عنهم أثواب التراب ، فقد اجتمعوا مع الزين في  
إهاب ، فتحت أنظارهم مجتمعين ، وعلى آذانهم مستمعين ، مديده إلى  
التاريخ بوثيقة لجوئه الخالصة ، فأخذ التاريخ يدون في سجلاته وأوراقه ،  
ويؤذن بهذا القصيد في مدويات أبوابه ، مقدم جلالاته من رحلة  
البحر الأبيض .



## أول قاض لجأ لساحة الفاروق

في البعد كنت قلوب الشعب واجفة  
 وما تجولت في الآفاق تسليّة  
 تشاءكم جنباً الأرض قاطبة  
 ورُباً أحداً شعب جذاً مئة  
 يامن على جسر النقي حمايته  
 قاض إلى تلك المذود ملجئ  
 منفي الزمان المحسني استجاركم  
 ولاينا هض أخذ انجلتراً أحد  
 ان لم نجد رقيه للموت شافية  
 بحق روضة قدس أمطارها  
 إنكفيت رجال العذيل متجراً  
 إذا بكى لطم قاض فارث أمة  
 فعد لتحرز اعزازاً بآفاق  
 فأنك دنيا بها أشنات آفاق  
 فبالزيارة تشفى وجد شتاق  
 هوى لكم ففغتم غل أحداً  
 فبات في ظل أمن وارقب واق  
 لعد حرز يد الدنيا بميثاق  
 فغل في شرفات السج أطباق  
 إلا تملأ من ذل وإخفاق  
 فباسم ذاك طبياً يحيف الراق  
 فخر الحاريتاني ناراً شواق  
 بجاحه في الأذى رواد أسواق  
 شعب العدا في الدنيا هو الباق



وإن المدل ليندى جبينه ، والشعب يتزعزع يقينه ، أن رأى قاضياً  
يُحمي المدالة وهو ينفذها ، ويمطيها بينا هو لا يأخذها ، ويشهد الناس  
بمداها وأمما وأجيالا وأمما بقوله

تمشى إلى رزايا الظلم سافرة مجلى إلا عدل في الدنيا يبطلها  
حسب المدالة إلى مدقع ترب منها وإلى على العلات أعطها  
قليلست الرزية بما ناله ، أقل من الرزية بما خلده مما قاله ، خطم به شرفات  
المدالة ، وإن كلمة تقال ، أخذ على الزمن من الجبال ، وأعم للدنيا من  
الآثير ، يت شعر لا يقف عن السير ، وكما قالوا ليس أحلى في الأفواء من  
وسحات الجباه .

ولم يبق من رب في أن الله له كافل ، وليس عنه يناقل .

فإن بعض متصدرى الدولة طارده وكلما نجا منه عاوده ، فولد الخوف  
النجاة ، إذ أسلمته المطاردة لساحة مولاه ، ولكن الداهية الباقية ، والواقعة  
الفاجعة ، يوم يضع التاريخ كتابه على منصته ، ويتلو على العالم أجمع فاجع  
قصته ، في كتاب شاعر الجيل<sup>(١)</sup> للأديب الكبير « البدرى » ونحن  
ناقلون منه شيئاً من الفصل التاسع « سام في صنمته الظلم » قال :

وما قولك في رجل مخضته المظالم ، حتى كادت تمحو منه المالم .

فقد قال في الظلم والظالمين ما مخض به البيان عن أغواره وجرى فلم  
يتعلق أحد بفباره ، قال قصيدة مظلما :

أعلم فرقان المدالة اننى أطبق آفاق البلاد مشردا  
أأجل عبء المدل أم عبء شقوتي وأغفى قريراً أم أبيت مسهدا  
وبين منافي القطر حارت ركائبي كآهات محزون يرجعها الصدى

---

(١) كتاب وصع لإثبات أن قاضينا شاعر الجيل .



وقصيدة مطلعها :

تمشى إلى رزايا الظلم سافرة      عجلي ألا عدل في الدنيا يُعطىها  
حسب المدالة إني مدقع ترب      منها وأنى على العلات أعطىها  
وقال البيت الخالد :

إذا بكى الظلم قاض قارث أمته      شخب المدالة في الدنيا هو الباقي  
وقال التي مطلعها :

بليت بمجاء إنسية      كما احتاج ثور سليب الرسن  
وقال :

صورت حاسدى مرآة طهرى      فرموى بما بهم من عيوب  
وافقدوا بي منها فكننت كميسى      قتلوه بما لهم من ذنوب  
وقال أخيراً البيت الذى هز الدنيا باسم الفاروق العظيم الذى لجأ إليه :

قاض إلى ظلك الممدود ملتجئ      لقد هزرت يد الدنيا بميثاق

وإن قاضياً يذيب الظلم قريحته إلى هذا المتنعى لجدير أن تلقت  
أمته إلى البر بسمعتها في تاريخ المدالة ، فإن المدالة المصرية ستكون  
أفوه جرحاً ، وأنى قرحاً ، يوم يصبح هذا الكتاب رقاً وثاباً في ثروة  
كل لغة ويوم يقدم إلى قاضى القضاة في كل دولة ليحاطوا بمظالم زميل  
نابهة ، ويسقون من قصته جرعة غير سائنة<sup>(١)</sup> ، ولا سبب إلا أن شيخاً  
أعطاه الحظ عنواناً زعم أنك ضمنت صفاته ديواناً فأصبحت صفاته  
شعراً ، فأرخصته سمرّاً ، وما ارتبت حين هدرت مقسماً ، بأنك لم  
تهج مسلماً ، وإنك تأكيداً لتلك المقولة ، لم تهج قط إلا رجلاً يبغيض  
الله ورسوله يمشى بالإسلام الضراء ويقيم الأفراح إذا مسته ضراء ، وحين

(١) هذه المبادئ ومقدماتها ترجع لعدم لقاضى القضاة في كل دولة تنوعاً  
بمحابة صاحب الجلالة لرجال المدالة .



قلت كيف أهجوه وأنا أختار موضع القدح ، كما أختار موضع المدح ، وكيف لا يشوه ظلمك تاريخ العدالة المصرية ، وكل أثر من آثارك يعلل الدنيا دهاً ، ويوسع أعداءك هوباً ، ققاموسك المقارن ، وشرك القى وسحت به أعز مارن ، ونسبك القى لم تدع به قلباً خلياً ، ومديحك القى تمتته للثريا لها خلياً ، وترك القى أوعيته لطائفك ، فتمنت السماء أن يكون أديعها صحائفك ، وخطابك القى تهتز لها الفعجاج ، وتمنى على آثار الحجاج .

ومعها ظلموك فاسدوا مذاهبك ، ولا سلبوا مواهبك ، وهل مظهر الظلم إلا ترقية حبسوها وقروش بحسوها ، وكيف تقف للدنيا وأنت واضع المسرحية الخالدة خفير البنك والمليونير ومسرحية الحمار الفيلسوف .

أما مجديك القى ولد معك والقى سقيته في الهدد أدمعك والقى تركر هالته ذاتك وتمد أقطاره صفاتك

فلس لونا حائلا ، ولا عرضاً زائلا ، فهو وجود لا يهفو به عدم وبناء

باني الجبال يعي من هدم ، وحسبك من عظمه ، أن من حاذك نفوه ، ومن أذاك رفوه ، ومن رماك أجر ، ومن حماك هجر ، فكم أوسموا رؤساءك بالتجار ليمطروك أحجاراً فانت لآمالهم وسية وإن انتملوا إليها أخلاقهم السلية وقبل هذا الأخير رئيس منوه الرياضات الكبرى ، إن أصبح لك أنفى وكبراء جفري في ظلمك حتى عثر ، ثم سقط وانحدر وسيقبه ثاليه ، منصباً من عاليه ، وهالك لا يجد منقذاً ، من توسل لآماله بالأذى ، فكم أسفوا في حريك حتى برثوا من الأخلاق ، وعظمثوا من الحق حتى أرواهم الإختلاق

ولو كنت تعلمك لساناً مائتاً ، وخلقاً شائتاً ، وضميراً مجرماً خائتاً ، وسراباً من الأخلاق ، في صحري من التناق ، أو شرعت بمبادئك أن تتجر على سيد من قاب وحضر ، وأن تكون يهودى الريف طاهر الحضر ، وقلت بصحة وقف المحتضر ،



ولو كانت مبادئك تبيح أن تمتد إلى طفلة في اللعائف، بضمير متوحش في صورة آدمى زائف ، فتشد على عنقها غير رحيم ، وتجاوى ذكر الله كأنك شيطان رحيم ، وتنفق عليها ولا تنث ، انقضا نسر على بنات فتعجبى بوأدها شريعة الواد اللعينه ، وتصبح يمدى أيها قتيلة دفينه .

أو شرعت مبادئك أن تراحم ابنك في خليلته، وتبثها غرام عاشق ملتحاق أو ترث أباك في خليلته كأنها يبيض مارك من متاع ، أو شرعت بها أن تتعثر بالجرائم في طريقك ، فتستأجر على قتل ابن صديقك

فرحى للظلم الذى هزأ براحتك ، وينش معين قريحتك ، فإذا بك عند ما ترضاه ، نايبة القضاء ، ولو كان جاه أهلك أقعدك في نغم الكاتب ، أو تفتتك مجالس الأستاذ فيها الكاتب ، بل ما كانت تقص بريقك لهوائك لو كنت تسأل كل ذى أمر ما شهواتك ،

فلا يخيفنك أن يزعم أئمة التزوير كذبا أن معالى رئيس الديوان يتمنى خنقك بالقصة ، لأجل أن يتراعى في قضايا بينكما ولا يقف أمام النصه ، وإنه لا يرضيه فيك إلا حر الرقة ، فهي لماليه هدية مرقة ولن يجمد الشيوخ مثل ذلك قربى ، ولا أجمع منه وسيلة تبلغ إربا ، فهم لا يعرفون فيك تورما ، ويتهافون على اذاك تبرما ، ويزعمون كذبا أن معالى الرئيس قرم إلى لحك حتى سب ، وجرى في سبيل اذاك حتى لب ، وظمى إلى دمك حتى جفت لهاته ، ويئس من رده آمروه ونهاته ، مع أن معاليه أنبل من ذلك أخلاقا ، وأظهر أعراقا ، وأشرف أنسابا ، وأغلائنسابا ، وهو بشكر النعم ، أشغل منه باستزال النعم ، وكيف وجار مولانا جاره ، وجوار الحى الذى تقف فيه جواره ، وما بينكما من قضايا وخلقات ، لينت في نظره إلا صفائر وسخافات ، لأنه الآن من أمور مصر العامة ، ودعمها الهامة ،



فهو وإن كان طالما طاردك ، وأنكر ما عاهدك ، فقد كان لك رامياً ، ولكنه أصبح الآن حارساً وحامياً ، فإن الحمي الذي احتلت والجانب الذي عليه بمد الله عولت ، والجوار الذي بظله استظلت معاليه ( لاسمح الله ) غل بواجبه ، وجلب اللام لجانبه ، أن أى أذى اباحك ، أو أى قدر لظلم أتاحك ، فكل قواء على حمايتك بكرسها ، وحرمت الساحة المقدسة ( وأنت فيها ) هو حارسها ، وكيف يجالس جلالة مولانا فى مستوى كالسماء ، من أسف إلى أرض الانتقام حيث السوقة والدعماء ، لأجل أن تلوث شهواته يديه بالجرائم والدماء ، وكيف ينعون مفيض الحياة والثناء وهو ينتصب الرعية ما بأيديها من ممدود الانفاس وغالى القماء ، وإن غدر مولانا بلاجىء غير محتمل ، فليس القاضى أهون شأننا من جمل .

ومن الذى تهبه الساحة الأمان ، إن لم تحم بديع الزمان ، ومن يسقى مطرها الصيب ، إن ظمى فيها أبو الطيب ، وكيف يرجع بالياس ، نابتة القضاة لياس ، وكيف يملأ الخوف عتيفيك بالسهاد ، وأنت طليمة عصر التصريح والاجتهاد ، وكيف يثبت حراسها دعم جلالها ، أن يخلوا على القضاة بعدالتها ، وحتى فى ممالك الوحوش ، حماية اللاجىء من دعم البروش وما يقف ملكا فى المنظمة عرشه وجنوده ، إن سقطت عن رأس اللاجىء شاراته وبنوده ، وأخلفت فى حمايته عهوده ، وانحلت فى أيدي المسكين بها عقود ، وإذا خفر دماره ، وذلل جاره .

وحين تهرب إلى مولانا من قاتلك ، فإما تهرب من حساد فضائلك ، ولو رأوا فيك غنائهم لاسمؤك ، ولو لم تقترب عنهم بمقرياتك لفهموك ، فهم فى دركاتهم يرون شمالك جنوباً ومدون محاسنك ذنوياً ، وفضائلك عيوباً



أتنى حين داوروك بمكرم ، فإذا أنت بلا سب من المتطور في أمرم  
فغظمت قبيل الوزير نظملك ، وتأت فسمع تأملك ، ورأى فيك ملاكا  
تهشه الاقاعى فأقذه ، ورأى رأبا عادلا وأقذه ، ولقد كان لهم يوما ما أشامه  
يوم فاجأهم عدل الاتقاذ وم يتساقون دمه ، ويطلون به وجه الشيطان  
الذى مجدوه ، و .... القرد الذى طالما عبده ، بل إن خصمك  
بدسيسة غباوة وانتقامه ، لم يبال أن يخجل بمركزه ومقامه ، فتجاهل كل  
بديهى وأصل ، ولم يدرك (وهو محسوب على القضاء سبعين عاما ما هو سبق  
الفصل ) ولم يدرك أن من ألبح وحظر ، هو الذى مننه من النظر ، وأباك  
لم تعدله سائح فرصة ، بل فاته أمرك فصرت فى حلقه شجا وغصة ،  
ولكنه أقمى شر إن طورد فح ، وإن قم ألح ، وإذا أغرى بالذيلة احترق  
نشاطا وعملا ، وكما يش من الشر أوسعه غرائزه أملا ، هو واحد وكفى  
أساء به الزمان لمصر واشتقى ، ولا زال لخصومك آمال عريضة ، فى فقد  
هذه المريضة .

وما مثلك إلا عالم انفرد فى غاية بأحد الجاهل لا رفيق له إلا مذكراته  
فانتهز غيبته قررة الغاية واقنعوا مكتبه فبعثوا أوراقه وعالجوا أدواته  
العلمية بأيد لا تعرف إلا تسلق الأشجار فبينما هم داهمهم طائف من فرقة  
الغابات فحصدتهم وجاء العالم لجمع مذكراته وأصلح آلاته وفقى الجهل  
وتابع العلم خطواته .

والا مثل جماعة من السلاحف خرجت للزحمة فربها القطار فأنفذ  
القيط جلودها الحجرية فأجمت أسرها على الوقوف فى سبيل تلك البدعة  
إذ خرج القطار فى مشيته عن مقتضى الوقار فى اليوم التالى خرجت لتنكر  
للمذكر فوقت جماعتها وسط الشريط فجاء القطار فانقضت إليه رهوسها



لتصدده فارقدتها إلى الأبد ومشى التقدم ووقف المتخلفون  
 هذا مثل ما عدوا عليك من التجديد والنشاط ولو كان ثمة وزير  
 يقنع بالألقاب ، ولا يتبين ماذا وراء الضباب لو كان وزيراً برضى  
 أن يقف في الفهار ، وتأخذه من هول الأسماء زلزلة أو خوار ، ولكنه وزير  
 يقف منفرداً ، ويمضى إلى المدافة منجهداً ، لا يبالي إذا غدا ضميره وقلبه  
 وأرضى بمساعيه في المدافة ربه ، وإذا رضى مغلوب أن يستخط ظالم ، ولا أن  
 يجبه الطامع في حيفه بأنه حالم ، فهو يصرخ في وجهه إلى أقول لأسمك ،  
 لا يجديني أن أدخل النار معك ، وكل له في الحق وقفات ، يقف لها الناس  
 وقوفهم بعرفات ، ولن يقر أن يردد التاريخ والعالم أن وزارة العدل المصرية  
 تجامل ذوى الحياه ، بدماء القضاء ، فأها مخزاة تندى لها الحياه ، وتحترق  
 بنطقها الشفاء فلا ينخلع قلبك لأهوال الباطل فأنتك جار القاروق العظيم  
 ( ع . خ . ب )





## كلية الأستاذ محمد أحمد فرج السهوري

وتثبت هنا ما نكرم به نابضة القضاء وحجة الفقهاء الأستاذ السهوري  
المفتي وعضو المحكمة العليا الذي قدم به هذا الكتاب مبتدأ ظهوره غني  
عن كل إطراء . وحسبك من الفقه والقضاء أثره وكسبه ، ومن شهد له  
خزينة غسبه .

أخي الزين :

لقد زاملتك منذ نعومة أظفارنا وجاورتك طول مدة الدراسة وتواصلت  
بيننا الودة والأخاء فما عرفت منك إلا اللزج صافي السريرة حسن الأخاء  
والوفاء متين الدين مالى الهمة مثالياً في الكرامة .

هذه شخصيتك التي رسمتها حياتك الطويلة رسماً واضح المعالم لا تستطيع  
الأيام أن تبلى جدته . أما أدبك وشاعريتك فهما أرقى من أن يتناولهما  
بالحكم مثل ومن هم على شاكلى ممن عدا على ذوقهم الأسلوب الفقهي :  
وها هو كتابك القضائي الذي تفضلت فأطلمتنى عليه قبل ظهوره  
ينطق عليك بالحق .

ها هو ذا برهان ساطع على أن أدبك لم يطعم على قضائك وعلى أن  
قضائك له طابعه الخاص البهيج فانت تحسن عرض الوقائع وإظهار الحقائق  
بيئة واضحة في ذكاء الألفى ودقة الباحث عن العدالة . وأنت تمدد وراء  
إقرار العدل ومعارية الظلم وتلمس له الأسباب فتصل إلى هدفك من الطريق  
المقول — وأحلت القرائن والرفر عملهما الأسمى فكنت موقفاً في  
الوصول إلى العدالة كل التوفيق مع عدم الإخلال بالخطوة التقليدية للقضاء ،  
وهذا طراز يطلب القضاء منه المزيد .



أما الوسائل فالأنظار فيها مختلفة ومن ذا يستطيع أن تكون كل آرائه  
وطرائقه مرضية للجميع ، بكفيك الحرص على ميزان العدالة والحد والمعمل  
ولا عليك بمد إذا خالفت أو خولفت .  
فلكل امرئ طريقته ولكل أسلوبه .

إن هذه المجموعة وهي بعض ما قضيت في فترة وجيزة وبمحكمة واحدة  
جزئية لا يتسع في عملها الميدان لمثلك وتفكيرك لا كبر حجة تقضى على  
باطل خصومك . ولست أضع قلبي هذا قبل أن أذكرك بما أصبت به منذ  
أيام الطلب وهو إنكار جهودك الموقدة لأنها لا تسير على الخطى التي ألف  
الناس اتباعها .

كان الأستاذ يملك حقك في الدرجات لسمو أدبك . أو لم ترسب  
مرة في امتحان الهندسة لأنك حلت النظريات حلاً صحيحاً بغير الطريقة  
التي يحفظها المصحح .

أما أعطاك الرحموم حفي بك ناصف على الرسالة صفراً فلما قرأها ثانياً  
أعطاك الدرجة النهائية وقرظها وطلب منك أن تطيعها وهكذا من  
لا يفهمونك يظلمونك فإذا عرفوك أنصفوك كل هذا أذكرك أنا وأعيه  
تماماً وأقارنه بما سادفك بمد في حياتك وأعجب من المقادير التي قدرت  
لسلك امرئ توعاً خاصاً من القبات الباطلة قف في سبيلة . لكن لا نبحزن  
فكما عودت هذا منذ الطلب فقد عودك الله دائماً أن يتضح أمرك ويعود  
إليك حقك .

أخوك

محمد أحمد فرج المنهورى



## من قاض صديق

أتفكر أننا أجمعنا أمرنا يوماً أن نفرغ لوضع المبادئ. وأنت إن عانيت  
بحكم أشرفت بالقضاء كله على القمة

وإذا اقتنعت وقفت وحدك على أحد طرفي الكرة ولم تقال من وقف  
في طرفها الآخر وأنت زدت في ثروة الأدلة ، بما استفدت جهله التاريخ كله ،  
فأثبت أن السياق حجة وأنت أول من قال الثبوت في كل شيء بحسبه وأول من  
قال بالحقائق القضائية الافتراضية ، وأول من قال بالدفع الاعتبارية ، في  
أحكام يفخر بها تاريخ العدالة ، وأنت إذا ناقشناك فتحت أعيننا بكل رأى  
سديد واستفدنا كل طريف جديد وإن قاطمناك دنونا وقربنا ، وطمنا  
وشربنا ، فقربك لنا فائدة ، ومخافتك مائدة ، وأن أساس مبادئك إيمانك  
بأن لكل قضية شخصية ، وأن الحوادث بفروع الشريعة مستفرقة عصبية ،  
وأنت نخلو إلى مبادئك فنكتبها ولا ننسبها وإلا سفهوا أحلامنا ، وخسرنا  
أحكامنا ، وإن رأينا فيك غير الحجيح ، أنك من علماء التخريج ، وإن  
الخلاص بينك وبين أعدائك إنما هو خلاف بين المبقرية والفساة ، والجدة  
والرثاة وأن أم أسباب اضطهادك أن أقبح عنوان للشيوخ يريد أن يطمس  
القاضي

أنغم عنوان .



وجاءنا من نابئة التشريع والقضاء العلامة الكبير حضرة صاحب  
السعادة الجليل محمد زكي على باشا وكيل محكمة النقض والإيرام ورئيس  
الدائرة المدنية بها (سابقاً) ننشرها لعمادته شاكرين .

## كلمة تعريف

بسم الله والمحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله (وبعد) فقد  
قرأت هذه المجموعة من الأحكام التي أصدرها حضرة صاحب الفضيلة  
القاضي الناضل الشيخ محمد الزين فوجدت فيها كثيراً من المبادئ الفقهية  
التي تدل على تفكير سليم وإطلاع واسع واجتهاد مشكور في تعرف الحكم  
الصحيح الذي ينبغي عليه الفصل في الدعوى ولقد جاءت هذه المبادئ  
في كثير من الأحكام موجزة مقتضبة وهذا الإيجاز له ما يبرره من كثرة  
عمل القاضي الجزئي كثرة لا تمكنه من التبسط في البيان والشرح وإذا  
كان في هذه المبادئ ما لا يوافق عليه بعض المتخلفين بالسائل الفقهية  
الشرعية إلا أنه مما لا جدال فيه أن اختلاف الرأي فيها لا يعدو كل  
اختلاف آخر في أية مسألة قانونية إذ هذه المبادئ ليست مما لا يمكن  
تأييده أو مما لا يصح القول بها ولو أن كل قاضي سلك في أحكامه السبيل  
التي سلكها حضرة القاضي صاحب هذه المجموعة لتيسر لرجال الفقه  
الشرعي أن يجدوا مواد غريزة شبيهة للدرس وتقوية روح البحث والاجتهاد  
ولأمكن لفلسفة القانون أن تمحو إلى القنوة المرجوة — إن ميدان الفقه  
الإسلامي فسيح الأرجاء يجد فيه كل مشتغل بالقوانين المصرية من الأصول  
والمبادئ ما يتفق تماماً مع أحكام تلك القوانين بل ما يبرزها من حيث  
المنطق الفقهي السليم ولقد وجدت في هذه المجموعة كثيراً من المبادئ  
الخاصة بالإثبات وتقدير الوقائع مما يتفق تماماً مع أحكام القانون المدني



وإني لا يسمنى إلا أن أهني\* حضرة القاضي الفاضل بهذا العمل  
المشكور وأرجو له من الله كل التوفيق وفلاح في الطريق القويم الذى اختطه  
لنفسه في قضائه بين الناس والله نعم المولى وهو نعم النصير .  
رأس البر في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٧

محمد زكى على باشا

وكيل محكمة النقض والإبرام  
ورئيس الدائرة المدنية بها (سابقاً)



# فهرس مبادئ الكتاب

المبادئ	رقم مسلسل المبادئ	رقم الصفحة
لا يصح قبول الاستشكال إلا بأدلة ولا يجوز الاكتفاء في وقت التنفيذ بأنه يستشكل	١	١
الوعد بتقديم أدلة الأشكال إنما يقصد به كسب الوقت لأن الأشكال كدفع البراءة في قضية الحبس	٢	
عدم إثبات بعض المدعى به في الدعوى مع طلب الحكم يعتبر تنازلاً مؤقتاً عن ذلك البعض لأن المجوز عن إثباته لم يقطع به	٣	٢
لا يؤخذ بالشهادة العرفية في الإثبات إلا إذا أشهد بها موقعها أمام القضاء	٤	
عدم الزفاف لا يكون ضرراً مسوغاً للطلاق لأن التروبة ليست أقل ضرراً من زواج لا زفاف فيه	٥	٤
يجوز الاكتفاء في دعوى الضرر بذكر ظرف الضرر على أن يفصل في الإثبات لأن من الإضرار مالا يجوز إعلانه في ورقة الدعوى حفظاً لسمعة الأمر ولذلك يكفي في هذه الدعاوى في ورقة الدعوى للسير احتمال السماع	٦	
قد يتفق في مثل هذه القضية الرفض مع عدم السماع لأن مجال السماع اتفق مع مجال الإثبات	٧	
سبب الحكم لا يجوز أن يكون أمراً محتسلاً	٨	



رقم الصفحة	رقم مسلسل المبادئ	المبادئ
٦	٩	إذا لم يثبت الدفع بالتشور بقيت الحال على الأصل وهو عدم التشور وخاصة إذا سبق الدفع عشرة
	١٠	إذا ادعى الضم لتجاوز الصغار سن الحضنة ولم يدع سببا آخر فإعلان دعوى الضم المقر فيه باليد كاف في إثبات دعواها بشأن الصغار
٧	١١	في الشريعة الإسلامية أن الطفل يولد حرا وإنما تؤخر الطفولة استيفاء لحقه في الحرية لحين انتهاء عهد الطفولة بسن الخامسة عشرة الخ
		ليستوفى حقه بمجرد بلوغه سن الرشد المذكور ولذلك قال عمر كيف تستعبدون الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً
٨	١٢	المجالس الحسينية أخذت أحكامها من سياسة الاستعمار وهي أن يظل الإنسان عبداً ويولد كذلك فلا يثمرن على ممارسة الحرية حتى يصير رجلاً
	١٣	مفاجأة اعتبارات الرجولة للطفل المحجور عليه وذهاب سن التمرين على الحرية في الحبر لا يمكن أحداً من كسب الرشد
	١٤	العبرة في سبق الفصل للموضوع فقط
٩	١٥	إقامة الزوجة مع غير زوجها في مدة يدعى الإلتاق



المبادئ	رقم مسجل للمبادئ	رقم الصفحة
فيها قد تدل على كذب دعواه الإفراق في هذه المدة		
التحرى عما شهد به الشهود جائز لأنه قد ينفي ريبة القاضي في الشهادة	١٦	
إذا ادعى المدعى ظرفا لحالة خاصة وثبت الكذب بالنسبة للظرف المدعى كان ذلك إثباتا لكذب الحالة التي ادعاها	١٧	
يصح الحكم بمقتضى التحريات إذا رضى بها المدعى عليه لأنه يعتبر مقرا بما تضمنته	١٨	١٠
عدم تيسر إثبات التشويز يدل على عدم المنع من استحقاق النفقة ولا يدل على الطاعة إن لم يدع دفعاً آخر	١٩	١١
يكفى في استحقاق النفقة عدم إثبات للانع لا إثبات الطاعة لأن الجائز يجب إتمامه احتياطاً لا قتلاً احتياطاً	٢٠	
إذا شهد أحد الشهود بملك المدعى عليه ما يسرع هلاكه أو استهلاكه في المدة بين شهادة هذا الشاهد وشهادة الشاهد الآخر الذي شهد بأنه لا ملك للمدعى عليه فلا تناقض بين الشاهدين	٢١	١٢
سكوت المحكمة على الدفع والانتقال منه إلى	٢٢	



المبادئ	رقم مسلسل للمبادئ	رقم الصفحة
الموضوع على أقل تقدير ضم له إلى الموضوع يكفي في ثبوت كيدية الدعوى أن يثبت أنها مستحقة الرفض وأن وقائعها غير صحيحة	٢٣	١٣
الاتصال من نظر الدفع إلى الدعوى وإن كان يشير إلى أن المحكمة اعتبرت الدفع إنكاراً إلا أن هذا لا يتنافى مع اعتباره مضموماً للموضوع	٢٤	
الدفع بالكيد في دعوى الضم يثبت باتجار المدعى بدعواه	٢٥	١٤
من مظاهر الاتجار أن يبيع حكم الضم للأمر بتنازلهما عن حكم نفقة للصغيرة عليه فيلغيه	٢٦	
من مظاهر الاتجار بحكم الضم وكيدية الدعوى بها أن يحاول كسبه من جديد لحدوث قضية بينه وبين أمها بعد ما باعه لها أول مرة نظير إلغاء حكم النفقة	٢٨	
إذا ظهر الكيد أثناء السير في الدعوى فتمسكت به الدعى عليها بعد ظهوره وثبوتة للمحكمة اعتبرت دافعة للدعوى بالكيد واعتبر الدفع ثابتاً وقرر عدم الاستمرار في السماع	٢٨	
الزوجة لا تحتاج إلى الحكم لضم الصغير لأنه	٢٩	١٥



رقم الصفحة	رقم مسلسل المبادئ	المبادئ
		مفروض أنها في طاعة أبيه فهو في يدها حكماً بحكم المعاشرة لأبيه
	٣٠	لا يحكم للزوجة بضم ابنها من الدعي عليه زوجها إلا إذا ثبت أنه لم يستغن عن خدمة النساء وأن الزوج لم يهين لها مسكناً لتطعيمه فيه
١٧	٣١	إلزام التخفيض في نفقة الصغير في غير مقابل تبرع بالنسبة للماضي والحاضر ووعده بالتبرع بالنسبة للمستقبل لا تسمع الدعوى به لأن شرطها الإلزام
١٨	٣٢	الحاضنة المتبرعة لا يسرى تبرعها على حاضنة سواها
	٣٣	إذا سقط حق الحاضنة للمتبرعة لم يبق تبرعها محل مطالبة من أحد
	٣٤	دفع أب الصغير دعوى الحاضنة الجديدة بأن الحاضنة السابقة سجلت مقررات الحضانة منه إقرار بتوجه الدعوى ولا يذمها
١٩	٣٥	إجراءات إقناع المحكمة واجب المستدل ومنها إيداع أوراق الخبر
	٣٦	التقصير في إجراءات إثبات حجية السند ولو بعدم إيداع أمانة الخبر قرينة عدم الاستدلال بالسند وسحب له



المبادئ	رقم مسلسل للمبادئ	رقم الصفحة
إذالم يسر للمستدل بالسند المطعون فيه في إجراءات إثبات حجتيه أصبحت القرارات التي اتخذت في سبيل الاحتجاج به ملغاة	٣٧	
الالتزام بعدم المقاضاة في زيادة مقررات الصغيرة غير لازم بالنسبة للمستقبل	٣٨	٢١
وهو ذاته إقرار باستحقاق الزيادة إن كان الصلح على الأقل	٣٩	
الصلح على أقل من المستحق في النفقة وعد بالتبرع بالنسبة للمستقبل	٤٠	
الأبراء من الدعاوى لا يعمل فيما تأخر سببه عن تاريخ الأبراء	٤١	
الصلح عن حق الصغير غير ملزم بما تضمنه من التنازل	٤٢	
احتمال صدور حكم بمنع التنفيذ لا يكون سبب استشكال	٤٣	٢٤
من مفهوم الاستشكال مستندت حاضرة يستشكل بها	٤٤	
إذا لم يبين سبب الاستشكال وجب تقرير اعتباره ليس استشكالا	٤٥	
ووجب حينئذ رفضه كتمرض للتنفيذ من غير وجه	٤٦	



المبادئ	رقم الصفحة	رقم سلسلة المبادئ
حق والأمر باستمرار التنفيذ	٢٦	٤٧
القول قول الزوجة في كفاية النفقة إلى أن تبلغ حد الكفاية الذي يستقر عليه رأى القضاء		٤٨
كما أن القول قول الزوجة في قدر النفقة على ما قرر سابقاً القول قولها أيضاً في مدة العدة		
المعلن بالدعوى حاضر اعتباراً من جهة اعتبار السندات المقدمة [ مقدمة في وجهة وغير مطعون فيها مؤقلاً ]	٢٧	٥٠
السكوت عن الدعوى والمستندات الذى تضمنه عدم الحضور تسليم ظاهر بصحة للمستندات إلى أن يظن فيها		٥١
يحكم بالظاهر حتى يثبت خلافه		٥٢
من استحق حقاً عرفاً له الحق في أخذ حكم به		٥٣
لا يلزم من يطلب الحكم بحق له أن يثبت تعرض أحد له فيه ما دام يقدم مستندات ثبوته		٥٤
العادة إذا تزوجت الحاضنة أن تسلم محضونها لأنها		٥٥
وإذن تكون دعوى جدة الصغير لأمه على بنتها أم		٥٦
الصغير بضمة إليها لزوج أمه بأجنبي مبنية على	٢٩	



رقم الصفحة	رقم مسلسل للبيادى	البيادى
		خصومة مفتعلة
	٥٧	إذا اجتمع فى دعوى ضم صفر لزواج أمه بأجنبي أم وجدة لأم وجد لأب كانت المادة أن الجدة خصم والأم والجدة خصم آخر وطرف خصومة ولا يحصل عادة إلا إذا كان الصغير فى يد الجد لأب فتعأمر الأم والجدة على أخذه من يده بحكم
٣١	٥٨	الزواج ليس سبب إفسار فان ظروف الاسراف تتوفر على الأعزب أكثر مما تتوفر على المزوج
	٥٩	الشهادات التى يأخذها المكتوبة لصالحهم وإن كانت من جهات رسمية هى أقرب لأعطاء الطالب ما يريد منها إلى تقرير حقيقة
٣٢	٦٠	شهادة الميلاد إذا قدمت للمدعى عليه أجر الارضاع والحضانة فلم يبد عليها ملحوظة فعلى مع عريضة الدعوى التى لم ينكرها أدلة على الدعوى
	٦١	الدفع بسبق الفصل لا يلزم إبدائه من المدعى عليه لأن القاضى ممنوع من الفضول بالحكم فيما لا يحتاج لحكم
٣٣	٦٢	تفاوت المحكوم به على الممين جائز إذا كان سبق الصلح على ذلك



المبادئ	رقم مسلسل للمبادئ	رقم المنحة
الحكم على أحد مما لا يمكن تنفيذه عبث تصان عنه الأحكام	٦٣	٣٤
إذا شهد الشاهد للمدعى عليه فلم يواقع سقطت شهادته	٦٤	
يصح الصلح على أن يعطيها أجر المسكن شهرياً فإن اتفقا فيها وإلا تداخلت المحكمة لتقدير الأجر	٦٥	٣٥
يصح أن يكون أجر المسكن مجهولاً لأنه يصح أن يصدر حكم بتهيئة مسكن	٦٦	
للقادر التي يصطلح عليها في الاتفاقات العرفية قريبة من المستحق بنقص أو زيادة	٦٧	٣٧
الاحتكام إلى التحريات تفويض محدود	٦٨	
قد يكون الاكتفاء ببعض المقادير دليلاً على عدم استحقاق بعض المقررات كأجر الخادم	٦٩	
إذا اتفق الزوجان على الطلاق في نظير بدل ما تم وقع الطلاق ولم يذكر فيه هذا الاتفاق لم يكن الزام الزوجة ملزماً وإن وقت على الاتفاق وأعطته وثيقة	٧٠	٣٨
تنازل الزوجة عن بعض الحقوق يسقط إن قررت المحكمة عدم لزومها إياها	٧١	



المبادئ	رقم مسلسل للمبادئ	رقم الصفحة
الاتفاق في ورقة رسمية دليل على أن الاتفاق	٧٢	
العرف السابق عليه والخالف له قد عدل عنه		
إذا ثبت أن تنازل المدعى عن بعض الدعوى لا يلزمه	٧٣	
كان اقتصاراً مؤقتاً وليس تنازلاً نهائياً		
الصلة بنير الزواج والخاصة قبل الزفاف دليل كيدية	٧٤	٤٠
دعوى النفقة		
يكفي في شهود الاتصال السرى بين الزوجة وآخر أن يروا	٧٥	٤١
المقدمات وإن لم يروا النتائج وتكفي الثقة بوجود الصلة		
ثبوت الصلة بين الزوجة وآخر تقتضى الحكم بالحيلولة	٧٦	
السياق حجة لأن الحوادث لا تستقيم بدونه	٧٧	
ثبوت تعرض غير الزوج للزوجة في استيفاء حقه	٧٨	
في طاعة زوجته يقتضى الحكم بمنع تعرضه وإن لم		
يدع الزوج لأنه من دعوى الحكم بالطاعة		
الثبوت في كل شيء بحسبه	٧٩	
الشهادة بالأسباب شهادة بالنتائج في الاحتياط	٨٠	
لصيانة الأعراض		
الحاكم الشرعية هي الحاكم الأصلية في البلد بمنطق	٨١	٤٤
الواقع		
تختص الحاكم الشرعية بقضايا الجهاز بالنص الاجمالى	٨٢	



رقم الصفحة	رقم سلسلة المبادئ	المبادئ
		والتفصيلي والنظري
٤٥	٨٣	حكم القاضي الأهل في قضايا الجهاز رأى شخص ويصدر باطلا لأن جلالة القاضي الأعلى لم يفوضه في إصداره
	٨٤	أصالة المحاكم الشرعية في الحكم في كل المواد القضائية يعترف به أئمة القانون الوضعي
	٨٥	جلالة الملك خليفة المسلمين فيما يفوض فيه القضاة الشرعيين من أحكام
٤٨	٨٦	لا يجوز أن يؤخذ حكم لا ضرورة لتنفيذه لا يجوز أخذ حكم بنفقة الصغير وأجر حضنته اعتماداً على استرداده من يد الناصب فيما بعد
	٨٧	لا يجوز أن يبنى الحكم على ما يجوز ألا يكون
٤٩	٨٨	الدفع باليد على الصغار مما يتجدد ولو بعد رفضه
	٨٩	لأمانع من الحكم بمقتضى رفض الدفع بيد المدعى عليه على الصغار مقترنا بالحكم بمقتضى يده عليهم أيضاً إذ هناك افتراضات قضائية لا بد منها
	٩٠	إذا أثبتت دعوى نفقة الصغار وأثبتت ما اقتضى رفض الدفع بعدم وجودهم في يدها ثم أثبت المدعى عليه أنهم في يده حكم لها وله أيضاً بالطريق



المبادئ	رقم مسلسل للمبادئ	رقم الصفحة
المبينة بالحكم		
التسبب بشكوى سورية إلى إقرار لا يطمئن في الأقرار ما دامت المدعى عليها لا تظن	٩١	٥١
لا تناقض بين الأقرار بالعيشة تمويئاً وإعطاء مخالصة عن مدة واحدة لأن المخالصة في عرف العامة لا تعني بل تؤكد فقد الحق	٩٢	
يجوز أن تمنع من تنفيذ الحكم لغاية تاريخ الحكم مع قيام الحكم وعدم بطلانه	٩٣	
مجرد المعيشة تمويئاً لا تقتضي عدم تجديد المحكوم به إلا بالاتفاق على ذلك لأنه يجوز أن يكون متبرعا	٩٤	
إذا سبق لسان وكيل المدعى بكلام يعتبر محالا مع تناسق الوقائع اعتبر لقوا ولو ثبت في المحضر والقائمة	٩٥	٥٢
الاكتفاء بنفقة المدة معناه من ابتدائها أي تاريخ الطلاق	٩٦	٥٣
لا يمثل مطلقاً وليس متنافساً مع ماجريات الحوادث أن تدعى بنفقة عدة من ابتداء آخر يوم فيها فهذا قرينة قاطعة على سبق اللسان وخاصة إذا قصرت الدعوى على نفقة المدة	٩٧	



رقم الصفحة	رقم سلسل للبادى	البادى
٥٤	٩٨	إذا كان لا يجوز سماع الشهادة على الأقرار فإنه يصح سماعها على بطلان الأقرار
	٩٩	اغتصاب أمانة الجهاز حتى تقر بتمجيل ثقة صغيرها معاوضة باطلة يجوز التحقيق لإثباتها وسماع الشهادة عليها
	١٠٠	بطلان هذا التصرف من جهة أنه معاوضة غير مشروعة وأنه دفع ثمن أمانة هي ملك الدافع
	١٠١	دعوى القبض الصورى دعوى تبرع يثبت أن الالتزام غير ملزم ومن هنا أيضاً جاز سماع الشهادة هنا
٥٦	١٠٢	إذا دلت التحريات على أن حال أسرة يعسر معرفة تفصيلها مما إذا كان ينفق أو لا ينفق كانت الشهادة بما يعسر العلم به فتصبح الشهادة غير مجدية بسبب التحريات
٥٧	١٠٣	عدم الألفة بين الصغار وأهم حال وجودهم في يد أيهم دليل على أن يده عليهم ثابتة قارة وليست طُرُوقاً واغتصاباً
	١٠٤	شرط الريادة استنفاد الأصل وموضع تقريره
	١٠٥	التفويض رضاء باطل لأنه رضاء بالمجهول فهو تحكمي فقط إن منع الاستئناف فإنه لا يمنع طلب زيادة



المبادئ	رقم مسلسل للمبادئ	رقم الصفحة
بعد التجربة		
إذا نص في التزام عدم رفع الدعوى بأى شيء من مقررات الصغار مستقبلاً صح ولا يحضها لبعض المقررات تسمية البعض لأن تقام العامة يسمح بذلك	١٠٦	٥٩
اليد الظاهرة على الصغير تصلح لدفع الزيادة إن لم تثبت المدعية صورية اليد وأنيثها وعدم استعراها	١٠٧	
كل دعوى لم تقدم عليها الأدلة الكافية تعتبر مدفوعة بعدم وجود ما يقتضى الحكم	١٠٨	
من الدفع دفع سلبية لا يلزم أن يقدمها المدعى عليه ودليها عجز المدعى وعدم طلبه الميمن	١٠٩	
يتمتع المدعى متنازلاً مؤقتاً إذا كلف إحضار كل أدلته ولم يفعل لأن الحكم بالحيلولة أدياً بين الحق وصاحبه لأنه لم يحضر أدلته في ظرف محدد أبعد التصرفات عن المدالة وعن النصوص النفعية	١١٠	٦٠
إذا رضيت المدعية بمحاضرة الصغير مجاناً قرر انتهاء المصومة بذلك دون حكم	١١١	٦٢
التبرع لا يحكم به	١١٢	
إذا خبرت ورضيت به كان للمدعى عليه طلب	١١٣	



المبادئ	رقم مسلسل للمبادئ	رقم المقحة
الحكم بمنحها من المطالبة بأجر حضانة مادام الصغير في يدها تنفيذاً لما اتفقا عليه		
لا يصح أن يكون سبب المعارضة في النفقة الزيادة لأنه ينفق على أقاربه لأن الفرض المتقدم لا يترك لفرض المتأخر	١١٤	٦٣
ليس شرط استحقاق النفقة الطاعة بل الشرط عدم التشويز	١١٥	٦٤
سقوط الدفع بالتشويز كاف في الحكم بالنفقة	١١٦	
للسوغ قد لا تلزم الطاعة الزوجة	١١٧	
زيادة سن المحضون لا يقتضي زيادة أجر المسكن	١١٨	٦٥
أجر الحضانة لا يزيد بكبر سن الصغير بل ينقص	١١٩	٦٦
لا تقبل المعارضة في الحكم بالطاعة في المنزل الذي يهباً شرعاً لسبب أن المنزل غير شرعى حال أن الزوج لم يشرع في تنفيذ الطاعة	١٢٠	٦٧
الشغل المانع من تنفيذ حكم الطاعة هو الشغل حال التنفيذ لأن المنوع هو المساكنة	١٢١	
استحضار الزوج شخصاً لمؤانسته أو خدمته في محل الطاعة قبل أن تنفذ الزوج حكم الطاعة ليس شغلاً له	١٢٢	
قول الشهود أن الطفل جاء لشهرين من العقد الرسمى	١٢٣	٦٩



المبادئ	رقم مسجل للمبادئ	رقم الصفحة
لا يعنى أنه لا عقد قبله		
إذا شهد الشهود بأن الطفل ابن المدعى عليه وأن المدعية مستقيمة لا يمكن للمدعى عليه التلاعب بها بدون عقد وأن الطفل ولد لشهرين من العقد الرسمي كان هذا دليل أن العقد الرسمي سبقه عقد عهرى تعاشر الزوجان بمقتضاه	١٢٤	
مما يدل على البتة عدم الدفع بنسبة الطفل لآخر وعدم اتخاذ إجراءات نفي النسب فى حينها	١٢٥	
من أدلة أبوة للطفل عدم طلاق الزوجة عند ظهور الحمل عليها وخاصة إذا استمر ذلك	١٢٦	
لامانع من اتخاذ وسائل معقاة للتحرى عما يعسر إثباته بالحجج الشرعية	١٢٧	٧١
يصح نذب طبية عادلة مسلمة للتحرى عن صحة دعوى الدخول أو عدم صحتها والتحرى عن باقى موانع الخلوة	١٢٨	
امتناع مدعيه الدخول من تحرى صحة دعواها (مع أن ذلك لا يزيد عن عرض نفسها على طبيب وهي مريضة) بواسطة الخبيزة المنتدبة لذلك قريته	١٢٩	
عدم صحة دعواها الدخول		
دعوى الخلوة بعد دعوى الدخول تراجع مكشوف	١٣٠	



المبادئ	رقم مسهل للمبادئ	رقم الصفحة
وبدل على عدم صحة دعوى الدخول وأن دعوى الخلوة كيدية لأن دعوى الخلوة تضمنتها دعوى الدخول .		
فتح الباب يمنع صحة الخلوة	١٣١	
وجود قرينة لا يمنع سماع البينة الشرعية إسقيفاء لوجوه الإثبات والعجز عنه	١٣٢	
شهود الخلوة إذا قالوا كنا أحياناً نجد معها آخر كان دليلاً على أنها في خلوتها لا بأمان طالع الغير عليها	١٣٣	
اتساع المتجمد الطالب به لما استوفى ولما حكم بالحبس من أجله يمنع قبول الاستشكال بدفع ما دفع من للتجمد مع بقاء شيء لم يدفع	١٣٤	٧٤
دفع المدعى عليه بأن جهة التحري ليست ذات شأن كالطعن في الشهود بأنهم ليسوا ذوي شأن	١٣٥	٧٥
المصاريف الاستثنائية لا تثبت بالسكوت فلا بد من دعواها وثبوتها ولا تسأل عنها المحكمة	١٣٦	
ليس لرجل أن يدعى الضيق بسبب الزواج فإن للعزوبة قاعدة الاسراف والزواج قاعدة الاقتصاد	١٣٧	٧٦
زيادة الشهود على الاقتناع الشهرة لا يضر الشهادة إذا شهد الشهود بوجود مسكن يسكنه العاجز عن	١٣٨	٧٨
	١٣٩	



المبادئ	رقم المسلسل للمبادئ	رقم الصفحة
الانفاق لا يلزم النص على أنه لا يؤثر منه شيئاً ولا يفضل عن سكنه لأن الأصل في المنازل أن تكون سكناً وألا تزيد عن الحاجة حتى يدعى للدعى عليه ذلك ويثبت وإلا كان تبرعاً من المحكمة بالدفع نيابة عن المدعى عليهم	١٤٠	٨٠
الشغل القدى يستشكل به في حكم الطاعة هو ما يوقف التنفيذ في حينه	١٤١	
لا مانع من إسكان الزوج آخرين غير الزوجة معه في مسكن الطاعة المحكوم فيه للخدمة أو المؤانسة وإزالة الوحشة أو لحراسة الأثاث ولا يكون ذلك شغلاً قبل أن تشغله الزوجة .	١٤٢	
إذا أيد حكم الطاعة نهائياً فطلبت إبطال الحكم لشغل المسكن كان طلب غاية من غير طريقها فإن الطعن هنا يكون بالاستشكال وعند التنفيذ فقط ليس للمحكوم عليها بالطاعة أن تطلب إبطال الحكم قبل أن تذهب لتنفيذه وخاصة إذا كان نهائياً حيث لها الإستشكال عند التنفيذ	١٤٣	
لا بد لاثبات خروج المسكن عن شرعيته أن تقوم المحكوم عليها بتنفيذه فتجد عوائق مستمرة لا تزال	١٤٤	



رقم الصفحة	رقم مسلسل للبيادىء	البيادىء
٨٢	١٤٥	قائمة وقت التنفيذ ويدون محضر رسمي بذلك
	١٤٦	الأصل فيمن يملك منزلاً أن يسكنه لا أن يؤجره ملك جزء من منزل للسكن وأثاث معتاد استعماله لا يدفع دعوى المدعية إنها فقيرة لا تستطيع الاتفاق على الصغير
	١٤٧	إلزام ملتزمة فقيرة بتنفيذ اتفاقها بتأمين صغيرتها تعريض للصغيرة للخطر
٨٤	١٤٨	إذا ادعى ضيق مرتبه ثم ادعى ما لا يتفق مع ضيق هذا المرتب كان له إيراد آخر أو كانت دعوى الاتفاق في وجوه أخرى كذباً
	١٤٩	إذا ثبت الكذب في بعض وقائع الدفع ثبت الكذب في كله
٨٥	١٥٠	لا يقبل من ميكانيكي دعوى العطل أو ضالة الكسب لأن كل المهن تحتاج هذه الفئة من العمال فإن المصراعصر الآلة وهم القامه عليها تنظيم وإصلاحاً
٨٦	١٥١	إذا رضيت بالطاعة المحكوم بها استثنائياً وطلب أمرها بما التزمت به فلا مانع من أمرها
٨٧	١٥٢	الطاعة المحكوم بها غير الطاعة المرضي بها
	١٥٣	إذا أمرت بطاعة ثابتة بحكم فلا مانع أيضاً من



المبادئ	رقم مسلسل للمبادئ	رقم الصفحة
أمرها بطاعة ثابتة بصلح والتزام		
يكفى في التحريات قول أحد الأعيان الموثوق بدمتهم	١٥٤	٨٨
الدفع بانتقال الحضانة من مصر إلى قرية إقرار	١٥٥	
بدعوى مقررات الحضانة غير أنه يدعى سقطه		
لحق الحضانة		
دعوى سقوط حق الحضانة يجب أن يكون موضع	١٥٦	
دعوى أخرى ولا يجوز أن يقبل دفعا في أداء		
مقررات الصغير لأن استيفاء مقررات الصغير لا		
يحتمل التأخير		
يجب أن يعيش الصغير أولا ثم يختار له محل الإقامة	١٥٧	
العادة أن يعرف المتظلم المعارض أسباب تظلمه	١٥٨	٩٠
تقديم المعارضة بلا أسباب ثم عدم إبدائها بعد	١٥٩	
التأجيل لذلك دليل ألا أسباب للمعارضة ويحتم		
رفضها وتأييد الحكم المعارض فيه		
الشهادة بالتنفيذ دليل على الحكم ويكتفى بهاعنه اجمالا	١٦٠	٩١
لا يعقل أن يطلب المدعى إلغاء حكم غير صادر	١٦١	
ويثفل حكما صادرا وذلك قرينة أن شهادة التنفيذ		
بالحكم المراد إبطاله صحيحة		
رفض الدفع بمقتضى إجراءات شكلية ليس نهائيا	١٦٢	٩٢



المبادئ	رقم مسلسل للمبادئ	رقم الصفحة
في جميع الظروف		
إذا وجد في الملف مستند رسمي يحتم قبول الدفع	١٦٣	
قبل وحكم في الدعوى بمقتضاه		
لا يسقط نفقة التي لم تزف إلا امتناعها عند	١٦٤	٩٣
طلبها للزفاف		
الدعوى في النفقة تقدم بينتها لأنها بينة اثبات	١٦٥	
الزفاف أو الاستعداد له (بينه استحقاق)		
معاشرة الزوج للزوجة وهي تعمل عملاً ينافي	١٦٦	٩٤
احتباسها رضاء من الزوج يسقط الدفع بعدم		
الاحتباس		
الاكتفاء بما يقرر للصغار غير ملزم بل غير جائز	١٦٧	٩٦
فلاكتفى طلب الزيادة وطلب مقررات أخرى		
اكفاء الحاضنة بالنسبة لأجر المسكن وأجر	١٦٨	
الحاضنة تبرع بما لم يجب لأنه مستقبل أو وعد		
بعدم المطالبة		
الشهادات من الجهات غير المسؤولة لا تفيد علماً	١٦٩	٩٧
للهندسون في البواخر وأشباههم من الكهريائيين	١٧٠	
والميكانيكيين لا يعدمون عملاً دائماً لأنهم يمسون		
بمعلمهم وعلمهم كل مرافق الحياة الدنية فليس		



المبادئ	رقم الصفحة	رقم مسائل المبادئ
معنى فصل أحدم من عمل في جهة أنه لا يشتغل		
الشهادات المطاة من نقابات العمال يقصد بها	١٧١	
مساعدة العامل أكثر من بيان الحقيقة		
لا يجوز للزوجة طلب أجر مسكن ابتداء وإلا	١٧٢	
الزمن الزوج أن يسكن حيث تسكن الزوجة مع		
أن الواجب العكس		
التبرع بحق الصغيرة والوعد بالتنازل عنه كلاماً	١٧٣	١٠٠
غير ملزم وغير جائز		
أجر الحضنة يقل كلما كبر الصغير	١٧٤	
الصلح عن حق الصغير في نظير عوض لا يرجع	١٧٥	١٠١
فيه إلا إذا أثبت عدم صحة الصلح لغبن أو جهالة		
أو غيرها		
وإذا تضمن الصلح إبراء عن الحق القائمة بشأنه	١٧٦	
الخصومة والتبع إبراء عن الخصومة ولم يدع سبب		
يقتضى نقضه أمضى الصلح واعتبرت الخصومة		
منتهية صلحاً		
إذا اتفقت كيبالات في القلم والداد والخط	١٧٧	١٠٣
والكاتب والشهود كانت مفتعلة وإن اختلف		
تاريخها		



المبادئ	رقم مسلسل للمبادئ	رقم الصفحة
احتياج المدعية إلى إثبات استدانها مقدار الوروث للصغار يؤكد افتعال الكبيالات التي لا خلاف بينها	١٧٨	
إذا أمن الدائن الدين على الكبيالة فلماذا أخذها عليه	١٧٩	
لا يكفي في إلغاء حكم النشوز إثبات أن مسكن الطاعة خرج عن الشرعية	١٨٠	١٠٤
وإذا لا يكفي في إلغاء حكم النشوز أيضاً إلغاء حكم الطاعة	١٨١	
فلا بد من إلغاء حكم النشوز ذاته لأجل أضرار النفقة	١٨٢	
إذا أثبت الدفع بيسار الصغار بملكهم ما تدفع به الدعوى التزم هذا حتى تثبت المدعية استنفاده	١٨٣	١٠٥
رفض الدعوى بالنسبة لأحد المدعى عليهم للدفع بالبسار يقتضى رفضها بالنسبة للجميع	١٨٤	
إذا اتفق مع المدعية بعض المدعى عليهم على قدر من النفقة بعد ثبوت الدفع اعتبر تبرعاً لا يمنع صدور الحكم برفض الدعوى لثبوت الدفع	١٨٥	١٠٦
إلزام المأضنة بالاتفاق على الصغير بلا مقابل تبرع لا يقبل دفناً	١٨٦	١٠٧



رقم الصفحة	رقم مسلسل البادى	البادى
	١٨٧	التفقة يتجدد وجوبها يوماً بعد يوم فلا يتم التزام الحاضنة بها إلا بعد إنفاذها
١٠٨	١٨٨	حق ناظر الوقف حق للوقف لا يسقط بموته
	١٨٩	مصدر ولاية الناظر ولاية القاضي الشرعى التى لا أثر لشخصه فيها
	١٩٠	خلف الناظر يقوم على الحقوق التى كسبها الناظر لوقف وإن لم يكن وارثاً له
	١٩١	نفاذ الوقف من الشخصيات الاعتبارية التى لا يؤثر تغيرها شيئاً
١١٠	١٩٢	الوكيل فى قبض المهر إذا دفع بالاستلام عند مطالبته فقد تنازل ضمناً عن الدفع بهلاك الأمانة بغير تقصيره
	١٩٣	الأمين إذا رفض دفعه باستلام الأمانة أصبح ضامناً لأنه يقر ضمناً بعدم الهلاك
	١٩٤	النقد لا يقبل فيها الدفع، بالهلاك بغير تقصير إذا قبضت على سبيل الأمانة لأنها لا تتمتع بالتأمين
	١٩٥	الأمين إذا دفع باستلام الأمانة فرفض دفعه أصبح غاصباً ضامناً
١١٢	١٩٦	إذا حكم بالطاعة فى المنزل الذى يهياً شرعاً لم يقبل



المبادئ	رقم مسلسل للمبادئ	رقم الصفحة
الدفع بالشغل قبل تنفيذ الحكم		
لا يصح قبول دفع أسبابه فرضية	١٩٧	
عدم ذكر الحدود الصفة في محضر حجز يدعى أنه	١٩٨	١١٣
على منزل الطاعة يسقط الاستدلال به		
الحراسة على المحجوزات لا تمنع بقاء شرعية السكن	١٩٩	
طلالاً أدواته رهن استعمال الزوجة		
يجوز أن يزاد على الدعوى ما يبينها ويفسرها من	٢٠٠	١١٥
سببها المدعى كسجن الزوج أب الصغير		
السياق حجة لأنه بدوون وحدة الموضوع لا	٢٠١	
يستقيم فهمه		
إذا طلب المنع من تنفيذ حكم لزوال سببه في	٢٠٢	
معارضة رفضت المعارضة		
وقد تكون المعارضة تسليماً بصحة الحكم المعارض	٢٠٣	
فيه ولكن المعارض يطلب المنع من تنفيذ الحكم		
لسبب حادث فلا مانع من إجابته		
حضانة الصغير بين الحق والواجب	٢٠٤	١١٧
تنازل الحاضنة عن حقها في حضانة الصغير لا يلزمها	٢٠٥	
لأنه تنازل عن واجب		
لا تقبل دعوى استلام الصغير لتنازل الحاضنة عن	٢٠٦	



رقم الصفحة	رقم مسلسل للبيادى	البيادى
		حقها في حضائته لأنها غير ملزمة
١١٨	٢٠٧	الحجز على ربع المرتب ليس وحده دفعا في قضية الحبس
	٢٠٨	لا يكفي تقديم إيصال مخالصة في جهة الإدارة للاستدلال والأشكال بل لابد من تقديمه في قضية الأشكال ولو قرر المحضر الإداري أنه اطلع عليه وأثبت مضمونه
	٢٠٩	عدم تقديم المستند في دعوى الحبس مصحوبا بأيداع المتجند لرفع دعوى براءة ذمة دليل على أن الاستشكال غير جدى
١٢٠	٢١٠	طلب التأجيل رجاء الصلح إحجام عن إنكار الدعوى يتضمن إجمالا المصادقة
	٢١١	دعوى القدر في الجواب عن النفقة مصادقة على الدعوى في حدود الأعمار
١٢١	٢١٢	إذا اكتسبت حكيم لها نفقة ثم ادعت بزيادة حكم بعلم السماع
١٢٢	٢١٣	الحكام باطلان السابق للمدول عنه والثاني لسبق الفصل في موضوعه
	٢١٤	توفر أسباب البطلان في حكم لا يوفر للمحكمة



المبادئ	رقم مسلسل للمبادئ	رقم الصفحة
اعتباره بإطلا قبل أن يحكم بذلك		
دعوى الزيادة إذا غير مسموعة لتعذر بيان الدعوى	٢١٥	
طلب الحكم بما ثبت تنازل مؤقت عما لم يثبت من الدعوى	٢١٦	١٢٣
تخطي وقائع الدعوى بالإنكار إلى نقطة السعة	٢١٧	
إقرار بباقي وقائعها		
اتساع إirاده لأبيه أيضاً دليل السعة لا يقتضى أن يضيق على ابنه	٢١٨	١٢٥
إذا أقر صانع أنه لا يشتغل إلا في بعض المواسم لا يصدق حيث صناعته لا يقف دولابها طول العام في ذلك الموسم وغيره	٢١٩	
معينة كاتب الجلسة حجة ما دام القاضى ندبه لذلك لأن القاضى له الاستمخلاف في مثل هذا فهو خليفته	٢٢٠	١٢٦
يجوز اعتبار كاتب المحكمة الذى ينتدبه القاضى للمعينة خبيراً في صلاحية المسكن للطاعة فتكون معينته حجة ولا يظن عليها بأنها خبر واحد على أن خبر الواحد مقبول فيما هو أكثر أهمية من صلاحية مسكن للطاعة	٢٢١	



المبادئ	رقم مسيل للمبادئ	رقم الصفحة
حول معاينة كاتب الجلسة من الضمان ما يجعلها حجة فهو مسؤول عن صحة المحضر مهدد إذا حوى غير الحقيقة ورجال الإدارة يوقعون معه وهم مسؤولون	٢٢٢	
لا مانع من تقديم العلم بأسباب الصلاحية على الدفع بالنشوز ما دام يجوز تجديد الدفع وتعديله	٢٢٣	
إذا كان للمدعية وكيلان عنها أحدهما أبوها والثاني محام فلا يجوز أن يخالف المحامى أباه في إقراره لأنه في العادة لا يتلقى معلوماته منها إلا بواسطة أبيها الذى يخالفه	٢٢٤	١٢٧
لا يقبل الدفع بقيام أحكام مع عدم وجود أثر لها من حيز أو استشكل أو طلب زيادة فلا بد من أمانة تدل على وجودها في أحد مجالاتها	٢٢٥	١٣٠
إذا لم يثبت أن تقديم كل الأدلة والشهود للمجزز فقد يكون لماثق وقى	٢٢٦	١٣٣
من القسوة والظلم أن يكون عجز المدعى مؤقتاً واحتمالاً ويصدر عنه قرار منع دائم من الدعوى والعدل أن يعتبر العاجز عن تقديم كل أدلة وشهوده عاجزاً مؤقتاً أى يعتبر متنازلاً مؤقتاً	٢٢٧	
الرحمة ناحية من المدالة	٢٢٨	



رقم الصفحة	رقم ملل البادى	المبادئ
	٢٢٩	إذا احتمل أن يكون المعز وقتياً فن الظلم بناء قرار دائم عليه
١٣٣	٢٣٠	إذا ادعى نصف عاجل الصداق على الخال ولم يطلب إدخال العروس خصماً ثالثاً كان دليلاً على بقاء المبلغ في يده
	٢٣١	إذا أثبت قابض للمهر أنه أداه للعروس وأنه ليس وكيلاً كان عمله سفارة ورسالة محتماً
	٢٣٢	عاجل الصداق في يد الوكيل قبل أن يؤديه للعروس أمانة تلزمه ما لم يثبت هلاكها بما يخرج عن طوقه
١٣٤	٢٣٣	لا بد لأبواب النشوز من محضر رسمي بالتنفيذ والامتناع منه مع إثبات كل ما يلزم من عناصر النشوز
	٢٣٤	مجرد التأشير بكلمة لم ينفذ لمرب الزوجة موقعة بتوقيع لا دليل على صدوره من الهيئة المختصة بالتنفيذ لا يحتاج به في إثبات النشوز
١٣٥	٢٣٥	يجب إعطاء النفقة لمن في يده الصغير ولو كانت يده عليه غير مشروعة لأن القوت يجب للصغير ولو كان في أيدي الاصوص
	٢٣٦	النفقة يستحقها ذو اليد حتى يثبت المتعرض أحقية



رقم الصفحة	رقم المسائل المبادئ	المبادئ
		يده وبأخذ حكماً وينفذه
	٢٣٧	الدفع بالأداء في دعوى نفقة الصغير اعتراف بالدعوى
١٣٦	٢٣٨	الدفع بالأداء في دعوى نفقة الصغير موضعه وقت التنفيذ
	٢٣٩	كون النفقة مأموراً بها لا يمنع من سقوطها
١٣٧	٢٤٠	اقتطاع أخبار الغائب وعدم سرؤاله عن زوجه وأولاده مدة طويلة وعدم عودته إليهم بعد فصله من عمله دليل الوفاة
	٢٤١	مصلحة خفر السواحل لما فيها من المطاردات والناصرات مظنة الهلاك
١٣٨	٢٤٢	أجر العمل في سوق يرتفع تبعاً للسلعة المتبادلة فيه
	٢٤٣	لا يوجد عامل في أيام القلاء لا يزيد كسبه عن سنة قروش ما دام يجد عملاً اعتاد العيش منه أيام الرخاء فأكد عامل لا ينقص كسبه عن عشرة قروش ما دام لم ينسد في وجهه باب العمل
	٢٤٤	كان أجر أكرة الزراعة أرخص أجر قبل ظروف هذا القلاء فارتفع من ثلاثة إلى عشرين وبهذه النسبة زادت أجور العمال
	٢٤٥	الشهادة التي تناقض الظروف كاذبة



المبادئ	رقم الصفة	رقم مسلسل للمبادئ
الأقرار باستيفاء متجمد مدة بعد المدة المحكوم بالحبس عن متجمدها لا يدل على استيفاء المتجمد المحكوم بالحبس نظره	١٤٠	٢٤٦
في التنفيذ بالحبس عن متجمد مدة شبهة الاستيفاء تجمل الأقرار باستيفاء متجمد مدة بعدها ليس إقراراً باستيفاء المدة السابقة	١٤١	٢٤٧
لا بد من تجديد الدفع للشطوب لأجل الحكم بمقتضى النكول	١٤٢	٢٤٨
لأجل التخلف عن الحلف للرض تكفى شهادة كتابية من خبير بالمرض (طبيب)		٢٤٨
إذا حضر للحلف على الدفع فتخلف الدافع فشطب الدفع فأنصرف الخالف لم يكن للدافع في آخر الجلسة طلب الحكم بمقتضى النكول		٢٤٩
تكون اليمين حجة إذا لم يثبت كذبها ولو بحسب الظاهر	١٤٥	٢٥٠
حكم للنشوز وإن لم يقدم ما يدل على أنه نهائى كاف في رفض دعوى الحبس		٢٥١
إذا تعارض مقتضى الحكم بالحبس مع مقتضى رفض الدعوى سقط الحجتان وأصبحت الدعوى مستحيلة الأثبات		٢٥٢



رقم الصفحة	رقم سلسل المبادئ	المبادئ
	٢٥٣	الدعوى التي لا يمكن إثباتها لا تسمع لأنه لا مجال للاثبات فيها
١٤٧	٢٥٤	على كل متغيب أن يعرف محل إقامته ليتمكن أصحاب الحقوق عنده من استيفاء حقوقهم
	٢٥٥	إذا جاز للقاضي أن يطلق على الغائب غير معلوم المحل جاز له أن يحكم عليه بالحبس لأن الطلاق أخطر من الحبس وخاصة والحبس لا يمكن تنفيذه لغيابه وجعل محله
	٢٥٦	الحبس إلقاء إلى إيفاء الدين وللدائن استنفاد كل الوسائل لاستيفاء دينه
١٤٩	٢٥٧	خلط أجر الحضانة والأرضاع بنفقة الأصلاح والسكن يؤدي إلى فساد الصلح
	٢٥٨	جهل أجر الحضانة يؤدي إلى عدم صحة الصلح
	٢٥٩	جعل أساس الصلح التبرع بحق الصغير صلح بغير بدل
١٥١	٢٦٠	إذا أودع للتجمد ولم يقدم مستندات البراءة ومع المحكمة تصرفان .
		١ إذن الدعية بصرف الوديعة وهو أعدل وأحوط
		٢ رفض الأشكال وإعادة الحكم لتنفيذ



رقم الصفحة	رقم سلسلة المبادئ	المبادئ
١٥٣	٢٦١	إذا ادعت نفقة وادعت مدة فصادق على استحقاق النفقة لم تدخل المدة لأنها دعوى ثانية تحتاج إلى مصادقة صريحة لأن تأخر أداء النفقة خلاف الأصل والعادة إذ العادة في النفقة أن تستوفى مقدماً
	٢٦٢	العادة أن ظروف الطلاق ظروف عدم تقام فيكون أساس المعاملة حال الطلاق الحذر وسوء الظن فلا أداء بلا إيصال من تاريخ الطلاق أو ابتداء سوء النظم
	٢٦٣	الأصل في نفقة العدة أن تكون غير مستوفاة ما لم يقدم عليها إيصال
١٥٤	٢٦٤	لا تكون التحريات حجة إلا إذا كانت مستقاة من سجلات رسمية
	٢٦٥	قد يدعى الذى أجرى التحريات ( إذا ظهر عدم حجيتها ) أنه غش فيها
١٥٥	٢٦٦	تبطل التحريات بمعلومات أكد وأقوى ثبوتاً منها
	٢٦٧	لاتناقض بين المحبتين إلا إذا كانتا في قوة واحدة
	٢٦٨	التحريات التى لا تستند إلا إلى معلومات شخصية تكذب بأوراق رسمية



رقم الصفحة	رقم سلسلة للبيانات	المبادئ
	٢٦٩	معلومات سجل رسمي أقوى من معلومات رجل رسمي
	٢٧٠	الطلاق وانقضاء المدة لا يدفع دعوى النفقة قبل انقضائها
١٥٧	٢٧١	يسقط الدفع باليسار بعد قبوله إذا مضت مدة ينفذ فيها بالاتفاق المبلغ موضوع الدفع وتصبح الدعوى واجبة القبول
١٥٨	٢٧٢	إذا توجه الدفع بمقتضى النظم الوضعية ولم يتوجه بمقتضى الشريعة لم يسمع
	٢٧٣	الشريعة تقول أن الأصل في الناس الحرية والنظم الوضعية تقول الأصل في الناس الحجر حتى يعطوا حقوقهم
١٥٩	٢٧٤	النظم الوضعية للرشد والقصر فاسدة لأنها تضع على القاصر مدة التجربة التي أعطتها الشريعة
	٢٧٥	تقول الشريعة إن الطفل يولد حراً وأن الطفولة فقط تمنحه من استيفاء حقه في الحرية وبزوالها يزول للنازع
	٢٧٦	النظام الحسي في مصر نظام استعماري والدواء منه الرجوع إلى الشريعة لأن دستورنا يحجر عليك



المبادئ	رقم مسلسل للمبادئ	رقم الصفحة
لترشد ودستور الشريعة فحررك لترشد		
سبق الفصل يعتمد الموضوع لا المدعى عليهم	٢٧٧	
يطلق القاضى إذا أصر المدعى عليه على عدم الأنفاق وإن ثبت عجزه	٢٧٨	١٦٠
إذا نكل عن الحلف على نفي الفقر والعجز لم يسوغ ذلك الحكم بالطلاق بل لابد من الإعذار	٢٧٩	١٦١
في قضايا الطلاق للأعسار إنما يبنى الطلاق على استمرار العجز عن الأنفاق لا على ثبوت العجز ولو بالأقرار	٢٨٠	
يستهبر العجز مستمراً بإصراره عليه في مجال مدة الإعذار	٢٨١	
الإعذار ليس واقعة تثبت بالأقرار ولكن يقوم مقامها الإصرار على عدم الإنفاق لأنه إعذار مواجه	٢٨٢	
جهل مقدار النفقة التي أعذر إليه بأدائها لا يقتضى بطلان الإعذار	٢٨٣	
لو أدى إليها مبلغاً وادعى أنه النفقة الحاضرة فإن كان إغناء فالأمر للمحكمة ولها أمره بإيقاع باقي النفقة الحاضرة	٢٨٤	
كلمة النفقة في العرف تشمل كل ما يلزم للزوجة	٢٨٥	١٦٣



رقم الصفحة	رقم مسلسل للبيادىء	للبيادىء
	٢٨٦	الصلح حال قيام الزوجية يقبل الرجوع ولا يقبله حال عدمه
	٢٨٧	جهالة مدة العدة لا يضر الصلح
	٢٨٨	دعوى الاضرار فى توقيع إبراء من حقوق تتنافى مع وجود أقارب الزوجة ومركز الزوج وتربيته وسمته التى هى عماد أسرته
	٢٨٩	ظرف استئثار ضعف الزوجة لا يوجد إلا خلصة وبسرعة وحال غياب أقاربها
	٢٩٠	لغة الأوراق العرفية تفهم من التكلمين بها وهى اللغة التى بنى عليها أحكامنا بشأن هذه الأوراق
١٦٧	٢٩١	زراعة المدين أرضه ملكه لحسابه واستئجاره مزارع باسمه دليل أنه لا يهرب من دينه
	٢٩٢	صدور حكم النفقة صلحاً ليس دليلاً على أنه كيدى ضد الدائن
	٢٩٣	مقابلة الزوج خصومة زوجه بالمسألة والتسليم بالحق لا يجوز استخدامه سلاحاً ضده لأن هذا واجبه
	٢٩٤	تواطؤ الزوجين أكثر احتمالاً مع الجديدة لا القديمة
	٢٩٥	عدم استيعاب الزوجة لأموال زوجها بالحجز دليل على أن التنفيذ ليس كيدياً



المبادئ	رقم مسلسل للمبادئ	رقم الصفحة
الشهادات التي يكثر الاحتيال بها لا يجوز استخدامها ضد أحد حرمانه من ضرورات الحياة كالشهادات التي تقدم في الإعفاء من الرسوم المختلفة والمصاريف المدرسية	٢٩٦	
ارتكاب المدين لجريمة التبديد ليس من أسباب وقف تنفيذ حكم النفقة	٢٩٧	
وقف تنفيذ حكم النفقة لا يثبت بالنكول	٢٩٨	
قد لا يمكن الحكم بمقتضى النكول	٢٩٩	
يقع النشوز كلما ثبت أن الزوجة امتنعت عن الطاعة في منزل ثبتت شرعيته	٣٠٠	١٧٠
إذا قدم الزوج منزلا قررت المحكمة معاينته ثم قدم آخر قبل المعاينة فلا مانع من إلحاقه بالدفع	٣٠١	
في الدفع بالنشوز من منزل هيأه لا يلزم ذكر الحدود إلا في الإثبات أو المعاينة مادامت لم تطلب تحديده في الجواب عن الدفع	٣٠٢	
إذا ثبتت صلاحية منزل للطاعة واتصل ذلك بعلم المحكمة بطريق غير مقرر ثم دفع بالنشوز منه لم يكن هناك مانع من سماع الدفع بالنشوز من هذا المنزل	٣٠٣	



رقم الصفحة	رقم سلسل للبيادىء	المبادئ
١٧١	٣٠٤	طعن للدعى عليها دفع النشوز بأن حدود المسكن لم تذكر بالدفع تعنت لأنه تمسك بالشكل
١٧٢	٣٠٥	مضى مدة كافية في صيرورة الحكم نهائياً بعد الإعلان وعدم تقدم المحكوم ضده بما يناقض ذلك دليل على أنه صار نهائياً
	٣٠٦	الدفع بالنشوز مطالبة بتنفيذ حكم الطاعة
١٧٣	٣٠٧	اقتصار مدعية الزيادة على دفع الدفع بالنشوز بأن حكم الطاعة غير نهائى لا يثبت دفع الدفع والمعجز عن إثبات دفع الدفع ثبوت للدفع يقتضى رفض الدعوى
١٧٤	٣٠٨	إذا كان الحكم بالطاعة في المنزل الذى يهياً فلا يدفع بالشغل في منزل لم يطلب التنفيذ فيه
	٣٠٩	إذا عارضت المحكوم عليها بالطاعة في هذا الحكم قبل طلب التنفيذ وقبل تهيئة مسكن قرر عدم كفاية الأدلة
	٣١٠	الشغل المانع من تنفيذ حكم الطاعة إنما هو الساكنة لأنه هو الذى يتحقق به الضرر
١٧٥	٣١١	الاستدلال بما ليس دليلاً يدل على أن الحكم صدر أولاً ثم التمس عليه الدليل



المبادئ	رقم مسلسل للمبادئ	رقم الصفحة
المفلس الذى لا يسع ماله ديونه نترك له نفقاته الضرورية هو ومن تلزمه نفقته	٣١٢	
النفقات الماضية هى نفقات حاضرة متجمدة فإذا كانت النفقة الحاضرة ديناً ممتازاً فكذا المتجمدة	٣١٣	
النفقة الحاضرة والماضية أقوى من المستقبل لوجوه الديون تستوفى بالحالة التى تجب عليها	٣١٤ ٣١٥	
لا يجوز أن يستفيد الماثل من مطله	٣١٦	١٧٦
لا توجد نفقة حاضرة بمعنى أنها آتية فالنفقة الحاضرة مجموع نفقات ماضية ومستقبلية	٣١٧	
كل الأحكام الصادرة بالأولية فى نفقات ماضية	٣١٨	
النفقات فى التركات المستغرقة بالديون مقدمة على إيفاء الديون غير مقيدة بأنها حاضرة ولا بأنها نفقة زوجية	٣١٩	
القوانين الوضعية أقرت الشريعة الإسلامية على أولية ديون النفقات	٣٢٠	
إن لم يكن المدين مستغرقاً فله تقديم الدين الذى يراه ولا يتعبد بالترتيب	٣٢١	
تقديم متجمد نفقة الزوجة خال التزام واجب فى جميع الأحوال	٣٢٢	



المبادئ	رقم الصفحة	رقم المبدأ
سبق العقوبة على التزوير يردع عن التزوير ولا ينرى به فالاستدلال على تزوير مستند بسبق ارتكاب المتهم لهذا العمل وعقابه عليه دليل المتمسك بالمستند	١٨١	٣٢٣
التوقيع بالإيهام مع وجود الختم يبعد احتمال التزوير ويثبت فقط احتياط المتمسك بالتوقيع عند إنكار التوقيع بالختم		٣٢٤
تعدد طرق المرافعة في نقطة واحدة دليل على الاضطراب الذى هو من خواص الكذب		٣٢٥
إذا أنكرت حادث الطلاق من أساسه بينما يدعى الزوج الطلاق على البراءة ثم تراجعت لم يقبل منها الاعتراف بالطلاق وإنكار البراءة لأنها أنكرت تجزئة الحادث		٣٢٦
إذا اعترفت أنها إنما أقرت بالطلاق مجارة للزوج لم يقل أن تنجزاً المجارة فتقع في الطلاق دون البراءة لأن المجارة تسلم بالحادث		٣٢٧
إذا لم تستوف إجراءات العطن بالتزوير بدقة لعدم ذكر الأدلة في الاعلان لا يحكم ببراءة عند الرفض		٣٢٨
إحالة القضية على محكمة أخرى بعد السير فيها		٣٢٩



المبادئ	رقم المبدأ	رقم الصفحة
موضوعاً يكون تحكيمياً من الطرفين للمحكمة الثانية إذا رضياً بالأحوال		
المعارضة في الحكم بالطاعة الصادر في المسكن الذي يهياً شرعاً لا يجوز أن تكون لسبب عدم شرعية المسكن	٣٣٠	١٨٥
إذا لم يوجد سبب إلا عدم شرعية المسكن فلا بد من تحقق التنفيذ ولا بد أن يكون ذلك بطريق الإشكال	٣٣١	
الورقة العرفية المتضمنة الإقرار بالزوجية تمنع وجود الإنكار الذي هو شرط تحميم الورقة الرسمية	٣٣٢	١٨٦
الإقرار ولو شكلياً ولو كان منكوراً يمنع وجود الإنكار	٣٣٣	
ضرورة وجود ورقة رسمية بالزواج ليس الأصل وما ليس أصلاً لا يتمدى موضع النص	٣٣٤	
إذا كانت حجة الزواج إقراراً بورقة عرفية فعدم الحضور لأنكار الدعوى مع وصول الأعلان قرينة حجية الإقرار	٣٣٥	
الدفع بالنشوز يكون دفماً كيدياً إن سبقه الدفع بعدم الأهلية للمعاشرة للمرض المنفر	٣٣٦	١٨٨



رقم الصفحة	رقم مسلسل للبيادى	للبيادى
	٣٣٧	العجز عن إثبات النشوز قرينة الطاعة الضرورية للتفقة
	٣٣٨	السير فى الدعوى فصل على فى دفع عدم السماع المضموم للموضوع
١٨٩	٣٣٩	إذا وقع قرار استئناف باطلا وأمكن التقاضى الجزئى بمناسبة ضرورة قضائية أن يضعه وضعا صحيحا كان ذلك أمرا واجبا
	٣٤٠	إذا كان الحكم بالطاعة فى المكان الذى يهيا شرعا فلا موضع للدفع بالشغل قبل التنفيذ
١٩٠	٣٤١	ثبوت الخلو يقينا بالمعينة تقتضى عدم التحويل على احتماله بعد ذلك وتقتضى عدم السماع فى الدفع بالشغل حتى يثبت بمعاينة رسمية أخرى
	٣٤٢	إذا قرر إلغاء قرار استئنافى نظريا تطبيقا للأئحة وجب الاحتياط على تصحيحه عمليا بوضع الوقائع وضمها وضما يتفق مع تطبيق الأئحة واحترام قرار الاستئناف
١٩٣	٣٤٣	قد تصبح الدعوى متوجهة بعد أن ابتدأت غير متوجهة ومن أحوال ذلك صيرورة المدة محتملة للدعوى كما إذا كانت طلبت زيادة بعد شهرين من



رقم الصفحة	رقم مسلسل للمبادئ	المبادئ
		الحكم واستمر سماع الدعوى ستة أشهر
	٣٤٤	طلب الزيادة قبل مضي مدة محتملة تغير الحال
	٣٤٥	طعن في الحكم من غير طريق الطعن
		إذا ادعت سببا آخر للسماع ولم تثبته حكم في هذه
		الحال بعدم الاستمرار في السماع كما يسع المحكمة
		الحكم بالرفض بعد أن أصبحت الدعوى مسموعة
		من ناحية أخرى
١٩٤	٣٤٦	تقدم الأبراء على السبب الذي انبنى عليه يقتضى
		عدم الأخذ به
	٣٤٧	إذا أبرأته من حقوق نظير طلاق عرفي ثم أبرأته
		من بعض هذه الحقوق في إشهاد شرعي كان المعول
		عليه الاشهاد وكان ذلك استثناء من الأبراء العرفي
١٩٦	٣٤٨	إذا ادعى أن الدليل على الاستيفاء إيصال ثم عدل
		وقال إن الدليل شهود فهو تحول من حجة تلقى
		عليه مسئولية التزوير إلى حجة لا تلقى عليه مسئولية
		ولا يجوز الاسترسال معه لأن ذلك قرينة الكذب
	٣٤٩	إذا ادعى عليه دين فادعى إيفاء كان ذلك إقرارا
		بالدين أصلا
١٩٨	٣٥٠	بعد الزوج عن زوجته أكثر من ستة أشهر يحق



المبادئ	رقم مسلسل للمبادئ	رقم الصفحة
لها به طلب الطلاق للضرر		
وجود الزوج في إصلاحية الرجال أكثر من ثلاثة سنوات ضرر يستوجب الطلاق	٣٥١	
شرط دعوى الوفاة والوراثة أن تكون لازمة على فرض الثبوت	٣٥٢	١٩٩
إذا كان وجود المحدود شرطاً فمن حق المدعي تمكينه من إثبات وجوده ضمن إثبات الدعوى	٣٥٣	
ولا يجوز سماع الدفع بعدم وجود تركة قبل تمكين المدعي من إثبات الدعوى ومنها إثبات المحدود	٣٥٤	
عدم وجود المحدود ليس معناه عدم وجود تركة	٣٥٥	
تناول الالتزام العرفي ليس رضا بكل ما فيه	٣٥٦	٢٠١
يجوز للمدعي أن يقدم التزاماً عرفياً استدلالاً به على أصل استحقاقه ولا يقبل في الوقت ذاته الاستدلال به على مقدار الاستحقاق	٣٥٧	
يجوز لأحد الطرفين ترك القدر المتراضي عليه وطلب الحكم بالمستحق كاملاً	٣٥٨	
رضا الأم بالذون من حق الصغير غبن وتضييع لحقه لا يلزمها المضي فيه	٣٥٩	
عدم انقطاع المدعى عليه عن محل عمله وإعلانه	٣٦٠	٢٠٣



رقم الصفة	رقم مسلسل للبيادىء	المبادئ
	٣٦١	مع أخيه لا يتفق مع دعوى المدعية عدم العلم بمكانه عدم العلم بمكان محدد يسوغ الإعلان في وجه النيابة فكونه بالقاهرة بدون معرفة عنوانه كاف في ذلك
	٣٦٢	الصلح عن الحكم للمارض فيه رضا بالحكم يسقط حق المعارضة لأن الصلح معاوضة يقر الطرفين فيها بصحة البدلين
	٣٦٣	إذا ادعى في المعارضة أن سبب بطلان الحكم أنه اصطلح مع المحكوم لها على إبطال الدعوى تمويئاً كان المراد بكلمة الدعوى الحكم
٢٠٥	٣٦٤	الخلاف بين الزوجين طبيعى وعشق النساء للشغب طبيعى فقفل الأبواب والصراخ والاستغاثة ليس دليلاً على أذى الزوج لها بفرض غير مشروع لأن الكذب والكيد من طبائع النساء
	٣٦٥	يمكن عدم التمسك بلفظية النصوص الواردة في بث الحكيم فشكاوى الضرر التى مبنياها إرادة الطلاق ولو لجهة إدارية تقوم مقام دعوى التفريق سريتين ورفضها وتبيح بث الحكيم وأن العامل على إصلاح الأسرة لا يجوز أن يكون شكلياً لفظياً



رقم صفحة	رقم مسلسل للبيادى	للبيادى
	٣٦٦	تخصيص المدرس حجرة من منزله للدراسة الخصوصية لتلاميذ لا يضر شرعية المسكن ككل ذى حرفة يعمل ذلك
	٣٦٧	إذا كان هجر الزوج لزوجته سببه سفاهتها وسوء أدبها معه فالهجر ليس ضرراً يستوجب الفرقة لأنها هي التي دفعت إليه
	٣٦٨	إذا كانت معاملة الزوجة لزوجها قولاً أو فعلاً منفرة مقززة فهو يساوى للريضة بمرض منفر يمنع استيفاء الزوج حقه من الزوجة وإذن فهي لا تستوجب عليه النفقة
٢٠٦	٣٦٩	قد يجوز الحكم بالنفقة لزوجة رحمة لها بسبب حالها الاجتماعية وإن كانت لا تستحقها لأن حرمانها منها قذف لها في حمة سحيقة من الرذيلة والرحمة عدالة إن الحكم لها بالنفقة قد يبقها أهلاً لأن تطيمه والمراد إبقاء هذا الباب مفتوحاً وأن الحكم بالنشوز هنا هدم للزوجة نهائياً وتقريق حالاً والزوج لم يرد بل طلب الطاعة
٢١٤	٣٧١	لا يجوز أن يعرو الحكم عن الزام في قضايا الوفاة والوراثة هناك نصيبان للوارث



المبادئ	رقم الصفحة	رقم سلسلة للمبادئ
أحدهما المعلوم في الحدود والثاني مجهول		
إذا بنى الحكم على البيئة فالمحكوم عليهم هم الكافة اعتباراً	٣٧٢	
معنى الحكم على الكافة أنهم ملزمون بالتخلية ومنوعون من التعرض	٣٧٣	
إذا جهل المفتش طغى التفتيش تعرضت سمعة العدالة في الأمة لسوء التقدير	٣٧٤	
وظيفة المفتشين الاقتناع لا الزجر والتهديد وهو لا يلجأ إليها إلا إذا لم يكن أهلاً لعمله	٣٧٥	٢١٥
قد يجوز الحكم بالجهول كما تجوز الدعوى به	٣٧٦	
التفتيش والرياسة في القضاء جهلت إدارية يسرع منها إليه الفساد فإن لم تقع انقلبت إلى وساطة مسلحة	٣٧٧	
دفع دعوى نفقة الصغار بأن لهم ما لا يسقط بتعميم المطالبة حتى لا يفهم أن كان المطلوب من مال الولي أو من مال الصغار لأن سد ضرورتهم لا يحتمل الجدل على أن كان هذا من ماله أو من مال الولي الدفع بحضور متبرعة بالحضانة لتوفير مال الصغار	٣٧٨	٢١٨
يسقط بتنازل المدعي عن أجر الحضانة ولا يلزمها لأجل ذلك أن تعبرع بالاتفاق	٣٧٩	٢١٩



رقم الصفحة	رقم مسلسل المبادئ	المبادئ
	٣٨٠	إيداع أموال باسم المتبرعه في ظرف الدفاع بالبوسته أو البنك احتيال مكشوف لأثبات اليسار وخاصة إذا كان ابنها للدعى عليه تاجراً وتنازلت عن ارثها في أبيه
	٣٨١	حجية الشهادة مستمدة من سبع نواح منها أن يكون علم الشهود بالحادث طبيعياً
	٣٨٢	النصوص التي وردت بضرورة توفير مال الصغير واختيار المتبرعه لم ترد الا والمال في يد الوصى أما وهو في يد الولي فلم ترد نصوص
	٣٨٣	الدفع للمتبرعه في حال يسار الأب استظهار لا نص فيه
	٣٨٤	إذا كان مال الصغير في يد أبيه الذي لا يحاسب عليه فالصغير في حكم من لا مال له
٢٣١	٣٨٥	صدور الحكم من هيئة استئنافية لا يلغى اللاتمة إذا كان الحكم مخالفاً لها صريحاً
	٣٨٦	للقاضي الجزئي منتهى الحرية في تطبيق اللاتمة حتى على الأحكام النهائية والا كان ممنوعاً من حرية التطبيق وهي حق له حال كتابة أحكامه
	٣٨٧	التأتمة ملحق بالمحضر لتكامل ناقصه وبيان مبهمه



رقم الصفحة	رقم مسلسل المبادئ	المبادئ
		والثابت بها بالحضر وخاصة مما لا يناقضه
	٣٨٨	القهوة من خير الجيران لمساكن الطاعة
٢٣٢	٣٨٩	القاضي صرغم إذا أخيرين أن يقر أن نصوص القانون قائمة أو يقر أن حكماً نهائياً قائماً أن يقرر قيام نصوص القانون إذا كان تقرير قيام الحكم يستلزم عدم قيام نصوص القانون
	٣٩٠	لا توجد قوة تمنع القاضي من تطبيق القانون بكل حرية
٢٣٧	٣٩١	يد الحارس يد رقابة وليس وضع يد
	٣٩٢	تعدد الأبدى للوضوعة على الشيء ولا تتراكم
	٣٩٣	بيع السيارة ليس دليل الأعمار لأنه قد يكون لاستبدالها بخير منها ولأن التصرف عرض من أعراض الملكية
	٣٩٤	الحكم بتسليم أطياف مؤجرة ليس أعماراً لأن من من يعمل في الإيجارات يعقد وينسخ ويستلم ويسلم ويحكمه وعليه
٢٤٣	٣٩٥	شهادة الشهود على أن حادثاً فجائى دليل على أن سببه حدث فجاءة
	٣٩٦	الاتفاق على مقرر المنيعة عقب الطلاق (في حنية)



رقم الصفحة	رقم ممليل لللبادى	اللبادى
		ينعم أن يكون وقع الطلاق فجأة وتكون الشهادة كذباً للظروف طبائع فإذا قرر الشهود في ظرف ما ينافي طبيعته كانوا كذبة
	٣٩٧	ضم الدفع للموضوع معناه عدم التمديد عليه وإلا لما انتقلت المحكمة منه إلى إثبات الدعوى
	٣٩٨	إذا قرر قاض اعتبار دفع كيداً ولم يوجه اليمين فليس لقاض بده توجيه اليمين لأن هذا حق هيئة الاستئناف لأن قرار الكيدية نهائى .
٢٤٤	٤٠٠	القاضى الطارىء يبتدىء النظر فى القضية من حيث انتهى القاضى السابق فالمحكمة واحدة وأن تغير القاضى فهو واحد اعتباراً
	٤٠١	المادة أن التجار يكسبون من البطاقات ٤ قروش عن كل شخص كسباً غير ظاهر
	٤٠٢	لا ينتظر أن يشهد الشهود شهادة تجر مسئولية على تاجر وعليهم ولو اتهموا
٢٤٧	٤٠٣	إذا ثبت دفان يقتضى كل منهما عدم سماع الدعوى أورفضها رجع ما يوجب حقاً للدافع
٢٤٨	٤٠٤	على القاضى المختص أن يحكم فى الموضوع ولا يعمقه تعرض قاض غير مختص له



رقم الصفحة	رقم مسلسل للبادئ	للبادئ
	٤٠٥	حكم قاض غير مختص في موضوع رأى شخصي والدفع به غير مسموع
٢٤٩		الحكم بالطاعة في المنزل الذي يهياً شرعاً مفصوص عليه في الهندية
	٤٠٦	ليس نقيهاً من يدعى أن الحكم بالطاعة لا يصح إلا في منزل محدد
٢٥٠	٤٠٧	الحكم في المنزل المحدد حق المدعى له التنازل عنه
	٤٠٨	إذا لم يثبت المدعى استحقاق الطاعة في منزل محدد بقى له حق الطاعة العام
	٤٠٩	أمانة الزوج على الزوجة ثابتة بوثيقة الزواج
	٤١٠	حيرة الهيئات الاستثنائية في التماس دليل على بطلان هذا الحكم دليل على صحته
	٤١١	لجوءهم إلى قولهم هذا ما وجدنا عليه آباءنا عجز وجود
٢٥٢	٤١٢	محل إقامة الزوجة يحدد ويتعدد
	٤١٣	إذا ادعى على الزوج أسباب سعة الكسب
		كالتليفون ولم يحضر لإنكارها كان ذلك قرينة الصحة
	٤١٤	غير المدخول بها لا تلزم بالطاعة حتى تزف أو يثبت أنه طلب الزفاف فامتنت بغير وجه حق
٢٥٤	٤١٥	إذا بنى إقرار على حادث متأخر عنه آخر تاريخه



رقم الصفحة	رقم مسلسل المبادئ	المبادئ
		إلى تاريخ الحادث المبني عليه
	٤١٦	قد تكل وتفسر البراءة التي في إظهار الطلاق
	٤١٧	بإقرار عرقى منفصل وإن لم يذكر إلحاقه بالإشهاد
		إذا امتاز لفظ أو رقم في مخالصة بنقل للداد وضخامة
		الحروف دل على تفاوت في القلم المكتوب به المخالصة
		أباح الشبهة في المخالصة
٢٥٦	٤١٨	ضم بنتين لا يستلزم إلقاء الأحكام المصادرة لهما كما
		أن معيشة الزوجة تمويلاً لا يقتضى إلقاء أحكامها
	٤١٩	تأخر استيفاء الناصب حقه بضم بنتين لا يسقط حقه
		لأنه واجب أيضاً ولأن تأخر استيفاء الحق لا يستقله
٢٥٧	٤٢٠	الإقرار بإبطال حكم النفقة في دعوى الحبس يمنع
		شطب الدفع بالغياب لأن الإقرار أنهى الخصومة
	٤٢١	المارضة في حكم إبطال النفقة يجعله على الأقل في
		حالة حكم النفقة المارضة فيه يمنع من دعوى الحبس
	٤٢٢	الحكم بمقتضى الإقرار والمصادقة يستند إلى وقت
		صدورها
٢٥٨	٤٢٣	كل قضية مدفوعة اعتباراً بما يقتضى رفضها كلا
		أو بعضاً ما لم يقربها المدعى عليه
	٤٢٤	قد يؤدى سماع إثبات الدعوى إلى إثبات لم دفع



رقم الصفحة	رقم مسلسل للبيادى	للبيادى
٢٥٩	٤٢٥	بيده للمدعى عليه إلا اعتباراً بانكاره للدعوى فى شخصية هذا الدفع الذى انساق إثبات عليه بغير قصد بشخص إنكار المدعى عليه ويتميز إذا أصبحت الدعوى غير متوجة على بعض المدعى عليهم لا يوجه إليهم البمين على الدفع الذى عجز عن إثباته
٢٦٠	٤٢٦	الطلاق حق الله ولو كان ملتبساً بحق العبد كالبراءة
	٤٢٧	يجب التوسيع على من يريد إثبات حق من حقوق الله فلا يضيق عليه الاثبات من تكليفه بمحصر الأدلة واختصار مجالس الاثبات
	٤٢٨	تصادق الزوجين على الزوجية وقبولهما لآثارها لا يمنع المحكمة من التماس الأدلة على ما ظنته حق الله
٢٦٣	٤٢٩	يخالف لفظ اللأئمة ويؤخذ بروحها (العادلة) إذا كان الدفع مبناه الكيد وسوء استعمال الحق
	٤٣٠	لا يجاب الدافع إذا كانت المحكمة المختصة أشق وأعنت ومن المحكمة غير المختصة ويستبر الدفع سوء استعمال حق
	٤٣١	روح اللأئمة وروح العدالة توفير القوت للزوجية لصيانة عرضها وذلك يقتضى عدم التمويل على



المبادئ	رقم مسلسل للمبادئ	رقم الصفحة
دفع شكل أصرح معانيه الكيد والتعنت إذا لم يثبت أن تحت يد المدعى عليه تركه لأداء دين المتوفى منها لا تسمع دعوى أمره بالأداء	٤٣٢	٢٦٤
يحكم للدائنة حينئذ بالتخلية وعدم التعرض لها في استيفاء دينها من التركة متى طفرت بها	٤٣٣	٢٦٥
يفتقر التناقض في الدعاوى المتعلقة بالتركات لأن أموال التركات مما يخفى	٤٣٤	
تكون دعوى الضم كيدية إذا ساوم المدعى في حقه وإذا تحرى بالدعوى ظروف قضية بينه وبين والدة المضومة	٤٣٥	٢٦٧
وإذا ترك حقه في الضم فلم يستوفه مدى خمس سنوات طلب الحكم بما في الملف من مستندات يقتضى تقرير المجزء عند عدم كفاية المستندات وتنازل ضمناً عن اليمين يستلزم حينئذ رفض الدعوى	٤٣٧	
صورية الصداق وضخامته وزعم البكارة بعد زواج سابق وسرعة الطلاق من الزواج الثانى وسده لباب الرجعة وضالة ثروة المطلق والجنين عن المواجهة في جلسة سرية كل تلك أمور متناسبة مع سرية سبب الطلاق	٤٣٨	٢٦٨
	٤٣٩	٢٦٩



المبادئ	رقم مسلسل للمبادئ	رقم الصفحة
الأمر التي يربط بينها التناسق والتناسب إذا وقعت الثقة ببعضها وقعت بالباقي وكانت الحجية مضافة للسياق	٤٤٠	
من التجار من ليس له رأس مال سوى العناوين الضخمة والدعاية الكاذبة فيجب عند البحث في اليسار الاحتراس من التجوف والتضخم لأن تنشيط التجارة بالعناصر الأدبية هو المذهب الجديد الذي يوجد تجاراً بلا رهوس أموال	٤٤١	
الظاهر حق المدعى وغير الظاهر حق المدعى عليه فلا يؤخذ بالظاهر إلا عند عدم توفر الأدلة على غير الظاهر	٤٤٢	
ثبوت يد المدعى عليه على أعيان الجهاز واعتباره أميناً عليها وعدم أدائها بعد الإعلان بالدعوى المشتملة على أنه منعها بغير حق كل ذلك دليل ظاهر على الغتصاب	٤٤٣	٢٧٥
إذا كانت الأعيان مبينة القيمة بالقائمة فالأصل رضاء بهذا القيم وهذا في مقام الأقرار بقيمتها أقل ما يمكن حجة في الثبوت	٤٤٤ ٤٤٥	
قيام الأدلة على عدم صحة السند لا يبيح للمحكمة	٤٤٦	٢٨٦



المبادئ	رقم مسلسل للمبادئ	رقم الصفحة
الأخذ بها ما دام الذي قدم ضده السند لم يظن فيه بعد أن مكن من ذلك ووعد به	٤٤٧	
لا يلزم في الأقرار باستيفاء نفقة العدة معرفه مقدار المستوفى ولا معرفة العدة ما دامت قد أقرت أنها بالاقراء	٤٤٨	٢٧٨
نكول الحاضنة لا يلزم به الصغير لأنها لا تملك البذل من حقه والاقرار عليه	٤٤٩	
اليمين لا يوجه إلى الحاضنة لتعطف على حق الصغير أما نكولها فليس حجة عليه بل حجة عليها	٤٥٠	
تعتبر الحاضنة حال نكولها مقرة على نفسها أو بإذلة من مالها	٤٥١	
إذا حكم بمنع الحاضنة من تنفيذ حكم للصغير بمقتضى نكولها نص فيه على أن تضمن للصغير ما هو مقرر بالحكم	٤٥٢	٢٨٠
الأجل المبهم إذا كان مثار خلاف يبطل التصرف تأجيل دفع الحق اسقاط لا يكتسب بالسكوت	٤٥٣	
المهر واجب عاجلا ووجوب ذلك ثابت صراحة وأصلا ولا يسقط الحق إلا مسقط صريح ليس منه السكوت	٤٥٤	
إذا أبهم أجل باقي الصداق كان تحت الطلب	٤٥٥	



رقم الصفحة	رقم سلسلة المبادئ	المبادئ
	٤٥٦	ضالة المؤجل تضيق مع الأصل في باقي المهر القدي أبهم فيه الأجل فإن معنى ضالته استحقاقه فوراً لأن حكمة آجل المهر تقوت معه
٢٨٢	٤٥٧	لا يكفي التفويض في رفض طلب الزيادة لأنه وإن كان تحكيميا ظاهراً إلا أن فيه الرضا بالجهول
٢٨٤	٤٥٨	الدفع بملك المدعية منزلاً يزيد عن سكنها ملك المدعى عليه لا تبرع به المحكمة
	٤٥٩	إقرار المدعية باستغلال بعض مسكنها وعدم دفع المدعى بزيادته عن سكنها دليل أنها لا يليق أن تسكن في أقل منه
	٤٦٠	استغلال المدعية لمسكنها الضروري القدي لا يليق بها أقل منه لا يدفع دعواها
٢٨٥	٤٦١	اتفاق الزوجين على أن الطلاق قبل الدخول والخلوة لا ينفى نسب الصغير الثابت عرفاً بإقرار أبيه
	٤٦١	هناك دواع قوية للتظاهر بعدم الدخول والخلوة ترويحاً للزوجة
	٤٦٢	تكذيب المقر نفسه في إقراره مردود عليه إذا تعلق بالإقرار حق النير وإن واقعه الخصم مادام هناك خصم ثالث لم يواقعه



المبادئ	رقم مسلسل للمبادئ	رقم الصفحة
يصح سماع الشهادة على الاقرار إذا كان ذلك بمناخ تحقيق في الدعوى	٤٦٣	٢٨٦
إذا ثبتت البتة في سن الحضانة ولم يدفع المدعى عليه الوعوى يدفع إنكار البتة ثبت باقي الدعوى بالبينة	٤٦٤	
دفع لا ترفض الدعوى ببينة	٤٦٥	٢٨٩
قد يدفع الدفع الدعوى شكلاً فقط	٤٦٦	
للمصادقة على الدفع تعتبر صلحاً في الدعوى يجب الأمر به بطلبها	٤٦٧	
قد ترفض الدعوى شكلاً ويؤمر بها موضوعاً	٤٦٨	
إذا طلبت أجر خادم ومسكن باعتبارها في العدة وطلبت ذلك باعتبارها حاضنة يقرر عدم السماع بالتسوية للطلب الثاني اختياراً	٤٦٩	٢٩٢
إذا أدبت الشهادة على المدعى عليه فلم يطلب تمكينه من الملاحظات بل طلب التأجيل للمصلحة كان قرينة على ألا ملحوظة له على الشهادة	٤٧٠	
قد يكون بعض الشهادة استفساراً وبعضها يأخذ صفة الحجية	٤٧١	
إذا اعتبر أخذ الشهادة تحقيقاً لم يلزم إعادة سماعها	٤٧٢	



المبادئ	رقم مسلسل المبادئ	رقم المادة
إذا روعيت الواحق الشكلية باختصار وإجمال فهو كاف	٤٦٣	٢٩٤
لا يضر التقرير نقصه ما دام الخصوم واقفوا على استكمال	٤٧٤	
عدم الطعن في المستند العرفي إقرار بصحته	٤٧٥	٢٩٦
لا يكفي الإنكار في رفض المستند فإنه إذا كان غير صحيح فالطعن فيه لا يضر الطاعن	٤٧٦	
الامساك عن الطعن في وقت الطعن إقرار بالصحة	٤٧٧	
الحكم بشيء لا يقتضى الحكم بأسبابه	٤٧٨	٢٩٧
يعتبر القاضى مفتياً بالنسبة لأسباب حكمه	٤٧٩	
إذا فرق قاض بين زوجين فيجوز بعد طلاقها من آخر أو وفاته عنها أن يجتهد قاض في إباحتها للأول	٤٨٠	
إذا حكم قاض بفسخ في مسألة منشأ الخلاف فيها اجتهادى فحكمه لا يتعدى الفسخ أما ما يتبعه فالقاضى يعتبر فيها مفتياً	٣٨١	
الحكم بالفسخ بسبب الرضاع ليس حكماً بالرضاع الحرم	٤٨٢	
غيبية الزوج عن محل إقامته السابق مع زوجته دليل	٤٨٣	٣٠٠



رقم الصفحة	رقم سلسل المبادئ	المبادئ
		على الأمان له أو على أنه مات
٣٠١		فالتحريات الدالة على التنبية المنقطعة تدل على الاعسار اقتضاء
٣٠٢	٤٨٤	النسبة التي لوحظت في تفاوت المقررات تلاحظ في التخفيض والزيادة وتكون هذه النسبة أساساً للمطالبة
٣٠٤	٤٨٥	نقل المقررات إلى حاضنة أخرى يعتمد (أ) شرعية اليد (ب) حكم ضم
	٤٨٦	إذا كانت يد المدعية على الصغير جريمة كان ذلك قرينة كذب الشهود على اليد
	٤٨٧	لا يجوز بناء حكم على جريمة
٣٠٦	٤٨٨	الاعتراف بالزوجية والكفالة يسقط الدفع بعدم السماع
	٤٨٩	الشهادة على التواطؤ بين اثنين تنافي مع جهل الشاهد بأحد الشخصين
	٤٩١	قيام معاشررة الزوجين لا يثبت الكيدية في مطالبة الكفيل
	٤٩٢	الخصومة بين الكفيل والمكفول لا تجعل دعوى المكفول له كيدية



المبادئ	رقم المبادئ	رقم الصفحة
الصلح بين الزوجين على النفقة لا يمنع الزوجة من مطالبة الكفيل بما اصطاعا عليه وهذا دليل على أن الخصومة بين الزوجين ليست ضرورية لنفي الكيدية	٤٩٣	٣٠٧
حاجة الزوجة إلى النفقة جديداً دائماً وليست كيدية	٤٩٤	
الكفالة ليست مقيدة بقيد إلا استحقاق النفقة لا غير	٤٩٥	
الكفالة لا ينفى فيها بالحال المالية للكفيل بل للكفول	٤٩٦	
معيشة المكفول لها مع المكفول لا تجل الخصومة كيدية إلا بالنسبة للمسكن	٤٩٧	
التنازل عن طلب لا يجعله مغرضاً أمام المحكمة فلا تملك الحكم برفضه	٤٩٨	
بدل القرش والنطاء من الكسوة لا يحتاج إلى طلب صريح لها	٤٩٩	
إذا تبين عدم جواز السماع بعد السماع يقرر عدم الاستمرار في السماع	٥٠٠	
إذا ثبت أن الدفع احتيال واستمهال ومماطله	٥٠١	



المبادئ	رقم مسلسل المبادئ	رقم الصفحة
لم يكن هناك محل للإعمال بعد ذلك		
يجوز تجديد الدفع إذا كان الحادث مما يمكن أن يتجدد ويحدث	٥٠٢	٣٠٨
ليس استئناف نظر الدفع بعد رفضه إلا ابتناء على فرض قضائي حيث يستبر فرضاً قضائياً أن الدفع كان غير صحيح إلى حين رفضه ثم يفترض قضائياً أيضاً أنه أصبح صحيحاً	٥٠٣	
القرط لا يصح الادعاء به على الزوج وإن وقع على القائمة باستلامه بعد وقت مشتمل على ظروف تضطرها إليه	٥٠٤	٣١٥
الأعين المزينة حشراً في قائمة الجهاز لا تعتبر موقفاً عليها من الزوج الموقع على القائمة	٥٠٥	
والقوط والبشاكير بعد مضي المدة التي لا تبقى بعدها بسبب الاستعمال لا يصح الادعاء بها وإن كان الزوج موقفاً على القائمة باستلامها	٥٠٦	
إذا سبقت التحريات فعلى عمل إداري احتياطي لما عسى أن يقدم من إثبات اختصاراً للوقت	٥٠٧	٣١٧
لا يمكن العمل بالتحريات قبل وقتها ووقتها هو بعد الإثبات لأنها تأكد من صحة الشهادة على	٥٠٨	



رقم الصفحة	رقم مسلسل المبادئ	المبادئ
		الدعوى إذا واقفها فعلى ليست اثباتاً
	٥٠٩	التفويض تغازل وتكراره مع شرط اكفاء المحكمة رجوع فيه لا يملكه الفوض لأنه رجوع فيا أسقط
	٥١٠	إذا أثبت أن الزوجة عاشرت الزوج فالأصل أنه ينفق عليها ويكون عدم الاتفاق طارئاً لا بد من اثباته إذا أنكر
	٥١١	لا تكفى التحريات في إثبات دعوى مالم يقدم الاثبات عليها أولاً لأن التحريات تأكيد لحجة قدمت
٣٢٠	٥١٢	إذا طلبت للدعية الحكم ولم تكن الدعوى صالحة للحكم بكل الطلبات كان تنازلاً مؤقتاً عما لم تثبته من ثبت له حق بمسند عرفي له الحق في اثباته بمسند رسمي
	٥١٣	صاحب الحق حر في اختيار أحسن الوسائل وأقواها لكسب حقه ومنها الحكم
	٥١٤	لا يسمع الدفع إذا اتبني على أن المدعى به صدر به اقرار عرفي
	٥١٥	الالتزام قدر محدود في ظروف غير محدودة لا يلزم لأنه ظلم والرضا بالظلم غير ملزم



رقم الصفة	رقم مسلسل للمبادئ	المبادئ
	٥١٦	التبرع بحق الصغير مستقبلاً تبرع أو وعد بالتبرع
٣٢١	٥١٧	زواج الحاضنة بعد الحكم لا يصلح سبباً للمعارضة لأنه ينهى الحكم ولا يبطله
	٥١٨	المعارضة لا تتسع لدخول خصم ثالث بطلب تحويل الحكم إليه لأن نهايتها لا يجوز أن تعدوا الانقضاء والتأييد
٣٢٢	٥١٩	ليس معنى أن الحكم نهائى أنه صحيح غير صحيح
	٥٢٠	يجوز أن تقام الأدلة على عدم صحة حكم نهائى فى بحث أسباب حكم
	٥٢١	الحكم الذى ينسب لسبب غير صحيح
	٥٢٢	لا يلزم استنفاد كل مرتبة الزوج فى الاتفاق بل يجب أن يمكن من ادخال ربيع مرتبة
	٥٢٣	إذا قدمت المدعية حكم استئناف دليل يسار فلمحكمة اثبات عدم صحته كدليل يسار
٣٢٦	٥٢٦	ضرورة الورقة الرسمية بالزواج موضعها إذا كان الزواج مدعى به قصداً
	٥٢٧	وجود اقرار عرفى بالزواج لا يجعل الزواج فى حوزة الإنكار إذا أنكر الزوج هذا الاقرار العرفى
	٥٢٨	قد ينكر الزوج الزوجية ويثبت اقراره بها فلا إنكار



رقم الصفحة	رقم مسلسل للبادئ	المبادئ
		هنا لا يحتم الورقة الرسمية
	٥٢٩	تحتم ورقة رسمية بالزواج خلاف الأصل فلا يعتمد موضع النص
	٥٣٠	مما يستأنس به في صحة الإقرار العرفي بالزواج عدم الحضور بعد إعلان عريضة المدعى
٢٢٨	٥٣١	لا مانع من أن تتقدم غير مستحقة للحضانة عند سقوط حق الحاضنة الأصلية إلى القاضى كخصم ثالث تطلب ضم الصغيرة إليها بسبب أن الصغيرة في يدها
	٥٣٢	للقاضى أن يودع عندها الصغيرة ويرفض طلب أيها لأن وجود الصغيرة عند حاضنة من النساء أولى من وجودها في يد حاضن من العصبة حتى الأب ما دام القاضى يرى ذلك
٣٣١	٥٣٣	من استحق لدى أحد حقاً فله الحق في اكتساب حكم به
	٥٣٤	الاتفاق على الحق لا يمنع صاحبه من استيفائه بطريق تنفيذى
	٥٣٥	الحق المقر به أولى بالحكم به من الحق المختلف عليه



رقم الصفحة	رقم مسلسل للمبادئ	المبادئ
	٥٣٦	الرضا بمقدار محدود في ظروف غير محدودة لا يصلح صلحاً للجحالة ولأنه ظلم
٣٣١	٥٣٧	الرضا يصلح ظالم ينم عن ظروف قسر غير معلنة استغلت ضعف أحد الطرفين
	٥٣٨	التبرع بحق مستقبل وعد التبرع وخاصة إذا كان عن حق صغير
	٥٣٩	إذا ثبت في الدعوى ما ينافي بعض الطلبات المدعى بها اعتبرت مدفوعة بدفع ثابت وقرر رفضها
٣٣٣	٥٤٠	ليس من المعقول أن سجيناً رفعت عليه قضية طلاق للاعسار أن يخرج من سجنه فلا يسأل ماذا تم في القضية ولا مصير أسرته وبيته فهو إما موجود حيث أعذر إليه فأنكر وجوده أو مجهل مكانه تضييماً لحق الزوجة
	٥٤١	إذا سمع قاضي الشهادة في قضية طلاق للاعسار وأصدر قرار الإعذار كان لقاضي آخر إصدار حكم الطلاق
٣٣٥	٥٤٢	إقرار الدعية بأنها لم تنفذ حكماً على المدعى عليه لإعساره مانع من إعطائها حكماً آخر
	٥٤٣	الدفع بالإعسار الآن ثابت بإقرارها وبسابقة التنازل



المبادئ	رقم مسلسل للمبادئ	رقم الصفحة
عن حكم للاعسار		
لا بد من مضي وقت يحتمل تغير الحال إذا كان	٥٤٤	
مبنى ثبوت الاعسار إقرار رسمي		
إقرار المدعى عليه بنفقة للصغير بوجود مال له تحت	٥٤٥	٣٢٦
يده كاف		
إقرار المدعى عليه بنفقة للصغير بوجود مال له تحت	٥٤٦	٣٣٧
يده كاف في دفع الدعوى إذا اتخذت التحولات		
لعدم الاحتيال في الأقرار		
للقاضي الشرعي الولاية العامة على المحجورين وله	٥٤٧	
أن يقبل ما يرفض الوصي قبوله من التصرفات		
الجازة القبول إقراراً وتعليكاً وإيجاراً الخ		
إذا امتنع الوصي تمتعاً من مباشرة أى تصرف	٥٤٨	٣٣٧
نيابة عن القاصر باشره القاضي بالاصالة لأن الوصي		
نائبه على أمور القاصر		
يكفى الأقرار سبباً للتعليك ما دام مكفولاً فيه	٥٤٩	
سلام للملك المقر له (القاصر) ولا يجوز البحث		
إن كان الأقرار منشئاً للملك أو مظهراً له		
إجراءات التملك الشرعية بالنسبة للقصر منها	٥٥٠	
الأقرار ممن يملكه أما ما نصت عليه قوانين نقل		



المبادئ	رقم مسلسل للمبادئ	رقم الصفحة
الملكية فليست ضرورية إلا للتسجيل وربط الأموال		
لوزدنا على سبب الملك ما نصت عليه القوانين لزدنا في الشريعة ما ليس منها وهو لا يجوز إلا بحجة شرعية	٥٥١	
أسباب الملك الاقرار ( أو الايجاب والقبول ) والقابلية والأهلية للتصرف في الطرفين	٥٥٢	
إذا كبر الطفل صارت حضنته حمايته من الضياع بعد ما كانت حماية حمل وإرضاع	٥٥٣	٣٤٠
إقامة المحكوم له بالطاعة في مسكن غير مسكن الطاعة لا يخرج عن الشرعية	٥٥٤	٣٤١
العادة أن الحجز على أدوات مسكن الطاعة كيد	٥٥٥	
خلو المسكن من الأدوات يزيل الشرعية إذا كان ذلك حال تنفيذ حكم الطاعة	٥٥٦	
للمحكوم له بالطاعة بعد تهئية المسكن أن يجوز أدواته في مكان آخر صيانة لها واحتفاظاً بها	٥٥٧	
ثبوت أى واقعة في قائمة القاضى كاف في ثبوتها رسمياً	٥٥٨	٣٤٣



المبادئ	رقم مسلسل للمبادئ	رقم الصفحة
الأصل في المحضر أن يكتبه القاضى والكاتب فقط معين وليس من أساس هيئة القضاء	٥٥٩	
لا يلزم طلب بدل الفرش والنطاء صراحة	٥٦٠	
لا يحكم بمبادئ الاستئناف لذلك وإلا كان حكماً بطريق الاملاء وهو حكم باطل	٥٦١	
إذا عدل حكم الاستئناف وطلبت المدعية جره لمدة سابقة فلا يجوز للمحكمة الجزئية أن تستوحى وجهة نظر الاستئناف بل عليها أن تجره بالصفة التى كان عليها قبل التعديل وإلا كانت هيئة الاستئناف هى التى أصدرته	٥٦٢	
لا يجوز الانتفاع بتقصير الكاتب وحرمان الخصم الآخر من مقتضى نطق القاضى	٥٦٣	
ملك آلة مخربة للكسب ينافى الكسب	٥٦٤	٣٤٥
ملك مقدار من المال لا يبقى على مصاريف التقاضى لا يتوجه دفعا فى دعوى نفقة الأقارب	٥٦٥	
تبرع أحد المحارم بالاتفاق لا يدفع الدعوى	٥٦٦	
إذا دعى بطلان حكم والمنع من تنفيذه بمقتضى التزام وتبين أن الوثيقة تسقط متجهداً ولا تبطل حكماً لا ترفض الدعوى ويحكم بما ثبت لأنه	٥٦٧	٣٤٧



المبادئ	رقم سليل للمبادئ	رقم الصفحة
بعض المدعى		
تقصير الحجة عن كل المدعى به وطلب الحكم	٥٦٨	
اقتضار في الدعوى على ما ثبت		
الاقتضار في الدعوى على ما ثبت تقتضى التمرض	٥٦٩	
بالرفض لما لم يثبت		
قصر المستند عن كل الوقائع ليس دليلاً على عدم	٥٧٠	
الأحقية لما زاد على المستند وخاصة إذا لم يخطر		
المدعى عليه بالانكار		
لا يلزم في الدفع يسبق الفصل أن يبيده المدعى	٥٧١	٣٤٩
عليه		
الدفع يسبق الفصل حق المحكمة بينهما إليه المدعى	٥٧٢	
عليه لأنه صون لما عن العبث والفضول		
الحكم فيما سبق الحكم فيه فوضى وإخلال	٥٧٣	
بالنظام		
المقضى فيه لا خصومة فيه فالدعوى فيه غير	٥٧٤	
مسموعة لحق المحكمة أيضاً		
الدفع في بعض الأحيان لا يلزم أن يبيده المدعى	٥٧٥	
عليه		
ترك مستحق الغم حقه أربع سنوات دليل على	٥٧٦	٣٥١



المبادئ	رقم مسلسل للمبادئ	رقم الصفحة
أن ما حركه لاستيفائه الكيد لا الفيرة		
يحكم بنفقة للـصغير ( رغم قيام دعوى الضم ) على وجه الاستمجال وخاصة إذا كان بادياً أن دعوى الضم كيدية	٥٧٧	
عدم المبادرة بحكم نفقة للـصغار إضرار للوالدة بأولادها وذلك نقض لمعنى الآية الكريمة	٥٧٨	
دعوى الضم ودفع النفقة بها إضرار يجب دفعه تطبيقاً للآية الكريمة	٥٧٩	
يقتصر في عدم الأضرار على ألا تعرقل دعوى الضم دعوى نفقة الصغار	٥٨٠	
إذا دفع المدعى عليه بأن الصغير في يد غيره لم يسمع الدفع لأن إثبات أنه في يده من وقائع الدعوى وذلك في كل دمع يعتبر إنكاراً للدعوى أو بعض وقائمه	٥٨١	٣٥٤
خطف الصغيرة لا يثبت اليد عليها ولو قدم محضراً رسمياً بذلك	٥٨٢	
اليد الشرعية على الصغير هي التي لا يهددها إلا قوة الاغتصاب والاختطاف	٥٨٣	
الأحكام الصادرة بمقررات الصغير واليد المستندة	٥٨٤	



المبادئ	رقم مسجل للمبادئ	رقم الصفحة
إلى الخلف لا تكفى في إثبات دعوى إبطال المقررات		
ليس معنى الفصل في الدفع منع الأدلة من القيام على صحته	٥٨٥	٣٥٧
قد يثبت الدفع من طريق الاستدلال على الدعوى	٥٨٦	١٦١
القاضى مرهون بما يثبت أو ينفي من وقائع الدعوى وقراراته لا تقيده ما دامت الدعوى منظورة	٥٨٧	
قد تثبت الدعوى من طريق إثبات الدفع أو العكس فقد يقدم المدعى دليل الدفع وقد يقدم الدافع دليل الدعوى	٥٨٨	٣٥٧
لا يملك المدعى أن يمنع القاضى من الحكم بما قدم له من الأدلة بل القاضى يحكم بما احتواه الملف من الأدلة أيا كان مقدمها	٥٨٩	
عدم التمويل على دفع لا يمنع الحكم بقبوله اذا عرضت أدلته قبل الفصل في الدعوى نهائياً فالدفع دائماً عرضة للشبوت	٥٩٠	
الحكم المكتوب قبل النطق به اتجاه لا يلزم المحكمة الظلم حكم بنير نص فيكون من أسباب الالتماس لأن الظلم لا نص عليه	٢٩١ ٥٩٢	٣٥٩



رقم الصفحة	رقم مسلسل للمبادئ	المبادئ
	٥٩٣	الاستعداد للإيداع إقرار بأصل الاستحقاق والقدرة على الدفع والاستعداد للدفع أن لم يثبت دفع البراءة
	٥٩٤	السكوت حين يجب الكلام يعني جواباً لا يوافق صالح المسئول
	٥٩٥	حكمة الإيداع في دفع البراءة ضمان الإيفاء إذا ثبت كذب الدفع
	٥٩٦	الاستعداد للدفع ولو ضمناً يعني عن الأمر بالدفع إذا انتهت خطوات الدعوى إليه
٣٩٢	٥٩٧	إذا ثبت أن الدفع بالبراءة احتيالي واستهمل بطرق ملتوية كان ذلك دليلاً على استيفاء كل إجراءات حكم الحبس ومنها أمر اليمين
٣٩٣	٥٩٨	إذا بطل الاتفاق العرفي لأنه تفرع احتسب ماعجل في الاتفاق عن مدة نَسَمُهُ حسباً حكم لا حسباً اتفق مستقبلًا
	٥٩٩	إصرار المتبرعة عن حق الصغير لا بد فيه من قدرتها
	٦٠٠	لا تنقاضي الحاضنة للاتفاق على الصغير أمانة لا تصممها إذا ثبت أنها قدت بدون تقصير منها
	٦٠١	اشتراط عدم رجوع الأب بشيء من نفقة ابنه المبجلة في أي حال واستهلال الاتفاق بالتزامه



المبادئ	رقم مسلسل للمبادئ	رقم الصفحة
<p>بالإتفاق على الصغير دليل أن القبض صوري</p> <p>الحكم بنفقة الصغير من الأمور المستعجلة لا تحتمل</p> <p>الانتظار حتى يثبت المدعى عليه حقه عند الحاضنة</p> <p>إذا ثبت أن حياة الصغير في خطر .</p>	٦٠٢	



## المبادئ

- ١ - لا يصح قبول الاستشكال إلا بأدلة ولا يجوز الاكتفاء في وقف التنفيذ بأنه يستشكل .
- ٢ - الوعد بتقديم أدلة الأشكال انما يقصد به كسب الوقت لأن الإشكال كدفع البراءة في قضية الحبس .

## بشأن اشكال في تنفيذ حكم حبس

### الوقائع

طلب المستشكل قبول الاشكال ووقف في تنفيذ حكم الحبس الصادر من هذه المحكمة في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٠ في القضية ٢٧١ سنة ١٩٣٩ - سنة ١٩٤٠ المنفذ به وقدره ٣٥٠ ج لأن ذمته بريئة من هذا البالغ ولنير ذلك من الأسباب ولم يقدم مستندا على ذلك .

### المحكمة

من حيث أن حكم الحبس المقدم للتنفيذ لا يصح وقف تنفيذه لاي سبب غير الدفع أو ما يقوم مقامه من ابراز حجة رسمية لاشبهة فيما على الدفع أو إقرار المحكوم لها أو طلبها وفي صيغة الحكم الأسباب التي يصح وقف تنفيذه بسببها وأن مجرد الاستشكال الشفهي غير كاف بتاتا في وقف تنفيذ الحكم لأنها قضايا مستعجلة وكذلك الأحكام الصادرة ولا يصح استشكال بنير أدلة حاضرة إذ لو كان لدى المستشكل أدلة تقدمها في قضية الحبس أو تقدمها عند التنفيذ أما مجرد الوعد فظاهر فيه جدا أن المراد كسب الوقت ومن حيث أنه



قياساً على الدفع في قضايا الحبس ببراءة القمة لا يصح وقف السير فيها إلا بتقديم أدلة على احتمال كسب قضية براءة ذمة مقرونا ذلك بإيداع التجميد كذلك الاستشكال في تنفيذ حكم الحبس بعد صدوره لا يصح قبول الاستشكال من المنوط به التنفيذ إلا في مثل ذلك الحال ومن حيث أن المشكل في مدى أسبوعين من تاريخ الاستشكال إلى ميعاد الجلسة وبعد الجلسة بأسبوع لم يتمكن من الحصول على أى مستند يثبت به براءة ذمته مع أنه مهدد بالحبس وهذا قرينة الماطلة وكسب الوقت فقط وليس المراد الوصول إلى حق وأن لا يجوز لجهات الإدارة قبول استشكال كهذا ويجب لفت نظرهم إليه .

### لهذا

حكمت باعتبار الاستشكال احتيالا ورفضاه وحكمتا بإعادة الحكم للتنفيذ .

### المبادئ

- ١ - عدم اثبات بعض المدعى به في الدعوى مع طلب الحكم بمتبر تنازلاً مؤقتاً عن ذلك البعض لأن المجزأ عن اثباته لم يقطع به
- ٢ - لا يؤخذ بالشهادات العرفية في الإثبات إلا إذا اتهمها موقعها أمام القضاء

### بشأن نفقة زوجية

#### الوقائع

طلبت المدعية الحكم بنفقة لها على مطلقها المدعى عليه من أول مايو سنة ١٩٥١ ولولدها منه عبد الخالق



وجعل الفروض نفقته عدة لها من ١٦ مارس سنة ١٩٤٢ تاريخ الطلاق لما ذكرته يدعواها من ائمه الطلاق وشهادة من عدة ومأذون بلفاس بأن الدعى عليه يملك ١٨ ف فدانا وحضر الموقعون على الشهادة وشهدوا بما دون بالمحضر وقدم ذلك الدعى عليه . مذكرة بملاحظاته على الإثبات المقدم واكتفت المدعية وطلبت الحكم

### المحكمة

من حيث أن المدعية طلبت الحكم بمقتضى ما قدم من الأدلة ولم تقدم إلا شهادة عرفيه شهد بما ورد فيها الموقعون عليها وهم للأذون والشيخ أو نائب العمدة ومن حيث أنها لم تثبت المدة وثبتت الدعوى بالنسبة للولد بالاتقرار ومن حيث أن ما اعتمدت عليه وهو الشهادة العرفية المذكورة فى مبدأ الحيشيات ظهر فيها التنازل لأن بعض الموقعين عليها قرر أن خمسة الأفدنة المشتراة بالتقسيم لم يدفع شيء من أقساطها منذ أربع سنوات هجرا وعلى ذلك يكون صافي الإيراد ٦٥ جنيه حسبما ثبت وأما ما ادعته المدعية من باقى أوجه اليسار فلم تقدم عليه دليلا ومن حيث أنها طلبت الحكم فتمناه اكتفاؤها ولو الآن بالحكم بما ثبت والتنازل مؤقتا عن باقى الطلبات ومن حيث أن شهود المدعية قرروا أن له زوجان وأولادا وزوجان أولاد وأولاد وأولاد أولاد وهو يتفق على الجميع لأن أولاده يشتغلون فى أطيانه وهذا يبين قدر اتساع صافي الإيراد من ١٣ ف لهذه الأسرة المديدة وأتأثرى بمسألة الآتى :

### لهذا

حكمتنا باعتبار المدعية متنازلة مؤقتا عن المدة التى حددتها بالدعوى وعن التقديرات التى ينتجها بمرضاة الدعوى وعن الخادم وحكمتنا لها بمائة



قرش للطعام شهرياً ومثلها للكسوة كل ستة أشهر ومثلها لبدل الفرش والغطاء كل نصف حول وبخمس وثلاثين قرشاً لآبئهما عبد الخالق زكريا ومثلها بدل كسوة كل أربعة أشهر ومثلها في كل ثلث حول بدل فرش وغطاء وأمرنا بالأداء من ٢٥ صفر سنة ١٣٦١ - ١٦/٣/١٩٤٢ بالنسبة للمدعية ومن الآن بالنسبة لبدل الخالق وبخمس قرشاً أجره مسكن شهري للعدة وبأداء المصاريف الرسمية ومائة قرش أجره عام كل ذلك معتبراً حضورياً

### المبادئ

١ - عدم الزفاف لا يكون ضرراً مسوغاً للطلاق لأن العزوبة ليست أقل ضرراً من زواج لازفاف فيه

٢ - يجوز الإكتفاء في دعوى الضرر بذكر ظرف الضرر على أن يفصل في الإثبات لأن من الأضرار ما لا يجوز إعلانه في ورقة الدعوى حفاظاً لسمعة الأمر ولذلك يكفي في هذه الدعاوى في ورقة الدعوى للسيرة احتمال السماع

٣ - قد يتفق في مثل هذا القضية الرفض مع عدم السماع لأن مجال السماع اتفق مع مجال الإثبات

٤ - سبب الحكم لا يجوز أن يكون أمراً محتملاً .

بشأن طلاق للضرر

### الوقائع

طلبت المدعية تطليقها من زوجها المدعى عليه للضرر المبين بمريضة الدعوى ومنه أنها بكر لم يدخل بها ولم يوفها صداقتها ولباقى ما ذكر بالدعوى



## المحكمة

من حيث أن الطلاق المدعى به هنا وأن كان لا ينقل حالهما يقينا من الضرر إلى عدمه لأن الطلاق يبيدها إلى حال المزوجة وهي لا تزيد على الحال التي تطلب من أجلها الطلاق وأن إحتمال خطبتها وزواجها بدم الطلاق بمن لا يضارها أمر محتمل وسبب الحكم لا يجوز أن يكون أمراً محتملاً لأن الحكم مجزوم به فلا يُبنى إلا على مجزوم به ومن حيث أن حالهما الآن أقرب إلى عدم الضرر من حالهما إذا عادت إلى حال المزوجة وأنه يلزم الآن وبلجاً للاتفاق عليها بالوسائل الودية والجدية وهي لا تجد حال الطلاق حالاً قريبة من عدم الضرر ( كحالها الراحنة ) بطلاقها ومن حيث أن الإثبات قد يتضمن تفصيلاً يجوز أن تصح به الدعوى وتثبت وأن كانت دعوى الضرر هنا مبهمة مجملة إلا أن هذا لا يقتضى الحكم بعدم سماعها وأن المدعى استمد ووعده المحكمة بإثبات ضرر يقتضى الحكم بالطلاق وإحتمال وجود ضرر يصح بناء الطلاق عليه كاف في صحة الدعوى أو على الأقل في سماعها ويصح أن يكون في الدعوى مجال لآخراج الدعوى من إبهامها وأجمالها ولثبوتها في آن واحد لأن عمادها إثبات ضرر يصح ابتناء الطلاق عليه إذ يجوز أن تكون تلك الحال المدعاة في الدعوى مجالاً لضرر يذكر في أثناء الإثبات وأن لم يذكر في ورقة الدعوى حفظاً لسمعة الأسر وتنفيذاً لقوله تعالى إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة الخ ...

ويكتفى أن تحتمله الدعوى وذكر ظرف الضرر كاف في الدعوى به على أن يفصل في الإثبات ومن حيث أنه لم تستوف مجالس الإثبات لهذا قررنا تكليف المدعية بتقديم كل أدلتها ومن حيث أنها سئلت ماهو الضرر تفصيلاً وهل يوجد شيء غير ما ذكر فلم يذكر سوى ماورد بورقة الإعلان ومن



حيث أنه بذلك انتفى احتمال الإدعاء بضرر بناء الطلاق عليه وتبين حينئذ أن الدعوى غير مسموعة لأن المدعية برأت ظروف الضرر من كل ما يسوغ طلب الطلاق وحصلت بلسان وكيلها كل دواعي الطلاق فيما ذكر بالدعوى وبالضرورة لا يصح أن يشهد الشهود بما لم يدع ومن حيث أنه قللك بعد إحتمال جواز سماع الدعوى انتفى هذا الإحتمال ولا يكون معنا الأوجه عدم السماع وأن الدعوى بذلك تصبح غير مسموعة بعد أن كانت محتملة وأن تقرير عدم السماع هنا إنما حدث بعد السماع والسير فيها وهنا يتفق الرافض وعدم السماع وأنه لا مانع مطلقاً من أن تنتقل الدعوى من إحتمال السماع إلى حال الجزم بعدم السماع

### لهذا

حكمتنا برفض الدعوى بعدم الاستمرار في سماعها حضورياً

### الباب الثاني

- ١ - إذا لم يثبت الدفع بالنشوز بقيت الحال على الأصل وهو عدم النشوز وخاصة إذا سبق الدفع عشرة
- ٢ - إذا ادعى الضم لتجاوز الصنار سن الحضنة ولم يدع سبباً آخر فأعلان دعوى الضم المقرر فيه باليد كاف في إثبات دعواها بشأن الصنار

### المحكمة

طلبت المدعية فرض نفقة لها على زوجها المدعى عليه ولأولادها منه صفية وإنصاف ويونس وفتوح وفوزية لما ذكرته بدعواها والمدعى عليه دفع بالنشوز وتنازل عنه بعد أن اعترف بباقي الدعوى عدا أن الأولاد في يدها فقدمت المدعية إعلان دعوى ضم مرفوعة منه عليها ومعترف فيها بأن الأولاد في يدها .



### المحكمة

من حيث أن المدعى عليه دفع بالنشوز ولم يثبتته واعتبر الدفع احتيالا وبقيت الدعية على الأصل وهو عدم النشوز لأنهما تماشرا ورزقا أولادا وهذا دليل أنها كانت في طاعته ولم يثبت أنها نشزت للآن ومن حيث أنه قدم إعلان دعوى ضم أولاد اعترف المدعى عليه فيه أنهم في يدها وأنها محتمة من تسليمهم إليه وعلى ذلك يكون معترفا بالدعوى بالنسبة لهم لأنه لم يدع سببا للحكم بتسليمهم إليه إلا تجاوزهم سن الحضانة ولو كان هناك سبب آخر لذكره ولما انتظر بلوغهم سن الحضانة أو لوعده بذكره .

ومن حيث أنه لم يدفع الدعوى بالنسبة للأولاد بأى دفع آخر من يسر أو إعتناء بكسب أو غيره فيكون إذن مقرا بوقائع الدعوى بالنسبة لهم ومن حيث أنه بعد اعتبار الدفع بالنشوز احتيالا لم يدفع الدعوى بالنسبة للمدعية بأى دفع وأنه ثبت أن صافي ربحه سنويا ثلاثون جنينا وقال المدعى عليه سأبدى ملحوظاتى على التحريات ولم يبد شيئا حكمتا للمدعية على المدعى عليه شهريا بخمسة وأربعين قرشا صافا لنفقتها وكسوتها وللبنت صفة خمسة وعشرون قرشا ولإنصاف خمسة وعشرون قرشا وليونس عشرين قرشا ولفتوح عشرين قرشا ولفوزية عشرة قروش للطعام والكسوة شهريا وأمرنا المدعى عليه حضوريا .

### المبادئ

١ - فى الشريعة الإسلامية أن الطفل يولد حرا وإنما تؤخر الطفولة استيفاء لحقه فى الحرية لحين انتهاء عهد الطفولة لمن الخامسة عشرة الخ ليستوفى حقه بمجرد بلوغه سن الرشد المذكور ولذلك قال عمر كيف تستبدون الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا .



- ٢ - المجالس الحسينية أخذت أحكامها من سياسة الاستعمار وهي أن يظل الإنسان عبداً ويولد كذلك فلا يتمتع على ممارسة الحرية حتى يصير رجلاً .
- ٣ - مفاجأة اعتبارات الرجولة للطفل المحجور عليه وذهاب سن التمرين على الحرية في الحجر لا يمكن أحداً من كسب الرشد .
- ٤ - المبرة في سبق الفصل للموضوع فقط .

### الوقائع

طلبت الما رضان قبول المعارضة شكلاً لأنها قدمت في موعدها وموضوعاً إلغاء الحكم المعارض فيه لأنه سبق الفصل في موضوع الدعوى من هذه المحكمة في القضية نمرة ٧٨٣ سنة ٤١ - ١٩٤٢ ولقصر المدعى عليها وقدماً صورة الحكم المذكور وقرار مجلس حسي دمياط في ٢٩ محرم سنة ١٣٦١ ذكر به أن سن عبد الله ١٦ سنة وزكريا ١٨ سنة .

### المحكمة

من حيث أن الولدين كان سنهما في ٢٩ محرم سنة ١٣٦١ ١٥/١٢/١٩٤٢ بالتوالي ١٨، ١٦ و سن الرشد في الشريعة الفراء غيره في عرف المجالس الحسينية المصرية فإن الشريعة الفراء متمشية على نظرية الطبيعة العادلة وهي أن الإنسان يولد حراً وإغاثة أخطر الطفولة استيفاء لحقه في الحرية ولذلك يستردده الإنسان بمجرد انتهاء عهد الطفولة وذلك ببلوغه الخامسة عشرة ولذلك قال عمر رضي الله عنه كيف تستعبدون الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً أما المجالس الحسينية فقد أخذت أحكامها من سياسة أمم الاستعمار وهي أن يظل الإنسان محجوراً عليه فلا يتمتع على ممارسة



الحرية حتى يصير رجلا فيعطى أمواله فيضيئها لأنه في سن ٢١ يتصرف بمقتضيات الرجولة حسب هذا السن ولكنه في الوقت ذاته يتصرف كما تقتضيه الطفولة بسبب عدم خبرته وإمضائه وقت التمرن في القصر ولإقرار المجالس الحمسية أنها تقوت على الناس ست سنوات من أعمارهم وهم في حقارة الحجر فالدفع متوجه بحسب نظام لا تقرأ الشريعة وغير متوجه بحسب أحكام الشريعة ومن حيث أن الدعوى سبق الفصل فيها بالنسبة للملئ لالدعوى عليهما ومن حيث أن الحكم الصادر على علي في ٢٣ رمضان ١٣٦١ في القضية نمرة ٧٨٢ سنة ٤١ ، ١٧٤٢ لم يصدر بنصيبه في القرارات وإنما صدر بكاملها ولذلك تمتد الدعوى مفصولا فيها بالنسبة للنفقة وأجرة الحضنة وبدل الفرش والنظاء فالدعوى مفصول فيها سابقا بالنسبة للموضوع وإن كان ذلك بالنسبة لغير المدعى عليها فإن المبرة بالموضوع لا بالمدعى عليه .

### لهذا

حكمتنا أولا بعدم سماع الدفع بالقصر ثانيا بسماع الدفع بسبق الفصل وثبوته ثالثا قبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بالقضاء الحكم المعارض فيه حضوريا .

### المبادئ

- ١ - إقامة الزوجة مع غير زوجها في مدة يدعى الإنفاق فيها قد تدل على كذب دعواه الإنفاق في هذه المدة .
- ٢ - التعرّى عما شهد به الشهود جائز لأنه يجوز أن يتنق ربية القاضى في الشهادة .
- ٣ - إذا ادعى المدعى طرفا لحالة خاصة وثبت الكذب بالنسبة للطرف المدعى كان ذلك إثباتا لكذب الحالة التي ادعاها .



٤ - يصح الحكم بمقتضى التحريات إذا رضى المدعى عليه لأنه يعتبر مقراً بما تضمنته .

بشأن منع تعرض في مبلغ ٣٦٧/٥

### الوقائع

طلب المدعى الحكم له على المدعى عليها بمنع تعرضها له بالحكم الصادر لها عليه من هذه المحكمة في القضية ١٠٩٤ - ٤٠ - ٤١ في المدة من ١/٢/٩٤١ لثاية ٢١/٨/٤١ لما ذكره بدعواه وأنكرت المدعى عليها الدعوى وعجز المدعى عن الإثبات ولم يطلب يمينا ونجرت المحكمة عن وقائع الدعوى .

### المحكمة

من حيث أن المدعى اكتفى وطلب الحكم مع أنه لم يثبت شيئا من دعواه والتحريات المؤرخة ٧/٣/٤٢ - ٥٣٩ تبليغ المركز للمحكمة تدل على أنها كانت تقيم منذ سنين مع زوج والدةها وهذا ليس ظرف تقام بين الزوجين وهو يناق السبب الذى إدعاه وهي أنها كانت تقيم معه أى وينفق عليها فهو ادعى سبب سقوط المحكمة في حالة ثبت عدم وجودها وهي حالة الإقامة معه ولاشك أن هذا قرينة قاطعة على كذب الدعوى لأنه لو كان ادعى أنه كان يتفق عليها وهي عند زوج والدةها لكان الإنفاق مجال بحث وإثبات ولكن ادعى ما يثبت كذبه وإذا دعى الإنسان ظرفا لحالة خاصة وثبت الكذب بالنسبة للظرف المدعى كان ذلك إثباتا لكذب الحالة التى إدعاها وهي حالة الإنفاق ومن حيث أنه مُكِّن من الطعن في التحريات فلم يطمئن بل طلب الحكم بمقتضاها ومن حيث أنه كلف بإثبات دعواه والتحرى إن كان احتياطا لما عساه أن يقدم من الشهود واقتصادا



للوقت وأنه لو كان قدم شهودا وشهدوا بخلاف ما جاءت به التعريات.  
 لكان هذا وجه ضعف في الشهادة وداعيا لعدم الثقة بها لأننا لأجل أن  
 نتأكد من صحة الشهادة نتحرى عما شهد به الشهود ومن حيث أنه طلب  
 الحكم ولم يطلب اليمين لإحتياطاً ، عسى أن تقرر المحكمة مجزه عن الإثبات.  
 ومن حيث أن هذه حال عجز عن إثبات الدعوى ولم يطلب يميناً .

### لهذا

قررت رفض الدعوى حضورياً وأمرنا بمقتضاه وأكتفى بذلك :

### المبادئ

- ١ - عدم تيسر إثبات النشوز يدل على عدم المانع من استحقاق النفقة ولا يدل على الطاعة إن لم يدع دفعا آخر .
- ٢ - يكفي في استحقاق النفقة عدم إثبات المانع لا إثبات الطاعة .  
 لأن الجائع يجب إطعامه إحتياطاً ولا يجوز إمانته إحتياطاً .

بشأن نفقة زوجية وصادق ٣ جنيه

### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة لها على زوجها المدعى عليه ولولدها منه ربيع لما  
 ذكرته بدعواها وأمره بأن يدفع لها ثلاثة جنيهات مصرية باقية من مُعجّل  
 صداقها للآن لما ذكرته من غيرها والمدعى عليه دفع بالنشوز ودفع الدفع  
 بعدم استبقاء المعجل وقدمت وثيقة زواجها وأحضرت الولد معها وشاهدناه



### المحكمة

من حيث أن بقاء شيء من عاجل الصداق يمنع من اثبات النشوز ومن حيث أن عدم تيسر اثبات النشوز لا يدل على الطاعة وأن ادرار النفقة يكفى فيه ما يقتضى الاحتياط لأن الجائع يجب اطعامه احتياطاً ولا يجوز حرمانه احتياطاً وأن المدعية حضرت ومعهما الطفل ربيع ورأته المحكمة ومن حيث أن قول المدعى عليه أن لا عمل له كلام فى موضوع المناسب تقديره وهذا موافقة أساسية على التقدير كبداً من حيث أن المدعية لم تقدم دليلاً على المدة واكتفت وفوضت ولم تطلب توجيه اليمين اليه وهذا اما تنازل أو سبب للرفض ولو مؤقتاً .

### لهذا

حكمتنا بالمجزع عن اثبات النشوز ورفضه وبثلاثة قرش صاغ من معجل الصداق وأمرنا بإداء مثلها ورفضنا الدعوة بالمدة مؤقتاً وحكمتنا للمدعية بخمسة وستين قرشاً صاغاً شهرياً ومثلها بدل كسوة كل ستة أشهر وحكمتنا بثلاثين قرشاً لنفقة ابنهما ربيع ومثلها للسكن كل أربعة أشهر وأمرنا بالأداء .

### المبادئ

- ١ - إذا شهد أحد الشهود بملك المدعى عليه ما يُسرّعُ هلاكه أو استهلاكه فى المدة بين شهادة هذا الشاهد وشهادة الشاهد الآخر الذى شهد بأنه لا ملك للمدعى عليه فلا تناقض بين الشاهدين .
- ٢ - سكوت المحكمة على الدفع والانتقال منه إلى الموضوع على أقل تقدير ضم له إلى الموضوع .



٣ - يكفي في ثبوت كيدية الدعوى أن يثبت أنها مستحقة الرضى وأن قائمها غير صحيحة .

٤ - الانتقال من نظر الدفع إلى الدعوى وإن كان يشير إلى أن المحكمة اعتبرت الدفع أنكاراً إلا أن هذا لا يتناقى مع اعتباره مضموماً للموضوع .

### الوقائع

طلب المدعون الحكم لهم بإبطال المقرر لها عليهم من هذه المحكمة في القضية ن ٣٢٣ لأنها أصبحت بمد الحكم موسرة ونفقتها في مالها ولما ذكروه بالدعوى ودفعت المدعى عليها بدم سماعها لأنها كيدية ولم تقدم دليلاً على الدفع بعد انكاره فاعتبر الدفع انكاراً للدعوى وتحمرت المحكمة فتبين أن المدعى عليها لا تملك شيئاً تستطيع الاتفاق منه وأثبتت التحريات صحة الدفع واعتبر مضموماً للموضوع .

### المحكمة

من حيث أن تحريات المدة تثبت أن المدعى عليها لا ملك لها ولا ديون وأن من يشهد بذلك يكون كاذباً وقرر ذلك بصفته موظفاً رسمياً مسئولاً عن ما يقرر في محضر رسمي وأنه لا تناقض بين تحريات المأذون والمدة لأن المأذون قرر أن لها مبالغاً بعضه دين وبعضه في بهيمة شركة وكلاهما عرضة للهلاك أو الاستهلاك في المدة بين وقت الشهادة وبين شهادة المدة ومن حيث أن المدعين اكتفوا بالتحريات دليلاً على ما ذكروا ولا تناقض بين ما قرره المأذون وما قرره المدة وكل ذلك ينتج أن حالة المدعى عليها تستدعى بقاء الحكم ومن حيث أن الدعوى سبق أن دفعت بأنها



كيدية ولم يفصل في الدفع وفي طريق إثبات الدعوى ثبت الدفع والسكوت على الدفع والانتقال منه إلى الموضوع على أسوأ تقدير يستبر ضماً له إلى الموضوع ومن حيث أن التحريات أثبتته ومن حيث أنه يكفي في كيدية الدعوى أن تكون مستحقة الرضى وأن تكون وقائهما غير صحيحة .

### لهذا

حكمنا بقبول الدفع ورفض الدعوى واكتفى بذلك

### المبادئ

- ١ - الدفع بالكيد في دعوى الضم يثبت باتجار المدعى بدعواه
- ٢ - من مظاهر الاتجار أن يبيع حكم الضم للام يمتاز لها من حكم نفقة لتصفية عليه فيلثيه
- ٣ - من مظاهر الاتجار بحكم الضم وكيدية الدعوى به أن يحاول كسبه من جديد لحدوث قضية بينه وبين أمها بعدما باعه لها أول مرة نظير الفاء حكم النفقة
- ٤ - إذا طهر الكيد أثناء السير في الدعوى فتمسكت به المدعى عليها بعد ظهوره وثبوت المحكمة اعتبرت دافعة للدعوى بالكيد واعتبر الدفع ثابتاً وقرر عدم الاستمرار في السماع الموضوع ضم أخت كبيرة

### الوقائع

طلب المدعى الحكم له على المدعى عليها بضمها إليه للأسباب التي ذكرها بالدعوى وأحضر شاهدين سمعت شهادتهما وتمحرت المحكمة من



عمدة شرين ومادونها عن وقائع القضية فتبين من أقوالها أنها كيدية ومن حيث أنه تبين للمحكمة من مشاهدة المدعى عليها أن سنّها يزيد على السنة عشر عاما وأن التحريات المستقاة من المأذون والعمدة تثبت أن هذه الدعوى كيدية للأسباب الآتية (١) أن المدعى لم يطالب بضمها إلا الآن مع أنه يستحق ضمها منذ أن كان سنّها أحد عشر عاما (٢) أنه كان أخذ حكما بضمها وألغاه تلقاء إلغاء والدتها حكم نفقة لها عليه (٣) إن سبب حدوث هذه القضية والمطالبة بضم البنت قضية بين المدعى وأم البنت المطلوب ضمها (٤) أن العمدة والمأذون كذبوا المدعى في أنه استوفى حقه بضمها منذ أن خرجت من سن الحضانة (٥) قرر واتكديا له أنها تعيش مع أمها منذ كانت طفلة ومن حيث أن الكيدية قد ظهرت أثناء سير القضية وتمسكت بها المدعى عليها فاعتبرت دافعة بها ومن حيث أن التحريات عن شهادة الشهود المكذبة أثبتتها كدفع

### لهذا

فيلنا الدفع بالكيدية وقررنا عدم الاستمرار في سماع الدعوى وأمرنا بمقتضى ذلك حضوريا

### المبادئ

- ١ - الزوجة لا تحتاج إلى الحكم بضم الصغير لأنه مفروض أنها في طاعة أبيه فهو في يدها حكما بحكم الماشرة لأبيه
- ٢ - لا يحكم للزوجة بضم أبنتها من المدعى عليه زوجها إلا إذا ثبت أنه لم يستغن عن خدمة النساء وأن الزوج لم يهيء لها مسكنا لتطيمه فيه



## بشأن ضم صغير لوالدته

### الوقائع

طلبت المدعية الحكم لها على المدعى عليه بأن يسلمها ابنة منها عبد السلام لأنه صغير في سن الحضانة ولم يستغن عن خدمة النساء ولما ذكرته بدعواها وأثبتها بشهادة الميلاد والبيئة ودلت شهادة الميلاد على أنه مولود في ١٢ إبريل سنة ١٩٣٤

### المحكمة

من حيث أن سن الصغير زاد عن سبع سنوات لأنه مولود في ٢ - ٤ ١٩٣٤ فسنة الآن يقارب نهاية الثامنة ومن حيث أن الشهود قرروا أنه لم يستغن عن خدمة النساء وأن المدعى عليه لم يزل زوجا للمدعية وأنها لو كانت في منزل طاعة لمنع قيام الزوجية من الحكم لها بيد خاصة على الولد المدعى به وأنها لا تحتاج إلى الحكم بذلك لأن حالة عدم تهيئة ظروف الطاعة لها لتعليمه في مسكن يرافقها محضونها فيه ومن حيث أنه لا يمكن الحكم هنا بدعوى المدعية إلا إذا ثبت أن الولد لم يستغن عن خدمة النساء وأن الزوج لم يهين المدعية مسكن طاعة لتحضن ابنه ومن حيث أن الشهود شهدوا لها بذلك وأن المدعى عليه لم يحضر لدفع الدعوى أو مناقضة الشهادة ودفع حجتها بشيء وأن فرصة المارضة لم تضع منه لأن الحكم لو صدر الآن يصدر غيايبا مثبتا للمدعي عليه حق المعارضة إلا أن رضى به ومن حيث أن الصغير لم يبلغ التاسعة



## لهذا

حكمتنا للمدعية على المدعى عليه بتسليم ابنها عبد السلام إلى المدعية لحضاته وأمرنا بمقتضى ذلك غيايبا واكتفى بذلك

## المبادئ

١ - التزام التخفيض في نفقة الصغير في غير مقابل تبرع بالنسبة لماضي والحاضر ووعد بالتبرع بالنسبة للمستقبل لا تسمع الدعوى به لأن شرطها الآزام

## بشأن تخفيض مقرر

طلب المدعى الحكم له على المدعى عليه بتخفيض المقرر لولدها السيد من هذه المحكمة في القضية ن ٥٩٣ سنة ٤١ - ١٩٤٢ لأن المدعى عليها قبلت تخفيض هذا المبلغ المقرر وحررت بذلك ورقة عرفية بأنها قبلت تخفيضه إلى عشرين قرشاً شهرياً بدلاً من المحكوم به نظراً لفقر المدعى ولما ذكره من الأسباب والمدعى عليها أنكرت ذلك فقدم ورقة عرفية أنكرتها المدعية واستأجلت للطعن فيها بالطريق القانوني وأجلت ولم تحضر وإكتفى المدعى بالمستند وطلب الحكم

## المحكمة

من حيث أن تخفيض المدعى عليها مقدار المحكوم به لولدهما السيد حسن السروي مطالبة منه بإزائها بما لا يلزمها لأن ترك بمض المحكوم به للصغير تبرع لا يلزمه لأنه حق غيرها ولا يلزم الصغير لأن الحاضنة الصغير أن تتقاضى حقه كاملاً غير منقوص فيما تلزم لحياته من نفقة وكسوة وسواهما والزام التنازل عن حق الصغير غير ملزم إلا في حالة لم توجد هنا



ومن حيث أن هذا الإلزام تبرع بحث بالنسبة للحاضنة والحاضنة وعدت بالتبرع بالنسبة للمستقبل وعلى ذلك فهو لا يلزمها لذلك لا يجوز لكاسبه أن يطلب الحكم به ومن حيث أن الدعوى بالالتزام بالتبرع غير مسموعة لأن الدعوى به غير ملزمة ولم تبين ذلك للمحكمة قبل السير

### لهذا

قررنا عدم الاستمرار في سماع الدعوى حضوريا

### المبادئ

- ١ - الحاضنة المتبرعة لا يسرى تبرعها على حاضنة سواها
- ٢ - إذا سقط حق الحاضنة المتبرعة لم يبق تبرعها محل مطالبة من أحد
- ٣ - دفع أب الصغير دعوى الحاضنة الجديدة بأن الحاضنة السابقة تمجّلت مقررات الحضانة منه لإقرار بتوجه الدعوى ولا يدفعها بشأن أمر بأداء مفروض وتقرير نفقة صغير

### الوقائع

طلبت المدعية الحكم لها على المدعى عليه بأن يقرر لها ما هو مفروض عليه بمحكم هذه المحكمة في القضية ن ٦٧٠ سنة ٤٠ - ١٩٤١ من أجل مسكن وإرضاع لأن والدتها تزوجت وانتقل حق الحضانة إلى المدعية لأنها جدتها لأنها وفي يدها ولا ذكرته بدعواها والمدعى عليه دفع الدعوى بأنه عجل نفقة البنت ست سنوات وأنكر الدفع ققدم وكيله إقراراً عرفياً على ذيل حكم النفقة المذكورة ولم يكتفى وطلب الحكم



## المحكمة

من حيث أن الأم تسلمت من أب الصغيرة نفقتها مدة الحضانة ست سنوات كل شهر عشرين قرشاً من تاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٤٢ وأنها إنما تبرعت بما بقي أى بالنسبة لكل ما سوى نفقة الإصلاح لأنها نست في إقرارها على أن مجلة ما تستحقه هو العشرون قرشاً المحكوم بها للصغيرة في الحكم ومن حيث أن التبرع لا يلزم به غير التبرع ولا محل للإلزامها الآن لسقوط حقها في الحضانة بالزواج وأن للمستحقة التي تتلوها أن تبرع بباقي حقوق الحاضنة أو تنقاضها والحاضنة مخيرة في كل ما يستحق للصغيرة حتى فيما استوفته أمها أن ترجع به على الأم أو على أب الصغير وأن مطالبها الأب بكل ما يستحق للصغير على أبيه متوجبة وأن دفع الأب بتجهيل ما تطالبه به المدعية إقرار بتوجه مطالبها عليه ويتضمن ذلك إقرار بحقها في حضانة الطفل لأنه أجاز لها الكلام عنه وعن حقوقها ورضى بها خصماً عنه لهذا زدنا المحكوم به للصغير عشرة قروش وحكمتنا للمدعية بتسليمه جميعه للمدعية وبأجر حضانة لها شهرياً عشرة قروش وثلاثون قرشاً كل أربعة أشهر بدل فرش وغطاء وخمسة وعشرون قرشاً كل شهر أجر سكن وإرضاع وحكمتنا بعدم التمويل على الدفع ممتراً حضورياً وإكتفى بذلك

### المبادئ

- ١ - إجراءات إقناع المحكمة واجب المستدل ومنها إيداع إلتاب الخبير
- ٢ - التخصيص في إجراءات إثبات حجية السند ولو بعدم إيداع أمانة الخبير قرينة عدم الإستدلال بالسند وسحب له
- ٣ - إذا لم يسر المستدل بالسند المطعون فيه في إجراءات إثبات حجيته أصبحت القرارات التي اتخذت في سبيل الإحتجاج به ملغاة



## بشأن تزوير ورقة عرفية

### الوقائع

عارض المدعى عليه في الحكم الصادر عليه بنفقة المدعية من هذه المحكمة في القضية ن ١٠٣١ سنة ٤١ - ١٩٤٢ طالبا إلغاء الحكم المارض فيه لأن المدعية قبضت نفقة عنها منه وأصبحت لا تستحق شيئا وأنكرت المدعية ذلك فقدم للاثبات ورقة موقعا عليها ببصمة إبهام منسوبة إليها فأنكرت وطعن فيها بالتزوير وقدمت الأدلة المينة بمريضة الدعوى وكلف المدعى عليه إيداع إمانة على ذمة الطيب الشرعى وتحقيق الشخصية فلم يودع

### المحكمة

من حيث أن إثبات حجية السند واجب المستدل به وأن عليه أن يقدم للمحكمة كل أسباب الاقتناع ومنها ما قرره المحكمة من اتماع الخبير الذى تمينه المحكمة لأن المستدل ضده إذا أنكر الورقة وطعن فيها كانت الورقة غير كافية في الاثبات حتى يتم للمستدل اجراءات الاقتناع بالورقة . ومن حيث أن المستدل لم يسرفى الطريق المؤدية لذلك وهذا يعتبر رجوعا عن الاستدلال بالورقة وعلى الأقل سحبها فتنازلا عن الاستدلال بها ومن حيث أنها كانت العامل الوحيد في القرار الصادر في قضية المارضة وبذلك يكون المارض قد فقد حجته في قضية المارضة لأن عليه أن ينفى كل ريب عليها وإن لم يفزل ذلك يكون متنازلا عن الاستدلال بها وتكون القرارات المينة على صحتها مستحقة المدول عنها في حين أن قراره من قدم المستند قرينة صحة الطعن فيه وخاصة وقد استمدت الطاعة لاعطاء بصمة إبهامها المضاهاتها .



## هـ

حكمتنا (١) بالتروير في المستند وسقوطه .

٢ - اعتبار المعارضة ن ١٠٣١/٤١/١٩٤٢ بغير مسند لأن المعارض قرر أن هذه الورقة كل سنداته وقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه .

## البادئ

١ - الالتزام بمد الفاضات في زيادة مقررات الصغيرة غير لازم بالنسبة للمستقبل .

٢ - وهوذاته اقرار باستحقاق الزيادة إن كان الصلح على الأقل .

٣ - الصلح على أقل من المستحق في النفقة وعد بالتبرع بالنسبة للمستقبل .

٤ - الإبراء من الدواوى لا يعمل فيما تأخر سببه عن تاريخ الإبراء .

٥ - الصلح عن حق الصغير غير ملزم بما تضمنته من التنازل .

الموضوع بشأن طلب أجرة سكن وحضانة وبدل فرش وغطاء الصغير .

## الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة وأجرة سكن وحضانة وبدل فرش وغطاء ابنها محمد رفعت على والده المدعى عليه لما جاء بدعواها وبعد اعتبار المدعى عليه منكرأ لها ودفع الدعوى بمد السماع للإبراء العام من جميع الدواوى وبسبب الفرض بورقة عرقية وقدمها وصحمت المدعية على طلباتها



## المحكمة

من حيث أن المدافع لم يقدم دليل دفعه في الاسبوع الأول وأن الدفع يتضمن المصادقة على استحقاق المقررات موضوع الدعوى ضمنيا وأنه ادعى أن موكله تراضى عليها مع المدعية وهذا تسليم بأساس الحكم وبقى التقدير فقط وهو عمل المحكمة — ومن حيث أن المدعية لا تحتاج حينئذ إلا الى تمديد دعواها بطلب الأمر بأداء المتراضى عليه وزيادته مثلا (١) لأن الصلح لم يثبت (٢) لم يثبت أنه لازم وأنه ليس تبرعا بالنقص على فرض وجوده (٣) لم يثبت أنه إيراد عن الدعوى بما يزيد (٤) لأن طلب الحكم بما يتناسب يقضى طلب الأمر بأداء المقرر المتراضى عليه المحقق وزيادته الى المناسب على فرض وجود ورقة بذلك لأنهما إذا كانا اتفاقا مثلا على خمسين قرشا وكان المستحق لها بهذه الدعوى مثلا حسب الأولوة مائة قرش فهي في طلب الأمر بأداء مائة قرش تطلب شيئين الأمر بأداء الخمسين المقر بها المدعى عليه بدعواه التراخي عليها وطلب الأمر بزيادة خمسين قرشا — ومن حيث أن قال في الاقرويه ص ١٠٣ س ٦ من أدنى الصحيفة جزء ثاني طبعة بلاق سنة ١٢٨١ قال وليس له مع فلان دعوى مدة حياته يكون إبراء عما يدعي عليه من ذلك التاريخ في حياته وبعد وفاته بسبب قبل هذا التاريخ ولو ادعى بسبب حاصل بعد البراءة يصح لأنه لم تقع البراءة منه وقال ص ١٠٤ س ٣ من أعلى الصحيفة من الجزء المذكور اتفقت الروايات على أن المدعى لو قال لادعوى لى قبل فلان أولا خصومة لى قبل فلان تصح حتى لا تسبح دعواه الا في حق حادث بعد البراءة ولا شك أن المدعى عليه في هذه القضية أعلا يتمسك بقول المدعية في الأقرار العرفي وليس لها مطالبة عليه بأكثر من هذا القدر وقال في الحامدية جزء أول ص ٧٩ س ١٦ من أدنى



الصحيفة طبعة بولاق سنة ١٣٠٠ في نفقة أبناء صفار أن كان المصالح عليه أقل بأن كان لا يكفيهم زاد الى مقدار كفايتهم ومن حيث أنه من البدعى جدا أن أقل من القليل ثلاثون قرشا لصغير فى جميع مقرراته ففى تستحق الزيادة وأن الأسقاط إن صح فيما استحق بالفعل من هذه الزيادة المتروكة فلا يلزم بالنسبة المستقبل بل لا يصلح لأنها لم تجب بمد حتى يدركها التبرع والأسقاط هنا حق الغير وهو الصغير وهو لا يعصى عليه وذلك فضلا عن النصوص التى صدرنا بها الحثيات من أن الأبراء إن كان سببه سابقا للإبراء منع الدعوى وإن كان سببه متأخرا عن تاريخ الإبراء لم يمنع الدعوى والزيادة التى تطالب بها الآن ليست الزيادة فيما مضى بل الزيادة المستحقة مستقبلا فالإبراء حاصل قبل وجود سبب استحقاق هذه الزيادة لأن هذه الزيادة تجب وقتا فوقتا وعلى ذلك فالدعوى بها تصح من وجهين أولا لأن سببها متأخر عن تاريخ الإبراء ووثانيا لأنها تبرع على الصغير واسقاط من حقه ولا تملك المدعية ذلك على الصغير ومن حيث أن الدفع بالمصلحة على مقررات الصغير لا يدفع الدعوى لأن المحكوم به يزيد عن المصطلح عليه .

- ١ - عدم السقوط بمضى الزمن .
- ٢ - عدم الرجوع على الأب حال الإذن بالاستدانة .
- ٣ - أن الصلح لا إذن بالاستدانة فيه .
- ٤ - أن المصطلح عليه تسهل الماطلة فيه وأما المحكوم به فلا يمكن الماطلة فيه .
- ٥ - أن المحكوم به يمكن التنفيذ به إما بالحجز أو الحبس وأما المصطلح عليه فلا يمكن اتخاذ هذه الطرق فيه ولذلك يجوز للمدعية أن



تختار أحسن الطرق للحصول على حق الصغير كاملا وان تنازلت من ذلك وقتا فلها أن لا تستمر في التنازل بقية الأوقات ومن حيث أن تقديم هذا الدفع مصادقة من المدعى عليه على استحقاق الصغير للنفقة وباقي المقررات بالورقة المقدمة وان صحبه نزاع في قيمة المستحق وأن للمدعية أن تتجاهل هذا الصلح ولا تقرر إلا بما يثبت حق الصغير فيه اذ لا شيء يلزمها أبدا بالتنازل عن حقوق الصغير ولا بالوفاة التي تتضمن هذا التنازل ولها في الوقت ذاته أن تستدل بهذه الوفاة على ما تدعى به للصغير ومن حيث أن الاتفاق بالنسبة لحقها وعد بالتبرع أو تبرع بما لم يستحق بالنسبة للمستقبل غير مقرون بالابراء من الدعوى .

### لهذا

أولا اعتبرنا الدفع اعترافا بالدعوى ثانيا اعتبرنا هذا الصلح اجباقا بحق الصغير لا يصلح معاملته بمقتضاء وحكمنا بمائة وخمسين قرشا صاغا لجميع مقررات الصغير محمد رفعت وأمرنا بإداء المحكوم به من الآن وأذناها بالاستدانة وبالمصاريف ومائة وخمسين قرشا أجر محام واكتفى .

### المبادئ

- ١ - احتمال صدور حكم يمنع التنفيذ لا يكون سبب استشكال .
- ٢ - من مفهوم الاستشكال مستندات حاضرة يمتشكل بها .
- ٣ - إذا لم يبين سبب الاستشكال وجب تقرير اعتباره ليس استشكلالا .
- ٤ - ووجب حينئذ رفضه كتمرض للتنفيذ من غير وجه حق والأمر باستمرار التنفيذ .



## طلب اشكال في التنفيذ على ١٣٣٢ قرش

### الوقائع

طلب المستشكل قبول الاستشكال ووقف تنفيذ المستشكل ضدها على ١٣٣٢ قرشا حجز بها عليه في ١٢ يوليو سنة ١٩٤٥ وتحديد للبيع ٩ أغسطس سنة ١٩٤٥ لأنه بالنسبة لنفقتها قد رفعت عليها دعوى ابطال للنشوز حدد لها جلسة في ١٩٤٥/٩/٢ ويده مستندات تدل على سداد نفقة الصغيرة إلى آخر ما جاء بورقة الاشكال وتأجلت لتقديم أوراق الاستشكال فلم يقدم المستشكل شيئا وطلب رفض الاستشكال .

### الحكمة

من حيث أن المستشكل استند في استشكله ضد الزوجة إلى أنه رفع عليها دعوى نشوز فالنازع من استحقاق المستشكل ضدها لنفقتها عنده مجرد أمل المستشكل في لون الحكم الذي يصدر في قضية الابطال والآمال لا يصح أن تكون أسباب استشكال - ومن حيث أن سبب استشكله بالنسبة لنفقة الصغيرة ادعاؤه أن لديه مستندات والاشكالات لا يجوز قبولها إلا بمستندات حاضرة والظاهر من المدعي هنا الاحتيال لأنه استأجل أولا للبيان ثم كرر الطلب ثم قال أنه لم يتمكن للآن من استحضار الأسباب ومن حيث أن ذلك كله احتيال ظاهر .

ومن حيث أن المستشكل ضدها حينئذى متعدي عليها واضطرت للدفاع عن نفسها بتوكيل محام وتبين عدم أحقية المستشكل واحتياله وطلبت بلسان وكيلها رفض الاستشكال والحكم بأجر محام .

### لهذا

١ - حكمتنا برفض الاستشكال .



- ٢ - عدم اعتبار هذا استشكالا ورفضه كتمرض للتنفيذ بنير وجه حق .
- ٣ - حكما بأجر عام للمستشكل ضدها مائتي قرش وأمرنا بكل ذلك حضوريا .
- ٤ - وأمرنا باستمرار التنفيذ .

### المبادئ

- ١ - القول قول الزوجة في كفاية النفقة إلى أن تبلغ حد الكفاية الذي يستقر عليه رأى القضاء .
- ٢ - كما أن القول قول الزوجة في قدر النفقة على ما قرر سابقه فالقول قولها أيضا في مدة المدة .
- ٣ - الاقتصار في استيفاء نفقة المدة على دعوى سورية .

### بشأن نفقة زوجة

#### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة لها على المدعى عليه لما ذكرته بدعواها والمدعى عليه دفع الدعوى بطلاق المدعية وتسليمها نفقة المدة وقدم إيصالا دل على استلامها عشرة جنيهات لذلك ولم تبد عليه أى ملحوظة واكتفت وطلبت الحكم

من حيث أن المدعية لم تثبت سورية القبض في الورقة العرفية المؤرخة ١٩٤٢/٦/٢٨ ومكنت من ذلك ولم تفعل وطلبت الحكم بمقتضى ما قدم من المستندات ومن حيث أن دفعها بصورية به القبض وعجزها عن إثبات الدفع وطلبها الحكم استثناء عن طلب اليمين بمد المعجز عن إثبات



الدفع ومن حيث أن هذا إقرار ضمنى بأن هذا المبلغ كان في نفقة عدتها والقول قولها في تقدير المدة مدة وكفاية نفقة لأن هذا شيء يعلم من جهتها وحدها ولم تدع أنه تبين لها عدم كفاية المبلغ كما لم تثبت صورة قبضه فكأنها لم تدع الصورة تماما ومن حيث أن معنى دعوى الصورة إقرارها بكفايته لو كانت قبضته وأن لا سبب للخصومه إلا أنها لم قبض ولم تثبت عدم القبض فمجزت عن إثباته ولم تطلب عليه يمينا فاعتبرت متنازلة عن الدفع على أسوأ تقدير ومن حيث أنها الآن تعتبر مستوفية نفقة عدتها حتى تدعى ما يقتضى عدم ذلك ومن حيث أن المدعية لم تثبت المدة وطلبت الحكم بمقتضى ما قدم ولم تطلب يمينا وبذلك تعتبر متنازلة عن المدة .

لهذا

حكمتنا بقبول الدفع ورفض الدعوى .  
المبادئ

- ١ - المعلن بالدعوى حاضر اعتبارا من جهة اعتبار السندات المقدمة (مقدمة في وجهة وغير مطعون فيها مؤقتا) .
- ٢ - السكوت عن الدعوى والمستندات التي تضمنه عدم الحضور تسليم ظاهر بصحة مستندات إلى أن يظن فيها .
- ٣ - يحكم بالظاهر حتى يثبت خلافه .
- ٤ - من استحق حقا عرفا له الحق في أخذ حكم به .
- ٥ - لا يلزم من يطلب الحكم بحق له أن يثبت تعرض أحد له فيه مادام يقدم مستندات ثبوته .

بشأن إبطال مقرر ولدين

الوقائع

طلب المدعى الحكم له على المدعى عليها بمنعها من مطالبته بالقر



لوالهبا منه محمد و ابراهيم من هذه المحكمة في ٢٠ يولية سنة ١٩٣١ في القضية نمرة ٣٠٥١٤ في سنة ١٩٣١ وفي ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣١ في القضية نمرة ٦٦٠ سنة ١٩٣١ و ٣٠ لأن المدعى عليه تسلم الوالدين المذكورين وها في يده الآن وأن المدعية أبطلت الحكمين المذكورين بورقة عرفية موقع عليها منها ولما ذكره من الأسباب وقدم للاثبات الحكمين المذكورين والورقة العرفية وإنشاد الطلاق .

### المحكمة

من حيث أن المدعى عليها اعلنت اعلانا رسميا بالدعوى ولم تحضر لانكارها والظن في المستندات التي تقدم بها وأنه مفروض قانونا أنها علمت بالدعوى فحضورها مفترض وإن كانت حقوقها تختلف بين ما إذا حضرت فعلا وبين ما إذا حضرت اعتبارا فتقديم المستندات المقدمة وعدم الظن فيه يساوى اعتبار ما إذا قدمت في حضورها ولم تظن فيها ومن حيث أن حال المدعى عليها من السكوت عن الدعوى والمستندات بظاهرها حال تسليم بصحة المستندات وإن كان ذلك في حال مبهم الى أن يزول ذلك الاتهام وتعارض في الحكم الصادر وأنه من السهل على المدعى عليها إذا كانت مظلومة في الحكم وأن سكوتها وعدم حضورها لم يكن مواقة كما هو ظاهر حتى تعارض وتنكر الدعوى والمستندات وأن الظاهر يقضى به حتى تثبت خلافه ومن حيث أن خلاف الظاهر لم يثبت للآن ومن حيث أنه اكتفى في النع من تاريخ صدور الحكم ومن حيث أن المدعى عليه لم تدفع الدعوى أو تنكرها كما أن المدعى لم يقدم أى دليل على تعرضها له بالمقررات ومن حيث أن له الحق في كسب حكم بماوجب له عرف لذلك لا يضره عدم تقديمه دليل على التعرض



## لهذا

حكمتنا للدعى على المدعى عليها بالبالغ من المطالبة بالقرقر بالحكمين  
اليمينين بالوقائع غيايبا واكتفى بذلك .

## المبادئ

- ١ - المادة إذا تزوجت الحاضنة أن تسلم محضونها لأمها
- ١ - وإذن تكون دعوى جدة الصغير لأمه على بنتها أم الصغير بضمه إليها لزواج إمامه بأجنبي مبنية على خصومه مفتله
- ٣ - إذا اجتمع في دعوى ضم صغير لزواج أمه بأجنبي أم وجدة لأم وجد لأب كانت المادة أن الجدة خصم والأم والجدة خصم آخر ( طرف خصومه ) ولا يحصل عادة إلا إذا كان الصغير في يد الجد لأب فتتأسر الأم والجد على أخذه من يده بحكم

## بشأن طلب ضم صغير

## الوقائع

طلبت المدعية الحكم لها على بنتها المدعى عليها بضم ابن المدعى عليها محمد شيبان سعد اللبان إليها هي لتزوجها من أجنبي من الصغير وسقوط حقها في الحضانة وحضر جد الصغير لأبيه شيبان سعد اللبان وطلب قبوله خصما ثالثا في الدعوى طالبا رفضها لوجود الصغير في يده هو وتواطؤ المدعية والمدعى عليها على الدعوى والمدعية قالت أن مدعى الخصومة الثالثة قد رفع دعوى ضم ثم أقرت وجود الصغير في يده وصادقت على دخوله خصما ثالثا في الدعوى فطلب رفضها

## المحكمة

من حيث أن المدعية صادقت الخصم الثالث شيبان سعد اللبان على أن الصغير في يده وأنه ليس في يد المدعى عليها هائشة المذكورة ومن حيث



أنه كان أساس دعوى المدعية على المدعى عليها أن الصغير في يدها وأنها أصبحت غير أهل لحضاته لتزوجها بأجنبي واشتغالها عن واجبات الحضاة بواجبات الزوجية فضلا عما في تخاصم الأم وابنتها عادة من الافتعال وخاصة على حضاة ابن ابنتها إذا الموثوق به ضرورة وعادة من أكّد القرائن أن البنت تستخلف أمها في حضاة ابنها المحضون لها إذا تزوجت بمن يسقط به حقها في الحضاة وهذه الدعوى على وصفها الظاهر غير عادية بأي وجه من الوجوه فالخصومة هنا مفتعلة ولا حقيقة لها .

١ — لاتفاق الجميع على أن المدعى عليها ليست ذات يد على الصغير .

٢ — لأن حفظ الصغير في يد جدته هو الرغبة المادية في اخلاق

ومجريات العادة في البلد .

٣ — ليس معقولا أن تحتفظ الأم بحضاة صغير تزوجت هي

بأجنبي منه .

٤ — ولا أن تفضل أحدا على أمها في حضاته بدها .

٥ — التبادر حينئذ أن جد الصغير لأبيه استولى عليه لأنه أحق

به حتى تثبت صاحبة الحق حقها بمد سقوط حق الأم وأن الطرفين قد

تواطؤوا على الخصومة على دعوى أنه يبد المدعى عليها لتأخذ المدعية حكما بذلك

في غفلة الخصم الثالث ثم تأخذه من يده بواسطة الحكم ومن حيث أنه قد

ثبت الأخصومة وأن الوضع الصحيح للدعوى أن توجه من صاحبة الحق

في الحضاة إلى من بيده الصغير وهو الخصم الثالث الجدل للأب .

لهذا

حكمتنا بعدم الاستمرار في سماع الدعوى حضوريا .



### المبادئ

١ - الزواج ليس سبب إعسار فإب ظروف الإسراف تتوفر على الأزواج أكثر مما تتوفر على المتزوج .

٢ - الشهادات التي يأخذها المكتوبة لصالحهم وإن كانت من جهات رسمية هي أقرب لاعطاء الطالب ما يريد منها إلى تقرير حقيقة .

بشأن نفقة زوجة وحضانة

### الوقائع

طلبت المدعية أمر المدعي عليه بأداء ماقرره على نفسه لها ولأولادها منه عبد الرحمن وحسن وبشرى بمقتضى الورقة العرفية المؤرخة في ٢٧/١٠/١٩٤٢ وقدر ذلك ثمانون قرشا شهريا للمدعية لنفقتها بأنواعها ومائة وعشرون قرشا شهريا لنفقة الأولاد بأنواعها ماثلة بينهم وزيادة المقرر المذكور إلى الحد المناسب لأنه قليل ولما ذكرته بدعواها . وبمد أن اعتبر منكرا للدعوى وقدمت الورقة المذكورة وأنكرها كذلك عاد فصادق على الدعوى هذا اليسار وأقر بصحة الورقة وطلب وكيلها أمره بأداء المقرر بالورقة

### المحكمة

من حيث أن المدعية طلبت معاملته بإقراره وهو أقر بالورقة العرفية وبكل مايلزم للحكم عليه عدا اليسار ومن حيث أن المدعي عليه لم يذكر سببا لاعساره إلا تزوجه بأخرى وكان بالضرورة هذا مقدرا حال تقريره على نفسه ماقرره لأنه إذا تزوج في ١/٢/١٩٤٣ فلا بد أن فكرة الزواج والعزم عليه كان موجودا في نوفمبر وأخر أكتوبر وما دام لم يبين سببا آخر لإعساره غير الزواج بأخرى والزواج عادة ليس سببا للفقر وما دامت المدعية لم تثبت أنه موسر اليسار التي يناسب طلباتها وطلبت الحكم فمضى ذلك



أنها مكتفية بما قدمت من المستندات وكل ما في يدها هو الإقرار العرفي المطعون فيه ثم المقر به أخيرا ومن حيث أن الشهادة المقدمة من عمدة ومشايخ بلقاس مبهمة لا تدل على شيء لأنها لم تبين كسبه ونفقته وهي أشبه بإعطاء المدعى عليه ما يريد أكثر منها لإثباتا لحالته ومن حيث أن مصادقة المدعى عليه على الدعوى ينتظم المدة .

### لهذا

أمرنا المدعى عليه بأداء ماقرره على نفسه بالورقة الميينة بالمحضر من تاريخ أول يناير سنة ١٩٤٣ حضوريا .

### المبادئ

١ - شهادة الميلاد إذا قدمت للمدعى عليه أجر الإرضاع والحضانة فلم يبد عليها ملحوظة فهي مع عريضة الدعوى التي لم ينكرها أدلة على الدعوى .

٢ - الدفع يسبق الفصل لا يلزم إبداءه من المدعى عليه لأن القاضي ممنوع من الفضول بالحكم فيما لا يحتاج لحكم .

بشأن أجره حضانة

### الوقائع

طلبت المدعية الحكم لها على المدعى عليه بفرض أجره حضانة ورضاع ومسكن حضانة لولدها منه الشرعيني وبديل فرش وغطاء من أول أغسطس سنة ١٩٤٤ تاريخ ولادة الولد لما ذكرته بدعواها واعتبر المدعى عليه منكرا وقدمت المدعية للاثبات حكم نفقة وشهادة ميلاد واكتفتت وطلبت الحكم .



## المحكمة

من حيث أن الدعى عليه لم يبد ملحوظة على المستند المقدم ولم ينكر شيئاً من الدعوى مع أن هذا موضع الإنكار إن كان له وجه وقد مكن من إبداء ملاحظاته في أسبوع كامل، فلم ير في ملحوظة ما وجَّهها لتقديهما وهذا قرينة ألا ملحوظة له على الإثبات المقدم وهو وإن كان شهادة الميلاد إلا أنها بضميمة اطلاعه عليها وتمكنه من الطعن فيها وعدم الطعن منه تصبح بمنزلة باقراره بالدعوى، ولو أنه إقرار سكوتى إلا أنه ناطق في هذا المستند وفي ورقة الدعوى التى لم ينكر منها شيئاً وخاصة وقد قدمت الحكم الصادر بتفقة وكسوة وفرش وغطاء للصغير المذكور، ومن حيث أنه سبق الحكم بفرش وغطاء في الحكم المقدم وعلى ذلك يكون هذا الطلب مستحق الرضى وحيث أن أجر الإرضاع يستحق من تاريخ الإرضاع ويقاس عليه أجر الحضانة، ومن حيث أنها لا تستحق أجر الحضانة إلا من تاريخ الإقرار بانقضاء المدة، ولم تقر بذلك إلا في ورقة الدعوى فيصبح القياس جزئياً .

## لهذا

حكمتنا للمدعية على المدعى عليه شهرياً بأجر إرضاع خمسة عشر قرشاً من تاريخ أول اغسطس سنة ١٩٤٢ ومثلها أجر حضانة من تاريخ تقديم الدعوى ١١/٧/١٩٤٢ ومثلها أجر مسكن من الآن وأمرنا بكل ذلك معتبراً حضورياً .

## المبادئ

( ١ ) تفاوت المحكوم به على الممين جائز إذا كان سبق الصالح على ذلك



- (٢) الحكم على أحد بما لا يمكن تنفيذه عبث تصان عنه الأحكام  
 (٣) إذا أثمر الشاهد المدعى عليه فلم يوافق سقطت شهادته

بشأن طلب نفقة صغار وأجرة سكن وحضانة وبدل فرش  
 وغطاء على الأعمال

### الوقائع

ادعت المدعية دعواها طالبة ابنة نفقة لأولادها عزيزة وحيدة وأمال وعلى  
 على المدعى عليهما عن الصغار شقيق والدم المتوفى حسن خليل السرى  
 وأحضرتهم معها إلا عزيزة وفرض زواجها بالدم وحضر حسين ودفع  
 بوجود الأب وقدرته على الكسب والإنفاق على أولاده وتطلب الدفع  
 لثيابه وأحضرت شاهدين شهدا لها وذكر أن حسيناً ضيف الكسب  
 وقدم هو أيضاً ورقة عرفية من عمدة عزبة البرج بضمف كسبه وحضر  
 عمدة عزبة البرج وشهد بذلك وبأنه اتمق مع المتداعين على أن يدفع محمد  
 مائة وأربعين قرشاً شهرياً ويدفع حسين ٦٠ ستين قرشاً شهرياً نفقة بجميع  
 أنواعها ، وقدم وكيلها ورقة عرفية بذلك موقع عليها من محمد . المدعى عليه  
 وكيل المدعية ومن شهود وطلب الأمر بما تضمنته ولم يبد حسين أى  
 ملحوظة على ما نسب إليه المحكمة ورقة الصلح

من حيث أن الصلح المقدم من المدعية التزام في نظير قطع خصومته  
 وهو يتضمن المصادقة على استحقاق المدعية للمدعى عليها ما ادعى به  
 والصلح في نظير الحق بعد المصادقة عليه معاوضة لا يستقل أحد الطرفين  
 بفسخه ولا يملك الرجوع عنه لأنه ليس تبرعاً أما تفاوت ما التزم به كل  
 منهما عن الآخر فهو موجه (١) بأن المدعى عليه لا يقدر على كل ما يلزم



بل لا يقدر إلا على ستين قرشا منه شهريا والحكم عليه بما لا يقدر عليه  
لا فائدة منه لأنه لا ينفذ ومن أن شهادة الشاهد القى قال أن حسينا  
لا يقدر على شيء يكذبه إقرار حسين ذاته بأنه يقدر على دفع ستين قرشا  
شهريا والشهادة إذا كذبها الشهود له تسقط ومن حيث أن الصلح المذكور  
يتضمن أن أحد المدعى عليها مقر بأن ما يلزمه شهريا لا يصار مائة وأربعمون  
قرشا وإن المدعية بلسان وكيلها مقرة بأن المدعى عليه الثاني لا يقدر بما  
يجب عليه إلا على ستين قرشا شهريا ومن حيث أن هذا الصلح في صالح  
الصغار وهو جائز شرعا ويلزم المحكمة الأمر بمقتضاه ومن حيث أن المدعية  
راضية به بدليل أنها قدمته ورضيت بالتوقيع عليه ومن حيث أن حسين  
السرى أحد المدعى عليها لم يبد ملحوظة على الصلح مع التأجل للإبداء  
الملحوظات يعتبر إقرارا منه لما نسب إليه أخوه محمد لأنه نسب إليه أنه  
فطر فيه فسكوته إقرار لهذه الصيغة

### لهذا

أمرنا المدعى عليها بأداء ما اصطالحا عليه مع وكيل المدعية من تاريخ  
صدوره أول يونية سنة ١٩٤٥ غاييا واكتفى بذلك الآن .

### المبادئ

- (١) يصح الصلح على أن يعطى أجر السكن شهريا فإن اتفقا فيها  
ولا تدخلت المحكمة لتقدير الأجر .
- (٢) يصح أن يكون أجر السكن مجهولا لأنه يصح أن يصدر حكم  
بهيئة مسكن .



## طلب نفقة صغير على جده لأبيه

### الوقائع

طلبت المدعية أمر المدعي عليه بأداء ماقرره على نفسه بالذكرة ن ١١ أحوال عمومية ن ٢٤٢ بندر دمياط في أول فبراير سنة ١٩٤٤ لأنها محمد كمال من زوجها السجين أحمد أمين المدعي عليه واعتبر المدعي عليه منكرًا الدعوى وقدمت صورة رسمية من المذكرة وذكرت أن المدعي عليه تعهد أن يعطيها عشرين قرشاً أسبوعياً وأن يدفع لها إيجار سكنها مساعدة لها على المعاش وقدمت وثيقة من زوجها بوالد الصغير وشهادة ميلاد الصغير .

### الحكمة

من حيث أن مافي صورة الذكرة ن ١١ أدارى بيندر دمياط في ٢/١ ١٩٤٤ يدل على التزام المدعي عليه ابراهيم احمد المراقى للمدعية بأداء بعض المقررات المدعية مصادقة على استحقاق ما اصطلاحا عليه بهذه المذكرة ، ولا محل للدفع بعدم قبول هذه الدعوى لأنها طلب أمر بأداء التزام « جاز التزاه شرعاً » . ومن حيث انها لم تطلب أكثر من ذلك ومن حيث أن أجر المسكن وإن كان مجهولاً إلا أن معناه الإسكان والإسكان مجهولاً يصح الحكم به لأن الحكم الشرعى يميز الأمر بتهيئة مسكن وهو جائز ما اتفقا عليه ، فإذا اختلفا فهناك قسط تدخل الحكمة إذا رضع الأمر إليها ، بتجديد الواجب اداؤه وتقديره ، ومن حيث أن المدعي عليه لم يدفع الدعوى بعد ذلك بشئ . ومن حيث أنها لم تطلب أكثر من ذلك .

### لهذا

أمرنا المدعي عليه بأداد ما التزم به في الورقة العرفية المبينة بالذكرة



ص ١١ بندر دمياط المؤرخة فبراير سنة ١٩٤٤ المبينة بمقاديرها بالوقائع غيايباً .

### المبادئ

(١) القادير التي يصطلح عليها في الإنفاقات العرفية قريبة من المستحق بنقص أو زيادة .

(٢) الإحتكام إلى التحريات تفويض محدود .

(٣) قد يكون الإكتفاء بيمض القادير دليلاً على عدم استحقاق بعض المقررات كأجر الخادم .

### بشأن نفقة زوجة

#### الوقائع

طلبت المدعية أمر المدعى عليه الأول بأداء ما قرره على نفسه لها ولبناتها منه نجاة وفوزية وقدره سبعون قرشاً صاغاً شهرياً ابتداء من يوم أكتوبر سنة ١٩٤١ وتوزيع المبلغ على المدعية وبناتها بحسب ما ترى المحكمة وزيادة هذا المقرر إلى الحد المناسب . وأمر المدعى عليه الثاني بصفته كفيلاً بأداء ما يخص المدعية في المقرر المذكور لا ذكره بدعواها ، وقدمت الورقة المذكورة وصادق عليها المدعى عليه الثاني ، وتحمرت المحكمة عن حال المدعى عليه الأول وطلب وكيلها الحكم بمقتضى التحريات وفرض أجرة خادم .

#### المحكمة

من حيث أن التحريات دلت على أن حال المدعى عليه متوسط ، وأن الإنفاق العرفي قريبة مبينة أيضاً في حاله وما يكفي المدعية وأولادها وأن الزيادة أو النقص في الصلح قرينة من المستحق وأن التسامح فيه هنا هو النقص من جانب الزوجة ، ومن حيث أن من يكفيها مثل ما اصططلحت



عليه لا تخدم ، ومن حيث أن الخصمين احتكما إلى التحريات فقد فوضا  
الرأى إلى المحكمة ، وإن كان تفويضاً محدوداً ، وأن المحكمة ترى مناسبة  
الآتى تقديرآ وتفضيلاً .

### لهذا

حكنا على المدعى عليه بنفقة شهرية قدرها خمسون قرشاً صاغاً لطعامها  
وقدر ذلك لكسوتها كل ستة أشهر وبخمسة وأربعين قرشاً صاغاً شهرياً  
لنفقة البننتين نجاة وفوزية مناصفة وقد ذلك بدل كسوة لهما كل أربعة أشهر  
وأمرناه بأداء ذلك إليها من تاريخه فى مواعيده وبهيئة مسكن شرعى  
ورفضنا طلب أجرة خادم كما أمرنا المدعى عليه الثانى بأداء المقرر بالنسبة  
للزوجة بسفته كفيلاً وألزمناها بالمصاريف الرسمية ومائة قرش أجرة محاماه  
غيايباً بالنسبة للأول وحضورياً بالنسبة للثانى .

### المبادئ

(١) إذا اتفق الزوجان على الطلاق فى نظير بدل ماتم وقع الطلاق  
ولم يذكر فيه هذا الاتفاق لم يكن التزام الزوجة ملزماً وإن وقمت على  
الاتفاق وأعطت به وثيقة .

(٢) تنازل الزوجة عن بعض الحقوق يسقط إن قررت المحكمة  
عدم لزومه إياها .

(٣) الاتفاق فى ورقة رسمية دليل على أن الاتفاق العرفى للسابق  
عليه والمخالف له قد عدل عنه

إذا ثبت أن تنازل المدعى عن بعض الدعوى لا يلزمه كان اقتصاراً  
مؤقتاً وليس تنازلاً نهائياً .



## بطلب أجره حضانة ورضاعة ومسكن صغير

### الوقائع

طلبت المدعية فرض أجره حضانة ورضاعة ومسكن حضانة ابنها السيد علي والده مطلقها في ٢٧ يناير سنة ١٩٤٤ بإشهاد ٤ مأذونية قسم ثالث دمياط طلاقا على براءة من مؤخر الصداق ونفقة المدة ودفع المدعى عليه الدعوى بأنها التزمت بنفقة الصغير وحضانة نظير الطلاق وقدم ورقة عريفية مؤرخة ٢٤ يناير سنة ١٩٤٤ بذلك .

ومن حيث أن الورقة العريفية المؤرخة ٢٤ يناير سنة ١٩٤٤ لم تتضمن إلا طلب الطلاق في نظير أن تكفل المدعية ابنها من المدعى عليه في جميع ضروراته الواجبة على أبيه شرعا وأن الاشهاد التي جرى في تاريخ أول صفر سنة ١٣٦٣ و ٢٧ يناير سنة ١٩٤٤ وخلا من هذا المقابل دليل على أن المرض الذي عرض في ١/٢٦/١٩٤٤ قد عدل عنه وأنه عرض لم يتم باقبول وإيقاع الطلاق في نظير ما عرض ولا يمكن أحدا أن يقرن المرض المؤرخ ٢٦ - ١ - ١٩٤٤ بالطلاق المؤرخ ٢٧ - ١ - ١٩٤٤ والذي اقتصر مقابله على مؤخر الطلاق ونفقة المدة ومن هذا يتبين أن التزامها المدفوع به أولا كان هذا المرض الذي لا يلزمها بشيء ولكن لما أخطأت المحكمة في التأجيل لإثبات دفع الدفع المدعية نفسها وظنت أن تصرفها ملزم والدليل على أن النصرف غير ملزم أن الدافع لم يستطيع أن يقدم دليلا غير الورقة السابق الكلام عنها فرجوعا إلى الحق قررنا ضم الدفع للموضوع واقتصرت المدعية فطلبت فرض نفقة للصغير وركت السكن مؤقتا وفوضت الرأي .



## الحكمة

من حيث أن المدعية اقتصرت على طلب نفقة للصغير السميد التابي وقد ثبتت وقائع الدعوى بالدفع بالتزامها بضروراته نظير طلاقها منه فرغم ظهور أن الالتزام غير ملزم لأن الطلاق لم يقع في نظير ذلك ولا في ذلك التاريخ بل وقع في تاريخ آخر مقابل عوض أجر فدل ذلك على أن هذا شروع في التزام لم يتم وقد دل الإشهاد الرسمي بالطلاق المؤرخ أول صفر سنة ١٣٦٣ - ٢٨ = ٢٠٧٤ يناير سنة ١٩٤٤ على خطأ المدعية في تقدير ذلك الالتزام لأن ما التزمت به من الحقوق لا يلزمها إلا إذا وقع الطلاق في نظيره وقد ثبت رسميا أن عوض الطلاق غير ذلك ومن حيث أنها اكتفت وفوضت للحكمة الحكم بما يقتضيه المستندات المقدمة ومن حيث أنها اكتفت بالنفقة أخيرا جهلا منها أو ممن تكلم باسمها ومن حيث أنها ادعت بالنفقة في الجلسة ولم يمارض المدعى عليه في توجيه هذه الدعوى حيث لم يذكر في الإعلان ومن حيث أن النفقة تشتمل على الأقل النفقة والكسوة .

## لهذا

حكمتنا أولا بعدم توجه الدفع بكفالة الصغير في المقررات المطلوب الحكم بها ثانيا بستان قرشا شهريا للطعام ومثلها كل أربعة أشهر للكسوة ثالثا اعتبار المدعية متنازلة مؤقتا عن باقى الدعوى بسبب الاقتصار وأمرنا بالآداء والمصاريف الرسمية واكتفى بذلك الآن حضوريا .

## البادئ

(١) الصلة بغير الزواج والمخاصمة قبل الزفاف دليل كيدية دعوى النفقة .



- (٢) يكفى في شهود الإتصال السرى بين الزوجة وآخر أن يروا المقدمات وإن لم يروا التناج وتكفى الثقة بوجود الصلة
- (٣) ثبوت الصلة بين الزوجة وآخر تقتضى الحكم بالحيولة .
- (٤) السياق حجة لأن الحوادث لا تستقيم بدونه .
- (٥) ثبوت تعرض غيب الزوج للزوجة فى استيفاء حقه فى طاعة زوجته يقتضى الحكم بمنع تعرضه وإن لم يدع الزوج لأنه من دعوى الحكم بالطاعة .
- (٦) الثبوت فى كل شيء بحسه .
- (٧) الشهادة بالأحباب شهادة بالتناج فى الاحتياط لصيانة الأعراض بشأن طلب نفقة زوجة

### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة لها على زوجها المدعى عليه لما جاء بدعواها والمدعى عليه أنكر استحقاقها النفقة ونحّت القضية /٤-٦ سنة ١١٤٤/٤٣ لهذه القضية المرفوعة بطلب طاعتها له فى مسكن الطاعة الذى أعده لها بالمنزل ملك محمد قريحة بقسم أول دمياط غرفة وصالة وعمل أدب بالدور الأرضى ينتهى حده الشرقى إلى شارع وأمام منزل ملك وسكن محمد الشريبنى أبو زيد والغربى منزل ملك وسكن حسن المصرى والبحرى شارع ديه الباب وأمامه منزل ملك وسكن إبراهيم رومية منزل ملك وسكن محمود الزلوعى لشرعيته ولباق ما جاء بدعوى الطاعة المضمونة ورفع دعواها النفقة بنشوزها عن طاعته فى المسكن المذكور وأنكر الدفع وقدم لاثباته صورة محضر رسمى وبالإطلاع عليه تبين أنه تحقيق صدر فى أشياء ادعى كامل اسطفاقوس أن المدعية سرقها منه وذكر فى هذا المحضر اقرار



منه بأنها اشياء قدمت لها كشبكة لأنه يريد أن يتزوج بها وهي صادقت على ذلك ولما عقد عليها المدعى عليه قدم ضدها البلاغ الذى حقق فيه وهو فى مجلته يدل على عدم الأدب والاستحقاق بالدين الاسلامى كما يدل على اختلاط غير شريف بين كامل اسطفاقوس النصرانى وهانم عبد البارى المسلمة وكل على دينه وتبين من التحرى أن كامل اسطفاقوس نقل إلى الوجه القبلى لهذا السبب ومع ذلك لا يزال يتردد على دمياط وهو ليس من أهلها ولا مصلحة له فيها الا ما ذكره للمدعى عليه من أن المدعية تزوجته فى شجار حصل بينهما كما ذكر تفصيلا بالذكريات وبصورة المحضر المقدم وقدم كل من المدعين مذكرات .

### المحكمة

من حيث أن كامل اسطفاقوس خطب المدعية وقبلت خطبته قبل أن يسلم ومن حيث أنها قبلت منه هدية الخطبة « الشبكة » وفيها صليب وأن صلته بها اشتدت حتى ادعى لزوجها أنها على ذمته من أربع سنوات وأنها لم تقابل ذلك بثورة تنقذها عرضها من ذلك الكلام بل هدأته وأخذته إلى حجرة المقابلة وأن من منتهى المرأة المتمد على شديد الحب ووثيق الصلة أن دخل عليها فى حجرة نومها فى الساعة الـ ثمة ليلا وصدفه كان خطيبها معها وأنه أهداها صليب وأن رغبته فى الاقتران بها وهو على دينه لا يتفرها منه ولا بد أنه يعتمد على شيء سوى شدة الحب يطعمه فى ذلك وأنه جراً أن يمتف زوجها على اختلاعه بمروسة وهوليس زوجها ولا يصلح زوجاً وأنهما اقرا ما أنهما كانا يتلاقيان منفردين فى المنزل وأن طمع مسيحي فى أن يتزوج مسلمة وهو على دينه ليس يمكن الا اصرار على اغتصاب مسلمة ليرتكب معها فاحشة الزنا علنا وأن هذا



منهى الزاية لأمة الإسلامية ودينها ودستورها المسلم وحكومتها المسلمة  
وملكها المسلم ومن جهة أخرى هو معاودة مرة لفتح باب الثورة التي  
لا تهدأ أو واستهانة من ذلك المجرم بكل تلك النتائج الويلة - ومن  
حيث أنه قدك كله قررت وزارة المعارف خطوره عمله ونقلته إلى أسوان  
ولكن لتواصل الجريمة في ضميمه لم ينته أمام تلك المواقب الوخيمة الواقعة  
والمنتظرة واستحل أن يمتدى على علاقة مقدسة أقامتها الشريعة  
الإسلامية بين اثنين من أبنائها ونجبت عنصره ونشاط أفكاره في  
الإفساد نسيج في إفساد قلب المروس على زوجها فقاظته بالنفقة قبل أن  
تزف إليه وأبت أن تدخل في منزله الذى دعاها إليه وهذا منتهى ما يصل  
إليه شرير في البراعة في الإفساد - ومن حيث أن شهادة الشهود تثبت  
تقهم باستمرار إتصالة بها لأن رغم بعد مكانه القصى والحرمان المتصافرة  
التي تمنعها منه فإنها مسلمة وهو نصرانى وزوجته لغيرة وأنه يكفى أن  
يشهدوا بمقدمات الإختلاط والتلاقى وإن لم يروه فإن الشهادة بالأسباب  
شهادة بالنتائج في باب الاحتياط لصيانة أعراض المسلمين والثبوت في كل  
شئ بحسبه وهناك من المقررة عليها وعليه وعلى زوجها وعلى الأمة  
الإسلامية ماينهاه لو كان ينتهى ولكن كل تلك الزواجر لا تنفذ إلى قلبه  
لأنها زواجر أدبية وليست زواجر مادية ومن حيث أن سباق ذلك الحادث  
منضما إلى شهادة الشهود كل ذلك يثبت عدم أحقية الدعية في نشوزها عن  
منزل الطاعة المدمع أنها لم تبد عليه أى ملحوظة تحمل به لأن السبب  
الحقيقى في نشوزها عليه هو إتصالتها بذلك المجرم الذى لا مصلحة له في  
صلاح ما بينها وبين زوجها ومن حيث أنه قد بأن ألا غرض لها من دعوى  
النفقة إلا إعانة المدعى عليه بها وتمديه بالتضريع والحبس وتمطيله عن



عمله بشوئش أمره والإلقاء به في حضيض القل ثم مساومته بعد ذلك ليطلقها فتعود سيرتها مع ذلك المجرم وأن ذلك يأباه كل شرع وكل قانون وكل تقليد وكل عادة وكل أحد إلا ذينك المجرمين ومن حقت أنه بذلك يتبين أن دعوى النفقة كيدية وأن نتيجة معاينة المنزل وعدم إبدائها أى ملحوظة ولم يتبين سببا للامتناع عن الطاعة كل ذلك يدل على نشوزها فتكون دعوى النفقة مستحقة الرفض لسببين (١) الكيدية لأنها تريد أن تتوسل بها للرجوع إلى ذلك المجرم (٢) النشوز لأنها لو أطاعته لفوتت على كامل اسطفاقوس غرضه ووعيده وتهديده لما عنفه في حجرة نومها على زواجها به وادعى أنها على ذمته من أربع سنوات

#### لهذا

حكمتنا (١) بالحيلولة بين الدعية وكامل إسطفاقوس بمراقبتها في ظروف وجوده في دمياط وبمحاربة ظروف التقاضي في منزلها أو أى مكان آخر (٢) قبول الدفع بالنشوز ورفض دعوى النفقة (٣) حكمتنا لدعى الطاعة في على المدعى عليها بالدخول في طاعة في المنزل المبين بالمعاينة المؤرخة ٢٩ ذى القعدة سنة ١٣٦٣ (٤) اعتبار دفع المدعى عليها في إحتيالا وكيداً ورفضها وتطبيقها على المادة ن ٣٠٧ من اللائحة وأمرنا بكل ما ذكر حضورياً

#### المبادئ

- (١) الحاكم الشرعية هي الحاكم الأصلية في البلد بمنطق الواقع
- (٢) تختص الحاكم الشرعية بقضايا الجهاز بالنص الإجمالي

والتفصيل والنظري



حكم القاضي الأهل في قضايا الجهاز رأى شخص ويصدر باطلا لأن  
جلالة القاضي الأعلى لم يفوضه في إصداره

(٤) إصالة المحاكم الشرعية في الحكم في كل المواد القضائية يعترف  
به أئمة القانون الوضعي

(٥) جلالة الملك خليفة المسلمين فيما يفوض فيه القضاة الشرعيين  
من أحكام

منع من تعرض في جهاز زوجة

### الوقائع

إدعت المدعية أنها تزوجت المدعى عليه الأول وزفت إليه بجهاز ١٦  
قطعة تقدر قيمة بمبلغ ٢٠٠ م ٨٨ ج وطلبت منع نفرض المدعى عليهما في  
الجهاز المذكور والزامها بالصاري وأتساب المحاماة وقدم وكيلها صورة  
حكم محكمة دمياط الأهلية في القضية ن ٤٧ سنة ١٩٤٥ وعرض حجز  
بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٥

### المحكمة

من حيث أن المادة ن ٦ من القانون ٣٠ تنص على أن قضايا الجهاز  
من اختصاص المحاكم الشرعية أى لا تنظرها محكمة سواها ومن حيث  
أن أدلة هذه الدعوى الحكم الأهل في القضية ن ٤٧ سنة ١٩٤٥ محكمة  
دمياط وعرض التنفيذ المؤرخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٥ ومن حيث أن في  
ذات الأدلة وهو الحكم دليل على سبق الفصل في موضوع الملكية إذا  
سبق الحكم بهذه الأعيان للدعو محمد محمد الأناعا على المدعى عليه الأول  
ومن حيث إن المحاكم الشرعية تختص بهذا الموضوع



أولاً : أصلاً لأنها لفظة ١٤ - ٦ - ٨٣ كانت صاحبة الاختصاص العام ، فلما أنشئت المحاكم الجديدة كان ضرورياً لأن تصبح المحاكم الأصلية أن تلتزم المحاكم الشرعية ، فتصبح المحاكم الجديدة صاحبة الاختصاص العام ، ثم تماد المحاكم الشرعية للحكم في موضوع مستثنى من الاختصاص العام فتكون محاكم استثنائية ولكن عموماً من هذا لم يحصل ثانياً : نظراً لما لأن دين الدولة الإسلام ، والإسلام دين ودولة ، فالحكم بالأحكام الشرعية في كل المواد القضائية يقتضيه النظام الإجتماعي والوضعي للدولة .

ثالثاً : الاختصاص الإجمالي للمحاكم الشرعية ، فإن المادة الثامنة من اللائحة قالت في مستهلها عندما فصلت اختصاص المحاكم الشرعية الكلية قالت في المادة ٨ وغير ذلك من المواد الشرعية ولا شك الشرعية بالحكم الابتدائي في المنازعات في المواد الشرعية التي ليست من اختصاص الجزئية بمقتضى نص المادتين الخامسة والسادسة ، ولا شك أن كل مواد المعاملات صدرت منها أحكام شرعية تعتبر بمقتضاها موضوعاتها مواد شرعية ، فالمحاكم الشرعية تختص بقضايا الجهاز أولاً بالنص في ثلاثة مواد من اللائحة ثانياً بنص تفصيلي ثالثاً بنص إجمال .

رابعاً : نص المادتين ٥ ، ٦ المذكورتين جعلتا قضايا الجهاز من اختصاص المحاكم الشرعية أى لا يحكم فيها سواها .

خامساً : نظرياً فإن جلالة الملك له سلطتان بوصفه القاضي الأعلى سلطة بوصفه خليفة رسول رب العالمين صلى الله عليه وسلم بها يفوض القائمين بالقضاء الشرعي سلطانهم في إصدار الأحكام الشرعية ، وسلطة أخرى يفوض بها آخرين إصدار الأحكام في المواد الأخرى ، فإذا أصدر هؤلاء



أحكاماً فيما لم يفوضوا إصدار احكام فيه كان حكماً بلا تفويض من القاضي الأعلى أى كان حكماً بلا تولية ، وحكم القاضي فيما لو يول فيه لا يمدو الرأى الشخصى وهو باطل بوضفه حكماً ، ومن حيث أن المدعى عليها ينازعان المدعية ملكية هذه الأعيان والحكم الشرعى أن ما فى المنزل من أعيان إذا اختلف فيه فما كان فيه خاصاً بالنساء فهو للزوجة والأعيان المدعى بها معتاد أن تجهز بمثلها الزوجة .

سادساً : قرر اسالة المحاكم الشرعية أئمة التشريع الحديث فى موسوعات كتبه وحسبنا فى ذلك امامهم الأعظم المرحوم الأستاذ عبدالحميد أبو هيف بك حيث قال فى الوصية سنة ٢٩٦ بند ٢٦٦ : من أجل هذا وذلك ترى من المناسب الآن أن المحاكم الشرعية لا يرفع أمامها إلا الأحوال الشخصية البحتة غير أن هذه المادة لا تخل بحق المحاكم الشرعية من الوجهة النظرية فى رؤية أية قضية تمرض عليها ويمكنها الحكم فيها بحسب الشريعة إذ لا يوجد شرط ولا قانوناً ما يمنحها من هذا ، ولكن يصادف حكمها ما يصادفه من الصعوبات فى التنفيذ أو الإهمال بالكلية .

#### لهذا

حكمنا أولاً : بملكية المدعية لأعيان الجهاز المبيتة بمرضة الدعوى  
ثانياً : أمرنا بتسليمها إن كانت قائمة وقيمتها إن كانت هالكة  
أو مستهلكة .

ثالثاً : أمرنا المدعى عليها بدم التمرض للمدعية فى شيء مما حكم به استناداً إلى ما سبق صدوره من جهات غير مختصة .  
رابعاً : بأداء المصاريف الرسمية ومائتى قرش أجر محام .



خامساً : اعتبار الحكم الصادر من المحكمة الأهلية غير نافذ واعتباره رأياً شخصياً لعدم الاختصاص غيائياً .

### المبادئ

- (١) لا يجوز أن يؤخذ حكم لا ضرورة لتنفيذه .
- (٢) لا يجوز أخذ حكم بنفقة الصغير وأجر حضائته اعتماداً على استرداده من يد الناصب فيما بعد .
- (٣) لا يجوز أن يتبنى الحكم على ما يجوز ألا يكون .

### بشأن نفقة صغير

طلبت المدعية فرض نفقة على المدعى عليه لبنته منها نفقة للأسباب المذكورة بالمدعى والمدعى عليه قال إن البنت في يده واعترفت المدعية بأنه خطفها منها .

### المحكمة

من حيث أن المدعية أقرت أن الصغيرة ليست في يدها وأنه عدد اكتسابه الحكم لا بد من وجودها في يدها وأنها تحتاج الآن في ردها عليها إلى قضية وحكم والنفقة تعتمد اليد وأن يد المدعى عليه يجوز أن تستمر فلا يكون هناك موضع لصدور حكم لا موضع لتنفيذه ، وأن الحكم بالنفقة وأجر الحضانة يجب أن يكون قابلاً للتنفيذ حالاً أى مبنياً على وقائع حاضرة ولا يجوز أن يؤخذ حكم لا عساه أن يكون من استرداد اليد على الصغيرة لأن هذا يجوز أن لا يكون .

### لهذا

حكمنا بعدم توجه المدعى والحالة هذه وأمرنا حضورياً .



### المبادئ

- (١) الدفع باليد على الصغار مما يتجدد ولو بمدرفضه .
- (٢) لا مانع من الحكم بمقتضى رفض الدفع بيد المدعى عليه على الصغار مقتراً بالحكم بمقتضى يده عليهم أيضاً ، إذ هناك افتراضات قضائية لا يد منها .
- (٤) إذا أثبتت دعوى نفقة الصغار واثبتت ما اقتضى رفض الدفع بعدم وجوده في بعدها ثم أثبت المدعى عليه أنهق يده حكم لها وله أيضاً بالدريق المينة بالحكم .

### بشأن نفقة زوجية

#### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة لها على المدعى عليه من مارس سنة ١٩٤٢ ولأولادها منه حلى ورفعت ورتيبة وعمر من اليوم لما ذكرته بدعواها والمدعى عليه صادق على الزوجية وبنوة الأولاد ورفع الدعوى بأنهم ما عدا عمرو في يده وعجز عن اثباته وحلفت اليمين على نفيه وقرر رفضه وبجلسة ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٢ أقر وكيل المدعية عليه بطلاق المدعية من موكله طليقة أولى رجسية وطلبت اثباته والأمر بمضمون الطلاق ثم بجلسة ٤٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ حضر الطرفان وأحضر المدعى عليه معه الأولاد رفعت ورتيبة وعمر ، وقدم مذكرة وطلب رفض الدعوى بالنسبة لهم وقدم وكيلها مذكرة فطلب كلاهما الحكم بوجهة نظره ، وتمت المحكمة عن مرتب المدعى عليه في القضية ٦٨٢ سنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ .



## المحكمة

من حيث أن المدعى عليه دفع الدعوى بأن الصغار رفعت ورقبية وعمر  
في يده وحضر بهم في الجلسة وذلك بعد رفض الدفع بأن الصغار المدعى  
بهم في يده .

ومن حيث أن مقتضى رفض الدفع الحكم المدعية بنفقة هؤلاء  
الصغار كما أن مقتضى وجودهم في يد والدهم واستعداده لاثبات الدفع من  
جديد وأن يده على هؤلاء الصغار ثابتة قارة بتقضى منع المصالبة بنفقتهم ومن  
حيث أن الدفع هنا مما يتجدد إذ يجوز ألا يكون له يد عليهم حين رفض  
الدفع ثم حدثت له عليهم يد قارة ثابتة ومن حيث أنه يجب أن يفترض  
قضائيا أن الدفع كان غير صحيح حين الحكم برفضه كما يجب أن يفترض  
جواز حدوثه وأن الدعوى عليه وضع يده على الأولاد بصفة دائمة ثابتة قارة  
ومن حيث أنه لو أحضر شهودا فيجب افتراض كذبهم قضائيا لماية تاديب  
رفض الدفع وافتراض أن وضع اليد حدث بعد ذلك التاريخ وأن يد  
المدعى عليه هذه المرة لا تقتضى رفض الدعوى بنفقة الأولاد وإن كانت  
تقتضى تحقيقا لعدم ظلم المدعى عليه الا يطالب بتقضى طالما لم في يده وذلك  
لاظم فيه لا عليه ولا على المدعية إذ يحكم لها حكما مبينا على رفض الدفع  
ويحكم له حكما مبينا على ظاهر وجود الأولاد في يده واحتمال حدوث الدفع  
بصفة جدية حيث أن هذا الدفع مما يتجدد مما يتجدد ومن حيث أن المدعى عليه  
راتبه ٤٤٠ قرشا .

## الحكم

حكمتا للمدعية على المدعى عليه بتسعين قرشا صافا شهريا لطعامها ومثلها  
بدل كسوة كل ستة أشهر ومثلها بدل فرش وغطاء كل نصف حول



والصغير حلبي بأربعين قرشا للطعام ومثلها بدل كسوة كل أربعة أشهر ومثلها كل أربعة أشهر بدل فرش وغطاء والاصنار رفعت ورتيبة وعمر بجاعة قرش شهريا للطعام والكسوة وبدل الفرش والغطاء وبمنع الدعية من المطالبة بنفقة الصغار رفعت ورتيبة وعمر حتى يمودوا إلى يدها وأمرنا بكل ذلك حضورا واكتفى به الآن .

### المبادئ

- (١) التسبب بشكوى صورية إلى اقرار لا يضمن في الاقرار ما دامت للدعي عليها لا تطمن .
- (٢) لا تعارض بين الاقرار بالمعيشة تمويلا واعطاء مخالصة عن مدة واحدة لأن المخالصة في عرف العامة لا تمنى فقط قد الحق .
- (٣) يجوز أن تمنع من تنفيذ الحكم لنهاية تاريخ الحكم مع قيام الحكم وعدم بطلانه .
- (٤) مجرد المعيشة تمويلا لا تقتضى عدم تجرد المحكوم به إلا بالاتفاق على ذلك لأنه يجوز أن نكون متبرعا .

### الموضوع طلب زيادة وفرض نفقة زوجية

#### الوقائع

طلب المدعي منع المدعى عى عليها من مطالبتها له بحكم النفقة الصادر لها عليه من هذه المحكمة بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ في القضية رقم ١٢٠ سنة ٣٧ - ١٠٣٨ من تاريخ الأمر بالأداء ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٧ وقدم المدعي محضراً رسمياً من صورة الشكوى ن ٨٧ سنة ١٩٤٥ ادارى حمياط أقرت فيه أنها تعيش مع المدعي تمويلا ومحضر تنفيذ وورقة عرفية



هي مخالصة أقرت فيها بأنه وصلها من الدعي المبالغ التجمدة بالحكم المذكور من تاريخ صدوره إلى تاريخ تحرير الورقة ٦ ابريل سنة ١٩٤٥ ولم تحضر الدعي عليها بمد تأجيل القضية بطلبها للجواب فاعتبرت منكراً للدعوى واكتفى الدعي وطلب الحكم .

### المحكمة

من حيث أن الدعي ادعى دعواه وهي ليست رد مبالغ كما هو . مدون بالقائمة ولكنها منع من التمرض بالنفقة من تاريخ الحكم ومن حيث أن الدعي عليها أقرت في محضر رسمي أنها تعيش معه تمويناً من تاريخ صدوره الحكم إلى غاية تحرير المحضر والشكوى الصورية سنة ٤٨٧ سنة ١٩٤٥ بندر دمياط ومن حيث أن التموين المبرد لا يمنع تجمد الحكم ومن حيث أن هذا ليس دليلاً صريحاً على سقوط التجمد فأكّد ذلك بمخالصة ١٩٤٥/٤/٦ أقرت فيها أنها لا تستحق طرفة شيئاً مما تجمد بالحكم الصادر في القضية ٢٧/١٢٠ ، ٩٣٨ من محكمة دمياط الشرعية .

ومن حيث أن هذا يوجه طلب النزع من تنفيذ الحكم من تاريخ صدوره لأن قطع مع استمراره قائماً لمدم وجود ما يبطله .

### لهذا

حكمتنا بمنع الدعي عنها من تنفيذ الحكم الصادر من هذه المحكمة في القضية ن ١٢٠ سنة ٣٧ ، ١٩٣٨ من تاريخ صدوره والمصاريف الرسمية ومائة قرش أجر محام .

### المبادئ

(١) إذا سبق لسان وكيل الدعي بكلام يعتبر محالاً مع تناسق الوقائع



أعتبر لتوا ولو ثبت في المحضر والقائمة .

(٢) الاكتفاء بنفقة المدة معناه من ابتدائها أى تاريخ الطلاق .

(٣) لا يعقل مطلقا وليس متناسقا مع ما جرىات الحوادث أن ندعى

بنفقة عدة من ابتداء آخر يوم فيها فهذا قرينة قاطعة على سبق اللسان وخاصة إذا قصرت من الدعوى على نفقة المدة .

بشان تقدير نفقة

الوقائع

قصرت المدعية دعواها على طلب نفقة عدة من ٨ يناير سنة ١٩٤٢  
للاسباب المذكورة بالدعوى والدمى عليه اعتبر منكرا ثم صادق على سبق  
الزوجية والدخور والمباشرة والطلاق بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٤٢ على يد  
مأذون ترعة غنيم وقال إن عدتها انقضت بوضع حملها منه بقنا تسمى أم  
السعد واكتفت المدعية بفرض نفقة المدة لها في المدة المذكورة .

المحكمة

من حيث أن المدعية قصت الدعوى على نفقة المدة وأن الطلاق تاريخه  
١٩٤٢/١/٨ وأن وكيلها أقر بانقضاء المدة بتاريخ ١٩٤٢/٢/٧ وأن تاريخ  
الطلاق أثبت خاطئا في المحضر بسبب سبق لسان وكيلها بدليل أنه طلب لها  
نفقة المدة فلا يتفق هذا مع مبدأ المدة التى قرره بالمحضر لأن بدء المدة  
من ١٩٤٢/١/٨ وليس ١٩٤٢/٢/٨ أو ١٩٤٢/٢/٧ فاكثفاؤه بنفقة المدة  
دليل قاطع على أنه يريد بدء المدة أى تاريخ الطلاق وعلى أنه يريد ١٩٤٢/١/٨  
ولا يريد ١٩٤٢/٢/٨ فسبق اللسان يجعل ما أثبت مخالف لذلك في المحضر  
والقائمة لنوا سببه سبق لسان الوكيل لأن ذلك لا يتفق مع مطالبته بنفقة



عدة لأن المدة تنتهى فى ١٩٤٢/٢/٨ فلا يعقل أن يطلب نفقة من ابتداء انتهائها أو نفقة يوم واحد منها .

### لهذا

حكمتنا للمدعية بنفقة عدة ثلاثمائة قرش فى الشهر ابتداء ١٩٤٢/١/٨ وأمرنا بأداء ذلك اليها لثلاثة ١٩٤٢/٢/٧ واكتفى بذلك .

### البداءى

(١) إن كان لا يجوز سماع الشهادة على الإقرار فإنه يصح سماعها على بطلان الأقرار .

(٢) اغتصاب أمانة الجهاز حتى تقر بتسجيل نفقة صغيرها معاوضة باطلة يجوز التحقيق لاثباتها وسماع الشهادة عليها .

(٣) بطلان هذا التصرف من جهة أنه معاوضة غير مشروعة وأنه دفع عن أمانة هي ملك الدافع .

(٤) دعوى القبض العصورى دعوى تبرع يثبت أن الالتزام غير ملزم ومن هنا أيضا جاز سماع الشهادة هنا .

### « بشأن نفقة صغيرة »

### الوقائع

طلبت للمدعية فرض نفقة على المدعى عليه لبتها منه بائمة وأجر حضنة ومسكن لها لما ذكرته من الأسباب والمدعى عليه رفع الدعوى بدم السماع لأنها أبرأته من نفقة عدتها وبأنه عجل لها مبلغ عشرين جنيتها نفقة الصغيرة المذكورة فدفعت المدعية هذا الدفع بعد أن قدم اقرارا يتضمن تمجيل للمبلغ



بصورة هذا الاقرار وبأنها وقمت عليه لأنه امتنع من تسليم جهازها اليها حتى توقع له هذا الاقرار فوقعت مكرهه وادعت بطلان هذا التصرف لأنه (١) دفع عن ما تملكه (٢) معاوضة غير مشروعة (٣) لأنه يؤول إلى تبرع لا يلزمها المعنى فيه وأنكر المدعى عليه هذا الدفع فأحضرت المدعية الشاهدين الموقعين على الاقرار وشهدوا بأنها لم تقبض وأنها وقمت لتأخذ جهازها واعذرنا للمدعى عليه في الشهادة فلم يبد عليها مطلقاً .

### المحكمة

من حيث أنه قد أثبت ان الإقرار المؤرخ ١٩٤٢/٦/١٥ المعلق من المدعية للمدعي عليه سورى لم تقبض منه أى مبلغ ولذلك كان الزاماً لا مقابل له فيكون تبرعاً بمقابل القبض الصوري ومن حيث أنه لا يلزمها ذلك الالتزام إلا ما لا سبيل إلى الرجوع في اسقاطه في ذلك مجال للقول ومن حيث أن الالتزام إذا ظهر أنه تبرع والمتبرع الرجوع فيما تبرع به وبذلك يثبت رفع الدفع ويتمين قبوله ورفض الدفع ومن حيث أنا: بمقتضى ذلك تصبح الدعوى غير مدفوعة .

ومن حيث أن دفعها مصادقة عليها عدا ما رفعت به ومن حيث المدعى عليه لم يدفعها بعد ذلك بأى دفع بل أن الدفع يتضمن الإقرار بباقي وقائع الدعوى من يد المدعية وفقر الصغيرة وأنها أحق بمحضاته ولذلك جعل لها نفقاته إقراراً منه بأنه لا مانع مطلقاً من وجوب نفقاته عليه .

### لهذا

حكمتا للمدعية على المدعى عليه شهرياً بمائة وثلاثين قرشاً نفقة للصغيرة بامته ومثلها لكسوتها كل أربعة أشهر وبخمس مائة شهرياً أجر



سكن وحضانة ويمثل النفقة بذل فرش وغطاء كل أربعة أشهر وأمرنا بالأداء حضوراً واكتفى .

### الباب ١٠

(١) إذا دلت التحريات على أن حال أسرة يسر معرفة تفضيلها مما إذا كان ينفق أولاً بنفق كانت الشهادة شهادة بما يسر العلم به فتصبح الشهادة غير مجدية بسبب التحريات .

### « بشأن نفقة زوجة »

#### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة لها على المدعى عليه لما ذكرته بدعواها كما طلبت أجر خادم واعتبر المدعى عليه مفكراً الدعوى واتفق الطرفان على التحرى من جهة الادارة عن حالة المدعى عليه واكتفيا بذلك طريقاً للإثبات

#### الحكمة

من حيث أن الخصمين اتفقا فى إثبات الحالة المالية والمدة بواسطة التحريات وقد قرر الممدة أنه لا يعرف شيئاً عن الاتفاق أو عدمه ومضى الاكتفاء بالتحريات أنها إن لم يثبت بها شيء فلا إثبات عندها وخاصة وقد دلت التحريات على أن معرفته داخلية هذه الأسرة غير متيسر ولو شهد الشهود بعدم الاتفاق أو بالاتفاق فيكون ذلك على أساس هذه التحريات أى أن الشهود شهدوا بما يسر العلم به أى بغير علم ومن حث أن المدعية كلفت بإحضار كل أدلتها وشهودها فاكتمت بالتحريات وهذا داع إلى أن تقرر المحكمة المجزئ بحد أن لم تثبت التحريات المدة ويقر من



باب الاحتياط تحليف اليمين لهذا عرضنا على المدعية أن تحلف المدعى عليه  
اليمين بقوله والله العظيم ان زوجتي المدعية لا تستحق على نفقة المدة من  
أول يناير سنة ١٩٤٠ لغاية ١٤/١٢/١٦٤١ تحلف .

### لهذا

حكمتنا للمدعية على المدعى عليه شهريا بثلاثمائة قرش نفقة ومثلها بدل  
كسوة كل ستة أشهر إن طالت المدة ومائة وعشرين قرشا شهريا أجر  
مسكن ومائة وعشرين قرشا أجر خادم شهريا وأمرناه بالأداء من ابتداء  
سادس رجب سنة ١٣٦٠ تاريخ الطلاق وأمرنا بذلك حضوريا واكتفى  
ورفضنا الدعوى لنفسه المدة .

### المبادئ

- (١) عدم الألفة بين الصغار وأهم حال وجودهم في يد أبيهم دليل على  
أن يده عليهم ثابتة قارة وليست طرورا واعتصاما .
- (٢) شرط الزيادة استنفاد الأصل وموضع تقريره .
- (٣) التفويض رضاء باطل لأنه رضاء بالمجهول فهو محكم فقط إن  
منع الاستئناف فإنه لا يمنع طلب زيادة بعد التجربة .

« بشأن زيادة نفقة زوجة وصغار »

### الوقائع

طلبت المدعية الحكم لها على المدعى بزيادة القدر لها ولأولادها منه محمد  
وصفية وعبد الحكيم وأحمد فتحي ويحيى ونسيمة بحكم هذه المحكمة في  
١١/٧ سنة ١٩٣٩ في القضية ن ٧١٣ ، ٣٨ سنة ١٩٣٩ لما ذكرته بدعواها



والمدعى عليه صادق على الزوجية والزرق بالأولاد وصدور الحكم ودفعها بالنسبة لمحمد كمال وصفية بمد التمساع لأنهما بلنا سن الرشد ولا تتحقق المدعية الخاصة عنهما وبالنسبة بمد الحكيم وأحمد فتحي ويحيى بمد التمساع لأنهم في يده وبالنسبة لباقي الدعوى بسر المدعى عليه وأن حاله تتناقى مع طلب الزيادة وأنكرت المدعية الدفع فقدم المدعى عليه شهادة ميلاد محمد وصفية وأحضر الصنار أحمد فتحي ومحمد ويحيى وعبد الحكيم في يده وقرروا أنهم في يده من زمن بعيد وعرضنا عليهم أن يكونوا بيد أمهم فأبوا وقدمت المدعية الحكم المذكور .

### الحكمة

من حيث أن الصنار محمد كمال مولود في ٤ يناير سنة ١٩٢٤ وصفية مولودة في ٨ يونية سنة ١٩٢٦ وأن الصنار الآخرين عبد الحكيم وأحمد فتحي ويحيى في يد والدهم وعرض عليهم أن يكونوا في يد أمهم فأبوا وقرروا أنهم في يد أبيهم من زمن بعيد وأن يده عليهم رحمة وأنه ليس بينهم وبين أمهم ألفة وذلك يثبت أنهم في يده مؤقتا أو اغتصابا وأن هذا دليل على أنهم ليسوا في يدها وأن أساس الزيادة أنها تتفق عليها النفقة الأصلية وهذا الظرف الثابت بمحكمة المحكمة يثبت أنها لا تتولى الاتفاق عليهم وأنه ليس في يدها إلا نسيمة وأن من صفة يبلغ الخامسة عشرة ومن حيث أن التفويض رضا بمالم يعلم وهو رضا باطل وأن كان يمنع الاستئناف إلا أنه لا يمنع من طلب الزيادة بمد تجربته كفاية المحكوم به أو عدم كفايته ومن حيث أن الظروف الحاضرة تقرر عدم كفاية ما قرر للمدعية وخاصة وكبر الصغيرة نسيمة يحتم زيادة مقررها .



## لهذا

حكمتنا بعدم سماع الدعوى بالنسبة لصفية ومحمد كمال لأنهما أهل للتخاضع عن أنفسهما لزيادة سنهما عن خمسة عشر عاما وقبول الدفع ورفض الدعوى بالنسبة للصغار عبد الحكيم وأحمد فتحي ومحيي وزيادة نفقة نسيمة إلى مائة وثلاثين قرشا صافا ومثلها بدل الكسوة كل أربعة أشهر وزيادة المدعية إلى مائة وتسعين قرشا شهريا بدلا من مائة وسبعين وجعل بدل الكسوة كل ستة أشهر مثلها وأمرنا بمقتضى ذلك وبتهيئة مسكن شرعى والتقى بذلك حضوريا .

## المبادئ

- (١) إذا نص في التزام عدم رفع الدعوى بأى شيء من مقررات الصغار مستقبلا صح ولا يحضها لبعض المقررات تسمية البعض لأن تقام العامة يسمح بذلك
- (٢) اليد الظاهرة على الصغير تصلح لدفع الزيادة إن لم تثبت المدعية صورة اليد وآنيتهما وعدم استمرارها .
- (٣) كل دعوى لم تقدم عليها الأدلة الكافية تعتبر مدفوعة بعدم وجود مقتضى الحكم .
- (٤) من الدفوع دفعوع سلبية لا يلزم أن يقدمها المدعي عليه ودليلها عجز المدعي وعدم طلبه الجمين .

« بشأن أمر بأداء مقرر »

## الوقائع

طلبت المدعية أمر المدعي عليه بأداء ما قرره لها على نفسه ولأولادها :



عبد المجيد والجوهري بالورقة العرفية المحررة بينهما وزيادة إلى الحد المناسب وفرض أجر مسكن وبدل فرش وغطاء لما ذكرته بدعواها والمدعى عليه دفع بالنسبة لمبلغ المطلوب بأنه أعطاهما إياه والنسبة للولد بأنه في يده والنسبة لأجرة المسكن بأنها مقررة بالورقة العرفية وأنكر الدفع وشاهدنا الولد عبد المجيد مع المدعى عليه بالجلسة وقدم ثلاث إيصالات .

### المحكمة

من حيث أن الدعية أقرت بأنها خالصة بالنفقة عن شهر يوليو سنة ١٩٤٢ بالإيصال المؤرخ ٢٦/٧/١٩٤١ وأن المقرر لها بالورقة العرفية إنعاهو شامل جميع المقررات لها ولولديه منها عبد المجيد والجوهري وإن كانت قالت أنه ممن أكل وشرب وكسوة ولم تذكر أكثر من ذلك إلا أن التزامها بمدم رفع أى دعوى عليه في هذا الشأن بيم المقررات وبحملها لجميع ما يلزم زوجته وأولاده ومن حيث أنه بذلك لا يكون هناك محل للحكم ببديل كسوة ومسكن وفرش وغطاء من تاريخ سابق لأن العبارة المكتوبة في الورقة تتم عرفياً جميع المطلوب وإنعاهي نقصها فقط التفصيل وزيادة إن كان هناك داع إليها ومن حيث أن المدعى عليه دفع الدعوى بالنسبة للصغير عبد المجيد بأنه في يده وأنكر الدفع وأثبتته بالمأينة ولم تثبت الدعية صورية اليد .

وطروها وعدم ثبوتها فيلزم الآن عدم النظر في زيادة المقرر له حتى يكون واجب الأداء إليها وهو الآن غير واجب الأداء إليها لعدم يدها عليه فالدعوى بالنسبة لعبد المجيد يجب بازائها قبول الدفع ورفض الدعوى بالنسبة لأمر الزيادة .

ومن حيث أنها اعترفت بأنه طلبها من تاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٤٢ وطلبت بالأمر بأداء المقرر من ذلك التاريخ وأن الدعوى بذلك تعتبر مدفوعة بالأداء



والدفع يعتبر ثابتا بالإيصال المؤرخ ١٩٤٢/٨/٢١ القى لم تظمن عليه بأى ظمن واقى بدل على استيفائها مقررات أغسطس سنة ١٩٤٢ لها ولأولادها بضميمة الإيصال المؤرخ ١٩٤٢/٧/٢٦ والالتزام المرفى القين يدلان على أن المائة والثمانين قرشا صاغا شهريا متفق عليها لأجل جميع المقررات فتكون الدعوى بالنسبة للمدة أيضا واجبة الرفض لثبوت الدفع بالإيصالات التي مكنت من الظمن فيها ولم تظمن .

ومن حيث أنها تطلب الزيادة ولم تقدم ما يقتضيها فالدعوى تعتبر مدفوعة أيضا بمدم المقتضى وعدم المقتضى دفع إذا لم يقدم المدعى إثباتا للدعوى وإن كان دفعا سلبيا وهو دفع لا يحتاج لإثبات مادام المدعى قد عجز عن إثبات دعواه ولم يطلب عينا أى رادفه تماما المجز .

### المبادئ

( ١ ) يعتبر المدعى متنازلا مؤقتا إذا كلف احضار كل أدلته ولم يفعل لأن الحكم بالحيلولة ابدى بين الحق وصاحبه لأنه لم يحضر أدلته في ظرف عددا بعد التصرفات عن العدالة وعن الفصوص الفقهية .

« بشأن براءة ذمة من مبلغ ٤٨٠ قرش »

### الوقائع

طلب المدعى الحكم على المدعى عليها ببراءته من مبلغ ٤٨٠ قرش متجمد نفقة لما ذكره بدعواه وكلف الاثبات مرتين ثم كلف الحصر فلم يفضل ولم يحضر أدلة في الجلسة الثالثة وبعد أن تقرر عجزه عن الإثبات قال المدعى أنه أحضر مستنداته وطلب الحكم وقال المدعى عليه أنه قرر عجزه وطلب رفض



المدعى وتمسك بذلك .

### المحكمة

من حيث أنه سبق أن كلف المدعى احضار كل أدلته وشهوده ولم يحضر في الجلسة التالية وقررت المحكمة بحجة من الإثبات ووصار ذلك حق الخصم ولم يطلب ميمنا ثم قال إن لديه أدلة وشهودا وتمسك خصمه بحقه فملى أقل الوجوه يعتبر متنازلا عن دعواه مؤقتا في الجلسة التي لم يحضر فيها الأدلة لأن حضوره فيها بلا أدلة تتنازل فملى ومن أخطر التصرفات في الحقوق سد الأبواب دون أصحابها لجرده أنه لم يتيسر لهم إحضار أدلة وذلك ليس من الرحمة في شيء ومن حيث أن الرحمة عدالة وهي في تقرير المعززة مؤقتا

لهذا

اعتبرنا المدعى متنازلا مؤقتاً .

### البادى

( ١ ) إذا رضيت الدعية بحضانة الصغيرة مجانا قرر انتهاء الخصومة بذلك دون حكم .

( ٢ ) التبرع لا يحكم به .

( ٣ ) إذا أخبرت ورضيت به كان للمدعى عليه طلب الحكم بمنعها من المطالبة بأجر حضانة مادام الصغير في يدها تنفيذا لما اتفقا عليه .

« بشأن تخير في إمساك صغيره مجانا أو دفعها للمتبرغة »

### الوقائع

طلبت المدعيان الحكم لها على المدعى عليها بتخييرها بين إمساك



الصغيرة عزيزة بنتها من المدعى الأول مجاناً بدون أجر حضانة أو دفعها للمدعية الثانية جدتها لأبيها التبرعة بحضانتها مجاناً لفقر المدعى ولما ذكر بالدعوى والمدعى عليها قالت أن هذه الدعوى كيدية لأنه موسر وأنكر الدفع وقدمت دليلاً على اليسار حكم نفقة ولأن إماراة الكيدة التي قدمتها إنعما هي إنكار للدعوى وهو مكلف بإثبات فقره هو والدعيان قدما شهادة إدارية وصحت شهادة المأذون وشيخ البلد ثم عرضنا على المدعى عليها أن تخضن الصغيرة مجاناً فرضيت بحضانة البنت مجاناً .

### المحكمة

من حيث أن المدعى في دعواه طلب تخيير المدعى عليها بين أن تخضن الصغيرة عزيزة مجاناً أو تسلمها لجدتها لأبيها لتحضنها بسبب فقر والده الصغيرة ولم يطلب في الدعوى منعها من أجر الحضانة ومن حيث أن المدعى عليها لما خبرت اختارت أن تخضن الصغيرة مجاناً ولا مانع من أن تنتهى الدعوى برضاها بمباشرة حضانة الصغيرة مجاناً لأن هذا ليس حكماً فإذا أرادت أن تأخذ منه أجر الحضانة فإما استشكل بما تم في هذه القضية وأما رفع دعوى أخرى يطلب فيها منعها من المطالبة بأجر الحضانة واستدل بما هنا ومن حيث أن هذا التنازل تبرع فإذ قطعت التبرع فللتبرعة رفع دعوى بضم الصغير إليها .

### لهذا

قررنا أنها الخصومة بقبول المدعى عليها حضانة الصغيرة عزيزة مجاناً .

### البابى

( ١ ) لا يصح أن يكون سبب المارضة في النفقة الزيادة لأنه يتفق



على أقاربه لأن الفرض المتقدم لا يترك للفرض المتأخر .

« بشأن معارضة في حكم نفقة زوجة »

### الوقائع

طلب المعارضة قبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بتخفيض المقرر بالحكم المعارض فيه لما ذكر من الأسباب وتبين أن المقرر قليل .

### المحنة

من حيث أن مدار المعارضة وسببها كثرة المحكوم به وهذا غير صحيح لأن المحكوم به مقررات الفقراء وأن من الأسباب أنه يتفق على أقاربه ونفقة إبنه مقدم على نفقة أقاربه ولا يصبح أن يمكن المدعى عليه من ترك الفرض ليقوم بنفسه ومن حيث أنه لم يذكر سببا يوجه به معارضته .

### لهذا

حكمتنا بقبول المعارضة شكلا ورفضناها موضوعا وأيدنا الحكم المعارض فيه حضوريا

### البادئ

- (١) ليس شرط استحقاق النفقة الطاعة بل الشرط عدم النشوز .
- (٢) سقوط الدفع بالنشوز كاف في الحكم بالنفقة .
- (٣) لمسوغ قد لا تلزم الطاعة الزوجة .

« بشأن نفقة زوجة »

طلبت المدعية فرض نفقة لها على المدعى عليه لما ذكرته يدعواها



والمدعى عليه صادق على ما عدا الطاعة ودفع بالنشوز عن السكن الذى بينه  
ومجز عن إثباته وطلب تحليفها الجمين على نفيه فحلفتها وتقرر رفض الدفع  
وفوضت الرأى للمحكمة فى تقرير مآراءه وتقرير بدل فرش وغطاء .

### المحكمة

من حيث أن الدفع إنما أبدى هنا فيكون مانماً من الحكم بالنفقة  
ومعنى الحكم فى الدفع بالرفض أن هذا المائق من الحكم لا وجود له  
والأصل وجوبها ومن حيث أنه لم يبد مانماً وطائفاً آخر ومن حيث أن كل  
ما اعتمد عليه فى تعويق المحكمة عن الحكم بالنفقة قوله إن المجز عن إثبات  
النشوز ليس دليلاً على الطاعة والرد على ذلك أن المانع من الحكم بالنفقة  
إنما هو ثبوت النشوز ومن حيث لم يثبت هنا النشوز أخذ الحكم الأصل  
بجراه فليس من شرط الحكم بالنفقة الطاعة ولكن الشرط عدم النشوز  
وقد يمكن من إثباته هنا بطله فلم يثبت له لأن الدعية قد لا تطيع الزوج بمسوغ  
وتستحق حينئذ النفقة وفى هذه الحالة لا يمكن إثبات النشوز ومن حيث  
أنها اكتفت بنفقة الكفاية من تاريخ رفع الدعوى وفوضت الرأى  
للمحكمة .

### هذا

حكمتا للدعية شهرياً على المدعى عليه بمائة وخمسين قرشاً نفقة طعام  
ومثلها كل ستة أشهر بدل كسوة ومثلها بدل فرش وغطاء وأمرناه بتبشيره  
مسكن شرعى من ٩٤٢/١٠/٤ تاريخ رفع الدعوى معتبراً حضورياً .  
المبادئ

( ١ ) زيادة سن المحضون لا يقتضى زيادة أجر المسكن .



(٢) أجر الحضانة لا يزيد بكبر سن الصغير بل ينقص .

« بشأن زيادة لنفقة وأجرة مسكن وبدل فرش وغطاء وأجرة خادم »

### الوقائع

طلبت المدعية زيادة المقرر المذكور لابتها نزاهة على والدتها المدعى عليه من نفقة بحكم المحكمة في القضية ٤٤١ سنة ٤٠ - ١٩٤١ وفرض أجرة سكن وخادم وبدل فرش وغطاء لما ذكر يدعوها واعتبر المدعى عليه منكرًا للدعوى وقدمت للالابات كشفًا رسميًا بملكه ط ٤ ف ٧ ونجرت المحكمة عن مرتبه من مصلحة الأملاك فتبين أنه خولى بأجرة قدرها ٨٠ مليا في اليوم واكتفت وطلبت الحكم

### المحكمة

من حيث أن زيادة سن المحضون سنة لا يقتضى زيادة أجر السكن لأنه كما يتسع لسكن حاضنة صغيرة في سن سنة يتسع لحاضنة صغيرة في سن ستين أو أكثر لأنها تسكن تبعاً للحاضنة ومن حيث أن أجر الحاضنة لا يتأثر بزيادة سن المحضنة إلى الزيادة وإن تأثر فبالنقص لأن خدمة المحضونة تخف كلما كبر لأنها كلما كبر تكون رعايته أقل وأجر الحضانة بنسبة أجر الخدمة وخاصة إن لم يحكم بأجر خادم وعلى ذلك لا يكون هناك ما يقتضى الحكم بزيادة أجر الحضانة ومن حيث أن لإيراد المدعى عليه يناسب الحكم بأجر خادم لبتته وأنه يملك سبعة أفدنة وله مرتب ومثله في وظيفته له ظروف تمكنه من استغلال أرضه أحسن استغلال ومن حيث أن أصل الحكم لم يلاحظ فيه درجة يسارة لأن من في هذه الدرجة من اليسار لا يحكم



جئفة إصلاح لبنته عشرة قروش ومن حيث أن أصل الحكم المطلوب زيادته صدر بتاريخ سادس ربيع أول سنة ١٣٦٠ / ٣ / ٤ سنة ١٩٤١ فضى عليه إلى الآن أكثر من عام

### لهذا

حكمتنا يرفض دعوى زيادة أجر السكن ورفض زيادة أجر الحضنة وحكمتنا يبدل قرش غطاء سبعين قرشاً كل أربعة أشهر وزدنا نفقة الصغيرة ستين قرشاً صاغاً في الشهر لتكون سبعين قرشاً وبمشرة قروش شهرياً أجر خادم وأمرنا بكل ذلك معتبراً حضورياً .

### المبادئ

- ( ١ ) لا تقبل المعارضة في الحكم بالطاعة في المنزل القى يهياً شرعاً لسبب أن المنزل غير شرعى حال أن الزوج لم يشرع في تنفيذ الطاعة .
- ( ٢ ) الشغل المانع من تنفيذ حكم الطاعة هو الشغل حال التنفيذ لأن المنوع هو الساكنة .
- ( ٣ ) استحضار الزوج شخصاً لمؤانسته أو خدمته في عمل الطاعة قبل أن تنفذ يتزوج حكم الطاعة ليس شمله .

« بشأن معارضة في حكم طاعة »

### الوقائع

طلبت المعارضة قبول المعارضة شكلاً وموضوعاً وانفاء الحكم المعارض فيه لأن السكن القى أعده مشغول بسكن الغير ولما ذكرته من الأسباب .



### المحكمة

من حيث أن الحكم بالطاعة إنما صدر في السكن القدي يهياً وليس ذلك السكن المبين بورقة الدعوى ن ٥١ سنة ١٩٤٢/٤١ وأن المعارضة إنما بنت معارضتها على أن السكن المبين بورقة الدعوى غير شرعي ومن حيث أن المعارضة لم تثبت أن المعارض ضده يطلب تنفيذ حكم الطاعة في هذا السكن وأن أثبات المعارضة يتوقف على أمور .

(١) أن يطلب المعارض ضده تنفيذ حكم الطاعة (٢) وأن يبين مسكناً يطلب تنفيذ الحكم فيه (٣) أن تثبت المعارض عدم شرعية هذا السكن المطلوب التنفيذ فيه ومن حيث لم يثبت شيء من كل ذلك لهذا قرنا لعدم كفاية الأدلة ومن حيث أن المعارضة قالت أننا لم نذهب لتنفيذ حكم الطاعة فوجدناه مشغولاً وأن هذا إقرار بأن الدفع بالمشغولية لم يبد في حينه وظروفه ومن حيث أن المبدأ المقرر في كتابنا المبادئ قرونا فيه ألا يسول على شغل المنزل إلا إذا كان الشغل حال واقعة التنفيذ وأما دعوى أنه كان فيه ساكن آخر فلا يخرج عن الصلاحية وأن الشغل المانع من شرعية السكن وهو الشغل الآتي وأنه لا فرق مطلقاً بين أن يخرج الشاغل لسكن الطاعة من اليوم ويدعو الزوج زوجته أي عقب خروج الشاغل وبين ما إذا لم يشغله أحد مطلقاً لأن المنوع هو الساكنة ومن حيث أن المعارضة لم تبدلها أسباب أخرى .

### لهذا

حكمتنا بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع برفض المعارضة وتأييد الحكم المعارض فيه حضورياً .



## المبادئ

( ١ ) قول الشهود أن الطفل جاء لشهرين من العقد الرسمي لا يمتنع أنه لا عقد قبله .

( ٢ ) إذا شهد الشهود بأن الطفل ابن المدعى عليه وأن المدعية مستقيمة لا يمكن للمدعى عليه التلاعب بها بدون عقد وأن الطفل ولد لشهرين من العقد الرسمي كان هذا دليل أن العقد الرسمي سبقه عقد عرفي تماثل الزوجان بمقتضاه .

( ٣ ) مما يدل على النبوة عدم الدفع بنسبة الطفل لآخر وعدم اتخاذ الإجراءات نفى النسب في حينها .

( ٤ ) من أدلة أبوة الطفل عدم طلاق الزوجة عند ظهور الحمل عليها وخاصة إذا استمر ذلك .

« بشأن طلب نفقة صغيرة على ولدها »

طلبت المدعية فرض نفقة لثبنتها رثيفة على زوجها المدعى عليه والد الصغيرة لما جاء بدعواها .

وبعد أن اعتبر المدعى عليه متفكراً للدعوى قدمت شهادة ميلاد البنت في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٣ وذكر بالشهادة اسم والديها وقال وكيل المدعى عليه أن المدعية وضمت الصغيرة في مدة شهرين بعد العقد الرسمي وقدمت المدعية شهوداً بينهم عمدة الناحية وأحد شيوخها والمأذون تضافرت شهاداتهم على إن البنت المذكورة هي بنت المدعية من المدعى عليه وأنه كان يتردد عليها قبل العقد الرسمي وأكدوا ذلك .

## المحكمة

من حيث أن الدعوى هنا دعوى نفقة صغيرة لأجل الحكم فيها بما



أدعى به لادمن إثبات أولاً بنوة الصغيرة للمدعى عليه ثانياً عدم ثبوت أنه ابن لا يستوجب نقلته على المنتسب إليه. فأما البنوة فقد ثبتت بشهادة العمدة والشيخ حيث قال العمدة في شهادته أنه يعتقد أن المدعى عليه أبو الصغيرة وقال القى اعتقده أن البنت بنت المدعى عليه وقال المدعية مستقيمة وقال. والقى يعتقد به أهل البلاد جميعاً أن الصغيرة بنت المدعى عليه وقال هذه المعلومات أنا مسؤول عنها أمام الله وأمام الهيئات الرسمية ومن حيث أن الشاهد المذكور تحرز وقال والبنت جاءت بعد العقد الرسمي بأكثر من شهرين ولم يقل بعد العقد وهذا لا ينفي أن عقداً عرفياً سبق العقد الرسمي قرينة قوله أن المدعية مستقيمة فهو هنا يشهد ضمناً بأنه سبق العقد الرسمي عقد عرفي وحيث أن الشيخ شهد بما يوافق هذه الشهادة من جهة يقينة بأن الصغيرة بيت المدعى عليه وأن المدعية مستقيمة ولا يمكن المدعى عليه أن يلعب بها بغير عقد وقال أنه متأكد أنها بنته وهو القى. أعرفه وأشهد به وأقرره كملومات رسمية ضمن صحتها كتحريرات وشهادة وأما قوله وإن لم يكن قبل ذلك يريد العقد الرسمي بدليل تأكده أنها بنته وتقريره أن المدعية مستقيمة ولا يمكن أن يلعب بها دون عقد ومن حيث أن المدعى عليه لم يدفع ببنة الصغيرة لآخر ولم يثبت أنه أخذ اجراءات نفى النسب الشرعية وإلا لدفع بذلك وأثبتته ومن حيث أن قيد العقد ليس ضرورياً ثباتاً في صحة العقد ولا أمانة عليه وأنه إجراء رسمي فقط لتحصيل الرسوم .

ومن حيث أن الدعوى تثبت ولم تدفع بدفع ثابت بنفها وهناك قرينة قاطعة على صحة نسب البنت الصغيرة من المدعى عليه وهي أنه لم يطلق زوجة المدعية عقب ظهور الحمل أو بعد الوضع وإلى الآن والأصل في المسلم الا يقرب مسلمة إلا إذا كان بينهما عقد صحيح ومن حيث أنها طلبت الحكم



ثبوت الدعوى بالقرينة القاطمة والتحقيق والحجة الشرعية وطلب المدعى عليه التأجيل لأبداء الملحوظات ولم يبد شيئاً من حيث أن ذلك اكتفاء من المدعية بنفقة الفقراء لأنها لم تثبت يساراً ومن حيث أن الدعوى هنا تثبت بالقرينة القاطمة .

### لهذا

حكمت المدعية على المدعى عليه شهرياً بمائة قرش لجميع المقررات واكتفت بذلك وأمرنا المدعى عليه بالأداء .

### المبادئ

(١) لا مانع من اتخاذ وسائل متتادة للتحري عما يسر إثباته بالحجج الشرعية .

(٢) يصح ندب طبيب عاقل مسلم للتحري عن صحة دعوى الدخول أو عدم صحتها .

(٣) امتناع مدعية الدخول من تحري صحة دعواها (مع أن ذلك لا يزيد من عرض نفسها على طبيب وهي مريضة) بواسطة الخبيرة المنتدبة لذلك قرينة عدم صحة دعواها الدخول .

(٤) دعوى الخلو بعد دعوى الدخول تراجع مكشوف ويدل على عدم صحة دعوى الدخول وأن دعوى الخلو كيدية لأن دعوى الخلو تضمنتها دعوى الدخول .

(٥) فتح الباب يمنع صحة الخلو .

(٦) وجود قرينة لا يمنع سماع البنية الشرعية استيفاء لوجوه الإثبات والمجز عنه .

(٧) جهود الخلو إذا قالوا كنا أحياناً نجد مهمما آخر كان دليلاً على



أنهما في خلوتهما لا يأمنان طلوع النير عليهما .

« بشأن طلب نفقة زوجة وعده »

### الوقائع

طلبت المدعية الحكم بنفقة لها على المدعى عليه مطلقها في ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٣ طلاقاً أول وقد دخل واختل بها وإن ذكر في الاشهاد الرسمي أنه قبل الدخول والخلوة وبعد أن وقع المدعى عليه الدعوى بالم تقول عليه الحكم قدمت المدعية إشهاد الطلاق ووثيقة الزواج وأنكر المدعى عليه الدخول والخلوة وبعد أن أدعت الدخول بها بجلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٣ وتقرر برضاها أحالتها على الكشف الطبي امتنعت عنه وعادت فأدعت الخلوة وقدمت شهوداً لم تصح شهادتهم على الخلوة ومجرت عن اثباتها ولم تطلب تعيين المدعى عليه فطلب رفض هذه الدعوى .

### المحكمة

من حيث أن المدعية أدعت الدخول بها في جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٣ في غياب أهلها من المنزل والمدعى عليه أنكروا أرادات المحكمة السير في طريق الدفع ومع عدم الاخلال بالطريق الشرعي للاثبات أرادت المحكمة التحرى أيضاً بالوسائل المادية المفيدة لليقين الشرعي من دخول الزوج بها ولكن المدعية امتنعت من تنفيذ قرار المحكمة بشأن تلك الوسيلة وهي تمكين ذات خبرة فادلة مسله من تقرير الحقيقة في شأن الدخول بها أو عدمه فكان امتناعها قرينة ضدها ولا يمكن تعليله بأكثر من ذلك وحينئذ إرادت أن تستر موقفها فتراجعت من الدخول إلى الخلوة الصحيحة ومع أن الخلوة الصحيحة مدعاه ضمن دعوى الدخول والكذب في دعوى



الدخول والكذب في دعوى الدخول لا يتجزأ والخلوة الصحيحة يلزم فيها عدم المانع ومن الموانع ما يأتي الحيض - والمرض - وجود آخر ولو نائماً أو أصم . أو أخرس . صوم الفرض . صلاة الفرض . كما أن من شروط الخلوة ما يأتي أن لا يكون بها مانع طبيعي كأن تكون رقاء أو قراء أو عفاء أو شقراء ولا تمنعه من نفسها وأن يأمن في مكان اجتماعها من اطلاع الغير عليهما بغير إذنها وليس في شهادة الشهود نص على عدم المانع ولا على استيفاء شروط الخلوة والشاهدان قالوا أن النضرة التي كانا يجلسان فيها كانت مفتوحة وفتح الباب يمنع صحة الخلوة لأنه لو اختلفت بها وعليها ستار قصير لا يمنع وقوع النظر عليها لم تصح الخلوة كالستار الرقيق الذي لا يحجب النظر أيضاً وفي الفتاوى الهندية صفحة ٢٣٩ جزء ( ١ )

لو خلاها في بيت من دار ولبيت باب مفتوح في النار إذا أراد أن يدخل عليها غيرها من الهادم أو الأجانب يدخل لا تصح الخلوة كما قال في صحيفة ٢٣٨ جزء ( ١ ) وأن كان معها صغير يعقل بأن أمكن أن يبيد ما يكون بينهما أو كان معها أصم أو أخرس لا تصح قاله مدعي عليه أولاً لم يقر بالخلوة ولا بالدخول ثانياً الشهود لم يشهدوا شهادة صحيحة بخلوة صحيحة منتفية الواقعة مستوفية الشرائط ثالثاً - الدعيه امتنعت من أن تمكن المحكمة من الوثوق بحقيقة الأمر في الدخول وعدمه وهذا ليس دليلاً على أنها تأمن ذلك الجانب من الاستدلال ولا تأمن أن تلم المحكمة حقيقة الأمر وأيضاً فضلاً عن قصر شهادة الشهود ففيها شبهة لأن أحدهما أخوها والمجاملة في الشهادة في هذه الأيام يقع في الأجانب فضلاً عن الأخوة خامساً للشاهد الأول قال كنت أجده معها ولم يقل على أي حال ثم كنت أجده معها امرأة أختي أو امرأه بنى ومرات والدتي في ولا أعرف غير ذلك



سادسا الشاهد الثاني يقول مرأت أجده معها ساعة المشاء وهذا دليل على أنهما كانا بجالة إمكان ألا بأمننا اطلاع الغير عليهما ثم ختم بقوله كانت تقول مي زوجي ولها أخوات صغار معها وكانا يجلسان في منضرة مفتوحة ومن حيث أن ماذكر لا يثبت خلوة صحيحة وقد كلفت المدعية بأحضار كل أدلتها وشهودها بعد أن كلفت الحصر ولم تفعل فقررت المحكمة بحجزها عن الإثبات ولم تعدل دعواها ولم تطلب يمينا .

### لهذا

حكما برفض الدعوى وبأجر محام مائة قرش وأمرنا بمقتضى الحكم حضورا .

### البابى

(١) اتساع التجمد المطالب به لما استوفى ولما حكم بالحبس من أجله يمنع قبول الاستشكال بدفع ماذفع من المستجد مع بقاء شيء لم يدفع .

« بشأن طلب اشكال فى تنفيذ حكم صدر بمبلغ ٢٥٠ صاغ »

### الوقائع

طلب المستشكل قبول الاشكال ووقف تنفيذ الحكم الصادر من هذه المحكمة فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٤ فى قضية الحبس ٢٥١ سنة ١٩٤٣ — ١٩٤٤ . مدعى أن ما نفذت به فى الحكم لا يستحق منه غير مبلغ خمسة وعشرين قرشا لأنها نفذت عليه فى قضية الحبس ١٦٤ سنة ١٩٤٣ — ١٩٤٤ فلا يبق لها من الحكم المتقدم به غير ٧٥ صاغ والمستشكل ضدها طلبت رفض الإشكال لأن الحكم المستشكل فيه غير الحكم الصادر فى القضية ١٦٤ سنة ١٩٤٣ — ١٩٤٤ والمبلغ غير البالغ وأطلعت المحكمة



على أوراق الاستشكال :

### المحكمة

من حيث أن المحكم في القضية ١٦٤ سنة ١٩٤٣ - ١٩٤٤ نفذ فيه بمبلغ ٢٢٥ قرش من ابتداء ٢٤ يناير سنة ١٩٤٤ وليكن هذا التجمد قد استوفى فإن طلب المدعية بتجمد سبعة أشهر من ابتداء هذا التاريخ واقتصرت من هذا التجمد البالغ قدره ٥٢٥ قرش على ٢٥٠ قرشاً فإن هذا التجمد يسع ما استوفى ويسع ما حكم بالحبس من أجله لأن مجموعها ٤٧٥ قرش والاقتصار في قضايا الحبس على قدر من التجمد مفروض أنه محسوب من تاريخ الاستحقاق فالثان وخمسون قرشاً التي اقتصرت عليها المدعية في الحكم نمرة ٧١ سنة ٤٣ - ٩٤٤ مفروض أنها مستحقة في مدة لا تتنافى مع الحكم الصادر في القضية ن ١٩٤ سنة ٤٣ - ١٩٤٤ أى أن مدة احتسابها بتقديء من أول أبريل سنة ١٩٤٤ حسبما يسع هذا التجمد ومن حيث أن هذا التجمد متجمد عن مدة هذا مبدؤها فإذا لآوجه للاستشكال .

### لهذا

حكمت برفض استشكال وإعادة الأمر للتنفيذ حضورياً .

### المبادئ

- ( ١ ) دفع المدعى عليه بأن جهة التحرى ليست ذات شأن كالطعن في الشهود بأنهم ليسو ذوى شأن .
- ( ٢ ) المصاريف الاستثنائية لا تثبت بالسكوت فلا بد من دعواها .



وثبوتها ولا تسأل عنها المحكمة .

(٣) ليس لرجل أن يدعى الضيق بسبب الزواج فإن الغروبة قاعدة الإصراف والزواج قاعدة الاقتصاد .

« بطلب نفقة زوجة وصغير »

### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة لها كما طلبت أجرة خادم ومسكن وبدل فرش وغطاء ابنها منه محمد إلى آخر ما جاء بدعواها وبعد أن ادعت هذه الدعوى وأنشاء السير الحقت بالدعوى بياناً بما حكم به للصغير محمد سابقاً في القضية ن ٢ سنة ٤١ - ١٩٤٢ تبين منه أن المحكوم به للصغير في النفقة والكسوة هو ثلاثة جنيهات شهرياً وهو المطلوب زيادته ثم قدم وكيلها أشتهاً طلاقها وعدل الدعوى بأن المطلوب زيادة مقررات زوجية من أول سبتمبر سنة ١٩٤٢ ولأجل العدة من ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٢ وقدمت صورة حكم القضية ن ٢ سنة ٤١ - ١٩٤٢ ووردت تحريات المجلس الحسبي وفيه أنه يملك ١١ ط ٢٦ ف أطيان وعقارات قيمتها ٥٦٦ جنيه ومنقولات قيمتها ٩٠٠ مليم ١٩٠ جنيه ودفع برفع الحجر عن المدعى عليه الأصلي وطلب عدم التمويل على تحريات المجلس فلم تجبه المحكمة وأجلت القضية لإبداء الملاحظات على التحريات فعلن بأن في تاريخها ١/٦/٩٤٣ مع أن رفع الحجر عن المدعى عليه في ٧ منه فلا يملك المجلس إبداء تحريات عنه وأجلت للالابات بمد ذلك فاكثفت المدعية بما قدم عن الأدلة وتلوا الأسمار المتقضى زيادة المحكوم به وأن يكون الحكم به من جديد في مستوى تلك الحال .

### المحكمة

من حيث أن المدعى عليه لم يدفع دعوى المدعية لها بالنسبة للصغير



بشيء وكل ماقاله ( ١ ) أن المجلس المحسبي ليس ذا شأن وذلك يرد عليه بأن ملفات المجالس المحسبية مرصع رسمي دقيق في احصاء التركات وتقدير أموال المحجورين وقد أصبح ذا شأن لما طلبت معلوماته ولا يصح أن يظن في شاهد بأنه ليس ذا شأن ثانياً طعن بأنه لم يبين ديون المدعى عليه والرد واضح فإن المجلس ذكر ديونه في رده ( ٣ ) وطعن بأنه لم يبين مصاريفه والمصاريف الاستثنائية وهي لا تثبت بالسكوت بل لابد من دعواها واثباتها وأما إذا لم تثبت فهي تعتبر معدومة وتفرض غير موجودة وكل ماقال أن له زوجة أخرى والزوجة الأخرى إنما توفر مصاريف الزوجة وتكاليفها الكثيرة فالحقيقة أن المزوجة أدعى للاسراف وزيادة المصاريف من الزواج وعلى ذلك لا يكون طلب المدعى عليه تقرير المعجز مصارف عمله ومن حيث أن الغلاء حال شهوده يجب إقامة إعتبار كبير لها في المسائل التي تحصل بها وأن الحكم المطلوب زيادته صادر في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٦٥ أى مضى عليه حوالى سنتين وأن الصغير على ذلك زاد سنه سنتين وأن الصلح تم على تفقة اصلاح الصغير و كسوته وأن باقي موضوع الدعوى وأنها محقة بعد فيما تطلبه له من أجرتي الخادم ومسكن وبدل فرش وغطاء ومن حيث أن المدعى لم تثبت الدعوى بالنسبة لنفسها قبل تاريخ الطلاق وإن الدعوى ثابتة بالنسبة للصغير ويبقى تاريخ أسناء الزيادة إلى الرأى الذى تقنع به المحكمة .

### المذ

حكمت المحكمة أولاً بأربعمائة قرشاً شهرياً بالنسبة لجميع القدرات ابتداء من تاريخ الطلاق في ١٧ ذو الحجة سنة ٢٣١١ ر ٩٤٢ / ١٢ / ٢٥ ثانياً جملتنا مقررات الصغير محمد شهرياً أربعة جنيهات مصرية بالنسبة



لجميع المقررات بدلا من ثلاثة للنفقة والكسوة وأمرنا بالأداء بالنسبة لكل ماذكر وبالنسبة للمصاريف الرسمية وثلاثمائة قرش أجر محامى ثالثا اعتبار المدعية عاجزة بالنسبة لما بقى من الطلبات واعتبارها مستغنية عن الميمن بطلبها الحكم بما تقدم ورفض الدعوى بالنسبة لذلك حضوريا .

### المبادئ

- (١) زيادة الشهود على الأسماع الشبهة لا يضر الشهادة .
- (٢) إذا شهد الشهود بوجود مسكن يسكنه المأجر عن الإنفاق لا يلزم النص على أنه لا يؤجر منه شيئا ولا يفضل عن سكنه لأن الأصل فى المنازل أن تكون سكنا وإلا تزيد عن الحاجة حتى يدعى المدعى عليه ذلك ويثبته وإلا كان تبرعا من المحكمة بالدفع نيابة عن المدعى عليهم .
- الموضوع « بطلب نفقة صغار أمر للأول وأمر الثانى والثالث بالأداء على أن يرجعوا على الأول بما ذكروا إذا أيسر .

### الوقائع

طلبت المدعية الحكم بنفقة لأولادها فوزية الشهيرة بلبلى ومحمد وصفى ونادية الشهيرة بكريمان وقادية على والدهم المدعى عليه الأول حسن محمد الملباوى وأمر المدعى عليهما على وعبدى ولدى محمد الملباوى بأداء مايفرض عليه ليرجى بما أمرا به عليه إذا أيسر لفقرها وفقر الصغار وفقر والدهم المدعى عليه الأول وعجزه عن الكسب وباقى ما جاء بدعواها وقدمت شاهدين شهدا لها بدعواها كما دل التحرى من شيخ القسم ومأذونه على عناصر الدعوى وقرر شيخ القسم أن المدعى عليهما كانا ينفقان على الصغار ولم يظن المدعى عليهما الثانى والثالث على الإثبات ولا على التحريات بظن مقبول .



## المحكمة

من حيث أن الشهود والتحريات اتفقوا على عناصر الدعوى من حق الصغار وأمه وأبيهم وعدم قدرته على الكسب وأن المدعى عليهما الثانى والثالث أولى من يجب عليه نفقة الصغار وأنه يفضل منهما ما يكفى نفقتهم كما اتفقوا على أحمائهم وأنهم يبد المدعية وحضانتها الصالحة لما بل شهدوا بأكثر من ذلك وهو أن المدعى عليهما الثانى والثالث كأننا يتفقان على الصغار عرفيا ومن حيث أن المدعى عليهما المذكورين لم يطمنا فى الشهادة إلا بأنها (١) اختلفت فى أسماء الأولاد وكفى الدعوى فهم فى الجميع فوزية وزاد الشهود الشهيرة بليل وهذا لا يضر وعمد وصنى ونادية الشهيرة بكريمان وقادية وذلك لا اختلاف فيه (٢) وأما ملاحظة ملكية المدعى عليه الأول للمنزل فإن الشهود قرروا أنهم يسكنونه ولم يثبت المدعى عليهما الثانى والثالث أنه يزيد عن سكنه فهو يكفى سكنا فقط ولا يسع غيره وزوجته وأولاده حتى يثبت المدعى عليهما غير ذلك .

ومن حيث أن نفقة الصغار يجب على أبيهم ويلزم من يليه فى الانفاق بأداء ما يجب عليه ليرجع بذلك إذا أيسر والقى يليه هو المدعى عليهما الثانى والثالث .

## لهذا

حكمتا للمدعية على المدعى عليه الأول بجائتى قرش شهريا لأولاده الأربعة فوزية الشهيرة بليل وعمد وصنى ونادية الشهيرة بكريمان وقادية لجميع المقررات وأمرنا المدعى عليهما الثانى والثالث بأداء ما حكم به على الأولى إنصافا للرجوع من كل منها بنصيبه عليه إذا أيسر وأمرنا بأداء ما ذكر حضوريا .



## المبادئ

(١) الشغل الذى يستشكل به فى حكم الطاعة هو ما يوقف التنفيذ فى حين .

(٢) لا مانع من اسكان الزوج آخرين غير الزوجة معه فى مسكن الطاعة المحكوم فيه للخدمة أو المؤنسة وإزالة الوحشة أو الحراسة الأثاث ولا يكون ذلك شغلا .

(٣) إذا أيد حكم الطاعة نهائيا فطلبت إبطال الحكم لشغل المسكن كان طلب غاية من غير طريقها فإن الطعن هنا يكون بالاستشكال وعند التنفيذ فقط .

(٤) ليس للمحكوم عليها بالطاعة أن تطلب أبطال الحكم قبل أن تذهب لتنفيذه وخاصة إذا كان نهائيا حيث لها الاستشكال عند التنفيذ .

(٥) لا بد لإثبات خروج المسكن عن شرعيته أن تقوم المحكوم عليها بتنفيذه فتجد عوائق مستمرة لا تزال من أمامها وقت التنفيذ وبدون محضر رسمى بذلك .

## « طلب إبطال حكم طاعة »

### الوقائع

طلبت المدعية ابطال حكم الطاعة الصادر عليها من محكمة المنصورة الاستثنائية فى القضية ن٦٨ سنة ٢٠٢ - ٩٤٣ استئنافا لقضية هذه المحكمة المرفوعة منه ن ٧٨٧ سنة ٤١ - ١٩٤٢ لزوجها المدعى عليه فى المنزل الكائن بمزرعة اللحم ملك والده المحتوى على غرفة وخزانة وصالة ودورة مياه يفتتح حده البحرى إلى منزل ملك وسكن إبراهيم الدسوقي والغربي إلى



ملك وسكن السوق إبراهيم السوق والقبيل إلى ملك وسكن سيد على  
 رزق والشرق إلى فناء فيه الباب لاشتراك مرققة بين الساكن وبين غيره  
 واشتله بواله المدعى عليه والمدعى عليه رفع على المدعية دعوى ن ١٩٢ سنة  
 ٤٢، ١٩٢٣ طلب بها ابطال المقرر لها لنشوزها عن السكن المذكور في  
 القضية ن ٧٥٨ سنة ٤١، ٤٩٤٢ بتاريخ ٣٠ فبراير سنة ١٩٤٣ وضمت  
 قضية النزع من النفقة لهذه القضية لتكون كل منها رضا للأخرى وجاء في  
 دعوى المدعية أن السكن غير شرعى لما ذكرته من الأسباب التي ذكرتها  
 وأنكرها المدعى عليه وأنحضرت مذكرات كل منهم في ذلك وطلبت المدعية  
 أبطال حكم الطاعة المذكور وطلب المدعى عليه رفض دعاواها ومنها من  
 المطالبة بالنفقة لنشوزها .

### المهكة

بما أن مبدأ المهكة أن الشغل السوق لمدى تنفيذ حكم الطاعة هو  
 الشغل الحال وقت التنفيذ أى أن تذهب المحكوم عليها لتنفيذ حكم الطاعة  
 فتجد السكن مشغولا لأن التنفيذ حينئذ وقعت في سبيله عقبة وطاقق  
 ومانع من جهة المحكوم له وأما الشغل قبل التنفيذ فليس مستقلا لشرعية  
 السكن لأن إمكانه قبل تنفيذ المحكوم عليها لحكم الطاعة من غير الزوج  
 قد يكون للخدمة أو للمؤانسة وإزالة الوحشة وحراسة الأثاث فالقضى يقتضيه  
 حكم الطاعة من شرعية السكن أن تذهب الزوجة لتنفيذ فتجد المنزل مشغولا  
 بسكن غير الزوج فهذا هو الشغل المائق للتنفيذ أما الشغل خارج هذه الحالة  
 فلا يروق تنفيذا وعلى ذلك لا يصبح الاستشكال به على زمن وجوده فضلا  
 عن أنه لم يثبت فلم يقل أحد أن على الزوج إخلاء منزله من حارث وأئيس  
 وخادم على ذمته زوجة قد تبقى ليالى وأعواما لا تطيع زوجها وبما يدل



على أن الاحتيال في هذه القضية أن الحكم صادر من هيئة الاستئناف في ذلك المنزل ومع ذلك تطلب المدعية الغاء لمدم شرعيته لاشتراك المرافق وهذا طعن جوهرى في المنزل الذى أصبحت شرعيته محكوما بها نهائيا خصوصا فيما هو أساس فيه وليس طارئا فالطعن الآن في السكن المحكوم بالطاعة فيه ومحاولة إبطال الحكم من هذا الطريق طعن في الحكم من غير طريقه — ومن حيث أن المدعية بهذا تصر على عدم تنفيذ حكم الطاعة مع أنه نهائى وهذا نشوز لاشك فيه — ومن حيث أنها لم تتم بتنفيذ الحكم ولم يثبت في محضر رسمى وجود مانع من الطاعة كسغل أو غيره أما إدعاء عوائق الآن في طريق تنفيذ الطاعة فأخبار عن مستقبل لم يقع ولا يدري إنه سيقع ووفقا لمبادئنا ص حكنا (١) بدم سماع الدعوى بالغاء حكم الطاعة (٢) يمنع المدعية من المطالبة بنفقتها المقرره بالحكم المبيته بالوقائع لتتوزها حتى تعود للطاعة في السكن المبين بالوقائع أيضا واكتفى المدعى عليه بذلك حضوريا .

### المبادئ

- (١) الأمل فيمن يملك منزلا أن يسكنه لا أن يؤجره :
- (٢) ملك جزء من منزل للسكن وأثاث معتاد استعماله لا يدفع دعوى المدعية إنها فقيرة لا تستطيع الإنفاق على الصغير .
- (٣) الزام ملتزمة فقيرة بتنفيذ اتفاقها بتأمين صغيرتها تربى في لصغيرة للخطر .

« طلب نفقة صغيرة على والدها »

### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة لبناتها لإنصاف على والد الصغيرة المدعى عليه



مطلتها لنا جاء بدعواها والمدعى عليه دفع الدعوى بأن المدعية تحملت نفقة البنت المذكورة وهي حل في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ وطلقت في التاريخ المذكور على البراءة من نفقة المدة ومؤخر الصداق وتحملها بنفقة الحمل الذي فصل الآن بنتا تطلب لها النفقة وطلب قبول الدفع ورفض الدعوى والمدعية قالت إنها فقيرة والصغيرة فقيرة وأنها لا تستطيع الاتفاق عليها ولم يستعلم المدعى عليه اثبات غناها بل كل ما ثبت من الأوراق المقدمة هو ملكية المدعية جزء بيت تسكنه وطلبت المدعية الحكم بنفقة وكسوة للبنت المذكورة .

### المحكمة

بما أن الدفع لم يتوجه فضلا عن أنه لم يثبت لأنه لا يكفي أن تملك المدعية المدفوع ضدها أريفة لمرابط في منزل حتى يثبت الدافع أنها تستغنى عن سكنها لأن الأصل فيمن يملك منزلا أن يسكنه لا أن يؤجره فصيغة الدفع لم تستوف لأجل أن تتوجه كما أن الإثبات وإن كان ناقصا فهو أيضا سابق لأوانه وأما الأثاث الذي تملكه فهو من ضرورات الاستعمال ولا يعتبر ملكه يسارا بالنسبة لنفقة صغيرة أب يقدر على الاتفاق عليه وما دام العرف أنه يجوز ملك هذه الأشياء ويكون مالكها فقيرا فملكها لا يعتبر يسارا على أنها ليست مدينة ولسكنها التزمت بالاتفاق على صغيرتها من المدعى عليه نظير طلاقها والحفاظة على حياة الصغير تقتضى ألا تلزم بتنفيذ هذا الشرط إلا إذا كانت قادرة تمام القدرة على ذلك وإلا عرضت حياة الصغير للخطر نظير دربهات كل شهر توفرها على أبيه وهذا ليس من العدل في شيء فإدام اللزوم مجز عن تنفيذ التزامه بل أصبح الصغير على شفا الخطر إذا التزمت أمه بتنفيذ التزامها بأدائه رجع الأمر إلى أصله وهو الزام أبيه



بالأصل وهو الاتفاق عليه حتى تقدر مطلقته على أداء ثمن طلاقها منه إليه -

### لهذا

حكمنا باعتبار الدفع غير جدى وغير متوجه وبخمس وسبعين قرشا شهريا ومثلها بدل كسوة كل أربعة أشهر ليرجع على المدعية بما أداء إذا أسرت وأمرناه بالأداء إليها وبأداء المصاريف الرسمية و ١٠٠ قرش أجر محام حضوريا .

### البابى

- (١) إذا ادعى ضيق مرتبه ثم ادعى مالا يتفق مع ضيق هذا المرتب كان له إيراد آخر أو كانت دعوى الاتفاق في وجوه أخرى كذبا .
- (٢) إذا ثبت الكذب في بعض وقائع الدفع ثبت الكذب في كله .

### « بطلب نفقة زوجته »

#### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة لها على المدعى عليه زوجها لما جاء بدعواها والمدعى عليه صادق على الزوجية وبين أن راتبه الشهري مائة قرش وعشرة قروش وأنه يتفق على بنتين أخريين وطلقها بجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ طلقه أولى رجعية بعد الدخول بقوله لها أنها طالق وأمرنا بمقتضى الطلاق وفرض التداعيان الرأى للحكم في الحكم بما تراه .

#### المحكمة

من حيث أن المدعى عليه طلق المدعية طلاقه أول رجعية فهي في عدته وتستحق عليه النفقة شرعا من تاريخ الطلاق ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ حتى تنقضى عدتها منه شرعا .



ومن حيث أن الرتب الدعوى ليس صحيحا ولكنه على كل حال مرتب ضئيل وأنه لم يثبت ضيق مرتبه واتفاقه على بنيته ولا بد أن يكون إحدى الدعويين كاذبة لأنه لو كان مرتبه مائة قرش وعشرة قروش فهو يقينا لا يقدر على الاتفاق على بنيته ولو قدر أن يتفق على بنيته فإما أن يكون مرتبه أكثر وأما أن يكون له إراد أكثر يسع معيشته مع بنتيه والمتكلم إذا ثبت كذبه في بعض كلامه جاز أو غلب عليه الكذب مرة ثانية .

### لهذا

حكمتا للمدعية على الدعوى عليه شهريا بمائة وعشرون قرشا ومثلها بدل كسوتها كل ستة أشهر إن طالت المدة ومثلها بدل فرش وغطاء كل نصف حول وأمرناه بالأداء وبتهيئة مسكن حضوريا .

### الباب الرابع

(١) لا يقبل من ميكانيكى دعوى المطل أو ضالة الكسب : لأن كل المهن تحتاج هذه الفئة من المال فإن المصير عصر الآلة ومم القائمة عليها تنظيما وإصلاحا .

### « بطلب نفقة زوجية »

#### الوقائع

طلبت المدعية الحكم بنفقة لها على الدعوى عليه زوجها من تاريخ إعلان الدعوى ٢٥ مارس سنة ١٩٤٥ لما جاء بدعواها وذكرت أنه ميكانيكى جوبد أن دهم بيطلان الإعلان في الدعوى ثم ترك الدفع وصادق على سابقة الزوجية والطلاق في ٣١ مايو سنة ١٩٤٥ وعدم المانع من فرض النفقة



من تاريخ الطلاق على أساس أنه قد كان يشتغل في الجيش البريطاني وأخلّ سبيله وفوض وكيلها الرأى في فرض الثقة من تاريخ الطلاق والمصاريف والأتعاب .

### المحكمة

من حيث أن مهنة المدعى عليه لا يتوقف الكسب بها على وجود الجيش البريطاني بمصر ولا على توظيف صاحبها لدى آخر فإن مجال صاحبها في الأعمال الحرة أوسع منه في سواها فأكوى السيارات تملأ القطر والصناعة الآلية غير غنية بهذا النوع في المصانع والمعمل الآلى في القطر غير باثر فإنه يدخل في كل مهنة في البلاد فالزراعة والطباعة والصناعة وجميع المواصلات تحتاج إلى هذه الفئة من العمال الميكانيكيين وفي الوقت ذاته ليس كسبهم أقل من المتوسط ومن حيث أنه استمد للأفناق ولم يتثبت إلا بالفقر مع أن الفقر هو فقد الاستعداد ومن حيث أن المدعية اكتفت ولم تثبت إلا من تاريخ رفع الدعوى .

### لهذا

حكنا للمدعية على المدعى عليه شهريا بمائتي قرش لطعامها وممثليها كل ستة أشهر لسكنيتها وبديل فرشها وغطائها والمصاريف الرسمية وبمائتي قرش أجر حمام وأمرناه بأداء كل ما ذكر من تاريخ رفع الدعوى بالتسوية لقرارات المدعية غيايبا واكتفى بذلك .

### البابى .

(١) إذا رضيت بالطاعة المحكوم بها استئنافيا وطلب أمرها بمجة  
الزمت بذلك فلا مانع من أمرها . . . . .



- (٢) الطاعة المحكوم بها غير الطاعة الرضى بها .  
 (٣) إذا أسرت بطاعة ثابتة بحكم فلا مانع أيضا من أمرها بطاعة  
 ثابتة بصلح والزام .

### « بطلب نفقة زوجة »

#### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة لها على المدعى عليه زوجها لما جاء بدعواها  
 والمدعى عليه قال إنها ناشز عن طاعته في السكن المحكوم بطاعتها فيه وقدم  
 صورة حكم الطاعة وقال وكيلها أن حكم الطاعة غير نهائى وقدم شهادة  
 استئناف لحكم الطاعة وبعد المناقشة رضيت بالطاعة في المنزل الذى حكم  
 بطاعتها له فيه وطلبت الحكم بالنفقة لها من تاريخ رفع الدعوى ثم طلبت  
 الحكم من التاريخ الذى تراه المحكمة وقالت إنه صياد .

#### المحكمة

بما أن نفقه الزوجة واجبة لها على زوجها شرعا إذا كانت مطيعة ولم  
 تثبت الطاعة إلى اليوم بقبولها الطاعة في المنزل الذى حكم بطاعتها فيه ومن  
 حيث أنه لا مانع من أمر المدعى عليه بما يلتزم به ويرضى به خصمه مما  
 شرع إعطاؤه .

ومن حيث أنها التزمت بالطاعة في المنزل المبين بالحكم المستأنف وهذا  
 تنازل منها عن المارضة في الحكم بكل الوجوه لأنه لا تصح المارضة في  
 حكم ثبت الرضا به رسميا ومن حيث أن يصح أمر الملتزم بما التزم ، وهى  
 وإن كانت مأمورة بالطاعة في الحكم إلا أنها التزمت بطاعة لا تصح فيها  
 المارضة والاستئناف فلهذا لا مانع من تكرار الأمر بالطاعة وأنه لا تكرار



في الحقيقة إذ أن الطاعة التي أمرنا بها في الحكم المستأنف هي الطاعة  
الغانية والطاعة للأمور بها اليوم هي الطاعة القربى .

### لهذا

حكمنا للمدعية على الدعي عليه بمائتي قرش شهريا ويمثلها كل ستة  
أشهر من اليوم مع كسوتها وفرشها وغطائها من اليوم وأمرناه بأداء ذلك  
وأمرناها بمقتضى الصلح بطاعته في المنزل البين بالحكم القديم من الدعي  
عليه واكتفى بذلك الآن حضوريا .

### الباب

- (١) يكفى في الصعوبات قول أحد الأعيان الموثوق بصدقتهم .
- (٢) الدفع بانتقال الحاضنة من مصر إلى قرية إقرار بدعوى مقررات  
الحاضنة غير أنه يدعى مسقطا لحق الحاضنة .
- (٣) دعوى سقوط حق الحاضنة يجب أن يكون موضع دعوى أخرى  
ولا يجوز أن يقبل دفعا في أداء مقررات الصغير لأن استيفاء مقررات  
الصغير لا تحتل التأخير .
- (٤) يجب أن يبيش الصغير أولا ثم يختار له محل الإقامة .

### « طلب نفقة صغير »

#### الوقائع

طلبت المدعية الحكم بنفقة لخليل وحبيده وهى بنتها فاطمة النبوية  
محمد عثمان على والدهما الدعي عليه والدعي عليه صادق على أن الصغيرين  
في سن الحضانة ودفع بأنهما في يده واعتبر ذلك احتيالا ثم دفع بأقامتها في



غير بلده واعتبر احتيالا أيضا وحضر محمد أفندي على عبد الله وشهد بأن المدعى عليه كاتب تجارى وفوضت المدعية الراى للمحكمة فى تقدير ما تراه .

### المحكمة

من حيث أن المدعى عليه دفع بأنه يطالب بضم حيدة الصغيرة وأنه دفع بعد ذلك باقاة الحاضنة بقرية الزرقا ولا يصح للحاضنة الاقامة بالصغيرين فيها انتقالا من دمياط وهذا يثبت ضمنا وجود الصغيرين فى يد المدعية وسنهما باقراره لأنه أقر بمخفها فى الحضانة وانهما فى يدها عدا أنها نقلتها من مصر إلى قرية وهذا لا يجوز للحاضنة ومن حيث أن هذا الدفع لا يجوز تسطيل الدعوى به لأن اليد تستتبع الحكم بمقررات المحضنة إلى أن يأخذ المدعى عليه حكما بسقوط حق الحضانة عن ذات اليد فيستلم به الصغير إذ الواجب أن يمتش الصغير أولا ثم يختار له محل الاقامة ومن حيث أن شهادة محمد أفندي على عبد الله من أعيان دمياط الموثوق بنتمهم واعتبر ما أعطاه من المعلومات تحريات يساعدها الظروف لأن أقل مرتب كاتب تجارى فى الحالة المادية من ٣ ج إلى ٤ ج وفى الأحوال الحاضرة يبلغ هذا المرتب ٧ ج على الأقل أو ٦ ج ومن حيث أن دفع المدعى عليه أساسها الاحتيال كدعواه أن الصغيرة حيدة فى يده مع أن سنها سنة ونصف أى فى سن الرضاة فدعواه لا تنلثم مع الواقع المادى ومن حيث أن المناصب ما يأتى .

### لهذا

حكمتنا للمدعية على المدعى عليه شهريا بمائة وخمسين قرشا لجميع المقررات للصغيرين خليل وعيمية وأمرنا بأداء المصاريف الرسمية ومائة وخمسين قرشا أجر محام واكتفى بذلك حضوريا .



## المبادئ

- (١) المادة أن يعرف المتظلم المارض أسباب تظلمه .
- (٢) تقديم المعارضة بلا أسباب ثم عدم ابدائها بعد التأجيل لذلك دليل إلا اسباب للمعارضة ويحتم رفضها وتأييد الحكم المارض فيه .

### « طلب معارضة في أجر السكن »

#### الوقائع

طلب المارض قبول المعارضة شكلا لأنها قدمت في ميعادها وموضوعا إلغاء الحكم المارض فيه ولم يقدم سببا للمعارضة وأجل من ٣٠ سبتمبر كطلبه لجلسة اليوم ليقدم أسباب المعارضة وأدلتها في الأسبوعين الأولين من تاريخ التأجيل فلم يقدم لليوم وطلبت المارض ضدها رفضها وصادقت على تقديمها في المياد .

#### الحكمة

من حيث أن المادة أن المارض يكون واقفا على أسباب معارضته وتظلمه وأنه كان الواجب أن يذكرها في ورقة إعلان المارضه ولكنه لم يذكر وأجل لا بدائها وتقديم أدلتها فلم يفعل وحيث حدده الأسبوعان الأولان لذلك .

ومن حيث أن هذا قرينه أن المعارضة إنما قدمت كسبب للاقت لأنه لا بمقل أن يتظلم الإنسان ولا يعرف أسباب تظلمه وعدم تقديم الأسباب قرينه — عدم وجودها لأنه إذا لم يقدم الأسباب ويبينها في وقت لزوم تقديمها ووقت لزوم بيانها فهذه قرينة قاطعة على أنه لا سبب ولا دليل على سبب .



## لهذا

حكمنا بقبول المارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم  
والمعارض فيه حضوريا واكتفى بذلك .

## المبادئ

- (١) الشهادة بالتنفيذ دليل على الحكم ويكتفى بها عنه .
  - (٢) لا يعقل أن يطلب المدعى الثاء حكم غير صادر وينقل حكما  
صادرا وذلك قرينة ان شهادة التنفيذ بالحكم المراد ابطاله صحيحه .
- بشأن طلب منع المطالبة بتنفيذ حكم نفقة عدة ملنى أكثر من سنة على الطلاق

## الوقائع

طلب المدعى منع المدعى عليها من مطالبتها بالقرر لها من هذه المحكمة  
في ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٣ في القضية ن ٧٧٤ سنة ٤١ - ١٩٤٢ من  
تاريخ ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٣ لطلاقها منه في ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢  
بشهاد ٣ مأذونية كفر الشوام نبيع امبابة جيزة لمضى أكثر من سنة على  
طلاقها المذكور وقدم إشهاد الطلاق المذكور وشهادة من مصلحة سكة  
حديد وتلفرات وتليفونات الحكومة بأن المدعى عليها تنفذ  
بالحكم المذكور .

## الحكم

من حيث أن المدعى قدم بدلا من صورة الحكم شهادة دالة على أن  
المدعى عليها تنفذ بحكم في القضية ن ٧٧٤ سنة ٤١ - ١٩٤٢ وإنه وان  
لم يذكر أن المنفذ حكم نفقة إلا أنه لا معنى بتاتا لأن يأخذ المدعى



حكماً بإبطال حكم غير صادر ويترك حكماً صادراً بلا إبطال قال شهادة دليل على صدور حكم وتنفيذه وعدم رفع المدعى عليها الدعوى بمخالفة الحقيقة أو بعدم وجود حكم بنفقة عدة قرينة الوجود والشهادة دليل ومن حيث أن شهادة الطلاق دليل على باق الدعوى وأن ما يطلبه له حق طلبه .

### لهذا

حكماً للمدعى عليها بالنقض من المطالبة بحكم نفقة المدة ابتداءً من سادس أكتوبر سنة ١٩٤٣ واكتفى بذلك غايتها .

### الباب الرابع

- (١) رفض الدفع بمقتضى إجراءات شكلية ليس نهائياً في جميع الظروف
- (٢) إذا وجد في الملف مستند رسمي يحتم قبول الدفع قبل وحكم في الدعوى بمقتضاه .

« بشأن طلب رد مائتين وخمسين قرشاً من الصداق »

### الوقائع

أدعى أنه طلق المدعى عليها قبل النحول والخلوة وكان قد دفع لها عشرة جنيهات مقدم الصداق من جملة الصداق البالغ خمسة عشر جنيهاً مصرى وبالطلاق المذكور يتتصف المهر وطلب أمرها برد مائتين وخمسين قرشاً لما جاء بدعواه وبعد أن دفعت المدعى عليها الدعوى باستحقاقها لما دفع لها للخلوة الصحيحة بها ورفض الدفع قدست للمدعى عليها صورة حكم هذا المحكمة في القضية / ١٧٤ سنة ٢٣ - ١٩٤٤ دل على أنه قضى لها فيها بالنفقة وثبتت الخلوة بالشهود الذين لم يعطن عليهم .



## المحكمة

من حيث أن الحكم للقدم صادر في ١٨ ذو الحجة سنة ١٣٦٣ في القضية / ٦٧٤ سنة ٤٣ - ١٩٤٤ دل على ثبوت الخلو والحكم فيها بنفقة عدة من ٥ يوليو سنة ١٩٤٤ وصار هذا الحكم نهائيا وعلى ذلك فالدفع ثابت بحكم نهائي ومن حيث أن رفض الدفع بذلك لا يمنع المحكمة أن تحكم بمقتضى سند يقدم لها في القضية قبل صدور الحكم بالدفع أجراء شكلي انتهت منه المحكمة ولكن الحكم النهائي مستند في ملف القضية يجب أن ينظر فيه ليعرف القاضي مصير الدعوى .

ومن حيث أن هذا المستند يحتم أن يكون مصير هذه الدعوى الرفض لا من حيث أنه دليل على دفع ولكن من حيث أنه حادث محكوم به حكما صار بها ثبوتيا على الأقل لأنه طرح أمام القضاء وحادثة فصل فيها القضاء وهي الخلو وعدمها ومن حيث أن الدعوى مبنية على غير مسموع فلا بد أن تكون غير مسموعة .

## لهذا

اعتبرنا الدعوى مدفوعة بسبب السماع وحكمنا بقبول الدفع وعدم الاستمرار في سماع الدعوى

## المبادئ

- (١) لا يسقط نفقة التي لم تزف إلا امتناعها عند طلبها للزفاف .
- (٢) الدعية في النفقة تقدم بينها لأنها بنية اثبات الزفاف أو الاستعداد له



## « بطلب نفقة زوجيه وعدة »

### الوقائع

قصرت الاعية دعوها أخيرا على طلب أمر المدعى عليه بنفقة عدة لها من ٥ يوليو سنة ١٩٤٤ تاريخ طلاقه لها بأشهاد بعد اختلاله بها لما جاء بدعوها والمدعى عليه أنكر الخلوة وصادقها على ماعداها من الدعوى وأثبتت الخلوة بشهود لم يظن على شهادتهم وفوضت الأمر للمحكمة بعد التمكن من ابداء الملحوظات .

### المحكمة

من حيث أن المدعى عليه أنكر الخلوة فهو يدعى عدم الزفاف ولم يدع أنها امتنعت من الطاعة حين طلبها للزفاف وعلى ذلك فلم يمنع استحقاقها للنفقة مانع وامتنع من تاريخ العقد عن الإنفاق ومن حيث أنه أنكر الخلوة وثبتت الخلوة وعلى ذلك فعليها عدة الطلاق ولم يدفع الدعوى بإتفاق ولا غيره .

### لهذا

حكمتا المدعية على المدعى عليه شهريا للطعام بمائة وخمسين قرشا ومثلها بدل كموة كل ستة أشهر ومثلها بدل فرش وغطاء كل ستة أشهر وأمرنا بالأداء من خامس يوليو سنة ١٩٤٤ حضوريا واكتفى .

### للبادئ

(١) معاشرة الزوج للزوجة وهي تعمل عملا ينافي احتباسها رضاء من الزوج يسقط الدفع بعدم الاحتباس .



## « بشأن طلب نفقة زوجة »

### الوقائع

طلبت المدعية الحكم بنفقة لها على المدعى عليها زوجها من تاريخ تقدم الدعوى ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٤ لما جاء بها والمدعى عليه صادق على الزوجية وأنكر استحقاقها للنفقة ودفعا بأنها تشتغل قابلة ودفعت دفعه بأن شغلها عن رضا منه لأنه عاشرها قبل ذلك وهي تباشر مهنتها وأنكره وأثبتت بقرينة العاشرة وفوضت الرأى للمحكمة فى الحكم بما تراه واكتفت بتهيئة مسكن بدل أجر مسكن .

### الحكمة

من حيث أن نفقة الزوجة واجبة لها على زوجها شرطا ومن حيث أن المدعية فوضت الرأى للمحكمة من تاريخ رفع الدعوى ومن حيث أن المدعى عليه عاشر المدعية مدة زواجه بها وهي تباشر عملها ولا يعقل بثاثة أن يكون ذلك كله على كره منه طول تلك المدة ومن حيث أنها اكتضت بتهيئة مسكن بدلا من أجر مسكن وهو أقل من المطلوب الحكم به وهو أجر المسكن .

### لمنا

قبلنا دفع الدفع ورفضنا الدفع وحكنا للمدعية على المدعى عليه شهريا بمائة وخمسين قرشا للطعام ومثلها كل ستة أشهر للكسوة ومثلها بدل فرش وغطاء كل صنف حول وأصرناه بأداء ذلك لها من تاريخ رفع الدعوى ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٤ وتهيئة مسكن ورفضنا ماعدا ذلك من الطلبات حضوريا .



### المبادئ

- (١) الاكتفاء بما يقرر للصغار غير ملزم بل غير جاز فمكتنف طلب الزيادة وطلب مقررات أخرى .
- (٢) إكتفاء الحاضنة بالنسبة لأجر السكن وأجر الحاضنة تبرع بما لم يجب لأنه مستقبل أو وعد بعدم المطالبة .

طلب أمر بأداء مقرر صغار وزيادة

### الوقائع

طلبت المدعية أمر المدعى عليه بأداء المقرر بالورقة العرفية للورقة ٢٠ ابريل سنة ١٩٤٦ لولديها منه محمد وحسن وزيادة إلى القدر المناسب وقدمت الورقة العرفية بإشهاد طلاقها منه وجاء التحري من شركة بنك مصر للتسج بأن المدعى عليه يتقاضى ثلاثمائة وستين ملياً يوماً عدا أيام العطلة ولم يبد المدعى عليه ملحوظات على ماقدم .

### الحكمة

من حيث أن وعد المدعية بالاكتفاء بثمانين قرشاً للصغيرين لا يلزمها الوفاء به ولو مستقبلاً للاوجه الآتية أولاً لأنه بالنسبة للصغيرين تبرع بمقتضاها إذا كان لها حق في طلب الزيادة أو طلب مقررات أخرى . ثانياً بالنسبة للمدعية فإنه يعتبر تبرعاً أو وعداً بعدم المطالبة بالنسبة لأجر السكن وأجر الحاضنة إذا اعتبر أجر السكن من حق المدعية وأن كان الاسكان للمحضون نفسه ونجىء الحاضنة تبما .

ومن حيث أن هذا يعتبر صلحاً غير ملزم وأن لها إذا وضع لها أن المصطلح



عليه كاف أن تطلب زيادته ومن حيث أن التحريات دلت على أن راتبه اليوى ستة وثلاثون قرشا عدا أيام العطلة وعددها فى المادة أربعة أيام فرتبه فى الشهر حوالى تسعة جنيهات ومن حيث أنه لم يدفع الدعوى بضيق صراته عن نفقاته وأن المقررات بالورقة انصب المقررات بالنسبة لقدرته ومع أنه أجل لا بداء اللعوظات فلم يفعل ، ومن حيث أنه الدعية لم تثبت الدعوى بالنسبة لأجر الارضاع .

### لهذا

حكنا أولا بزيادة المقرر فى الورقة المرفقة إلى مائه وستين قرشا للنفقة والكسوة وأجر الحضنة والسكن انصافا ثانيا حكنا بمائة قرش بدل فرش وعطاء كل ثلث حول انصافا ثالثا اعتبرنا الدعية متنازلة موقعا عن كل أجر الارضاع رابعا أمرنا بأداة كل ماذكر وبأداء المصاريف الرسمية ومائة قرش أجر عمارى حضويا .

### المبادئ

- ( ١ ) الشهادات من الجهات غير المسؤلية لا تفيد علما .
- ( ٢ ) المهندسون فى البواخر وأشباهمهم من الكهريائيين والمكانيكيين لا يسمون عملا دائما لأنهم يحسون بعلمهم وعملهم كل مرافق الحياة المدنية فليس معنى فصل أحدهم من عمل فى جهة أنه لا يشتغل .
- ( ٣ ) الشهادات المطاعة من تقابلت المال يقصد بها مساعد العامل أكثر من بيان الحقيقة .
- ( ٤ ) لا يجوز للزوجة طلب أجر مسكن ابتداء وإلا ألزمتنا الزوج أن يسكن حيث تسكن الزوجة مع أن الواجب العكس .



بشأن طلب نفقة زوجة على ابن وأبيه وأمرها بالأداء

### المحكمة

طلبت المدعية أخيراً الحكم بنفقة لها على زوجها المدعى عليه الأول لما جاء بدعواها من تاريخ طلاقها على يد مأذون من العرب شيخاخة الرئيس بيورسميد في ١٣ يونية سنة ١٩٤٤ بإشهاد ٢٦ طلاقاً أولياً رجنياً والمدعى عليه قدم شهادة من قنابة سائق اللنشات دلت على أنه فصل من الخدمة وجاءت التحريال الرسمية دالة على أنه سائق لنشن وأن له نصف لنش وطلبت المدعية فرض نفقة وكسوة وبدل فرش وغطاء وأجر مسكن مفوضة الرأي .

### المحكمة

من حيث أن الشهادة المقدمة من قنابة سائق اللنشات تعتبر ورقة عرفية لأنه لامتسولية على القنابة إذا قررت غير الحقيقة في شهادتها ومن هنا لا نجد حرجاً إذا قررت غير الحقيقة كما أنها لو قدمت لتحرث عنها المحكمة من الجهات الرسمية وحيث أن الجهة الرسمية قررت بكتائبها المؤرخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٤ رقم ٢٢٩ أنه يملك نصف لنشن يشغل عليه تبع شركة اللنشات لإيراده منه شهرياً اثنا عشر جنيهات وسواق اللنشات كسواق السيارات ليس معنى أن أحدم فصل من جهة أنه لا يشغل في جهة أخرى فضلاً عن أن المدعى عليه يملك بمقتضى التحريات نصف لنش وهذا ليس قليلاً قيمة وإيراداً وأن سواق اللنشات فنيون في أعمالهم يقدرون على استثمار فنيهم في أكثر من جهة فضلاً عن أن القنابة المنتسب إليها كل مهمتها أن تبعت عن عمل لماطل وبذلك يتبين أن دعوى فصله غير صحيحة بالنسبة للقنابة



المقصودة منها وهي المطلة وعدم الكسب ويصح أن تترك تلك الشهادة للمطلة له من النقابة وألا نأخذ إلا بالتحريات الرسمية التي لم يكن فيها المدعى عليه للأن ومن حيث أن الحكم بالطلبات رفض ضمنى لكل المدفوع التي ختمت للموضوع وأبدت لأجل رفض الموضوع لا يحتاج معه إلى النص على رفضها .

ومن حيث أنه لا يجوز طلب أجر مسكن ابتداء لأنه الانسياق مع هذا وجوب على الزوج أن يسكن حيث تريد الزوجة لا حيث يريد الزوج أى حيث هي تسكن لا حيث هو يسكن وبذلك ينقلب الوضع إذ تمد الزوجة المنزل وتوجب على الزوج أن يسكنها فيه وهذا قلب للوضع فضلا عن أنه ليس من الفقه ولا منى وفيه من الوضع الشرعى الذى وضعه الله فى سيطرة الزوج على الزوجة ولم يقبل أحد من الفقهاء بالحكم بأجر مسكن ابتداء ومن حيث أنها ادعت فى عريضة الدعوى أنها طالبة بالنفقة عليها بجميع أنواع النفقة فلم يمثل ومنها اعداد المسكن ولم يثبت أنها طالبت باعداد المسكن فلم يفعل وإذن لا يجوز الانتقال عن اعداد المسكن إلى الحكم بأجر مسكن وأن لها الحق أصلا فى الحكم باعداد مسكن ومن حيث أنها فوضت الرأى وطلبت أخيراً النفقة بأنواعها مبهمة وهو عدول يشمله التقرير بالنسبة لأجر المسكن لهذا حكمنا للمدعية على المدعى عليه (١) بمائتى قرش للطعام شهريا ويمثلها بدل كسوة كل ستة أشهر ويمثلها بدل فرش وغطاء كل نصف حول وأمرنا بالأداء وإعداد مسكن شرعى لائق (٢) اعتبرناها متنازلة عن دعوى أجر المسكن إلى الاكتفاء باعداد مسكن (٣) ومتنازلة عن التقرير بالتفويض كما كتفت بذلك حضوريا .



## المبادئ

(١) التبرع بحق الصغيرة والوعد بالتنازل عنه كلاهما غير ملزم وغير جائز .

(٢) أجر الحضانة يقل كلما كبر الصغير .

طلب أمر بأداء ما قدر لصغيره بورقة عرفية وزيادة

## الوقائع

قصرت المدعية دعواها على طلب الحكم لها على المدعى عليه بأداء مبلغ مائة قرش صاغ شهريا ابتداء من أول مايو سنة ١٩٤٤ قيمة ما قرره على نفسه بالورقة العرفية المؤرخة ١٢ / ٤ / ١٩٤٢ نفقة لبنتها سهير وأجرة حضانة ورضاع وأمره بأداء ما يفرض محفظه بالمطالبة بالمدّة السابقة لغاية آخر ابريل سنة ١٩٤٤ وتنازلت عما عداه الآن واكتفت بذلك مؤقتا والمدعى عليه رفع الدعوى بدم الاختصاص ودفع الدفع بالرضا بالتقاضي أمام هذه المحكمة وقرر ضم الدفع للموضوع وأثبتت الدعوى بالورقة العرفية وباتشهاد طلائعها وشهادة ميلادها الدالة على أنها من مواليد دمياط .

## المحكمة

من حيث أن المدعى عليه صادق على الدعوى ولم يقدم إيصالا يقتضى تعديل تاريخ الأمر وان صح نهمدها في الورقة العرفية بدم المطالبة بزيادة في نفقة الصغيرة أما أن يكون تبرعا بحق الصغيرة وتنازلا عنها او وعدا بالتنازل وكلا الأمرين غير ملزم لها أو غير جائز وخاصة بالسبب للمستقل



ومن حيث أن زيادة سن الصغيرة ستبين عن تاريخ التقرير يقتضى زيادة حاجاتها واتساعها وهذا يزيد حق الصغيرة فيما يلزم من مقرراتها وأن مالا يزيد إنما هو ما كان أجر حضنة أو ارضاع أما أجر الإرضاع فلفضى مدته وأما أجر الحضنة فلأن مشقة الحضنة تقل كلما كبر الصغير ومن حيث أن أجرة الارضاع من المقرر غير مستحقة الآن ولكن لا يمكن إبطالها لأن المدعى عليه لم يدع بذلك وحيث أن الزيادة مستحقة من مقررات الصغيرة ومن جهة أخرى فهناك مقررات لم تبطل مع أنه مضى وقتها ولم تستكمل الإجراءات السابقة لإبطالها ولا زالت الدعية تقاضاها ومن حيث أن الدعية طلبت الأداء من تاريخ الورقة العرفية ١٢/٤/١٩٤٢ حسب ورقة الدعوى ولم يبد المدعى عليه أى ملحوظة على ذلك وأنه إذا كان أدى إليها شيئا من ذلك التاريخ فمتده إيصال به حتما يمكنه الاستدلال به عند طلب استرداده ثم اكتفت الدعية بالاسم من تاريخ أول مايو سنة ١٩٤٤ مؤقتا :

### لهذا

أولا حكنا بعدم سماح الدفع بالاختصاص لتأخر موضع ابدائه من المصادفة ثانيا أسرنا المدعى عليه بأداء المقرر بالورقة العرفية المؤرخة ١٣/٤/ سنة ١٩٤٢ من تاريخ أول مايو سنة ١٩٤٤ واكتفت الدعية بذلك وتنازلت عما عداه الآن حضوريا .

### المبادئ

- (١) الصلح عن حق الصغير في نظير عوض لا يرجع فيه إلا إذا ثبت عدم صحة الصلح لنين أو جهالة أو غيرها .
- (٢) وإذا تضمن الصلح ابراء عن الحق القائمة بشأن الخصومة وبالتبع



إبراء عن الخصومة ولم يدع سبب يقتضى تقضه امضى الصلح واعتبرت  
الخصومة منتهية صلحا .

طلب أمر بأداء مقرر صغير وفرض أجر حضانة

### الوقائع

طلبت المدعية أمر المدعى عليه بأداء ما قرره على نفسه لإينة محمود  
وزيادته وفرض أجر حضانتها له لما جاء بدعواها وقالت أن أم الصغير  
متزوجة بأجنبي منه وأن الولد في يدها والمدعى عليه أخيراً قال أن المدعية  
تنازلت عن كل الدعاوى المرفوعة والتي ترفع أمام محكمة دمياط الشرعية  
والأهلية في نظير تسلمها اثني عشر حنينا مصريا وقدم ورقة بذلك مؤرخة  
١٥ يناير سنة ١٩٤٥ موقع عليها منها ومن شلهدين ولم يبد أى  
ملحوظات .

### الحكمة

من حيث أن المدعية لم تبد أى ملحوظة على المستند المؤرخ ١٥ يناير  
سنة ١٩٤٥ المتضمن أنها تنازلت عن القضايا المرفوعة منها عليه بمحكمة  
دمياط الشرعية وما سيرفع منها بهذا الشأن لغاية آخر مدة الحضانة في  
نظير إثني عشر جنينا قبضتها وتوضيحا لأحد الموضين فالتأني أجر  
الالتزام وأصبحت مسئولة عنه وعن خدمته بدون مطالبة في المستقبل  
وهذا صلح عن الحق الذى بشأن الصغير المذكور على استيفاء الحق حسب  
المظاهر ومن حيث أنها معاوضة لم يظهر فيها التبن للآن ولم تدعه المدعية  
فهو ملزم إلى أن تدعى أسباب تقضه ومن حيث أنه يتضمن إبراء عن  
الخصومة لأنه إبراء عن الحق الذى قامت الخصومة من أحله على



الأقل بالنسبة لهذه القضية ولم تبد الدعية عليه أية ملحوظة .

### لهذا

قررت اعتبار الخصومة مفهية صلحا حضوريا .

### المبادئ

- (١) إذا اتفقت كميالات في القلم والداد والخط والكاتب والشهود كانت مقبلة وإن اختلف تاريخها .
- (٢) احتياج الدعية إلى إثبات استدانها مقدار الموروث للصغار يؤكد احتمال الكميالات التي لا خلاف بينها .
- (٣) إذا أمن الدائن المدين على الكميالة فلماذا . أخذها عليه .

### « طلب نفقة صغار »

### الوقائع

طلبت المدعية الحكم بنفقة لأولادها ختمة ونجاة وعلى ومحمد وكفاية على عميهم المدعي عليهما شقيقتي والدم التوفي محمد السيد والمدعي عليهما دفعا الدعوى بيسار الصغار بما تركه والدم من عقارات ومنقولات تقدر بأكثر من خمسمائة جنيه وأنكرته وقدمت إيصالات باستدانها لنفقة الصغار ما يقرب منه المبلغ المتروك وقدم المدعي عليهما صورة محضر المحضر الرسمي وطلبا قبول الدفع ورفض الدعوى .

### الحكمة

من حيث أن الكميالات المقدمة من المدعية دليلا على مديونيتها



بنفقة الصغار أولا كلها كتبت في وقت واحد بدليل اتحاد جميعها المشرة  
 (١) في الكنايب (٢) الشاهدين (٣) الدائن (٤) ختم الشاهدين (٥)  
 قلم الكمبيالات (٦) خطها والاحتياط في اثبات الدين يمتد إلى الاحتياط  
 في إثبات دفع الدفم ومن حيث أن دفع الدفم إقرار بالدفع ضمنا وإذا  
 لم يثبت دفع الدفم يثبت الدفع .

لهذا

قبلنا الدفع ورفضنا الدعوى حضوريا

المبادئ

- (١) لا يكفي في الناء حكم النشوز اثبات أن ممكن الطاعة خرج  
 عن الشرعية .
- (٢) وإذا لا يكفي في الناء حكم النشوز أيضا الناء حكم الطاعة .
- (٣) فلا بد من الناء حكم النشوز ذاته لأجل ادرار النفقة .

الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة لها على زوجها المدعى عليه لما جاء يدعواها  
 ودفعت الدعوى بسدم استحقاقها النفقة لنشوزها وأنكرته وقدم صورة حكم  
 هذه المحكمة في القضية رقم ٥٢٠ سنة ٤٢ - ١٩٤٣ دل على منمها من  
 النفقة لنشوزها وصورة حكم محكمة الاستئناف في القضية رقم ١١٠  
 سنة ٤٣ - ١٩٤٤ استأنافا لهذا الحكم دل على تأييده وطلب قبول  
 الدفع ورفض الدعوى



## المحنة

من حيث أن قيام حكم النشوز النهائي يمنع المطالبة بالنفقة وأن استحقاق الناشز للنفقة يتوقف على أحد شيئين (١) الطاعة في المنزل المحكوم بالنشوز منه (٢) الناء حكم النشوز ومن حيث أن الدعوى دفت بالنشوز المحكوم به ومن حيث أنه لا يكفي في الناء حكم النشوز نهائياً أن تدعى المدعية خروج مسكن الطاعة عن الشرعية وأنه لا يكفي في الناء حتى الناء حكم الطاعة بل لا بد من الناء حكم النشوز أيضاً ومن حيث أنه لا زال قائماً فلا بد أن يستتبع أثره وهو المنع من استيفاء النفقة وأنه لو فرض معه خروج مسكن الطاعة عن الشرعية واستتبع ذلك الناء حكم الطاعة فلا يكفي هذا حتى يستثمر الناء حكم الطاعة في اكتساب حكم نهائى بالناء حكم النشوز وبغير ذلك تبقى المدعية ممنوعة من استيفاء نفقتها ما دام الناء حكم الطاعة لم يستثمر في الناء حكم النشوز ومن حيث أن الدعوى دفت بصدد حكم نهائى بالنشوز وأنكر وثبت الدفع بالأوراق الرسمية ومكنت المدعية من اثبات الناء حكم النشوز بحكم نهائى فلم تفضل ويتمين حينئذ قبول الدفع

لهذا

حكمتنا بقبول الدفع ورفض الدعوى حضوراً .

## المبادئ

- (١) إذا ثبت الدفع بيسار الصغار بملكهم ما تدفع به الدعوى التزم هذا حتى تثبت المدعية استنفاده .
- (٢) رفض الدعوى بالنسبة لأحد المدعى عليهم للدفع باليسار يقتضى رفضها بالنسبة للجميع .



(٣) إذا اتفق مع المدعية بمض المدعى عليهم على قدر من النفقة بعد ثبوت الدفع اعتبر تبرعا لا يمنع صدور الحكم برفض الدعوى لثبوت الدفع .

« طلب نفقة صغار على أعمامهم »

### الوقائع

طلبت المدعية نفقة لأولادها انصاف وعطيات وفوقية ونجاة على المدعى عليهم أعمامهم اشقاء والدم المتوفى حسن وليد النياش وبعد أن دفعت الدعوى بيسار الأولاد بما ترك لهم أبوم بعد هذا قرر شطب الدفع وقصرت المدعية دعواها على طلب نفقة لفوقية ونجاة وبعد تأجيل القضية للاثبات حضر المدعى عليهم جميعا وجددوا الدفع وطلبوا قبوله ورفض الدعوى مستدلين بمحضر المحضر الذى قدم أولا وأثبت مافيه بمحضر القضية وهو أن المتوفى ترك لأولاده ترك بمبلغ ٦٥ جنيه الصرى مؤرخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٣

### الحكمة

من حيث أن على دفع الدعوى بيسار الصغار وأنكر وقدم إثباتا لذلك محضر المحضر الدال على تركه لوالده الصغار قدرها ٦٥ جنيه وتاريخ المحضر ١٩٤٣/٩/٣ ولم تدع المدعية استنفاد التركة بديون ولا اتفاق ولا أنصاء ورثة آخرين وعلى ذلك يكون بيسار الصغار أى ملكهم ما ينفقون منه أصلا ملتزما حتى يثبت استنفاده ومن حيث أنه لا معنى بعد ذلك لإعلان الشهود ولا لطلب إثبات آخر على الدفع ومن حيث أن الدافع بعد شطب دفعه جده واستدل عليه ماقى المحضر ومن حيث أن ثبوت الدفع بالنسبة لواحد يقتضى رفض الدعوى بزمتها لأنه بهذا الدفع ثبت بيسار الأولاد الصغار فضلا عن



تنازل المدعية عن سوى فوقية ونجاة ومن حيث أنها ايضاً لم تثبت الدعوى بالنسبة للصغيرين المذكورين بالنسبة للدافع بل أثبت الدافع الدفع بمحضر المحضر وقرار المدعى عليهما الآخرين مع ثبوت الدفع لا يبدو أن يكون متبرعاً غير لازم لأنهما لم يقرأ بالدعوى نصاً .

### لهذا

حكمتنا بقبول الدفع ورفض الدعوى .

### المبادئ

- (١) التزام الحاضنة بالاتفاق على الصغير بلا مقابل تبرع لا يقبل دفعاً .
- (٢) النفقة يتحدد وجوبها يوماً بعد يوم فلا يتم التزام الحاضنة بها إلا بعد انقضاءها .

### طلب نفقة صغيرة

#### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة لبنتها اجلال وأجرة حضانتها وبدل فرشها وغطائها على المدعى عليه والد الصغيرة مطلقها والمدعى عليه صادق على الدعوى عدا وجوب نفقة الصغيرة عليه وقدم ورقة عرقية بها تحمل المدعية نفقة الصغيرة والمحكمة ضمنته للموضوع وبين المدعى عليه حاله وفوضه الرأى للمحكمة فى فرض مآراه وعرض المدعى عليه أربعين قرشاً شهرياً فطلبت الأمر بأدائها وترك الطالبات بأجر الحضانة الآن .



## المحكمة

من حيث أن نفقة الصغير واجبة على والده شرعا ومن حيث أن المدعية طلبت ما ذكر وصادقها المدعى عليه دفع الدعوى بما دون بالورقة العرفية ولأنها غير ملزمة للمدعية لأنه تبرع بالإفناق من غير مقابل فيصح الرجوع عنه ولا سيما أن النفقة متعدة يوما بعد يوم ولا يثبت رضاها بالتجدد إلا بالإفناق فضلا لما لم تنول المحكمة على الدفع وضمنته للموضوع .

ومن حيث أن تفويض المدعى عليه الرأى وبيان حاله وعرضه المبلغ الذى عرضه رجوع منه عما تمسك به أولا من الدفع ورضا منه بما تقرضه المحكمة عليه لبنت المذكورة .

## لهذا

حكمتنا للمدعية على المدعى عليه شهريا بمبلغ أربعين قرشا لبنت المذكورة ومثلها بدل كسوتها وفرشها وغطائها كل أربعة أشهر وأمرناه بأداء ذلك إليها حضوريا .

## المبادئ

- (١) حق ناظر الوقف حق للوقف لا يسقط بموته .
- (٢) مصدر ولاية الناظر ولاية القاضي الشرعى التى لا أثر لشخصه فيها
- (٣) خلف الناظر يقوم على الحقوق التى كسبها الناظر للوقف وإن لم يكن وارثا له .
- (٤) نظارة الوقف من الشخصيات الاعتبارية التى لا يؤثر تغيرها شيئا .



طلب إشكال تنفيذ حكم بمبلغ ٨٧٥ مليم ٣ جنية

### الوقائع

طلب المستشكل قبول الإشكال ووقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة المنصورة الابتدائية الشرعية في القرار الصادر من هيئة التصرفات بها في ٢٥ يناير سنة ١٩٤٣ في السادة رقم ١٩٧ سنة ٤٠ - ١٩٤١ بدفع مصاريف وأنتاب عماماه ٨٧٥ مليم ٣ جنية لصالح الست فاطمة حسن أبو سمرة المتوفاه في ٢٣ يناير سنة ١٩٤٤ لأنه أولا قدم عن غير زى صفة - ثانيا - إن المرحومة الست فاطمة وحدها هي التي كانت تملك تنفيذ - ثالثا - أن الحكم يسقط بوقاة المحكوم به له إلى آخر ماجاء بورقة الاستشكال وحصر أسبابه فيما ذكر والمستشكل ضده قال أن الحكم القى صدر من هيئة التصرفات المذكور صدر للمتوفاه بصفته ناظرا على وقف مسجد المراق لا بصفته الشخصية وأنا انفذ للحكم بهذه الصفة وطلب رخص الإشكال .

### المحكمة

من حيث أن نظارة الوقف ولاية مستمدة من الماضى الشرعى ومن حيث أن القضاء في الولاية لا تتغير بتغير الأشخاص فكذلك النظارة المستمدة منه لا نظر مطلقا إلى تغيير صفاتها وهيئاتها وأشخاصها فما يستحقه ناظر وما يحكم له به الوقف وبصفته ناظرا لا يتأثر بتغير شخصه بشخص ناظر آخر كما أن الولاية على الوقف التي تستمد منها الناظر اشرافه لا تتأثر بتغير القاضي ما دام مقيض الولاية ومعطيا قائما .

ومن حيث أن المحكوم به لها بالمصاريف والأنتاب إنما حكم لها



بصفتها ناظرة وقت وإن خلقها كشخصها ولا يلزم مطلقا أن يكون وارثا لها فإنها لم تستحقه بصفتها الشخصية .

والقى قرره الفقه الإسلامى من عشرات القرون قرره الفقه الوضى حديثا فى أصول القوانين وفى قانون المرافعات فقال أن الأشخاص أما حقيقية وأما اعتبارية كالهيات المترف بها والنقابات وغيرها مثل الهيات الحكومية كالوزارات وغيرها فإن الدعوى ترفع من أو على الرئيس الممثل لها وتصدر الأحكام له أو عليه بهذه الصفة ولا تغير بتغيره .

### لهذا

حكمتنا أولا برفض الاشكال وثانيا اطلقنا يد المدعى عليه الأول فى بيع المحجوزات المينة بمحضر الحجز المؤرخ ٢٧ المحرم سنة ١٣٦٣ (١٩٤٤/١/٢٣) لتحصيل المبلغ المنفذ به وتسليمه للمستشكل بصفته ناظرا على مسجد سيدى العراق حضورا بالنسبة للمدعى عليه الأول وغيايبا بالنسبة للثانى .

### الباب الثانى

- (١) الوكيل فى قبض المهر إذا وقع بالاستلام عند مطالبته فقد تنازل ضمنا عن الدفع بهلاك الأمانة بنير تقصيره .
- (٢) الأمين إذا رفض دفعه باستلام الأمانة أصبح ضامنا لأنه يقر ضمنا بعدم الهلاك .
- (٣) النقود لا يقبل فيها الدفع بهلاك بنير تقصير إذا قبضت على سبيل الأمانة وأنها لا تتمتع بالتأمين .
- (٤) الأمين إذا دفع باستلام الأمانة فرفض دفعه أصبح ضامنا .



## بشأن صداق ١٥ جنيه

### الوقائع

ادعت أن المدعى عليه كان وكيلًا عنها في عقد زواجها بمن يدعى محمد إبراهيم أبو العنين بتاريخ أول يولييه سنة ١٩٤٢ وأنه قبض من صداقها خمسة عشر جنيهًا مصريًا بصفته المذكورة وأنه لم يؤد إليها هذا المبلغ وطالبته بأدائه فامتنع بنفي حق وطلبت الحكم لها عليه بأداء المبلغ المذكور والمصاريف وأنساب المحاماة والمدعى عليه دفع بأنها تسلمت منه هذا المبلغ على يد شهود وأنكرت المدعية ذلك وعجز عن الإثبات ولم يطلب يمينا فتقرر رفض الدفع وقدم وكيلها وثيقة الزواج الدالة على قبضه المبلغ المذكور واكتفت وطلبت الحكم .

### المحكمة

من حيث أن المدعية ادعت بدعواها المذكورة ومن حيث أن المدعى عليه رفع الدعوى بما ذكر ومن حيث أنه سبق رفض الدفع بالاستلام وهذا قرار واجب الاحترام والفصل في الدفع فصل في نقطة أمانة الوكيل على ما يقبض من الصداق وتقرير بأنه أصبح غير أمين فيجب عليه رد ما قبضه بصفته وكيلًا ولا يصح له بعد ذلك الدفع بهلاك بدون تقصيره لأجل ألا يضمنه وخاصة والنقد لا يضمن بالتعيين وبذلك يصح ضماننا لأنه أصبح بقرار رفض الدفع منتصبا .

ومن حيث أن المدعية قبلت وثيقة الزواج التي دلت على قبض المدعى عليه بصفته وكيلًا عنها المبلغ المذكور ومن حيث أن المحكوم عليه يلزم بالمصاريف والأنساب طبقا للمادة ن ٢٨١ من اللائحة .



## لهذا

حكمتا للمدعية على المدعى عليه بأن يدفع لها خمسة عشر جنيها مصريا قيمة ما تسلمه من عاجل الصداق وأمرناه بأداء الأمانة المذكورة إليها والمصاريف وخمسين قرشا أجرة عام حضوريا .

## المبادئ

- (١) إذا حكم بالطاعة في النزاع الذي فيه يهياً شرعا لم يقبل الدفع بالشغل قبل تنفيذ الحكم .  
(٢) لا يقبل رفع أسبابه فرضية .

## معارضة في حكم طاعة

## الوقائع

طلبت المعارضة قبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه الصادر بالحكم عليها بطاعته في السكن الذي يهياً شرعا لأن المسكن مشغول بسكنى صاحبه ولأن المعارض ضده غير أمين عليها وصحمت على ذلك واطلعت التجري عن شغل السكن .

## المحكمة

من حيث أن الشغل الذي يصلح سببا للاستشكال أو المعارضة هو الشغل الذي يثبت من في محضر التنفيذ حال التنفيذ والمعارضة هنا إنما غلت بسندور الحكم بالطاعة فذهبت وكتبت المعارضة وقدمتها . وطبيعة حكم الطاعة الصادر لم ينفذ وبالتالي لم يعرف وما هو السكن الذي تنفذ فيه حكم



الطاعة والذى يدعى المحكوم له تهيئته شرعا وعليه فتكون المدعية افترضت منزلا للطاعة وطمنت فيه وتكون المارضة مبنية على أسباب فرضية لا تستحق النظر ولا يصح بناء المارضة على أسباب فرضية .

### لهذا

قررنا قبول المارضة شكلا ورفضها موضوعا .

### المبادئ

(١) عدم ذكر الحدود والصفة في محضر حجز يدعى أنه على منزل الطاعة يسقط الاستدلال به .

(٢) الحارس على المحجوزات لا يمنع بقاء شرعية السكن طالما أدواته وعن استعمال الزوجه .

« طلب نفقة زوجية على الأول بكفالة الثانى »

### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة لها على المدعى عليه الأول زوجها وأمره وأمر المدعى عليه الثانى بحكم كفالته له فى أمور الزوجة بالأداء والمدعى عليه صادقها على الدعوى عدا الطاعة فإنه أنكر ورفع الدعوى بنشوز الزوجة عن طاعته فى السكن الذى عينه بدفعه وهو المنزل ملك محمد السيد النجار حجرتين وصالتين ودورة مياه حده البحرى شارع وبه الباب وأمامه ملك وسكن ربيع حرزه والقبلى ملك وسكن نمات أبو زايد والشرقى ملك وسكن عبده الجديلى والتربى ملك محمد السيد النجار وسكن أمين يوسف عمر (٨ - ٢)



وبقيضة الطاعة ن ١١ سنة ٤٤ - ١٩٤٥ الرفوعة من المدعى عليه الأول عليها والمدعية قدمت محضر حجز على الأدوات التي في السكن قالت أنه السكن الذي أعده للطاعة وأن الطاعة مستحيلة فيه وجاء محضر المايينة بمحدود مسكن غير السكن الذي تدعى الحجز عليه وقال المدعى عليه : أن السكن الذي حجز عليه غير السكن الذي يريد طاعتها له فيه وترافع كلا المتداعيين بوجهة نظرة بمذكرات قدمها ومشافهة لدى المحكمة وأبت أن تظيمة وطلب كل منهما الحكم .

### المحكمة

من حيث أن الحجر المحتج به لتعذر الطاعة المؤرخ ١٠ يوليو سنة ١٩٤٤ لم يعين المنزل بمحدوده التي في المايينة المؤرخة ١١/٤/١٩٤٤ وذلك موضع طعن من مدعى الطاعة وقد طعن بالقفل في أغفال صفة المنزل وحدوده وادعى أنه ليس المنزل الذي تمت مياينته وأما منع الحارس من تنفيذ حكم الطاعة فيه فقد رد على ذلك الخصم بأن الحارس لم يمنع من هذه المايينة ولم يتدخل في تقدير صلاحية المنزل للطاعة مع أن صلاحيته لذلك يدخل في مفهومها إمكان استعمال الأدوات وكل ذلك على فرض تسليم الخصم بأن المنزل هو المد للطاعة ولم يسلم بذلك الخصم على أن المنع من الطاعة هو المنع الفعلي من استعمال الأدوات ولماذا لا تكون الأدوات التي تمت مياينتها غير الأدوات المحجوز عليها والدليل على ذلك عدم تعرض الحارس لهيئة المايينة ولباق الأسباب المذكورة بكتاينا المبادئ ١ ج ٧٢ ص .

### لهذا

حكمتنا أولاً بنشوز المدعية وثانياً قبول الدفع بالنشوز ورفض دعوى



بالنفقة والحالة هذه ثالثا بالطاعة في المنزل البين بالمأينة المؤرخة ٩٤٤/١١/٤ وبالوقائع والدفع وأمرنا بكل ذلك حضوريا واكتفى .

### البسادی

- (١) يجوز أن يزاد على الدعوى ما يبينها ويشرحها من سببها المدعى كسجن الزوج أب الصغير .
- (٢) السياق حجة لأنه بدون وحدة الموضوع لا يستقيم فهمه .
- (٣) إذا طلب النزع من تنفيذ حكم لزوال سببه في معارضه رفضت المعارضة .

(٤) قد يكون المعارضة تسليما بصحة الحكم المعارض فيه ولكن المعارض يطلب النزع من تنفيذ الحكم لسبب حادث فلا مانع من إجابته .

### الوقائع

طلب المعارض الحكم له على المعارض ضدها بقبول المعارضة شكلا لأنها قدمت في موعدها وموضوعا عدم تنفيذ الحكم المعارض فيه لأن والد الصغير المحكوم به بالنفقة محمد كامل وهو أحمد ابنه قد خرج من السجن وتجب عليه نفقة ابنه المذكور ولا تجب له على جده لأبيه المعارض المذكور واعترفت المعارض ضدها أن زوجها والد الصغير خرج من السجن معها وأن سبب الحكم على الجد كان لوجود زوجها بالحبس .

### الحكمة

من حيث أن المعارض ضدها أقرت أن زوجها الدفء أحمد إبراهيم أحمد عراق خرج من السجن وأنها تعيش معه ويتفق عليها وعلى ابنها



ولم يكن هناك سبب في الحكم على المدعى عليه في الحكم المارضى فيه إلا مجز زوجها بسبب الحد من حريته بالسجن فسجن عن حركة الكسب التي ينفق منها على ابنه حيث لم يترك لها نفقة ولا ما لا يتفق منه على ابنه - ومن حيث أنه إذا وجد الزوج الوالد فهو أول من يجب عليه نفقة ابنه والأمورية في الحكم المارضى فيه وإن كان مساعدة على الميشة كما وصف في الالتزام وهذا أعم من أن يكون لها أو لابنها .

ومن حيث أنه ظاهر جدا أنها تريد بالدعوى المارضى فيها أمره بمقتضى ما في المذكرة الواردة في الحكم المارضى فيه إلا أنها أخطأت التعبير لأن المساعدة في الميشة بسبب سجن ابنه زوجها والداها ليس معنى مساعدة ابن ابنه ولكن المراد مساعدة زوج ابنه وابنها على الميشة فالمدعى بنفقة ابن ابن ووثيقة الصالح المطلوب الأمر بمقتضاء نفقة لها ولابنها أي كان مقدارها فسياق الدعوى وسياق القضية كل ذلك ينادي بأن المدعى بنفقة لها وللصغير وأن السبب سجن زوجها وأب الصغير والسياق حجة .

ومن حيث أن سبب أمر الجد بأداء ما أسطاع عليه وهو سجن الزوج والآب قد زال وأصبحت تعيش معه والصغير إذن يعيش معهما ضمنا لأن المقول أنه يتبعهما في معيشتها .

ومن حيث أن الدعوى منع تنفيذ حكم وهذا إقرار بصحة الحكم المارضى فيه إلا أن المارضى ضدها أقرت بما يقتضى منها من تنفيذ الحكم فطلب المارضى أمرها بمقتضى ذلك وذلك يعتبر دعوى وإعلانا بها ولم يمارض المارضى ضدها في توجيه هذه وهذا يقتضى الفصل في المارضة بالقبول والدعوى كذلك .



بهذا

قبلنا المعارضة شكلا وأيدنا الحكم موضوعا وأمرنا المارض ضدها  
من الآن بعدم تنفيذ الحكم المعارض فيه حضوريا .

المبادئ

- (١) حضانة الصغير بين الحق والواجب .
- (٢) تنازل الحاضنة عن حقها في حضانة الصغير لا يلزمها لأنه تنازل  
عن واجب .
- (٣) لا تقبل دعوى استلام الصغير لتنازل الحاضنة عن حقها في حضانته  
لأنها غير ملزمة .

« منع تعرض بصغيرين »

الوقائع

طلبت المدعى الحكم له على المدعى عليها بعدم تعرضها له بنفقة بنتيه  
عنهما نسيمة وحكمت لأنها تبازلت عن امساكهما بمقتضى مقرر إرادى  
صادر فى نقطة عربة البرج فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ وحضرت المدعية  
ومعها صغيرتان قالت أنهما المطلوب منع التعرض لهما وتبينهما المحكمة فى  
سن الحضانة .

المحكمة

من حيث أن الصغيرتين فى سن حضانة النساء ولو فرضنا أن دعوى  
المحكمة من حق فى تنازل المدعى عليها عن حقها فى حضانتهما فإن هذا لا يفيد



لأن ذلك حق الصغير وليس حقا خالصا للأُم بل أحيانا تجبر على حضانة الصغير بدليل أنه واجب لا حق والواجب لا يملك أحد التنازل عنه ومن حيث أن الطفتين حضرتا إلى المحكمة مع المدعى عليها ولا زالتا بحسب الظاهر في سن الحضانة ولم يدع المدعى الحق في استلامهما إلا لأنها تنازلت عن حقها في إمساكهما ومعنى ذلك أن لها حقا في إمساكهما وأنها تنازلت عنه ومن حيث أن هذا سبب غير مسوخ للدعوى وأن فيه تمسكا بما لا يجوز التمسك به ومن حيث أن يد المدعى عليها على الصغيرتين ثابتة وسنهما يقلب الوضع أى يمنع تعرض المدعى لها فيهما ومن حيث أن دعوى المدعى الحق في إمساك الصغيرتين ابتناء على تنازلها له غير سائغ شرعا ومن حيث أن الدعوى هنا غير ملزمة وشرط الدعوى الإلزام .

لهذا

حكمتنا بعدم سماح الدعوى معتبرا حضوريا

المبادئ

(١) المجز على ربح الرتب ليس وحده رفعا في قضية الحبس  
(٢) لا يمكن تقديم لإرسال مخالصة في جهة الإدارة للاستدلال والاشكال بل لا بد من تقديمه في قضية الاشكال ولو قرر المحضر الإداري أنه اطلع عليه وأثبت مضمونه

(٣) عدم تقديم المستند في دعوى الحبس مصحوبا بإيداع التجمد لرفع دعوى براءة ذمه دليل على أن الاستشكال غير جدى  
بطلب اشكال في تنفيذ حكم بمبلغ ٧٥ قرشا صافا



## الوقائع

طلب المستشكل قبول الاشكال ووقف تنفيذ حكم المجلس الصادر من محكمة للنسوة الجزئية الشرعية في ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٦ في القضية رقم ١٢٢٧ سنة ٣٨ - ١٩٣٩ القاضي بحبسه في متجمد نفقتها عن شهر نهاية ١٢ مارس سنة ١٩٣٩ مبلغ ١٧٥ قرش صاغ ونفقته وكسوة أولادها منه شريفه وحسن سري الشهير بمبد الفلاح منير وحسن منير وحسن رمزي وصباح شهراً نهاية ١٤ مايو سنة ١٩٣٩ لأنها تخالفت معه بورقة عرقية لم توجد ضمن أوراق الاشكال ولم تودع المبلغ ولأنها تنفذ عليه بالغرم من مرتبه وقدم كشفاً رسمياً من المصلحة تبين من الاطلاع عليه أن المجهوز به أقل مما فرض لها شهرياً

## الحكمة

من حيث أن المدعى قدم كشفاً رسمياً من جهة استخدامه للاستدلال على ما قبضته المدعى عليها مما يجوز حجزه من مرتبه والتفاوت ظاهر بين ما يجوز حجزه من مرتبة وبين ما هو مستحق عليه فيجوز أن يكون المحكوم به شهرياً أكثر من ربع مرتبه ومع الحجز شهرياً على ربع مرتبة يبقى شيء من المحكوم به تنفذ به بطريق آخر - ومن حيث أن المدعى في محضر الاشكال ادعى أن هناك مخالصة من المدعى عليها عن المحكوم به لغاية ديسمبر سنة ١٩٣٩ وذكر في محضر الاشكال مضمونة ولم يوجد هذا الإيصال في مستندات الاشكال مع أن من الضروري وجوده في الملف لتتمكن المدعى عليها من الطعن فيه لأنه لا معنى لأن يستدل في الاشكال بما سبق الاطلاع عليه في محضر الاشكال فقط بدون تمكينها من ابداء ما حوّلها عليها إذ ربما



بما طعنت فيه بالتزوير ذلك إلى أن الواجب في تقديم مستندات عرفية في قضايا بالحبس أن يشفع تقديم المستندات بإيداع التجمد على زمة رفع دعوى براءة مع موافقة المحكمة على جدوى المستند في دعوى البراءة ومن حيث أن كل ذلك لم يحصل وأن سحب الإيصال من ملف الإشكال مع الحاجة إلى اطلاع المحكمة عليه معناه عدم الاستدلال به .

### لهذا

حكمنا برفض الاشكال واعادة الحكم للتنفيذ غاييا .

### المبادئ

(١) طلت التأجيل رجاء الصلح أحجام عن انكار الدعوى بتصمن اجالا المصادفة .

(٢) دعوى الفقر في الجواب عن دعوى النفقة مصادفة على الدعوى في حدود الاعسار .

### طلب نفقة زوجية

### الوقائع

طلبت الدعية فرض نفقة لها على زوجها المدعى عليه من ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٣ بتاريخ الإعلان بالدعوى وبدل كسوة وبدل فرش وغطاء كذلك لما جاء بدعواها وبعد أن اعتبر المدعى عليه منكرا للدعوى وقدمت وثيقة الزواج وفوضت الرأي تأجلت القضية رجاء الصلح بطلبهما بجلسة ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٣ وفيها دفعا بنشوز الدعية عن مسكن بينه بدفنه قدمت وثيقة الزواج دالة على بقاء أربعة جنهات في ذمته وتحيرت المحكمة



عن المسكن من عمدة البلد ومأذونها وحضرا وقررا أن المسكن غير لائق وقرر المانع نفسه أن المنزل المذكور بالدفع غير منزل الطاعة فاعتبرت المحكمة الدفع احتيالا وفوضت المدعية الرأى للمحكمة وقال المدعى عليه أنه فقير فاعتبرته المحكمة عند تسليمها بالحكم بالنفقة في حدود اعساره وبين حاله .

### المحكمة

من حيث أن نفقة الزوجية واجبة على زوجها شرعا .  
ومن حيث أن المدعية طلبت ما ذكر وثبتت الزوجية بالورقة الرسمية وطلبه التأجيل للصالح كالمصادقة الضمنية على الدعوى وكذلك قوله أنه فقير حيث اعتبر تسليما بأنه لا مانع من أخذها النفقة في حدود اعساره  
ومن حيث أن المحكمة اعتبرت مادفع به الدعوى احتيالا أولا لوجود دليل رسمي من الوثيقة على بناء جزء مقدم الصداق في زمته ولم يأت هو بما يدل على خلافه « ثانيا » قرر الشهود أن السكن غير لائق ومشغول ولم يظن عليهما بل واقعتما على ما قالا ثالثا وهو الأهم إقراره أن المسكن المبين غير مسكن الطاعة ومن حيث أنه بين حاله وترى المحكمة كفاية الآتى .

### لهذا

حكمتنا للمدعية بمبلغ مائة قرش نفقة لها شهريا ومثلها بدل كسرتها كل سبعة شهر ومثلها بدل فرشها وغطائها كل ستة أشهر وأمرنا بالآداء إليها من ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٣ حضوريا واكتفت بذلك .

### المبادئ

(١) إذا اكتسب حكيم لها بنفقة ثم ادعت بزيادة حكم بعدم السماح



(٢) الحكمان باطلان السابق للمدول عند والثاني لسبق الفصل في

موضوعه .

(٣) توفر أسباب البطلان في حكم لا يوفر للمحكمة اعتباره باطلا قبل أن

يحكم بذلك .

(٤) دعوى الزيادة إذا غير مسموعة لتضد بيان الدعوى .

بشأن زيادة نفقة وحضانة ومسكن وبدل فرش وغطاء

### الوقائع

طلبت المدعية الحكم لها على الدعوى عليه بزيادة المقرر لها ولولديها منه محمد وعطية بحكم هذه المحكمة في ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٦ في القضية رقم ٤٤٨ سنة ٣٥ - ١٩٣٦ وفي ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٠ في القضية رقم ٨٣٠ سنة ٣٩ - ١٩٤٠ لما ذكرته بدعوها والمدعى عليه دفع بعدم السماع بالنسبة للولد محمد وبالنسبة لمطيه فإن المقرر له كثير وقدم شهادة إدارية وطلبت المدعية عدم التمويل عليها وقصرت أسباب الزيادة على غلام الميشة وكبر سن الولدين .

### المحكمة

من حيث أن للمدعية حكمين حكم في كل منها بنفقة لها وبنفقة لابنها محمد في أحدهما وبنفقة لابنها عطية في الثاني ومن حيث أنه قد صدر لها حكمان ولم تبين في الدعوى أيهما التي طلب زيادته والدعوى غير مبيضة فضلا عن أن الحكم التأخر باطل بالنسبة لها فيما سبق الحكم به لأنه فصل في موضوع مفصول فيه إلا أنه يظل قائما حتى يصدر حكم يبطلانه ومن



ناحية أخرى الحكمان لا يمكنها أن تطلب زيادة أيهما بالنسبة لها أما الأولى فلائها عدلت عنه باكتساب الحكم الثاني وأما الثاني فلائها سبق الفصل في موضوعه بالنسبة لها وحيثئذ فلا يمكن النظر في زيادة أحدهما بالنسبة لها وإذا كانت تدعى بطلان الحكم السابق لأجل أن يكتسب الحكم اللاحق وإذا كان الحكم اللاحق فصلا في موضوع سبق الفصل فيه فهو باطل حقيقة وإن لم يبطل حكما فسواء اعتبرنا الدعوى غير مبنية أو اعتبر الحكمان باطلين لا يجوز نظر في طلب الزيادة ومن حيث أن الحكم لعمد والحكم لعلية في الحكمين لا مانع من زيادته وأن الدفع بالحكم بضم أحد الولدين لا يرفع اليد لأن الثقة تتمم باليد ولم يدع تنفيذ حكم الضم وهذا وحده هو المانع من استمرار تقاضى نفقة الصغير وعدمه هو السبب في زيادتها ان احتاجت للزيادة.

### لهذا

حكنا بدم سماع دعوى الزيادة بالنسبة للمدعية ذاتيا .  
(٢) جسلنا نفقة كل من الصغيرين محمد وعطية شهريا مائة وعشرين قرشا صاغا ومثلها بدل كسوة كل أربعة أشهر ومثلها بدل فرش وغطاء وأمرنا بالأداء معتبرا حضوريا

### المبادئ

- (١) طلب الحكم بما ثبت تنازل مؤقت عما لم يثبت من الدعوى .
- (٢) تخفى وقائع الدعوى بالانكار إلى قطعة السمة إقرار بياقها وقائها .

« بشأن نفقة زوجية وصغار »

### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة لها على المدعى عليه من أول مايو سنة ١٩٤٢ .



ولأولادها منه صلاح وأحمد وسامي من اليوم لما ذكرته بدعواها وقدمت  
لإثباتها إشهاد طلاق وشهادة إدارية ونجرت المحكمة عن حالة الدعى عليه  
المالية ولم يبد الدعى عليه ملاحظات على ما قدم .

### المحكمة

من حيث أن الدعية أدعت لنفسها ولأولادها من الدعى عليه وأدعت  
عدة لها ولم تثبت الدعوى لا بالنسبة للمنة ولا بالنسبة للأولاد رغم أنها  
أجلت لذلك صراحة ومن حيث أنها مع هذا طلبت الحكم فضاء أنها تطلب  
الحكم بما يثبت وعلى أسوأ تقدير بالنسبة لما لم تثبته وهو ما يختص بالأولاد  
والدة تعتبر غير طالبة الحكم به الآن أى متنازلة عنه مؤقتا إذا لم يقر الدعى  
عليه بباقي الدعوى ومن حيث أن الدعى عليه بعد ذلك أقرها بإثبات  
بعض وقائع الدعوى بمرضيته المؤرخة ١١/٢٨ سنة ١٩٤٢ حيث طلب التحري  
من شخصين ساهما لأنها وحدهما اللذان يرقان جاله ومن حيث أن هذا  
استعداد منه للاتفاق في مجال قدرته وبسارة ومعنى ذلك أنه يحكم عليه  
بوجى التحريات وإرشادها ومن حيث أنها عن حالته المالية فقط فهو  
لا ينازع إلا في قدرته ووسمه ومن حيث أنه قصر نزاعه على حاله المالية ولم  
يفكر بما أدعته إلا اتساع حاله وعمد إلى وقائع الدعوى فلم ينكر إلا ما أدعته  
عليه من السمه واقتصاره في النزاع على مقدار سمته من كل مواضع  
النزاع من ابتدائها لناية النقطة الأخيرة منه وهى وجدء وقدرته وذلك  
قرينة قاطعة على أنه لا ينازع إلا فيما أدعته من القادير مع أن الدعوى  
مشمطة على المدع فلم ينازع فيها مع ما نازع فيه ولم ينكرها والفروض  
أنه قرأ كل الدعوى وسكت في موضع البيان عما سكت عنه ليكون سكوته قرينة  
الموافقة ومن حيث أن التحريات الرسمية قالت أن إرادته الشهري ٦ سته



جنيهاً وإن له بتنين يمولها وإن من هذا حاله يشاسبه الحكم الآتي .

### لهذا

حكمتنا للمدعية على المدعى عليه لها (١) مائتي قرش شهرياً للنفقة والكسوة  
(٢) للصغار صلاح وأحمد وسامي بمائة قرش شهرياً للنفقة والكسوة (٣)  
خمسين قرشاً أجر مسكن وأمرناه بالأداء للمدعية من أول مايو / ١٩٤٢  
ومن الآن بالنسبة للصغار غايباً .

### البادئ

(١) اتساع إرادته لأبيه أيضاً دليل السمة لا يقتضى أن يضيق على ابنه  
(٢) إذا أقر صانع أنه لا يشتغل إلا في بعض المواسم لا يصدق حيث  
صناعته لا يقف دولا بها طول العام في ذلك الموسم وغيره .

« بطلب تخفيض مقرر صغير »

### الوقائع

طلب المدعى الحكم له على المدعى عليها بتخفيض المقرر من هذه المحكمة  
في القضية / ٥٠٩ سنة ٤٣ - ١٩٤٤ لولدها يوسف لفقر المدعى وليان  
ما جاء بدعواه والمدعى عليها أنكرت أنه فقير ومن مناقشته تبين أنه نجار  
وطلبت المدعية عليها رفض هذه الدعوى وقال المدعى عليه أنه يتفق  
على والده .

### المحكمة

من حيث أن المدعى نجار ويدعى أنه نجار فقط بمشش رأس البر  
ولا عمل له الآن وهذا لا يقتضى التخفيض لسببين (١) لا يوجد نجار



لمعشش رأس البر وحدها بحيث لا يجد عملا للتجارة في غير موسم رأس البر بل التجار تجار طول العام وفي موسم رأس البر يمكنه العمل في نصب المعشش فكونه لا يجد عملا في التجاره الآن غير صحيح (٢) أن اتفاقه على والده يقتضى سمته لأن هذا دليل على فضل القدرة على عول أقاربه وابنه الصغير الفقير أولى من والده لأن والده ربما وجبت نفقته على آخر وأما ابنه الصغير فلا تجب نفقته أولا وابتداءً إلا عليه فضلا عن ضالة المحكوم به وعدم قابليته التخفيض .

## لهذا

حكمنا برفض الدعوى حضوريا .

## المبادئ

(١) ممانية كاتب الجلسة حجة مادام القاضي ندبه لذلك لأن القاضي الاستخلاف في مثل هذا فهو خليفته .

(٢) يجوز اعتبار كاتب المحكمة الذي ينتدبه القاضي للممانية خبيراً في صلاحية السكن للطاعة فتكون ممانيته حجة ولا يظن عليها بأنها خير واحد على أن خير الواحد مقبول فيما هو أكثر أهمية من صلاحية مسكن للطاعة .

(٣) حول ممانية كاتب الجلسة من الضمانات ما يجعلها حجة فهو مسئول عن صحة المحضر مهددا إذا حوى غير الحقيقة ورجال الإدارة يوقعون معه وهم مسئولون .

(٤) لا مانع من تقديم العلم بأسباب الصلاحيه على الدفع بالنشور مادام يجوز تجديد الدفع وتعديله .



(٥) إذا كان المدعية وكيلان عنها أحدهما أبوها والثاني عام فلا يجوز أن يخالف المحامي أباهما في إقراره لأنه في المادة لا يتلقى معلوماته منها إلا بواسطة أبيها الذي يخالفه .

### « طلب نفقة زوجية وصغيرة »

#### الوقائع

أدعت المدعية ضمن دعواها طالبة فرض نفقة لبنتها فوقية على والد الصغير المدعى عليه وضمت لهذه القضية / ٩٠٠ / ٤٣ - ١٩٤٤ وفصل في القضية ابتدائيا واستثنافيا بالنسبة للمدعية وحضرت المدعية وممها الصغيرة واستدلت بحكم محكمة الاستئناف في القضية / ٣٦١ / ٤٤ - ١٩٤٥ وطلبت الحكم وأطلعت المحكمة على حكم محكمة الاستئناف والقضية الستائفة وقررت ما يأتي .

#### المحكمة

من حيث أن المدعية استدلت على نفقة الصغيرة بالحكم الاستئناف في القضية / ٦٥١ / ٤٤ / ١٩٤٠ .

ومن حيث أن الحكم الاستئنافي ابتنى .

(١) أن الماين لم يبين أن كان السكن مشغولا بسكنى الغير أم لا .

(٢) أنها شهادة فرد أما أن الماين لم يبين أن كان السكن مشغولا

يسكنى الغير أم لا فإنه يرد عليه بالآتي .

(١) فإن التتدب للمعاينة قرر صلاحيته وعلق صلاحيته لا على خلوه بل

على رضا المدعية به ولو كان مشغولا لقال لو خلا .

(٢) أن المحكمة عمرضت على المدعية الطاعة في المنزل المذكور « الذي



قرر المنتدب للمaintenance صلاحيته « ولو كان مشغولا أو سيء الجيران أو غير لائق أو فاقدا شرطا من شروط الصلاحية لدت المدعية عرض المحكمة دافعه ذلك بعدم الصلاحية للمانع الفلاني ولكنها لم تقبل وكان والد الزوجة مرافقا لكاتب الجلسة حال maintenance وعند تقريره أن السكن الفاني صالح للطاعة لو رضيت به المدعية ولم يبد أي اعتراض ووقع على المحضر بصلاحية المنزل وإقراره بحكم وكاتته عن المدعية أو تولية الدعوى عنها من أولها إلى آخرها وأنه الواسط بينهما وبين محاميهما إقرار قاطع في الموضوع يرد كل دفع تدفع به المدعية عدم صلاحية المنزل ومن حيث أن Maintenance القاضي حجة وأن Maintenance خلفه الذي استخلفه تقوم مقام Maintenance ولا مانع بتاتا من أن بكل القاضي أي تحقيق إداري إلى بعض كتبة المحكمة وهذا استخلاف لا شك فيه على أن كاتب الجلسة يصح أن يكون رب خبره في لياقة منزل للحكم في الطاعة فيه على أن تقديره وإن اعتبر خبر واحد إلا أنه تقرير رسمي يلزم صحته وسمته مكمولة بتمرضه للمؤاخذة أن قرر فيه غير الحقيقة وفوق ذلك فغير الواحد يؤخذ به في موضوعات أكثر أهمية من لياقة منزل الطاعة فكيف إذا وقع عليه وأقره رجال مسئولون وهم رجال الإدارة أيضا والمأذون وأما الطعن في maintenance بأن كاتب الجلسة لم ينتدب لها وأن إبداء الدفع متأخر عنها فإن إعادة الدعوى عليه إبداء الدفع بعد maintenance وبيان محل النشوز بأنه الذي عينه كاتب الجلسة وقرر لياقته أمر لإخبار عليه فإنه إذا اتصل علم المحكمة بلياقة منزل الطاعة رسميا ثم دفع الدعوى عليه بالنشوز عنه فمعرض على المدعية الطاعة فيه فلم تبد أي مانع فقد زادت شرعية المنزل ثبوتا فإنه لو كان هناك مانع لأبدته لما عرضت عليها الطاعة فيه ولكنها لم تبد شيئا وكانت مباشرة لا شك في ذلك وكان الناء حكم الطاعة والنشوز ورفض النفقة سابقا لأوانه كما كان سابقا لأوانه أيضا الحكم بالنفقة بالقدر



الوارد في الحكم الاستثنائي فإنه لم يقدم أى دليل على مقدار يسار الدعى عليه إما شهادة شاهدين وتأكيدا بقول المأذون .

(١) لم تعود محكمة دمياط أن تكفى بهذه التحريات فهم تأخذ فقط بما يجمع عليه المدة والمأذون مما يتضامن مع شهادة الشهود .

(٢) كلام المأذون وحده فى تأكيد الشهادة .

(٣) إن الشهود عليه لم يمكن من الطعن فى الشهادة حتى تتأكد قوتها .

(٤) كان يجب تقديم أدلة اليسار للمحكمة حتى ينبغى لها أن تحكم بمقتضاها .

(٥) وأنه كما يجب أن يسمع القاضى شهادة الشاهد ليحكم بها يجب أيضا أن يسمع التحريات إذا كانت شهادة لا غير .

(٦) كما يجب أن تعرض عليه لو كانت محاضر .

قبل الحكم به أيضا سابق لأوانه وهذا مع احترامنا للحكم الاستثنائي كحكم نهائى لا تمك فيه أى تصرف ولكنه مناقشة وتطبيق للأحكام الشرعية وتطبيق للمدالة خال من كل مأخذ وإفناط بأن محكمة الاستئناف لم تقدم للمحكمة الجزئية فى حكمها ما يستند إليه فى تقرير نفقة الأغنياء للصغيرة فالمحكمة لا يمكنها الاعتماد على الحكم الاستثنائي فى مقدار مبلغ ما يحكم به نفقة للصغيرة لأن محكمة الاستئناف لم تذكر فى حكمها أى مستند يسار يستند به كما لم تستند فيما افته من قرارات المحكمة الجزئية إلى أى دليل بل تركت أدلة المحكمة الجزئية قائمة وقطعت قرارا نهائيا وأما ما أدعاه الوكيل من شغل المنزل الثانى فى مذكرة المؤرخة ١٢ فبراير سنة ١٩٤٥ فضيه .



- (١) أنه تراجع عن دعوى عدم توجه الدفع بالنشوز في المنزل الثاني  
 (٢) أنه أقر المانية التي تمت في هذا المنزل .  
 (٣) أما دعواه الشغل فظن فيه بعدم الصلاحية مع أن المدعيه ذاتها  
 أقرت الصلاحية بلسان وكيلها والدها الموقع على المانية والمانية قررت  
 صلاحيته .

(٤) لأن حضرة المحامي أما أن يكون كلامه بدعوى الشغل من تلقاء  
 نفسه أى مرافعة لا واقم لها فلا يصح التمديل عليها وأما أن يكون تلقى  
 ذلك من موكلته وهى لا تتصل به بتاتا إلا بواسطة والدها فيحور الأمر إلى  
 التناقص لأنها بلسان وكيلها والدها قررت صلاحيته وبلسان وكيلها  
 المحامي أنكرتها فيمول على الكلام الأول وهو تقرير الصلاحية .

### لهذا

حكمتنا للمدعية على المدعى عليه بمائة وثمانين قرشا لجميع المقررات للصغيرة  
 وأمرنا بأداء ذلك إليها والمصاريف الرسمية غيايا واكتفى .

### البابى

لا يقبل الدفع بقيام أحكام مع عدم وجوداً تر لها من حجز أو استشكل  
 أو طلب زيادة فلا بد من أمانة تدل على وجودها في أحد مجالاتها .

### طلب نفقة زوجية

### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة لها ولبناتها فوقية على المدعى عليه والد الصغيرة  
 مطلقها لما جاء بدعواها واعتبر المدعى عليه منكرا للدعوى ثم قدم حكمتين



ذكر أنهما ينفذان عليه بنفقة وجاءت التحريات بأنه يتقاضى ٢٠٠م و١٢ج  
يبين فيها استقطاع المحكمين المذكورين منه ولم تقدم إثباتا بالنسبة للصغيرة  
وطلب الحكم على أساس التحري .

### الحكمة

من حيث أن المدعى عليه يبلغ مرتبه ٢٠٠ م ١٢ج وأنه ادعى وجود  
أحكام لم يقدم دليلا على أنها تنفذ وجاء كشف الاستقطاعات وليس فيه إلا  
٣٣٤م و٣ج نفقة شرعية ولو كانت هذه الأحكام تنفذ في راتبه لوجدت في ريع  
المرتب بما لا ولو كانت هذه الأحكام تنفذ عليه في أمواله لقدم ما يدل على ذلك  
مقابلة إنكار المدعية قيام تلك الأحكام فإن ظرفه موضع لذلك وعلى فرض  
أن هذه الأحكام لا تنفذ في المرتب فهذا دليل على أنه إذا كانت تنفذ فأنها  
تنفذ في مال المدعى عليه غير المرتب على أن المتبادر والمستنتج أن المدعى عليه  
خمس أولاده إليه وأن الزوجية انقضت عنها واسطاع معها على ما يقتضى  
عدم تنفيذ الأحكام فانه لا يمكن أن تكون الأحكام قائمة ولا يرفع بشأن  
تنفيذها أشكال أو تطلب زيادة أو يستبدل على تنفيذها بأكرمنا كما لم يقل  
أماننا إنا هي أمارات سقوط هذه الأحكام لا أمارات قيامها وعلى كل ذلك  
تكون قيمة المرتب محفوفة تقريبا ومن حيث أنها لم تثبت الدعوى للمدعية  
ولا بالنسبة للصغيرة وطلبت الحكم ولم تطلب يمينا وذلك على أرفق  
بالاعتبارات يستقر تنازلا مؤقت .

### لهذا

حكمتنا للمدعية على المدعى عليه شهريا بمبلغ مائتي قرش لطعامها ومثلها  
لبدل كسوتها كل ستة أشهر ومثلها بدل فرشها وغطائها كل نصف حول



وأمرناه بالأداء إليها وبتهيئة مسكن من تاديج رفع الدعوى ٨ فبراير سنة ١٩٤٤ واكتفى بذلك مؤقتا حضوريا .

### البابى

(١) إذا لم يثبت أن تقديم كل الأدلة والشهود للمجز قد يكون لمائق وبقى .

(٢) من القسوة والظلم أن يكون مجز المدعى مؤقتا واحتمالا ويصدر عنه قرار منع دائم من الدعوى والمدل أن يعتبر العاجز عن تقديم كل أدلته وشهوده عاجزا مؤقتا أى يعتبر مقنازلا مؤقتا .

(٣) الرحمة وهى جزء من العدالة .

(٤) إذا احتمل أن يكون السجز وقتيا فن الظلم ابناء قرار دائم عليه

### نفقة زوجية

#### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة زوجية على زوجها المدعى عليه لما ذكرته بدعواها وكلفت الإثبات واجلت لذلك ثلاث مرات ولم تقدم اثباتا بمد أن كافت بإحضار كل أدلتها وشهودها .

#### المحكمة

من حيث أن المدعية كافت بإحضار أدلتها وشهودها بمد أن كلفت بالإثبات ثلاث مرات فلم تفعل ومن حيث أن قرار المجز قد يقبه حلف المدعى عليه اليمين التى لا يتخرج من حلفها ( احتمالا ) ومن حيث أن عدم ابدائها لإعذارها قد يكون بسبب مجز وبقى وأن القرار الذى بمنعها من



المودة إلى هذه الدعوى إذا تيسر لها جمع الأدلة ليس قرارا بعيدا عن القسوة والظلم وأن المتفق مع المدل والرحمة اعتبارها متنازلة مؤقتا عن دعواها لأنه ما دام هناك احتمال أن المجز وقي فن الظلم أن يقرر قرار منع غير وقي .

### لهذا

اعتبرنا الدعية متنازلة مؤقتا عن دعواها .

### المبادئ

(١) إذا ادعى نصف حاجل الصداق على الخلال ولم يطلب ادخال المروس خصما ثالثا كان دليلا على بقاء المبلغ في يده .

(٢) إن اثبت قابض المهر أنه أداء للمروس وأنه ليس وكيلًا كان عمله سفارة ورسالة بحتا .

(٣) حاجل الصداق في يد الوكيل قبل أن يؤيه للمروس أمانة تلزمه حال لم يثبت هلاكها بما يخرج من طوقه .

« ٢٥٠ قرشا مائتين وخمسين قرشا من صداق »

### الوقائع

طلب المارض قبول المعارضة شكلا لأنها قدمت في موعدها وموضوعا الغناء الحكم المارض فيه لأنه رسول في الدفع بالنسبة لمائتين وخمسين قرشا خبضا لأدائها إلى الزوجة بصفته خالما وأن للمعارض ضده الرجوع عليها حتى ولا سبب للمعارضة غير ذلك وطلب رفض المعارضة واستعد للدفع إن كانت المحكمة لا تحكم لصالحه .



### الحكمة

من حث أنه لم يثبت أن المارض أدى المدفوع من عاجل المصدق ولم يطلب ادخالها خصماً ثانياً في الدعوى والمادة أن يكون قبض التخل قبض وكالة لأن المادة أن يكون وكيلها في القدا ما لم يثبت القابض أنه أدى المدفوع إلى العروس كرسالة فهو المدفوع إليه ومن حيث أن استعداده لدفعها إقرار بالدعوى لا يملك الرجوع عنه لتعلق حق المارض ضده به وأنه لو كانت المسألة رسالة بحثاً لما كان هناك معنى لاختيار خالها فهو الذي يشاورها وهو الذي يقبض عنها وهو متولى أمورها كوالدها عرفاً ومن حيث أنه لم يثبت أن مهمته كانت رسالة بحثاً وعلى هذا الأساس فالبلغ باق في يده لم تستله العروس ولا زال يستحقه الخاطب لأنها أمانة لم يدع المؤتمن هلاكها

### لهذا

قبلنا المارضة شكلاً ورفضناها موضوعاً وأيدنا الحكم المارض فيه حضورياً

### المبادئ

(١) لا بد لإثبات النشوز من محضر رسمي بالتنفيذ والامتناع منه مع إثبات كل ما يلزم من عناصر النشوز

(٢) مجرد التأشير بكلمة لم ينفذ لهروب الزوجة مؤقعة بتوقيع لادليل على صدوره من الهيئة المختصة بالتنفيذ لا يفتج به في إثبات النشوز

« إبطال نفقة ومتجعد ١٥٠ قرشاً »

### الوقائع

طلب المدعى الحكم على المدعى عليها بالكف عن مطالبتها بالقرر لها بحكم



هذه المحكمة في ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٢ في القضية ر ٤ - ٤٢ - ٣ ١٩ وما يتجمد به من تاريخ صدوره لأن الدعي عليها ناشز عن طاعته ومعتمة من ذلك بغير حق شرعى ولما ذكره من الأسباب وقدم صورة تنفيذية من حكم طاعة صادر بتاريخ حكم النفقة ومؤشر عليه بالتنفيذ مرتين وبعدم التنفيذ مرة لعدم وجود الزوجة بمحل الارشاد واكتفى به وطلب الحكم

### المحكمة

من حيث أن الدعي قدم الحكم المبين بالمحضر واكتفى به وطلب الحكم ومن حيث أنه غير كاف لأنه لا بد لإثبات النشوز من محضر رسمى يثبت دواعها فيه عن تنفيذ الحكم في المسكن الباقي على شرعيته ومن حيث أنه ليس على هامش الحكم إلا توقيع بختم على كلمة غير رسميه تنسب إلى الدعي عليها الهروب وهذه أمور لا يبنى عليها أحكام ومن حيث أنه اكتفى وطلب الحكم بما ثبت ومعنى ذلك أنه لا يطلب عيناً ولا يقدم إثباتاً آخر

### لهذا

قررنا ( ١ ) بحوزه عن إثبات الدعوى ( ٢ ) رفضها وأمرنا حضورياً

### البادى

( ١ ) يجب إعطاء النفقة لمن في يده الصغير ولو كانت يده عليه غير مشروعة لأن القوت يجب للصغير ولو كان في أيادى القصوص  
( ٢ ) النفقة يستحقها ذو اليد حتى يثبت التضرر أحقية يده ويأخذ حكماً وينفذه

( ٣ ) الدفع بالأداء في دعوى نفقة الصغير اعتراف بالدعوى



( ٤ ) الدفع بالأداء في دعوى نفقة الصغير موضعه وقت التنفيذ

( ٥ ) كون النفقة مأموراً بها لا يمنع من سقوطها

« أمر بأداء مقرر وزيادة وفرض أجر حضنة وسكن وبدل فرش غطاء »

### الوقائع

طلبت المدعية أمر المدعى عليه بأداء ما قرره على نفسه لولده المرس بالورقة العرفية المحررة بينه وبين مطلقه والدة الولد المذكور وقدره خمسة وعشرون قرشاً شهرياً لنفقة الولد وزيادة هذا المقرر إلى الحد المناسب وفرض بدل كسوة وفرش وغطاء وأجر حضنة ومسكن والمصاريف وأتباب المعاماة لما ذكرته بدعواها والمدعى عليه دفع بأن المدعية متزوجة بأجنبي من الصغير وأن يدها عليه يد باطلة وقالت المدعية أن النفقة تعتمد اليد وطلبت معاملته بإقراره فقررنا ضم الدفع للموضوع فدفع ثانياً بالنسبة لأجر المسكن بأنها تملك سكناً وأنها لا تستحق أكثر من المبلغ المقرر بالورقة المذكورة وصممت المدعية على طلباتها وقدمت الورقة المذكورة

### المحكمة

من حيث أن المدعى عليه اقتصر في دفعه على ما يأتي : —

( ١ ) أن يد المدعية على الصغير غير مشروعة والنفقة يستحقها ذو اليد حتى يثبت المدعى عليه عدم شرعية اليد وبأخذ حكماً بذلك وينفذه لأن الصغير لا يجوز حرمانه من القوت بسبب أن اليد الموضوعة عليه غير مشروعة فإن القوت يجب له ولو كان في يد المصوم ثم دفع بأنه أدى إليها ٦٣ قرشاً من المقرر وموضع الدفع بهذا هو وقف التنفيذ لأن النفقة لا يمنع من سقوطها أن تكون مأموراً بها ثم دفع ثالثاً بأن المدعية تنازلت عن طلب



الزيادة وهذا التنازل صدر عما لم يستحق به وهو السقييل وكل متبرع له  
الرجوع عن تبرعة وخاصة إذا كان متبرعاً عن حق الغير

### لهذا

حكنا باعتبار هذه الدفوع جميعها كيدية وأمرنا بأداء القدر بالورقة  
المرفقة المؤرخة عشرين يولية سنة ١٩٤٢ ومثلها بدل كسوة كل أربعة  
أشهر وكل نصف حول بدل فرش وغطاء ومثله شهرياً أجر حضانة ومسكن  
وأمرنا بالأداء معتبراً حضورياً

### للباىء

- (١) انقطاع أخبار النائب وعدم سؤاله عن زوجه وأولاده مدة طويلة  
وعدم عودته إليهم بعد فصله من عمله دليل الوفاة  
(٢) مصلحة خفر السواحل لما فيها من المطاردات والمناورات  
مظنة الهلاك

« طلب إثبات وفاة ووراثه وتسليم نصيب »

### الوقائع

ادعت المدعية أن زوجها محمد الأمين أحمد مقبول والد المدعى عليهم قاتل  
غيبته منقطعة من خمسة عشر سنة في جهة لا تعلم وغلب على الظن وفاته  
وقد انقطعت أخباره وبحث عنه بكل الطرق فلم يستدل عليه وأنه ترك  
مفكولات وعقارات وأدوات منزلية تقدر قيمتها بمشيرة جنينيات وانحصر  
ميراثه في المدعى عليهم أولاده وفي المدعية زوجته بلا وارث له سوام  
وطلبت الحكم لها على المدعى عليهم بوفاة زوجها والدم المذكور وأنها من



ضمن ورثته بصفتها زوجاً له تستحق في تركته الثمن فرضاً وقدمت شاهدين شهدا لها بدعواها وجاء التحرى الإدارى والأعلى غيبته غيبة منقطعة والنصيب وطلبت الحكم

### الحكمة

من حيث أن التحريات أثبتت أن النائب تغلب وفاته أولاً لطول المدة التي تقيها وثانياً لعدم ورود أخبار عنه وثالثاً عدم سؤاله عن زوجه وأولاده وهذا عادة دليل الوفاة لأنه لا يستغنى أحد عن معرفة أخبار أهله حتى ولو كان له أهل آخرون رابعاً أنهم تحمروا عنه من جهة عملة فلم يستدلوا عليه والمادة فيمن يفصل من عمله أن يسود إلى أهله فإن لم يند إلى أهله دل ذلك عادة على وفاته وخاصة بعد اثني عشر عاماً . خامساً أن جهة السواحل ذاتها مظنة الهلكات ويجوز أن يكون فصله التيس ببعض المناسبات التي لا تعرف عادة وتكتم ومن حيث أن الدعوى ثبتت بالشهادة والتحرى ومن حيث أن زوجة المتوفى أن كان له ولد فنصيبها في تركته الثمن فرضاً

### لهذا

حكمتنا ب وفاة محمد الأمين أحمد مقبول وأن فريضة خليل أحد ورثته بصفتها زوجاً له تستحق في تركته الثمن فرضاً ثلاثة قرارات من أربعة وعشرين قبطاً انقسمت إليها تركته وأمرنا الكافة في شخص المسمى عليهم بالتخليفة بين المدعية ونصيبها المذكور غيباً

### الباب

(١) أجر العمل في سوق يرتفع تبعاً للسلسلة المتبادلة فيه



( ٢ ) لا يوجد عامل في أيام النلاء لا يزيد كسبه عن ستة قروش مادام يجد عملاً اعتاد العيش منه أيام الرخاء فأكد عامل لا ينقص كسبه عن عشرة قروش مادام لم ينسد في وجهه باب عمل

( ٣ ) كان أجر أكررة الزراعة أرخص أجر قبل ظروف هذا النلاء فارتفع من ثلاثة إلى عشرين وبهذه النسبة زادت مكاسب العمال  
( ٤ ) الشهادة التي تناقض طبيعة الظروف كأدلة

« طلب إبطال مقرر لا تقضاء المدة بوضع الجمل »

### الوقائع

طلب المدعى إبطال المقرر من هذه المحكمة من تاريخ وضع حملها ولقاً اسمه محمد جلال بعد طلاقها منه طلاق أول رجبياً بأشهاد مأذونية قسم ثانى دمياط لم يراجعها بعده وضمت القضية بطلب نفقة إصلاح وأجرة حضنة وإرضاع ومسكن لمحمد جلال المذكور في هذه القضية وطلبت أم المدعى في هذه القضية وجدة الصغير لأبيه دخولها معها ثالثاً لحضنة الصغير مجاناً والإنفاق عليه من مالها الخاص لفقر أبيه وتقرر دخولها معها ثالثاً وقدم المدعى شهادة ميلاد الصغير وأحضر الخصم الثانى شاهدين شهد أحدهما بأن المدعى يكسب يومياً من أربعة قروش إلى ستة قروش والثانى شهد بأنه يكسب ٧ قروش يومياً وأقرت المدعية باقضاء عدتها وطلب كل منهم الحكم

### المحكمة

من حيث أن الشاهد الأول شهد أن المدعى يبق منه قرش أو قرشان من كسبه الستة قروش وشهد الثانى بأن كسبه سبعة قروش في اليوم وعلى ذلك يكون الباقي حسب شهادة الثانى قرشان أو ثلاثة قروش في اليوم



والظاهر جداً أن في الشهادة بعض العجائب لأنه لا يوجد رجل في هذه الأيام « وفي سوق السمك القى تضاعف سره » لا يزيد كسبه عن ستة قروش لأنه لا يقل أن يرتفع سعر السمك ولا يرتفع أسعار أعمال رجال سوق السمك لأن ارتفاع سعر الشيء يرفع سعر القيمة للأعمال التي تبذل حواله ولا شك أن ستة قروش كسب صغير وأقل من العادة لسمنار في سوق السمك قبل الحرب وقبل ارتفاع أسعار السمك فلا بد أن كسب هذا الرجل معها كان صغيراً لا ينقص عن عشرة قروش فكل عامل الآن لم يسد في وجهه باب العمل يكسب أكثر مما قال الشهود وفي ذلك الموضع على الأخص كان ذات الأعمال ارتفعت أسعارها مع أسعار المروض وأعيان التجارة بدليل أن الأكار في الزراعة كان يشتغل يومه بثلاثة أو أربعة قروش فارتفع سعر عمله الآن إلى حوالى عشرين قرشاً في اليوم وفي أقل ما يمكن عشرة قروش وهذا كان أرخص الأجور قبل تصاعد الأسعار فهذا الكسب القى شهد به الشهود مبالغ في تنقيصه

### لهذا

حكمتنا أولاً بمنع المدعى عليها من المطالبة بنفقة المدة ابتداء من ٣ يولية سنة ١٩٤٣ ثانياً رفض طلب الخصم الثانى وثمانين قرشاً صافاً لجميع القرارات شهرياً وأمرنا بالأداء بالنسبة لما قرر وبالنسبة لما منع منه وبالمصاريف الرسمية ومائة قرش أجر محام حضورياً

### المبادئ

( ١ ) الإقرار باستيفاء متجمد مدة بمدة المدعى بالحبس عن متجمدها لا يدل على استيفاء التجمد المحكوم بالحبس نظيره



(٢) في التنفيذ بالحبس من متجمد مدة شبه استيفاء بجمل الإقرار باستيفاء متجمد مدة بعدها ليس إقراراً باستيفاء المدة السابقة

« طلب إشكال في تنفيذ حكم حبس بمبلغ أربعة جنيهات مصرية »

### الوقائع

طلب المستشكل قبول الإشكال ووقف تنفيذ حكم الحبس الصادر من محكمة شبرا الشريعة بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٩٤٣ في القضية رقم ٩٥٥ سنة ٤٢ - ١٩٤٣ بحبس ثلاثين يوماً نظير أجرة حضانتها وإرضاعها أربعة أشهر من ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ونفقة وكسوة أربعة أشهر أيضاً من ٢٢ يناير سنة ١٩٤٣ تجمعت بحكم تلك المحكمة في القضية رقم ٣٣١ سنة ٤٢ - ١٩٤٣ وأودع في المبلغ المذكور خزينة عافضة دمياط بإيصال / ٨٠١٦ - ٤٣ و / ١٧٢ وقدم إخطاراً لم يدل على أن التجمد المحكوم بالحبس من أجله قد سدد ولم يأت في أوراق الإشكال ما يدل على ذلك

### الحكمة

من حيث أن طالبة التنفيذ تنفذ عن المدة من ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٢ لثاية ٢٨ إبريل سنة ١٩٤٣ والمدة من ٢٢ يناير سنة ١٩٤٣ لثاية ٢١ مايو سنة ١٩٤٣ المحكوم نظير متجمدها بالحبس في القضية ٩٥٥ سنة ٤٢ - ومن حيث أن الإخطار المقدم من المستشكل المؤرخ ٢٨ إبريل سنة ١٩٤٣ منصوص فيه أن الاربعائة وخمسين قرشاً وأربعة مليات إنما هي متجمدة شهرى سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٤٣ وليس في الأخطار ولا في إقرار الطالبة ولا وكيلها ولا في مستندات المحكوم عليه ما يدل على استيفاء التجمد عن المدة المحكوم بالحبس عن متجمدها وإنما هناك فقط ما يدل



على استيفاء التجمد عن مدة الحكم الصادر بالحبس في الناحيتين ومن حيث أنه ثابت بالأخطار الرسمية المذكور أن باقى التجمد عن الدين أحده شرعيتها وثمانية عشر قرشا وسبعة مليات وأن مدة الحبس لم يستوف متجمدها لأنه كل متجمدها تسعة وأربعون قرشا دفع منها مائتان وأربعون والباقي أربعة جنيهات مصرية وأن التسوية التي ادعاها المستشكل لم تقدم وثيقها الآن لا من الوزارة ولا من الخضم ولم تقر بها الطالبة ولا وكيلها .

### لهذا

حكمنا رفض الاشكال وإعادة الحكم للتنفيذ غيايبا .

### البابى

(١) لا بد من تجديد الدفء الشطب لأجل الحكم بمقتضى النكول :  
(٢) لأجل التخلف عن الحلف للمرض تكفى شهادة كتابيه من خير بالمرض (طبيب) .

(٣) إذا حضر للحلف على الدفع فتخلف الدافع فشطب الدفع فانصرف الحالف لم يكن للدافع في آخر الجلسة طلب الحكم بمقتضى النكول

### الموضوع

طلب نفقة زوجية بأنواعها

### الوقائع

طلبت المدعية الحكم لها على زوجها المدعى عليه بفرض نفقة زوجية يتوعمها وأجرى مسكن وخادم من تاريخ رفع هذه الدعوى : ٢ أغسطس



سنة ١٩٤٥ محتفظة لنفسها بحقها في المطالبة في السنة السابقة على رفع الدعوى مع المصاريف والأتعاب .

والدعى عليه صادق على سبق الزوجية والدخول والمعاشرة وقال أنه طلقها بتاريخ ٢٢ يولية سنة ١٩٤٥ بأشهاد ٢٠ ملاقا رجيا وانكر ما عدا ذلك من الدعوى ودفعها بالاتفاق إلى تاريخ الطلاق المذكور وبأنها استلمت منه نفقة عدتها عن سنة بمقتضى ورقة عهرية موقع عليها من المدعية وبضمانة والدها وشهود وطلب تقرير عدم سماع الدعوى ورفضها وأجاب وكيل المدعية على هذا الدفع بأنه حلى والمحكمة اعتبرت هذا انكارا للدفع وكلفت الدعى عليه اثباته فاستأجل وأجل القضية لتلك الجلسة ١٢/٤/١٩٤٥ وفيها لم يحضر الدافع فقررت المحكمة شطب الدفع . وكلفت المدعية الاثبات فاستأجلت جلسة أخرى وفيها حضر وكيل الدعى عليه وطلب تجديد الدفع فأجيب وقدم شاهدين لم تمول المحكمة على شهادتهما وقررت محجزة عن إثبات الدفع . فطلب تحميل المدعية الميئن بالمصيفة المدونة بالمحضر فوجهتها إليها المحكمة وطلب وكيلها التأجيل لإحضارهما للحلف فأجيب لجلسة ١٩٤٦/٢/٥ وفيها لم يحضر الدافع وطلب وكيل المدعية المدعية شطب الدفع فقررت المحكمة شطبه وأطعت على التحريات الواردة من مجلس بور سعيد البلدى الدالة على أن صافي صوب المدعى عليه ٣١١م و١٣ج شهريا وحكمت المحكمة بالنفقة وقبل انتهاء الجلسة حضر وكيل الدعى عليه وطلب إعادة القضية للردول فأعيدت وطلب الحكم بتكول المدعية عن الحلف وقبول الدفع ورفض الدعوى . وصمم وكيل المدعية على طلب الحكم بالطلبات .



## المحكمة

من حيث أن المدعية ادعت دعواها المذكورة وطلبت ما طلبته بها ومن حيث أن الدافع لم يحضر بجلسة ١٩٤٦/٢/٥ وتخلفت المدعية وبلسان وكيلها طلبت شطب الدفع . وعلى ذلك يعتبر الدافع متنازلا عنه مؤقتا .

ومن حيث أن الدافع بالجلسة المذكورة وبعد النطق بالحكم وكتابته حضر قبل انتهاء الجلسة وطلب الحكم بمقتضى النكول بقبول الدفع ورفض الدعوى وفضلا عن أن الاجراء السليم كان أن يطلب أولا إعادة الدفع من الشطب وتجديده والدعوى به ثم يطلب ما يطلبه فانه لم يفعل ذلك بل طلب مباشرة الحكم بمقتضى النكول في دفع شطوب لم يجدد . وفضلا عما ذكر فإن المدعية أحضرت شهادة من طبيبين مسلمين يسع المحكمة اعتبارهما خبيرين في الرض الذى ادعته المدعية وتضررها بهما عن الحضور للحلف وكان على الدافع بعد أن قررت المحكمة في هيتها السابقة قبول عذرها في التحلف إذ قررت بجلسة ١٥ شهر ١ سنة ١٩٤٦ تأجيلها لجلسة ٥ شهر ١ سنة ١٩٤٦ لحضور المدعية للحلف وهذا قرار حاسم يزيل أثر التخلف ويظهر أن المدعية كانت حضرت فلا لتحلف اليقين الموجهة إليها فلما خاف المدعى عليه من الحلف ترك الدفع للشطب فلما شطب وحكمت المحكمة حكمها الضرفت المدعية قافلة إلى منزلها فلما تأكد المدعى عليه من عدم إمكانها الرجوع إلى الجلسة حضر الترضية بعد أن طلب إعادتها ومارى المحكمة عن الخطئة السليمة بما قال مما لاحق له في قوله فالمدعية (١) اعتذرت عن الحضور فقررت المحكمة قبول عذرها في التخلف (٢) في جلسة الحلف التى حددتها المحكمة بعد قبول عذرها لم يكن هناك دفع منظور لتحلف عليه ولم يحضر منهم من يحتاج بعدم حضورها وطلب تقرير نكولها .



## لهذا

قررت المحكمة : — أولاً إن النكول لم يوجد . ثانياً تميد المحكمة  
النطق بالحكم الصادر في ٥ شهر ٢ سنة ١٩٤٦ ونصه .

حكمتا بثلاثة قرش صاغ شهرياً ومثلها لبدل كسوة كل ستة أشهر ومائة  
قرش أجرة مسكن شهرياً وثلاثين قرشاً أجر خادم وأمر بالأداء من تاريخ  
رفع الدعوى والمصاريف الرسمية وأربعة قرشاً أجر محام واكتفى .

## المبادئ

- (١) تكون اليمين حجة إذا لم يثبت كذبها ولو بحسب الظاهر .
- (٢) حكم النشر وإن لم يقدم ما يدل على أنه نهائي كاف في رفض  
دعوى الحبس .

(٣) إذا تمارض مقتضى الحكم بالحبس مع مقتضى رفض الذي سقط  
المجتان وأصبحت الدعوى مستحيلة الإثبات .

(٤) الدعوى التي لا يمكن إثباتها لا تسمع لأنه لا مجال للإثبات فيها

« طلب حبس نظير مبلغ ١٢٠٠ قرش »

## الوقائع

قصرت الدعية دعواها على طلب أمر المدعى عليه بأن يؤدي إليها  
مبلغ ٦٠٠ قرشاً صاغاً متجمداً نفقتها عن المدة من أول إبريل سنة ١٩٤٥  
لتأخير آخر مايو سنة ١٩٤٥ بمقتضى حكم النفقة الصادر من هذه المحكمة  
في ٢٠ / ١١ / ١٩٤٤ في القضية ٥٦٧ سنة ٤٣ / ٩٤٤ وحسبه الامتناع  
للأسباب الواردة بدعواها التي أثبتتها بصورة حكم النفقة للنزوه عنه والمدعى  
عليه أمر بالأداء وأعلن الأمر وورد الاعلان منفذاً . ووكل المدعى عليه دفع  
(١٠ - م)



بالحكم بالنشوز والنزع من المطالبه بهذا الحكم بموجب حكم هذه المحكمة  
في ١٧ / ١٠ / ٦٤٥ في القضية ٣٢٠ سنة ٤٤ / ٩٤٥ كما طلب تخليفها  
اليمين بالصينه المدونه بالمحضر فحلفتها كما استخلفت .

### المحكمة

من حيث إن الدعيه لم ترد على حكم النشوز في القضية ٣٢٠ سنة ٤٤  
٩٤٥ وأنها ممنوعة به من المطالبه بالحكم في القضية ٥٦٧ سنة ٤٣ ، ٩٤٤  
الدعيه لم تقدم ما يدل على الفاء هذا الحكم وأن حكم النفقة في هذه الحال  
لا يقل شأنًا عن حكم نفقة معارض فيه بإحدى الطرق على أسوء الأحوال  
ومن حيث إن قضية الحبس يجب رفضها إذا كانت حكم النفقة في  
تلك الحال أو مثيلها .

ومن حيث إن اليمين التي حلفتها المدعية على بطلان الدفع ثبت كذبها  
بتقديم الحكم القى لم ترد عليه وأن الحجة هي اليمين التي لم يعرف كذبها  
بحسب الظاهر .

ومن حيث إنها حلفت على أنها ليست ممنوعة من المطالبه بالنفقة بسبب  
النشوز وقد ثبت منعها بتقديم الحكم ولم تطل ذلك بأنها مغلًا كانت ممنوعة  
وأني حكم النزع فصار نهائيًا بل حلفت على عدم النزع إطلاقًا نعم إن لها أن  
تقول إنى لم أكذب في يميني لأنى أحلف على الحال وحكم النزع غير قائم حالا  
ولكن يبقى عليها أن تثبت عدم استمرار هذا الحكم وإذا خجعت اليمين  
ناقصة وهذا معنى أنها حجة في الظاهر وتقابلها حجة الدعي عليه لأنه قدم  
الحكم والأصل استمراره حتى تثبت الدعيه إبطاله فهذه أيضا حجة ظاهرية  
ومن حيث إن حجة ظاهرة واجهت حجة ظاهرة فلا يجوز ترجيح  
إحداهما على الأخرى فتسقطان وتبقى الدعوى مستحيلة الإثبات والحالة



هذه ومن حيث إن الدعوى والحالة هذه مستحيلة الإثبات وأن كلا منهما  
طلب الحكم ولم يقل إن عنده حجة أكثر مما قدم .

### لهذا

قررنا عدم الاستمرار في سماع دعوى الحبس حضوريا .

### الباب الثاني

(١) على كل متخيب أن يعرف محل إقامته ليتمكن أصحاب الحقوق  
عنده من استيفاء حقوقهم .

(٢) إذا جاز للقاضي أن يطلق على النائب غير معلوم المحل جاز له أن  
يحكم عليه بالحبس لأن الطلاق أخطر من الحبس .

وخاصة والحبس لا يمكن تنفيذه لتأية وجهل محله .

(٣) الحبس الجاء إلى أيفاء الدين والدائن استنفاء كل الوسائل  
لاستيفاء دينه .

« طلب حبس نظير ٨٠٠ قرش »

### الوقائع

طلبت المدعية أمر الدعي عليه بأن يؤدي إليها مبلغ ٨٠٠ قرش مضمند  
تفقة ولديه منها بهجت ونوال وكنوتها وأجرة مسكنهما وبذل قرشهما  
ووفطائهما وأجرة حضانتها وأجرة إرضاع بنته منها نوال في السنة من  
أول يولييه سنة ١٠٩٤ لتأية نوفمبر سنة ١٩٤٤ بموجب حكم التفقة الصادر  
من محكمة المطرية الشرعية في ٦ / ٢ / ١٩٤٥ في القضية رقم ٤١ سنة  
٤٤ - ١٩٤٥ وجبته عند الامتناع للأسباب الواردة بدعواها التي



أثبتتها بصورة حكم النفقة المنوّه عنه وبالبينة الشرعية والمدعى عليه أمر بالأداء وأعلن بالأمر في مواجهة وكيل نيابة المرأة وورد الإعلان  
مسنّداً . . .

### الحكمة

من حيث أن مبدأنا في كتابنا مبادئ من ١٨٢ ج ١ أن على المدعى عليه أن يعرف المدعى إذا كان صاحب حق عليه عنوانه حتى يمكنه استيفاء حقه منه بالمخاصمة وأن المدعى عليه هنا ثبت من التحريات البينة على أصول الإعلانات في بيان السبب في عدم إعلانه حيث قال رجال الإدارة ( إنه غير مقيم ولا يعلم له محل إقامة ) وتكرر هذا الجواب كما دون على أصول الإعلانات ٢٢٩، ٤٣١، ٨١٨

ومن حيث إن الحبس ليس أكثر خطراً من الطلاق وفي دعاوى الطلاق للنسبة يكفي بإعلانه في وجهة النيابة إذا ثبت من التحريات أنه ليس له محل إقامة معلوم ولا يعلم مقره فضلاً عن أن الحكم بالحبس هنا لا يضر المدعى عليه لعدم العثور عليه فإذا وجد وتبين أن في الإجراءات بطلاناً وخاصة في الإعلانات فله الاشكال .

ومن حيث إن يجب عليه إذا أورد أن يتنبه أن يترك لها نفقة أو منفقاً أو يأخذ عليها حكماً ببطان النفقة .

ومن حيث إنها لم تقبض وأصررت على طلب الحبس وأن الحبس ليس أكثر من أداة الجاء إلى إضفاء الدين إذا عثر الدائن على المدين واتخاذ الوسائل للشرومة لاستيفاء الدين جائز .

### لهذا

حكمتنا المدعية على المدعى عليه بحسبة ثلاثين يوماً نظير التعبد على أنه



فودفعه أو أحضر به كفيلا مقتدرا ترضاه أو طلبت الإفراج منه أفرج فوراً غيايباً واكتفى .

### المسند

(١) حول أجر الحضانة والإرضاع بنفقة الإصلاح والسكن يؤدي إلى فساد الصلح .

(٢) جهل حق الحضانة يؤدي إلى عدم صحة الصلح عليه .

(٣) جهل أساس الصلح التبرع بحق الصغير صلح بغير بدل .

طلب زيادة نفقة صغيرة وفرض أجور حضانة ومسكن وبدل فرش وغطاء

### الوقائع

تضمنت الدعوى أن المدعية كانت زوجة للمدعى عليه وقد رزقت منه حال قيام الرجة بنت صغيرة فقيرة تدمى . عطيات . في يد أمها المدعية وحضانتها الصالحة لها شرعاً وأن المدعى عليه طلق المدعية بإشهاد رسمي في ٧ يناير سنة ١٩٤٦ بعد أن استصدرت عليه حكماً من هذه المحكمة في ٥ - ٢ سنة ١٩٤٦ في القضية رقم ٦٥ سنة ٤٤ - ٩٤٥ في فرضه مبلغ ٢٥ قرش لإصلاح شأن وكسوة البنت المذكورة . والمدعية تطلب لذلك الحكم لها على مطلقها المدعى عليه زيادة ذلك المقرر بالحكم المتوهم عنه لبنته المذكورة إلى الحد الذي يتناسب وكبر سن الصغيرة وارتفاع الأسعار الحاجيات عن وقف الفرض وفرض أجور حضانة أو مسكن وبدل فرش وغطاء وإلزامه المصاريف والآثاب للأسباب الواردة بدعواها التي أثبتتها بصورة حكم النفقة وإشهاد الطلاق المتوهم عنهما والمدعى عليه قدم الدعوى دعواه ورقة عرفية مؤرخة ٧ يناير سنة ١٩٤٦ موقفاً عليها تحتم منسوب



المقتداعين وتوقيع شهود جاء بها ( أن المدعية أستلّت من المدعى عليه مبلغ ٤ جنيه مقابل أجور الحضانة والإرضاع والسكن والتموين للبت للذكورة لغاية تمام حضانتها . )

### الحكمة

من حيث إن المقرر للصغيرة بالحكم المبين بالدعوى والوفائع والأسباب ٢٥ قرش شهريا نفقة ، إصلاح وبدل كسوة وذلك لا يكف يبداهة ومن حيث أنها أقرت على الاتفاق العرفى المؤرخ ٧ يناير سنة ١٩٤٦ أنها استلّت ٤ جنيه مقابل أجر الحضانة والإرضاع والسكن والتموين للبت للذكورة لغاية تمام حضانتها وهذا غير معقول - ١ - لأن النص على أن المبلغ في نظر أجر الإرضاع دليل على أن الاتفاق في سن رضاع الصغيرة فيكون الباقي لها من سن الحضانة على الأقل ٧ سنوات جملة نفقتها ومسكنها فيه أربعة جنيهات فليس من المعقول أن يعتبر هذا الاتفاق إلا على أساس التبرع بحق الصغيرة - ٢ - إن التبرع بحق الصغيرة لا تملكه المدعية وإن حصل فيما مضى فليس يلزمها المضى في التبرع - ٣ - إن خلط أجر الحضانة والإرضاع وهما حق خلص للمدعية بالسكن ونفقة الإصلاح وهما حق خلص للصغيرة يجعل أجر الحضانة والإرضاع مجعولا في هذا التصرف فلو أصبح الصلح فيهما لأدى إلى الجهالة في بدل الصلح والصلح تفسده الجهالة في البذل - ٤ - وعلى ذلك فهذا التصرف تبرع بنصفه بحق الصغير وصالح على بدل مجهول في نصفه الثانى وجهالة بدل الصلح تفسده والتبرع بحق الغير لا يجوز فضلا عن أنه غير ملزم .

لهذا

وعملا بالمادة رقم ٢٨١ من اللائحة حكمتنا - ١ - باعتبار الدفع غير



متوجه - ٢ - زدنا المحكوم به للصغيرة عطيات وحكمت لها بأجر حضانة ومسكن وبديل فرش وغطاء ليكون المزيد والزيادة والمحكم به من جديد مائتي قرش شهريا وأمرنا بالأداء وبالمصاريف الرسمية وبمائتي قرش أجر عام .

### البادئ

(١) إذا أودع التجمد ولم يقدم مستندات البراءة وسع المحكمة تصرفان .

(٢) أذن المدعية بصرف الوديعة وهو اعدل واحوط .

(٣) رفض الاشكال وإعادة الحكم للتنفيذ

« طلب إشكال في تنفيذ حكم حبس رقم ٩٤ سنة ٤٤ - ١٩٤٥ »

### الوقائع

طلب المستشكل قبول إشكاله ووقف تنفيذ حكم الحبس الصادر للمستشكل ضدها عليه من هذه المحكمة في ٧ المحرم سنة ١٣٦٥ ١٢-١٢ سنة ١٩٤٦ في قضية الحبس رقم ٩٤ سنة ٤٤ - ٩٤٥ للأسباب الواردة بدعواها التي أنبتها بانه أدع المبلغ المطلوب في قضية الحبس وقدره ٢٥٠ مليم ١٩ جنيه بخزاة هذه المحكمة في ٢٧-٢ سنة ١٩٤٦ بإيصال رقم ٩٤٧٨٥٣ على ذمة المستشكل ضدها للفصل في دعوى براءة ذمته من هذا المبلغ وعليه اليوم حضرا وكلا الطرفين وطلب كل منهما الحكم بوجهة نظره بمد أن قدم وكيل المستشكل ضدها أوراق التنفيذ المدالة على عدم الطعن في الحكم بجلسة

٣ - ٤ سنة ١٩٤٦



## المحكمة

من حيث إن الإجراءات المتبعة واللازمة لأجل وقف السير في دعاوى الحبس حال الدفع بالبراءة - ١ - أن يقدم الدافع أدلة البراءة - ٢ - أن يودع المتجعد . وهنا لم يتم الركن الأول . وحينئذ يحتمل جداً ألا تكون المستندات مؤدية إلى الحكم بالبراءة ويكون الدفع حينئذ إحتيالا ومن حيث إن الحبس إذا وقع لا يمكن رفعه ويجب عدلا أن تقتض جواز الحكم لصالحه في دعوى البراءة احتياطا وعلى ذلك فلا يجوز أن نتصرف تصرفاً لا يمكن تداركه وأما منا تصرفان - ١ - أحدهما رفض الإشكال والأمر بتنفيذ الحكم لأن المشتكل لم يسلك الطريق القانوني للدفع بالبراءة بعرض مستندات البراءة في قضية الحبس لاستصدار قرار بوقف السير فيها وهذا التصرف يسم المحكمة عدالة لأن التخصير في عرض المستندات إنما هو من المشتكل ولا يجوز للمحكمة أن تثق بهذه المستندات بدون أن تراها - ٢ - والتصرف الآخر إذنت المشتكل ضدها لصرف الوديمة نظير المحكوم بالحبس فيه ووقف تنفيذ حكم الحبس لسبب قبض المبلغ للتجعد وهذا تصرف فوق أنه عدالة فهو احتياط ورحمة . فإن المشتكل إذا كسب دعوى البراءة بمستنداته التي لم يطلع المحكمة عليها كان له أن يسترد المبلغ الذي أذن بصرفه ويكون وقف تنفيذ حكم الحبس حينئذ قد صادف موضعه وإذا خسرها فإن المشتكل ضدها لم تخسر شيئاً فقد وقفت المحكمة تنفيذ حكم الحبس في نظير إدنها بقبض المتجعد بالحبس نظيره .

## لهذا

حكمتا - ١ - بإذن المشتكل ضدها بصرف مبلغ ال ٢٥٠ مليم



١٩ جنبه الأمانة المودعة بالإيصال رقم ٩٤٧٨٥٣ بتاريخ ٢٧ - ٢ سنة ١٩٤٦ - ٢ - بوقف تنفيذ حكم المجلس في القضية رقم ٩٤ سنة ٤٤ - ١٩٤٥ المؤرخ ٧ المحرم سنة ١٣٦٥ من هذه المحكمة .

### الباب ادى

- (١) إذا ادعت نفقة وادعت مدة فصادق على استحقاق النفقة لم تدخل المدة لأنها دعوى ثانية تحتاج إلى مصادقة صريحة لأن تأخر أداء النفقة خلاف الأصل والمادة إذ المادة في النفقة أن تستوفى مقدماً
- (٢) المادة أن ظروف الطلاق ظروف عدم تقام فيكون أساس الماملة حال الطلاق الحذر وسوء الظن فلا أداء بلا إيصال من تاريخ الطلاق أو ابتداء سوء التقام
- (٣) الأصل ونفقة العدة أن تكون غير مستوفاة ما لم يقدم عليها إيصال

### « نفقة عدة »

#### الوقائع

طلبت الدعية الحكم لها على المدعى عليه بجعل للقرر لها بالحكم الصادر من هذه المحكمة في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤١ في القضية رقم ١٠٢٤ سنة ٤٠ و ١٩٤١ فرض ستون قرشا شهرياً يبتدى من ربيع ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤١ تاريخ طلاقها من المدعى عليه وذلك بالنسبة للمقرر لها فقط لما ذكرته بدعواها وأثبتتها بصورة الحكم المذكور بمد أن صادق المدعى عليه على صدور القرض وأنكر ما عدا ذلك كما قدمت صورة بتأييد الحكم المذكور استثنائياً من محكمة النسوة الكلية الشرعية في القضية رقم ٨٨ سنة ٤١ - ٩٤٤ وقدمت إلهاد الطلاق



## الحكمة

من حيث أن الحكم المطلوب مدة صدوره بتاريخ أول ذي القعدة سنة ١٣٦٠ - ٢٠ - ١١ سنة ١٩٤١ وأنه صدر بالتصادق على الدعوى وأنها كانت تدعى فيه مدة وإن النى منع من الحكم بالدة أن المصادقة على الدعوى لم تكن شاملة للمدة شمولاً تفصيلياً منصوباً عليه إذ أنه فقطصادق على استحقاق النفقة والاستحقاق لا يشمل الاستحقاق فيما مضى ومن حيث أن المدعية قدمت ورقة الطلاق والمادة في الطلقة أن لا تستوفى نفقتها إلا في ظروف كظروف الطلاق لأن التتمام مقطوع فالمادة في أحوال الطلاق عدم أداء النفقة لأن الصلاة منقطعة وأن التعامل في هذه الحال مبناه الحذر وسوء الظن وعدم التتمام فيما إذا لم يقدم إيصالا باستيقاء النفقة من ابتداء تاريخ الطلاق فكون النفقة غير مستوفاة بحسب الأصل والمظاهر ومن حيث أن الطلاق من تاريخ ٥ شعبان سنة ١٣٦٠ - ٢٨ - ٨ سنة ١٩٤١

## لهذا

حكمتنا بحكم الصادر في القضية رقم ١٠٢٤ سنة ٤٠ - ٩٤١ ابتداء من يوم خامس شعبان سنة ١٣٦٠ - ٢٨ أغسطس سنة ٩٤١ بالنسبة للمدعية فقط وأمرنا منه بمقتضى ذلك متبراً حضورنا

## المبادئ

- (١) لا تكون التحريات حقة إلا إذا كانت مستقاة من سجلات رسمية
- (٢) قد يدعى الذى أجرى التحريات ( إذا ظهر عدم حجتها ) أنه غش فيها



- (٣) تبطل التحريات بمعلومات أكد وأقوى ثبوتاً منها  
 (٤) لا تناقض بين الحجتين إلا إذا كانا في قوة واحدة  
 (٥) التحريات التي لا تستند إلا إلى معلومات شخصية تكذب  
 بأوراق رسمية  
 (٦) معلومات سجل رسمي أقوى من معلومات رجل رسمي  
 (٧) الطلاق وانقضاء المدة لا يدفع دعوى النفقة قبل انقضائها

« بطلب نفقة زوجة وحفيدين »

### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة لها ولبناتها عزيزة وفريال على زوجها وأيهما  
 المدعى عليه وأمره الأداء إليها وقدمت وثيقة زواجها به وشهادتي ميلاد  
 الصغيرتين وبينت مقادير تحمرت المحكمة عنها فورد التحري الإداري بأنه  
 ليس له ملك فقدمت كشافين من مصلحة الأموال المقررة بملكيته لملزعين  
 عواندهما السنوية ١٢ جنيه ووكيله لاحظ بحد كرهة حاول فيها اثبات أن التحريات  
 لا يمكن أن تكذب لأنها صادرة من موظف مسئول وأخيراً قال أن موكله  
 فقير وأن له زوجة أخرى وأما وأختاً ينفق عليهم إلى آخر ما جاء بحد كرهة

### المحكمة

من حيث أن ما قاله معاون المحافظة في التحري عن ممتلكات المدعى  
 عليه ليس منسوبة إلى سجلات رسمية ولكنه منسوب إلى تحريات له قد  
 يدعى أنه غش فيها وكونه رجلاً رسمياً لا يعني كون هذه المعلومات رسمية  
 لا يأتينا الطعن ففي قابلة للطعن ولكن بدليل أقوى منها فالمدعية كذبت  
 التحريات الدالة على أن المدعى عليه ليس له ممتلكات فلم تلق المحكمة



تكنذيبها بالقبول وانتظرت الدليل تقدمت وثائق رسمية دلت على ملكيته في منزله وقد ورد في الوثيقتين ما يدل يقينا على إيراد الميزلين لأن المادة أن ضريبة الباني هي إيجار شهر وعلى ذلك يكون مجموع التقييمتين قدر إيراد الملك المذكور شهريا وقبله يكون لاحظ ذلك في مذكرته وتكلم في أن له زوجة أخرى وأختا وأما ينفق عليهن ولكن لم يقدم وثيقة الزواج الأخرى ولا الحكم الصادر عليه لأمه وأخته أما طلبه التحقيق في التناقض فوضعه إذا كانت الحجتان متساويتين قوة أما إن كانت إحداها أقوى من الأخرى فالأقوى يكذب الأضعف فالقوى وجد أن أحد الطرفين قدم معلومات رجل رسمي (موظف) والطرف الثاني قدم معلومات مستندة إلى سجل رسمي وأما الدفع بالطلاق وانقضاء المدة في ١٧ / ٢ سنة ١٩٤٤ فلا يرفع الدعوى لأن النفقة تجب على الأقل من تاريخ الطلاق أن لم تجب من تاريخ رفع الدعوى كما هو المادة أو من تاريخ طلبها إذا أثبت ذلك والمدعي عليه بعد ذلك أن يبطل الحكم من تاريخ انقضاء المدة ومن حيث أن المدعي عليه شمر بقوة أدلة المدعية ولذلك سلم بمبدأ الحكم في مذكرته التي بها دافع فتكلم في نواحي الطاقة والقدره وإن كان عمر هذا التسليم بطلبات لا ينتجها دفاعه بتاتا ومن حيث أن المدعية لم تثبت الدعوى من تاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٤٣ كما طلبت وتبقى مستحقة حسب المادة من تاريخ تقديم الدعوى حتى يثبت عدم استحقاقها

### لهذا

حكمتنا للمدعية أولا بمائتي قرش صاغ شهريا من تاريخ رفع الدعوى ٣٣ أ أكتوبر سنة ١٩٤٣ وبمثلا بدل كسوة لها كل ستة أشهر كذلك وثانيا لا يثبتها منه عريضة وفريال بمائة قرش لجميع المقررات شهريا من اليوم



وأمرنا بالأداء بالنسبة لها من تاريخ رفع الدعوى والبتين من اليوم  
وبالمصاريف الرسمية وبمائة قرش أجرة محامى حضورياً

### المبادئ

(١) يسقط الدفع باليسار بعد قبوله إذا مضت مدة ينفذ فيها بالاتفاق  
المبلغ موضوع الدفع وتصبح الدعوى واجبة القبول ..

« طلب زيادة مقرر صغار »

### الوقائع

طلبت المدعية زيادة المقرر في القضية الاستئنافية ن ٨٤ سنة ١٩٤٠، ٣٩  
لأولادها أحسان ومصطفى ومائشة وعبد على المدعى عليها عمى الصغار  
شقيق والدم المتوفى جوده محمد الدون لفقر الصغار وقصرها وعدم وجود  
من يتفق عليهم غير أمهم المذكورين والحكم المذكور قضى بفرض  
عشرة قروش كل شهر أربعاً بين الصغار على كل من المدعى عليهما وتبين  
من الحكم الذى قدمته أن استئناف الحكم هذه المحكمة ن ٧٤ سنة ٣٩  
و ١٩٤٠ المدفوع فيها يسار الصغار بما ورثوه من مكافأة أبيهم المتوفى أحد  
عشر جنياً وفوضت المدعية الرأى المحكمة فى زيادة ما تراه .

### المحكمة

من حيث أن الدفع الذى بقى عليه قرار رفض دعوى التفقة وقبول  
الدفع باليسار كان قيامه وقتياً لأنه بسبب أن الصغار يستحقون نصيبهم فى  
مكافأة قدرها أحد عشر جنياً على فرض صحة ذلك وذلك ينفذه الأتاق فى  
فى أقل من المدة الماضية وأن يسار أمهم المدعية لم يثبت لأن كل ما أقوت به أنها



تشتغل بأربعة قروش يوميا وذلك لا يكفيها فضلا من أنه لا مثبت ليسارها ومن حيث أن الاستئناف انتهى بالصلاح وما احطلت عليه الدعية في الاستئناف لا يكفي الآن وخاصة إذا كان نقيب الصغار في الكفاة قد نفذ ومن حيث أن المدعى عليهما لم يدفع الدعوى بشيء آخر وأن اليسار الذي بى عليه رفض الدعوى سابقا يثبت الفقر لأنه فضلا عن أنه ضئيل فهو مؤقت قصير الأمد وبمناقشة هيئة تبين أنه لا يكفي أربعة أنفس أكثر من عام .

ومن حيث أنه لم يتجدد للآن ما يدفع به المدعى عليهما دعواها من كسب الصغار أو غنام أو غنى أهم شيء .  
ومن حيث أن الصغار يستحقون لذلك زيادة المحكوم به إلى درجة الكفاية على هذا الحساب وفي ضوء هذه المقدمات وبناء على نتائجها .

### لهذا

زدنا المحكوم شهرًا للعقار الأربعة إلى مائتين وعشرين قرشا ومثلها بدل كسوة كل أربعة أشهر وأمرنا بالأداء أنصافا على المدعى عليهما وأدنا الدعية بالاستدانة على كل منهما فيما يختصه عند الحاجة إلى ذلك فيما يبا واكتفت بذلك .

### المبادئ

(١) إذا توجه الدفع بمقتضى النظم الوضعية ولم يتوجه بمقتضى الشريعة لم يسمع .

(٢) الشريعة تقول إن الأصل في الناس الحرية وانظم الوضعية تقول الأصل في الناس الجبر حتى يملوا حقوقهم .



(٣) النظم الوضعية للرشد والقصر فاسدة لأنها تضيع على القاصر مدة التجربة التي أعطتها الشريعة .

(٤) تقول الشريعة إن الطفل يولد حرا وإن الطفولة فقط تمنحه من استيفاء حقه في الحرية وبزوالها يزول المانع .

(٥) النظام الحسي في مصر نظام استثماري والدواء منه لرجوع إلى الشريعة .

لأن دستوره منحجر عليك لترشد ودستور الشريعة منحرك لترشد .

(٦) سبق الفصل يعتمد الموضوع لا المدعى عليهم .

« طلب معارضة في حكم نفقة صغيرة »

### الوقائع

طلب المعارضات قبول المعارضة شكلا لأنها قدمت في موعدها وموضوعا إلغاء الحكم المعارض في لأنه سبق الفصل في موضوع الدعوى من هذه المحكمة في القضية ٧٨٢ سنة ٤١ — ٤٢ ولقصر المدعى عليهما وقدما صورة الحكم المذكور وقرار مجلس حسي دمياط في ٢٩ محرم سنة ١٣٦١ ذكر به أنه سن عبد الله ١٦ سنة وزكريا ١٨ سنة .

### المحكمة

من حيث أن المدعى عليهما كان سنهما في ٢٩ محرم سنة ١٣٦١ ١٥ ٢ — ٤٢ بالتوالي ١٥ و ١٦ ومن الرشد في الشريعة النراء غيره في عرف المجالس الحسبية المصرية فأن الشريعة النراء متمشية على نظرية الطبيعة العادة وهي أن الانسان يولد حرا وإنما تؤخر الطفولة استيفاء لحقه من الحرية ولذلك يرشد الانسان بمجرد انتهاء عهد الطفولة وذلك يلوغه الخامسة



عشرة ولذلك قال عمر رضى الله عنه كيف تستبدون للناس وقد ولدتهم  
 أمهاتهم أحرارا أما المجالس الحسينية فقد أخذت أحكامها من سياسة أمم  
 الاستعمار وهى أن يظل الإنسان معجورا عليه فلا يتمكن على ممارسه الحرية  
 حتى يصير رجلا فيمطى أمواله فيضمها لأنه فى سن ٢١ يتصرف بمقتضيات  
 الرجولة حسب هذا السن ولكنه فى الوقت ذاته يتصرف كما تقتضيه الطفولة  
 بسبب عدم خبرته وإمضائه وقت الثمرن فى القصر فأول فوائد المجالس  
 الحسينية أنها تفوت على الناس ست سنوات من أعمارهم وهم فى حقارة الحجر  
 فالدفع له وجه حسب نظام لا تفره الشريعة وغير متوجه بحسب أحكام  
 الشريعة ومن حيث أن الدعوى سبق الفصل فيها بالنسبة لعل لا للدعى  
 عليها ومن حيث أن الحكم الصادر على ذكرها فى ٢٣ رمضان سنة ١٣٦١  
 فى القضية ن ٧٨٢ سنة ٤١ ، ٤٢ و ٤ شهر ١٠ سنة ٤٢ لم يصدر بتصحيحه  
 فى المقررات وإنما صدر بكاملها ولذلك تعتبر الدعوى مفصولا فيها بالنسبة  
 للنفقة وأجرة الحضانة وبدل الفرش والنظاء فالدعوى تعتبر مفصولا فيها  
 سابقا بالنسبة للموضوع وإن كان ذلك بالنسبة لنير المدعى عليهما فإن العبرة  
 بالموضوع لا بالمدعى عليه .

### لـمـنـا

حكمنا أولا بعدم سماح الدفع بالقصر ثانيا بسماح الدفع بسبق الفصل  
 وثبوتنا ثالثا قبول المعارضة شكلا والموضوع بالناء الحكم المعارض فيه  
 حضورا واكتفى بذلك .

### المبادئ

(١) يطلق التقاضى إذا أصر المدعى عليه على عدم الإلتحاق وإن ثبت مجزؤه



## الزوج

(٢) إذا نكل عن الحلف على نفى الفقر والمجز لم يسوغ ذلك الحكم بالطلاق بل لا بد من الاعذار .

(٣) في قضايا الطلاق للاعسار إنما يبنى الطلاق على استمرار المجز عن الاتفاق لا على ثبوت المجز ولو بالإقرار .

(٤) يعتبر المجز مستمرا بإصراره عليه في مجال مدة الأعدار .

(٥) الاعذار ليس واقعه تثبت بالإقرار ولكن يقوم مقامها الإصرار على عدم الاتفاق لأنه إعدار مواجه .

(٦) جبرل مقدار النفقة التي أعذر إليه بأدائها لا يقتضى بطلان الاعذار .

(٧) لو أدى إليها مبلغا وادعى أنه النفقة الحاضرة فإن كان اغشاء فالأمر للمحكمة ولها أمره بإبقاء باقي النفقة الحاضرة .

## الوقائع

طلبت المدعية تطليقها من زوجها الدعي عليه لأنه تزوجها ودخل بها وامتنع من الإنفاق عليها لفقره وإعساره وعدم وجود مال ظاهر ينفق منه ولما ذكرته بدمواها وقدمت للإثبات وثيقة زواجها به وعجزت عن باقي الإثبات وطلبت تحليفه اليمين على بقية وقائع الدعوى بالصيغة الدونه بالمحضر وأعلن بها ولم يحضر ولم يبدعذراً فاعتبرناه ناكلاً وأمرناه بالإنفاق عليها النفقة الحاضرة الواجبة وقررنا الاعذار إليه وأعلن به ولم يؤدي النفقة الحاضرة .



## المحكمة

من حيث أن دعوى الطلاق للاعسار لا يصح فيها التطليق على الزوج إلا في حالتين .

(١) إذا أصر الزوج على عدم الاتفاق مع استحقاقه (٢) إذا ثبت المعجز ولم ينفق بعد الاعتذار ومن حيث أن اليمين الموجهة إليه المعلن بها بالإعلان رقم ٣٨ ١٧ في ٨ - ١٠ - سنة ١٩٤١ لا يثبت النكول عنها إحدى هاتين الحالتين لأنها لا يترتبها أنه مصر على عدم الاتفاق وإن اعتبر النكول عن الحلف على نفى الفقر والمعجز إقراراً به فإنه لا طلاق في هذه الحالة إلا بعد الاعتذار ومن حيث أن نكول المدعى عليه بالنسبة لاستحقاقها عليه الطلاق للاعسار على فرض أنه إقرار منه باستحقاقها الطلاق عليه للاعسار لا يقتضى أن القاضى يطلق عليه للاعسار لأن القاضى يطلق لاستمرار مجزئه عن الاتفاق لأن المدعى عليه في حالة إقراره بالا عسار الذى يقتضى المجز عن الاتفاق لا يطلق عليه القاضى ومن حيث أن ثبوت كل وقائع الدعوى لا يقتضى الطلاق للاعسار وأن هذه الوقائع لا تقتضى الطلاق إلا إذا استمر المعجز مدة الاعتذار وإن حالة الاصرار على عدم الاتفاق غير موجودة حتى يلزم التطليق قبل الاعتذار لأن الاعتذار ليس واقعة ثبت بالإقرار أو النكول لكن أقام القانون مقامها الاصرار على عدم الاتفاق لهذا قررنا الاعتذار إلى المدعى عليه ومن حيث أنه أعذر إليه بإداء النفقة إلى مده وهى ليس لها معنى إلا الاغناء عن طلب الطلاق للاعسار ولسكنه لم يؤد شيئاً إليها يدعى أنه النفقة الحاضرة وعلى ذلك فإنهم النفقة الحاضرة التى أعذر إليه بأدائها لم يكن سبب وقوع خلاف وذلك بسبب أنه لم يؤد إليها شيئاً ما قامت به عن أداء النفقة أو شئ منها



موضع اتفاق على استحقاق الطلاق للاعسار لأنه لو أدى إليها شيئا ولو قليلا  
 لأمكنه أن يدعى أن المؤدى إليها هو النفقة الحاضرة وأنه يستحق رفض  
 الدعوى ولكنه لم يؤدى إليها شيئا ما وعلى ذلك يكون الحكم بالطلاق  
 للاعسار ليس موضع خلاف ويساوى تماما تقدير النفقة الحاضرة والاعذار  
 بأدائها على أن تقدير النفقة الحاضرة التي يؤمر بأدائها شيء غير منصوص  
 في اللائحة ومن حيث أنها أمرت على طلب الطلاق واعترفت بالدخول  
 ولم تدع طلاقا سابقا .

### لهذا

طلقنا الدعية على المدعى عليه طلاقا أوليا رجعيا للاعسار وأمرنا بمقتضى  
 ذلك غايبا

### المبادئ

- (١) كلمة النفقة في المرف تشمل كل ما يلزم للزوجة .
- (٢) الصلح حال قيام الزوجية يقبل الرجوع ولا يقبله حال عدمه .
- (٣) جهالة مدة العدة لا يضر الصلح .
- (٤) دعوى الاضطراب في توقيع ابراء من حقوق تنافي مع وجود  
 أغارب الزوجة ومركز الزوج في المجتمع وتربيته وسمته التي هي عماد أمره
- (٥) ظرف استغلال ضعف الزوجة لا يوجد الا خلسة وبسرعة وحال  
 غياب أقاربها .
- (٦) لغة الأوراق المرفية تفهم من التكلمين بها وهي اللفظة التي نبي  
 عليها أحكامنا بشأن هذه الأوراق .



أمر بأداء مقرر نفقة عدة تقرير أجر في مسكن وخادم

وبدل فرش وغطاء وبديل كسوة

### الوقائع

ادعى وكيل الدعية على المدعى عليه دعوى تتضمن أنه بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٤٣ بإشهاد عمرة ٢٣ طلق المدعى عليها ظلالاً أولياً بائناً على الإبراء من مؤخر الصداق وأنه بهذا التاريخ وبورقة عرفية وقع عليها من شاهدين أحدهما والدها فرض على نفسه لها شهرياً مائتي فرش صاغ لنفقة عهدها حتى تنقضى منه شرباً وأنه امتنع عن دفع هذا المقرر ودياً وانها رضى بهذا المبلغ تخليصاً لجهازها ليدفع في نيتها أن تقاضيه بجميع حقوقها قبله وطلبت لذلك أمر المدعى عليه بأن يؤدي إليها المقرر المذكور كماطلبت فرض أجر في مسكن وخادم وبديل فرش وغطاء وبديل كسوة وأمره بالأداء أيضاً مع الزامه بالمصاريف وأتت المطالبات المحاماة وقدمت الورقة العرفية المذكورة وطلب وكيله التأجيل للصلح ولم يوافقها وكيلها وأجلت القضية للحكم ثم قررت المحكمة فتح باب المرافعة لتبادل الخصوم الذكرات بالطلبات والمستندات وليقرر كل منهما إن كان ما قدمه كل أدلته أو عنده سواها تقدم وكيلها مذكرة مؤرخة ٥ - ٥ - ١٩٤٣ شارحاً بها دعواها وطلباتها ومبيناً حال المدعى عليه وطلب ضم هذه القضية إلى القضية رقم ٢ - ٣ بتاريخ ١٢ - ١ - ١٩٤٣ بين الطرفين بطلب نفقة لبنتها الصغيرة ولم يقدم وكيله شيئاً وتنفيذاً للقرار السابق ولتبادل الذكرات والأدلة في مائة نصوص الالتزام وللاحكم أجلت القضية أسبوعين لجلسة اليوم تقدم وكيله مذكرة مؤرخة ٢٢ - ٥ - ١٩٤٣ وأخرى ١ - ٦ - ١٩٤٣ شارحاً قضية



موكله وحاله وميئنا وجهة نظره في القرار بالورقة المقدمة وأن القرار بها يتصرف إلى جميع الأنواع وطلب لذلك اعتمادها نافيا أن موكله تعرض لشيء من جهازها بل سلمه لها وأنه بذل جهده في سبيل إعادة صلة الزوجية بينهما إلى ما كانت عليه قبل الطلاق فلم يفلح وقدم وكيلها مذكرة مؤرخة ١ - ٦ سنة ١٩٤٣ بين فيها حال المدعى عليه ودرجة يساره قائلا إن رضاها بالقرار بالورقة العرفية ليس مانعا لها من باقى طلباتها ولا من تناولها لأن النفقة أنواع لا بد في طلبها من النص عليها ونقل نص ابن عابدين لو طلبت على زوجها نفقة بأنواعها شملت السكن والكسوة ولو طلبت نفقة مطلقة حكم لها بها فقط دون باقى الأنواع ناقلا قول الشارح لأنها غيرة في طلبها جميع حقوقها أو بعضها وصمم لذلك على الحكم بالطلبات

### المحكمة

من حيث أن عرف العامة غير الوسط القضاى يريد بكلمة النفقة كل أنواعها فإذا انفقوا على أن مقدار كذا للنفقة فعناه أنه لكل أنواعها وذلك لأن الاصطلاحات العامة تبنى على الاختصار كما أنه لا شك في أن هذا اتفاق وصلاح على أمر متنازع فيه حتى أن سى أحد طرفي الصلح في قبض مائتم من جهة مرادود عليه رقم ٧١ اشباه وأما ما ذكره وكيل المدعية في مذكرته من أن الصلح بين الزوجين قابل للرجوع ونسبته ذلك إلى ابن عابدين فخاص بحال الزوجين كما هو ظاهر من النص الذى ساقه ولكن أن كان للصلح حال عدم قيام الزوجية الكاملة فهو صلح حاسم لا يقبل طعنا ولا وجوعا لأنه يقرر تخالص كل منهما عن حقوقه قبيل الآخر فيما يتعلق بسبب النزاع وهو الزوجية المنتهية ولا شك في أن كلا منهما حال عمل الصلح يقرر أنه صلح حاسم وأن مافى مدة المدة من جهاله لا يضر الصلح لأن ربط القرار بالشاهدة حادامت المدة يرفع الجهالة وخاصة وهذا في نظير الطلاق كما تدل عليه الورقة



وقد أوقع الزوج الطلاق فعلا نظير ذلك وسواء ذكر البذل في أثناء الطلاق أو لم يذكر فهذا متفق عليه في هذا الصلح فأبرأوها له عما أبرأه مما ادعته في زيادة النفقة موضع اتفاق الملاء وان إشهاد الطلاق الرسمي من عناصر البحث في هذه النظرية وأما مادعاه وكيلها من أنها كانت مضطرة إلى هذا الاتفاق وأن لاختيار لها فظاهر جداً عدم صحته (١) لأن الزوج ليس ممن يلجأون إلى هذه الوسيلة بمر كزة وتريته والمتبادر أنها هي التي رغبته في مفارقتها بأى ثمن وكفى بين الزوجين من أسرار (٢) ان حضور والدهما وباقي الموقمين يمنع تماماً ظرف القهر والغلبة والاضطرار لأن هذا الطرف لا يوجد إلا خلسة وبسرعة وحالة غياب أقارب الزوجة وفي أوساط خاصة ومن حيث أن كلمة نفقة في الصلح شاملة لكل ما يلزم المطلقة من أنواعها حتى الخادم والمسكن والفرش والنفاء وأن لنة ورقة الصلح هي اللنة التي قاهما بها واللنة التي يجب أن ينهى عليها أحكامنا وعلى ما نفهمه منها بالمرف وإن الصلح فيها في معنى التمليق وتمليق الطلاق وإن عدل بقانون استثنائي إلا أن هذا التعديل يجب ألا يشمل إلا الطلاق لأن القانون استثناء ما لا يلزم مما يلزم فضلا عن أنه هنا يلحق الطلاق وتمليقه بدليل ما تم ويصح بداهة أن يتفق الزوجان على تمليق لا يمنعه هذا القانون ومن حيث أن هذا الصلح ملزم وقد وضع موضع التنفيذ من أحد الجانبين ولم يفقد شيئا من شروط النفاذ والإجراء أو إيراد عام من الدعاوى قال في الاقرويه ص ٢ ص ١٠٤ المطبعة المصرية بيولاى سنة ١٠٨١ على أن للدعى لو قال لا دعوى لى قيل فلان أولا حقوق لى قبل فلان يصح حتى لا تسمع دعواه إلا فى حق حادث بعد البراءة ولا شك أن فى الصلح اقرارا كما هنا .



## لهذا

حكمنا بإعيار القدر المصطلح عليه مقابل جميع القدرات المطلوبة بالدعوى (٢) اعتبار الدعوى طلب زيادة ورفضها بهذه النصفة (٣) أمرنا بأداء المقررات المصطلح عليها بالمصاريف الرسمية ومائة قرش أجر محام

## المبادئ

(١) زراعة الدين أرضه ملكه لحسابه واستحقاقه مزارع باسمه دليل أنه لا يهرب من دينه .

(٢) صدور حكم النفقة صلحا ليس دليلا على أنه كيدى ضد الدائن .  
(٣) مقابلة الزوج خصومه وزوجه بالسائلة والتسليم بالحق لا يجوز استخدامه سلاحاً ضده لأن هذا واجبه .

(٤) تواطؤ الزوجين أكثر احتمالا مع الجديدة لا القديمة .  
(٥) عدم استيعاب الزوجة لأملك زوجها بالحجز دليل على أن التنفيذ ليس كيديا .

(٦) الشهادات التي يكثر الاحتيال بها لا يجوز استخدامها ضد أحد حرمانه من ضرورات الحياة كالشهادات التي تقدم في الاعفاء من الرسوم المختلفة والمصاريف المدرسية .

(٧) ارتكاب الدين لجرعة التبديد ليس من أسباب وقف تنفيذ حكم النفقة .

(٨) وقف تنفيذ حكم النفقة لا يثبت بالنكول .

(٩) قد لا يمكن الحكم بمقتضى النكول .



## بطلب وقف تنفيذ حكم نفقة

### الوقائع

طلب المدعى الحكم له على المدعى عليهما بوقف تنفيذ حكم النفقة الصادر من هذه المحكمة في القضية رقم ١٩٠ سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠ لأنه صدر بالتواطؤ بين المدعى عليهما بقصد الإضرار به وعدم تمكنه من استيلائه على ديونه قبل المدعى عليه الأول إلى آخر ما جاء بدعواه . وتوافم الطرفان بمحضون المذكرات والمستندات واطلعت المحكمة على أوراق القضية كما تحرت من عمدة الناحية والمأذون .

### المحكمة

من حيث أن التحريات التي أدلى بها مأذون الجهة بمحضر جلسة ٢٤ - ١٠ سنة ١٩٤٠ تدل على أن المدعى عليه الأول موثر يسار يستطيع به أداء نفقة زوجته المدعى عليها الثانية وإيفاء دينه لأنه يملك فدانين أو ثلاثة صافي إيرادهما السنوي من ٢٠ جنيه إلى ٣٠ جنيه ويكسب مما يستأجره نحو ١٠ جنيه ويملك مواشي ومنقولا يستطيع الدائن أن ينفذ عليها بدينه ويستوفيه منها كما يستطيع أن يحجز بالحكم على مزرعاته في أرضه المستأجرة لأنه يزرع ملكه لحسابه ويستأجر باسمه وهذا دليل على أنه لا يهرب شيئاً من أملاكه التي يمكن الحجز عليها ودليل على أنه ينوي تسديد دينه ولا يتخذ الطرق الاحتياطية للهروب منه كما دلت التحريات على أن الخصومة حقيقية بينه وبين زوجته المدعى عليها الثانية ومن حيث أن المأذون والمعمدة قررا هذه المعلومات بصفتها موظفين مسؤولين عما يقرانه بمحضر رسمي - ومن حيث أن كل ذلك دليل على أن حكم النفقة ليس كيدياً وأن كان



صدوره صلحا . لأن الواجب على الزوج وإن خاصته زوجته أن يسلك معها طريق المسالة وأن يعطيها حقها ينير إحواجاها إلى طريق الخصومة أثناءك قيامه بواجبه إزاء زوجه لا يصح أن يتخذ سلاحا ضده وإذا احتمل هذا فاعما يكون مع ضررها الجديدة لامعها لأنها حاقدة على الزوج بسبب زواجه عليها . فالملاقة الزوجية بينهما لا تحتل هذا التواطؤ — ومن حيث قد ثبت أن للمدعى عليه الأثر أكثر من فدان وأنه يستأجر أكثر من ثلاثة أفدنة فزراعه كل تلك الأرض الملوكة والمستأجر يمكن الحجز عليها للدائن — ومن حيث أن حجز المدعى عليها الثانية على زراعه ١٨ قيراط من القرية وعلى ٢٠ قيراط أخرى وعلى أربعة قناطير قطن كل ذلك لا يستوعب زراعه حوالى خمسة أو ستة أفدنة فضلا عن أن المحجوز به ٥٠٠ مليم ١٢ حنيه والأربعة قناطير قطن وحدها كافية في تسديد هذا المبلغ ويبقى للدائن ثمانية وثلاثون قيراط من زراعة القرية تسدد قسطا وافرأ من الدين وعليه بعد ذلك استيفاء باقى دينه من منقول آخر سواء أكان زراعة أو غيرها وعلى ذلك لا يكون محضر الحجز دليلا ضد المدعى عليهما بل هو دليل لها . لأن المحجوز عليه أكثر بكثير جداً من النفقة . وأما شهادة الفقر لأجل إعفائه من دفع رسم المحكمة المختلطة فأن هذه الشهادات تنتحل دائماً لمن حتى يقدررون على الدفع هروبا من الرسوم وهذا من متعارف المحررات التى يقلب فيها الاحتمال لا يجوز أن نحارب بها زوجه تريد أن تعيش وربما لا يجد ماتعيش به إلا نفقتها وأما حكم التبديد فوقف حكم التفقة لا يمنع التبديد إذا كان جريئاً عليه وخاصة وجميع الفلاحين يفعلون هذا الجرم ويستسهلون السجن فى سبيله وهذا دليل للمدعى عليه الأول لأنه إذا كان يستطيع التخلص من الحجز بالتبديد فهو ليس محتاجا إلى التواطؤ ومن حيث أن



الدعى استوفى جلسات الإثبات بل أجل للإثبات أكثر من ثلاث مرات  
 واكتفى بالمستندات المقدمة وطلب الحكم بمقتضاها وهذا منه استثناء عن  
 أى طريق آخر للإثبات . وأنه لا معنى لتقرير المجز وعرض اليمين (١)  
 لأن القضية بمثابة اشكال فى التنفيذ بالنسبة لحكم النفقة (٢) أن المدعى  
 استثنى عن اليمين لأنه اكتفى بالمستندات المقدمة ومعنى ذلك أنه لا يحتاج  
 إلى اليمين (٣) لأن المطلوب الحكم به ليس التواطؤ ولكن وقف تنفيذ  
 حكم النفقة وهذا لا يثبت بالنكول (٤) أنه لو نكل احدهم وحلف الآخر  
 لم تستطع المحكمة الحكم بمقتضى النكول ولا اليمين :

### لهذا

قررنا رفض الدعوى حضوريا .

### المبادئ

- (١) يقع النشوز كلما ثبت أن الزوجة امتنعت عن الطاعة فى منزل .  
 ثبتت شرعيته .
- (٢) إذا قدم الزوج منزلا فقررت المحكمة مهابته ثم قدم آخر قبل  
 المأينة فلا مانع من الحاماة بالدفع .
- (٣) فى الدفع بالنشوز من منزل هياه لا يلزم ذكر الحدود لإلحاق الإثبات .  
 أو المأينة ما دامت لم تطلب تحديده فى الجواب عن الدفع .
- (٤) إذا ثبتت صلاحية منزل للطاعة واتصل ذلك بلم المحكمة بطريق  
 غير مقرر ثم دفع بالنشوز منه لم يكن هناك مانع من سماح الدفع بالنشوز  
 من هذا المنزل .



(٥) طعن المدعى عليها دفع النشوز بأن حدود السكن لم تذكر بالدفع  
تمت لأنة تمسك بالشكل .

### « طلب نفقة زوجية وصغيرة »

#### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة لها ولبناتها فوقية على والد الصغيرة زوجة  
المدعى عليه ١١ جاء بدعواها وصادقها عليها عدا الطاعة ودفعها بنشوزها عن  
طاعته في مسكن مئنه بدفمه وضمت لهذه القضية قضية الطاعة ن ٩٠٠  
سنة ٤٣ ، ١٩٤٤ بطلب طاعتها له في السكن المدفوع بالنشوز عنه وقررت  
المحكمة معاينته بمعرفة كاتب الجلسة وقبل المعاينة أرشد المدعى عليه الماين  
إلى مسكن لم يبين حدوده في ورقة الدفع إلا أن الماين ذكر صلاحيته وتمش  
المعاينة بعدم صلاحيته السكن الذى قررت معاينته فطلب المدعى عليه  
دخولها طاعته في السكن الذى تمت معاينته وأصر وكيلها على موقفه بعد أن  
عرضت المحكمة الطاعة في السكن الذى تمت معاينته وطلب وكيله قبول  
الدفع ورفض دعوى نفقتها والحكم عليها بالنشوز :

#### المحكمة

من حيث أن معصية النشوز لا يقتصر ارتكابها على منزل خاص بل  
تكون الزوجة ناشزا إن لم تطع زوجها في أى منزل يهوى لها وإذا ادعى  
تهيئة منزل ثم زالت شرعيته قبل المعاينة بالشغل ونحوه وقدم منزلا بدلا منه  
للطاعة فيه فإذا رفضت الزوجة الطاعة فيه فذلك تمت ولاشك أن الدفع كذا  
يكون بالنشوز من الأزل الذى شغل يكون أيضا بالنشوز من منزل آخر وهو



والذى أعد بدلا منه ولنفرض أنه ثبت أن المنزل المدفوع بالنشوز منه زالت شرعيته فقدم في جلسة تالية المنزل الذى عاينه كاتب الجلسة فقررت المحكمة معاينته فوجد لاثقا فالفرق بين الحالين ليس أكثر من أن المنزل الصالح لم تذكر حدوده في الدفع فمع أن ذكر الحدود ليس ضروريا وله أن يدفع بالنشوز من منزل هياء ويطلب من المحكمة معاينته والمحكمة أن تقرر معاينة السكن الذى يرشد عنه الطالب المدعى فليس من أسباب بطلان مسكن الطاعة أن يتقدم الملم بصلاحيته فهو أثبت صلاحية هذا السكن للمحكمة ودفع بالنشوز منه والمدعى عليها إذا دفعت بأنه لم يحدد في الدفع تكون متمسكة بالشكل وتمتنته ومن حيث أن النشوز هنا ثبت بالمعاينة المتفق عليها وبامتناع الزوجة من الطاعة مع تمكينها من ابداء أسباب الامتناع وعدم الابداء .

### لهذا

اعتبرنا المنزل الذى تمت معاينته بتاريخ ٣٠ ذو القعدة سنة ١٣٦٣ (١٦/١١/١٩٤٤) مدفوعا بالنشوز منه وعرضنا على المدعية الطاعة فيه ولامتناعها من الطاعة حكمنا بنشوز المدعية عن مسكن الطاعة الذى تمت معاينته وقررنا رفض دعواها النفقة حضوريا .

### البابى

- (١) مضى مدة كافية في صيرورة الحكم نهائيا بعد الإعلان وعدم حدم المحكوم ضده بما يناقض ذلك دليل على نهائيته .
- (٢) الدفع بالنشوز مطالبة بتنفيذ حكم الطاعة .



(٣) اقتصار مدعية الزيادة على دفع الدفع بالنشوز بأن حكم الطاعة غير نهائى لا يثبت دفع الدفع والمعجز عن إثبات دفع الدفع ثبوت للدفع يقتضى رفض الدعوى .

« طلب زيادة مقرر زوجه »

### الوقائع

طلبت المدعية زيادة المقرر من هذه المحكمة فى ٦ شهر ٧ سنة ١٩٤٣ فى القضية ن ٥٤٧ سنة ٤٢ ، ١٩٤٣ لتلاء الحاجيات وباقى ما جاء بدعواها والمدعى عليه رفع الدعوى بنشوزها عن طاعته فى المسكن الذى حكم عليها بطاعتها فيه فى القضية ن ٦٥٤ سنة ٤٢ ، ١٩٤٣ وقالت إن الحكم غير نهائى وقال هو إن الحكم أعلن فى ١٣ - ٦ - ١٩٤٤ وقدمه وأطلعت عليه المحكمة .

### المحكمة

من حيث ثبت أن المنزل المدفوع بالنشوز منه شرعى بالمaintenance ومن حيث أن حكم الطاعة قد أعلن لها فى ١٣ - ٦ - ١٩٤٤ والمدة الماضية محتملة لنهائيته وكان على المدعى إن كانت عملت معارضة فيه من أى نوع أن تتقدم بما يدل على ذلك وإلا كانت المحكمة حرة فى الاستدلال على نهائيته بمضى مدة المارضة من تاريخ الإعلان ومن حيث أن المدعية لم تقدم شيئاً يدل على المارضة فى الحكم أو شيئاً يدل على أن نهائيته لم يفصل فيها فالواجب على المحكمة اعتباره نهائياً ومن حيث أن المaintenance أثبتت شرعية المنزل وأن الواجب على المدعية حينئذ الطاعة فيه لأن الدفع بالنشوز منه مطالبه بالطاعة



فيه ويجب تنفيذه في النزل الذى دلت المأينة على شرعيته وعدم تقديم دليل على بطلان حكم الطاعة دليل على شرعيته . وهو دليل في الوقت ذاته على الدفع يقتضى الحكم بثبوته لهذا حكمنا

(١) بأن دفع الدفع انكار للدفع .

(٢) بثبوت الدفع .

(٣) برفض الدعوى .

### الباب

(١) إذا كان الحكم بالطاعة في السكن الذى يهياً فلا يدفع بالشغل في منزل لم يطلب التنفيذ فيه .

(٢) إذا عارضت المحكوم عليها بالطاعة في هذا الحكم قبل طلب التنفيذ وقبل تهية مسكن قرر عدم كفاية الأدلة .

(٣) الشغل المانع من تنفيذ حكم الطاعة إنما هو الساكنة لأنه هو الذى يتحقق به الضرر .

« بشأن معارضة في حكم طاعة »

### الوقائع

طلبت المعارضة قبول المعارضة شكلاً وموضوعاً بإلغاء الحكم المعارض فيه لأن السكن الذى أعده مشغول بسكن الغير لما ذكرته من الأسباب المحكمة

من حيث أن الحكم بالطاعة إنما صدر في السكن الذى يهياً وليس السكن المبين بورقة الدعوى ن ٥١ سنة ١٩٤٢ ، ٤١ وأن المعارضة إنما بنت معارضتها على أن السكن المبين بورقة الدعوى غير شرعى ومن حيث أن المعارضة لم تثبت أن المعارض ضده طلب تنفيذ الحكم بالطاعة



في هذا المسكن وأن إثبات المارضة متوقف على أمور (١) أن يطلب المعارض ضده تنفيذ الحكم بالطاعة (٢) وأن يبين مسكنا بطلب تنفيذ الحكم فيه (٣) أن تثبت المارضة عدم شرعية هذا المسكن المطلوب التنفيذ فيه ومن حيث لم يثبت شيء من كل ذلك لهذا قررنا عدم كفاية الأدلة، ومن حيث أن المارضة قالت إننا لم نذهب لتنفيذ حكم الطاعة فوجدناه مشغولا وأن هذا إقرار بأن الدفع بالمشتولية لم يبين في حينه وظروفه ومن حيث أن البدأ المقرر في كتابنا المبادئ قررنا فيه ألا يقبل الدفع بشغل المنزل إلا إذا كان الشغل حالا راهنة عند التنفيذ .

ومن حيث أن دعوى أنه كان فيه ساكن آخر لا يخرج عنه صلاحيته وأن الشغل المانع من شرعية المسكن هو الشغل القملي الآتي وأن لا فرق مطلقا بين أن يخرج الشاغل لمسكن الطاعة من اليوم ويدعو الزوج زوجه إليها عقب خروج الشاغل وبين ما إذا لم يشغله أحد مطلقا لأن المنوع هو المساكنة لهذا حكمنا بقبول المارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه حضوريا .

#### المبادئ

(١) الاستدلال بما ليس دليلا يدل على أن الحكم صدر أولا ثم التمس عليه الدليل .

(٢) الفلاس الذي لا يسع ماله ديونه تترك له نفقاته الضرورية هو ومن تلزمه نفقته .

(٣) النفقات الماضية هي نفقات حاضرة متجمدة فإذا كانت النفقة الحاضرة ديناً ممتازاً فكذا التجمدة .

(٤) النفقة الحاضرة والماضية أقوى من المستقبل لوجوه .

(٥) المديون تستوفى بالحالة التي تجب عليها .



(٦) لا يجوز أن يستفيد الماثل من مطله .

(٧) لا توجد نفقة حاضرة بمعنى أنها آتية فالنفقة الحاضرة محموج نفقات ماضية ومستقبلية .

(٧) كل الأحكام الصادرة بالأولوية في نفقات ماضية .

(٩) النفقات في التركات المستفركة بالديون مقدمات على إيفاء الديون غير مقيدة بأنها حاضرة ولا بأنها نفقة زوجة .

(١٠) النوانين الوضعية أقرت الشريعة الإسلامية على أولوية ديون النفقات .

(١١) إن لم يكن الدين مسقراً فله تقديم الدين الذي يراه ولا يتقيد بالترتيب .

(١٢) تقديم متجمد نفقة الزوجة حال التزام واجب في جميع الأحوال

### الموضوع استئناف رفض أولوية الوقائع

تضمنت دعوى الاستأنفة أمام محكمة أول درجة أنها تدان المدعى عليه الثالث في مبلغ خمسة وثلاثين جنيها متجمد نفقتها في الددة من أول يونيه سنة ١٩٣٨ لغاية مارس سنة ١٩٤١ بمقتضى الحكم الصادر في القضية ١٢٨٩ سنة ٣٩ - ١٩٤٠ كما أن لكل من المدعى عليهما الأول والثاني ديناً عليه نفذاً به بالحجز على مبلغ ٣٧ جبه فيها للمدعى عليه الثالث بمخرقة المحكمة الأهلية كما حجزت هي أيضاً على هذا المبلغ وطلبت الحكم لها على المدعى عليهما الأول والثاني بأنهما أولى منهما في صرف المبلغ المحجوز عليه وأمر المدعى عليه الرابع بصفته المذكورة بصرف المبلغ إليهما مع إلزامهم بالمصاريف والآتباب للأسباب التي ذكرتها وقدمت حافظه بمستندات



ومحكمة أول درجة قررت رفض الدعوى غيايباً للأسباب التي بورقة الحكم  
فاستأنفته وطلبت قبول استئنافها وإنشاء الحكم المستأنف والحكم لها  
بالطلبات للأسباب التي ذكرتها بورقة استئنافها وأحضرت شهوداً وصحمت  
محكمة الاستئناف شهادتهم كما قدمت ما يدل على ايداع المبلغ بمخرينة  
محكمة مكرر المنصورة الأهلية .

### المحكمة

من حيث أن الموضع هنا وأن لم يكن موضع تغليس لا تراحم  
هنا على أموال المغلس إلا أن الاستدلال على بطلان حكم المحكمة  
الجزئية وعدم مصادفته موضعاً يقع فيه وفقاً صحيحاً واقتباسها لذلك  
من ترتيب الديون يحسب البحث إلى الكلام في ترتيب الديون وبحوثه  
في حال الإفلاس والتراحم لكن التنفيذ في حال السعة كما هنا لم يكن فقط  
موضع هذا البحث ولكن الاستدلال بما ليس دليلاً دائماً عن أن  
الحكم صدر أولاً ثم التمس عليه الدليل ومن حيث أن حكم  
المحكمة الجزئية بني على أن دين النفقة بصدان صار ديناً ممتازاً مقدماً على  
باقي الديون صار ديناً كباقي الديون وجهة الضعف في هذا القول أنها لم  
تثبت ذلك لا بنص ولا بقياس ولا أي حجة أخرى ولا تحتج لذلك إلا بأن  
النصوص نصت أن لا يقدم على باقي الديون إلا النفقة الحاضرة وكان على  
المحكمة أن تذكر النص أو تدل عليه أما إذا لم تفعل ذلك فهي تقول بلا  
دليل وهي تحكم لا بالفقه ومن حيث أن الفقه هو ما يأتي (١) أن المغلس الذي  
لا يسمع ماله ديونة تترك له نفقته الضرورية (أي هو ومن تلزمه نفقته) (٢) أن  
النص أن النفقة الحاضرة تقدم على باقي الديون وهنا نسأل المحكمة الجزئية



عن النفقات الماضية أليست أصلها جميعا نفقات حاضرة لم تستوف في حينها فتكون أصلها نفقات حاضرة ممتازة في الأداء ومقدمة على كل الديون وهذا الوصف يلزمها وهي نفقة متجمدة حتى تثبت المحكمة الجزئية أنها أخذت وصفاً آخر ولم تثبت للأن لا بنص ولا بغيره (٢) أن النفقة المتجمدة الماضية أقوى من النفقة المستقبلية التي قال الفقهاء أنها تقدم على ديون المفلس إذ النفقة المستقبلية لم تستحق بعد لأن عوضها لم يقبض أما النفقة الماضية المتجمدة فهي نفقة وجدت أسبابها وقبض عوضها وهو تسليم المرأة نفسها في المدة الماضية وإذا كانت محكوما لها فقد زادت سبب قوة فهي تزيد على النفقة الحاضرة أو المستقبلية لأمر (١) أنها محكوم بها (٢) أنها في نظير عوض مقبوض (٣) أن ذواتها في القسمة لم يبق في خطر الوجود والعدم وليس شيء من أسباب القوة المذكورة في النفقة المستقبلية (٤) من المنفق عليه عند جميع الفقهاء والشرعيين أن الديون تستوفي بالحالة التي تجب عليها وهذه وجبت ممتازة قال أن تثبت المحكمة الجزئية أنها فقدت هذا الامتياز يبقى لها (٤) سبب تجمد النفقة الحاضرة أن الدين ماطل في دفعها ولا يصح أن يضعف دين الماطل والا استفاد الماطل من مطلقه مع أن يجب تعزيره عليه إذا كان بلا مبرر ولكن المحكمة الجزئية تريد أن تكافيه عليه وتقر به (٥) لو كانت نفقة الزوجة للكفاية لكان لكلام المحكمة الجزئية وجهة من الشبهة ولكن نفقة الزوجة واجبة مهما كانت غنية والحاضرة منها دين ممتاز مقدم على جميع الديون فما السر في فقدان هذا الامتياز إذا ماطل الدين فيها وتجمدت وصارت ماضية و (٦) ٢ النفقة الحاضرة بمعنى الحالية مستحقة فالحاضرة ليست الا مجموعا من نفقة ماضية ونفقة مستقبلية في النفقة الحاضرة والتي تسلم المحكمة الجزئية بأنها ممتازة نفقة ماضية وهذا



ينادى بأن النفقة الماضية دين ممتاز وهو ما تنكره المحكمة الجزئية (١) كل أحكام الأولوية التي صدرت من المحكمة الشرعية منذ وجودها للآن والتي فضلت فيها النفقة على جميع الديون صادرة في نفقات متجمدة ماضية غباى حجة تبطل المحكمة الجزئية هذه الأحكام (٧) المنصوص في الفتاوى المهدية ما بأن صحيفة رقم ٣٦ جزء ٥ طبعة أولى سنة ١٣٠١ المطبعة الأزهرية سئل في تركه مستترقة بالديون وعليها وصى « هل يقبل قول الوصى فيما أنفق على القاصر نفقة المثل » أى قبل تسديد الديون فأجاب نعم يقبل قول الوصى الأمين بيمينه فيما أنفق على القاصر من مالهم نفقة المثل وتصوير الحالة في الاتفاق قبل تسديد الديون المستترقة للتركه والمؤخذ من هذا أن نفقة القاصر مع أنهم ورثة مقدمة على إيفاء الديون ويصح صرفها قبل توزيع التركه المستترقة سواء طالت مدة الإنفاق أو قصرت ومدة الإنفاق بعد فواتها تصبح مدة متجمدة وعلى ذلك فتجمد نفقة القاصر في المدة السابقة للتوزيع والمحاسبة مقدمة على إيفاء الديون وهذه ليست النفقة الحاضرة فهذه المدة كما يصح أن تقصر يصح أن تطول إذ لم يقيدوها بوقت وهذا هو النص في الفقه الإسلامى يدل على أن النفقة التي تقدم على الديون ليست النفقة الحاضرة فقط وليست نفقة الزوجة فقط ومن ذلك يتبين أن الشريعة الإسلامية احتفظت لنفقة الزوجة بالمكان الممتاز وجاء القانون المدني الأهلى في المادة ٦٠٤ فوافق على ذلك حيث قالت أن الديون المتأخرة الأخرى يوصل في ترتيبها بالنصوص الواردة في القوانين الخاصة الصادرة بشأنها والقانون الخاص هنا هو الشريعة الإسلامية وفي صحيفة ٣٦٣ من شرح القانون المدني لأحمد زغلول بمد أن ذكر ترتيب الديون المتأخرة على المنقولات قال وهناك امتيازات أخرى على المنقولات مقررة بمقتضى قوانين



خاصة ويتبع في ترتيبها ما هو مذكور بتلك القوانين (٤ - ٦) « وما هو مقرر في قوانيننا الخاصة بشأن اختصاص محاكنا لنا الحكم به » هذا هو دين التفقة حال الافلاس وعدم السمة لأن مركزه الصحيح من ترتيب الديون لا يتبين الا في تلك الحال وتقديعها في تلك الحال دليل على أولوية التقديم في حال السمة واليسر كما في هذه القضية وأن حال المدين هنا ليس حال أفلاس وتوزيع ديون ضاق عنها حال المدين حتى احتاج القاضي إلى ترتيبها ومن النصوص في المذهب أن المدين في غير حال الافلاس علقه بحسبه وإيجابه على أداء ديونه له الحق في تقديم ما يريد تقديمه من الديون فضلاً عن دين متجمد المنفعة فيصح للمدين تقديمه وما يصح أن يفعله المدين يصح أن يفعله القاضي فتقديم نفقة الزوجة حال التراحم واجب في جميع الأحوال ولما كان هذا واجباً عمله المدين من تلقاء نفسه بإقراره المؤرخ أول مارس سنة ١٩٤١ باللف ومن هنا فللقاضي عمله فوق كل ما تقدم من الأدلة ومن حيث أن تبين بذلك أن حكم المحكمة الجزئية ليس صحيحاً وأنه ليس من الفقه الشرعي والقانون في شيء ويتمين لذلك النأؤ .

### لهذا

قررنا قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع إلغاء الحكم المتأنف وحكنا بأولوية المستأنفة نرجس أحمد مصطفى بالتنفيذ على المبلغ المودع بمحكمة مركز المنصورة الأهلية وأمرنا المستأنف عليهم جميعاً بدم الترض للمستأنفة في التنفيذ على الوديعة المذكورة وبأداء المصاريف الرسمية ومائتي قرش أتماب محاماه على من عدا المستأنف عليه الأخير متضامنين غيايباً .



## البابى

- (١) سبق العقوبة على التزوير بدع عن التزوير ولا يبرى به بالاستدلال على تزوير مستند يسبق ارتكاب المم لهذا العمل وعقابه عليه دليل التمسك بالمستند .
- (٢) التوقيع بالايهام مع وجود الختم يبعد احتمال التزوير ويثبت فقط احتياط التمسك بالتوقيع عند إنكار التوقيع بالختم .
- (٣) تعدد طرق المرافعة فى قطعة واحدة دليل على الاضطراب الذى هو من خواص الكذب
- (٤) إذا أنكرت حادث الطلاق من أساسه بينما يدعى الزوج الطلاق على البراءة ثم تراجعت لم يقبل منها الاعتراف بالطلاق وإنكار البراءة لأنها أنكرت نجزه الحاد .
- (٥) إذا اعترفت أنها إنما أقرت بالطلاق مجازاة لزوج لم يقبل أن تنجز المجازاة فتقع فى الطلاق دون البراءة لأن المجازاة تسليم .
- (٦) إذا لم تستوف إجراءات الطعن بالتزوير بدقة لعدم ذكر الأدلة فى الإعلان لا يحكم ببراءة عند الرفض .
- (٧) إحالة القضية على محكمة أخرى بعد السير فيها موضوعا يكون تحكيا من الطرفين للمحكمة الثانية إذا رضا بالإحالة .

## « دعوى تزوير »

### الوقائع

تضمنت دعوى المدعية الطعن بالتزوير فى إتهاد الطلاق الصادر من المسمى عليه عليها لدى مأذون السداوى التابعة لمحكمة كفر الزيات الشرعية



بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٤١ وطلبت الحكم بالتزوير لما جاء بدعواها التي منها أن الختم البصوم به على الاشهاد المذكور ليس ختمها وأجاب وكيل المدعى عليه بما دون بالمحضر المؤرخ أول يناير سنة ١٩٤٢ أمام شرعية البرلس وقدم أوراقا بالملف للدلالة على نفي دعوى التزوير اطلمت المحكمة عليها وعلى اقوال المدعية المدونة بمحضر الجلسة المذكورة وعلى اشهاد الطلاق فيه .

### المحكمة

من حيث أن المدعية (١) أقرت في السطر الثالث من أولى الصحيفة من محضر محكمة البرس الشرعية المؤرخ ١٤ ذى الحجة سنة ١٣٦٠ وفي الصحيفة الثانية في السطر الخامس من إعلان هذا المحضر أنكرت صدور هذا الطلاق حيث قالت أنها كانت على وفاق تام معه في التاريخ المنسوب إليه الطلاق (٢) في عرضتها لنقطة السلاهيبة المؤرخة ١٨/٥ سنة ١٩٤١ وفيها أقرت أنها وقعت بأبهاها على ورقة لا ترفها قهرافها (٣) وفي محضر محكمة البرلس السابق الاشارة إليه أنكرت صدور بصمه منها السطر الخامس من الصحيفة الأخيرة من الأعلان (٤) لم تنكر الخطاب المنسوب لآخيها المؤرخ ٢٧/سنة ١٩٤١ القرية بطلاقها بعد أن وصلت إليهم بالضرورة بناء على اخبارها لهم والذي يدل على أنها خرجت بدون شيء مما يلزمها حتى التباب الضرورية (٥) في السطر الثاني عشر من أدنى الوجه الثاني محضر محكمة البرلس المشار إليه سئلت ألم تستملي لك ختما أثناء إقامتك مع زوجك أجابت نعم كت أستعمل ختما ثم استدركت وقالت أنه محفوظ مع والدي وفي السطر العاشر قالت إنى لم أستلم ختمى (أى من والدها) كل هذا تناقض واضطراب لا يدل على أن هناك واقعة واحدة وحقيقة ثابتة تحكم



عنها وهي أنها في أوقات مختلفة تبدوا لها طرق في الدفاع عن نفسها فتارة ترى طريقة في الإنكار وتارة ترى طريقة في إقرار مبهم وهي تنكر من ناحية وأخوها يقر من ناحية وإذن فلها طرق متعددة تتكلم بها ولو كانت تتكلم بالحقيقة لما تكلمت إلا على طريقة واحدة لأن الحق واحد لا يتعدد ومن حيث أن الدعية حصرت أدلة التزوير في الآتي وهي (١) أنه ليس المتباد في دفاتر المأذونين التوقيع بطابع الإيهام ولكن ظروف المطلق تحم عليه ذلك وهي (١) ربما عرف خلق زوجة في العودة على توقيعها بالإنكار وهو ما حصل (ب) أنه حكم عليه بقوة بتهمة تزوير فهي تدعوه للاحتياط لأنه عذب في سبيل الطمن عليه بالتزوير فهذا ولي أنسان بالوسوسة والاحتياط في هذا الباب فسبق الحكم عليه لا يدل على أن توقيعها مزور وإنما يدل على أنه حق لأنه ارتدع بالعقوبة إذ العقوبة تردع ولا تفري فالسبب الذي جعلته الدعية قرينة لقبول الطمن هو قرينة عدم قبوله لأن العقوبة حاسمة ولا معنى لأن تنتهي حادثة انتهاء تاماً ثم يظل يعاقب المتهم فيها أبد الدهر والذي عوقب على جريمة أولى بعدم الوقوع فيها ممن لم يقع فسبق وقوع التزوير منه ومما قبلته عليه قرينة عدم التزوير في هذا الحادث وإذن يكون الدليل الثاني عليها لالها ونفت الدعية الاستدلال بدعوى أجر الحضنة المرفوعة منها وأنه يتضمن الإقرار بالطلاق وبالضرورة لا طلاق إلا ما أذعت التزوير فيه وهي لم تجزئ الحادثة فلم يقرر بالطلاق وتنكر البراءة وتطعن فيها بالتزوير ولكن طعن في الحادث كله وإذن فاما أن يثبت الحادث كله أو ينتفى كله فإذا اعترفت ببعضه كان ذلك تراجعاً منها وهي في هذا التراجع لم تدع التجزؤ بل ادعت أنها فعلت ذلك مجارة للمطلق ومعنى المجارة التسليم بإذن وقوع الأشهاد بمحاثته وصفته حقيقية قضائية ثابتة بإقرار الدعية على الأقل مجارة والقرينة الأكد قطعاً في الباب



عدم دفع دعوى باجر حضانة نفوسة الصغيرة لأن الاثهادا يتضمن اليردا من ذلك مع رفع دعوى أجر حضانة لأختها ومن حيث أن دعوى التزوير هنا ليست على غرار القضايا المنصوبة والتي يحكم فيها بالقرامة إذا حكم فيها بالرفض لأن إعلان أدلة التزوير غير موجود إذ الموجود بالإعلان انكار فقط اذ قالت أن الختم البصوم به ليس ختمها وأنها لم توقع على هذه الورقة وهذا انكار بحث يفقد دعوى التزوير شرطها إذ المقرر في المادة ١٦٠ أن على الطاعن إعلان الأدلة في ظرف ثمانية أيام من تاريخ الطعن بالتزوير وفي المادة ١٦١ إذا مضى الميعاد ولم يفعل مدعي التزوير ذلك ولم يبدعذرا تقرر المحكمة سقوط دعوى التزوير ولكننا أمام قرار المحكمة التي لم تقرر عدم الاختصاص إلا بعد السير والكلام في موضوع الدعوى في محضر استغرق ثلاثة صفحات كله كلام في موضوع الدعوى وهذا دفع بنص المادة ١٠٠ لا يجوز إيدأؤه بمدلكلام والجواب عن الدعوى ومن حيث أن هذه الدعوى غير منطبقة على المواد ١٥٤ وما بعدها لأنه لم تملن أدلة ومع ذلك فقد وجد إعلان ادعى أنه إعلان أدلة تزوير مع أنه إنكار بحث ففي هذا الشكل غير منطبقة تمام الانطباق على الدعوى المنصوبة التي يحكم فيها بالقرامة ومن حيث أن هذه المحكمة تنظر هذه القضية بما يشبه التحكيم لأن قرار الاحالة فيه مافيه أذهو دفعه يجب إيدأؤه قبل الجواب عن الدعوى ولا يجوز لكل ماذ كر على الأقل أن تصدر هذه المحكمة حكما بمقوبة وهي الترامة المنصوبة في المادة ١٧١ فحكمه شرين شبه حكم في التزوير وليست محكمة قانونية في نظر الدعوى لأن الاحالة غير صحيحة ولكنهما اتفقا عليها مع المحكمة بمد إيداء دفع موضعه قبل الكلام في الموضوع .

ومن حيث أنه للأسباب المذكورة يتعين رفض الدعوى وعدم توقيع الترامة .



## هــذا

حكمنا برفض دعوى التزوير وأمرنا بمقتضى ذلك حضورها .

## المبادئ

- (١) المعارضة فى الحكم بالطاعة الصادر فى السكن الذى يهيا شرعا لا يجوز أن تكون لسبب عدم شرعية السكن  
 (٢) إذا لم يوجد سبب إلا عدم شرعية السكن فلا بد من تحقق التنفيذ ولا بد أن يكون ذلك بطريق الاستشكال

## معارضة فى حكم

## الوقائع

طلبت المعارضة قبول المعارضة شكلا وفى الموضوع بالفاء الحكم المارض خيه الصادر من هذه المحكمة بأمر المعارضة بطاعة المارض ضده فى السكن الذى يهيه لها شرعا لما ذكرته من الأسباب النحصره فى شغل السكن وعدم شرعيته ووكل المارض ضده صادق على أن المعارضة فى المياد وطلب رفضها لأنها لم تبين على نيب صحيح

## المحكمة

من حيث أن معنى حكم الطاعة فى المل الذى يهيا شرعا هو أن لا تلزمها الطاعة الفعلية إلا إذا هيا مسكنا شرعيا تهيه شرعيه وإن معنى معارضتها ومبناها أنه حكم بالطاعة فى مسكن وهو غير صحيح لأنه محكوم عليها فى السكن الذى تم تهيته تهيه شرعية وللان لم ينفذ الحكم فى مسكن ادعى تهيته وإن ذلك إذا تم فشك التقاضى لا يكون إلا استشكالا ولا يكون معارضة ومن حيث أنه بذلك لا يوجد سبب إيجابى للمعارضة بل ولا سلبى أيضا ومن حيث أن تسمية المعارضة معارضة غير صحيح .



## لهذا

قررنا عدم سماع المارضة وأمرنا بمقتضى ذلك حضورها.

## المبادئ

- (١) الورقة العرفية المتضمنة الإقرار بالزوجية تمنع وجود الإنكار الذى هو شرط فى تحميم الورقة الرسمية
- (٢) الإقرار ولو شكليا ولو كان منكورا يمنع وجود الإنكار
- (٣) ضروره وجود ورقه رسميه بالزواج ليس الأصل وما ليس أصلا لا يمتدى موضع النص
- (٤) إذا كانت حجة الزواج اقراها بورقة عرفية فعدم الحضور لانكار الدعوى مع وصول الإعلان قرينة حجة الإقرار

## نقحه زوجيه

## الوقائع

طلبت المدعيه فرض نققه لها على زوجها المدعى عليه ولأولادها منه فؤاد وستوته والسيد محمد لما ذكرته بدعواها وقدمت للاثبات إيصالا عرفيا يقر فيه المدعى عليه بالزوجيه وشاهدنا الأولاد معها بالجلسة واكتفت بذلك .

## الحكمة

من حيث أن ضرورة الورقة الرسمية الدالة على الزواج لا موضع له إلا



دعوى الزواج قصدا وأن الزوجية هنا ليست الواقعة المدعى بها قصدا لأن التخصيص لا يمتدى موضع النص وموضع النص دعوى الزوجية وأن المادة قوامها حالة الإنكار وهنا لا إنكار لأن المدعية قدمت ورقة عرفية مؤرخة ١٥ / ٥ / ٩٤١ فيها يقر المدعى عليه بالزوجية وإن كان الإقرار لم يثبت بصفه لا شبهة فيها إلا أن هذه الورقة تخرج الدعوى شكليا من حيز الدعاوى المتكوره فالإقرار هنا قائم والانكار وهو شرط ضرورة الورقة الرسمية غير قائم حتى إذا جاء المدعى عليه وعارض في الحكم على فرض صدوره ضده وأنكر الزوجية فلا يكون شرط تحتم الورقة الرسمية قد تحقق لأن انكار الإقرار لا يرفع الإقرار إذ الانكار هنا للإقرار لا للزوجية ومادام تحتم الورقة الرسمية ليس الأصل بل هو خلاف الأصل وأنه ما هو خلاف الأصل لا يجوز تمديه إلى غير موضع نصه وأنه يجب أن تقتصر فيه فقط على ما يطبق النص لا غير وذلك كله إذا سلم جدلا بأن هذا الموضع من مواضع تطبيق نص اللامحة فيما يختص بدعوى الزوجية ومما يؤيد الأخذ بهذا النهج من الاستدلال أن المدعى عليه أعلن ورقة الدعوى ولم يحضر لإنكار الدعوى أو دفعها ففيه مع الورقة العرفية الاستثنائ .

ومن حيث أن المدعية حضرت ومعهما الأولاد المطلوب الحكم لهم وهذا كاف في الإثبات . ومن حيث أنها بعد طلب نفقة اليسار اكتفت وطلبت الحكم بما ثبتت واليسار لم يثبت وذلك رضى منها بنفقة الفقراء من الآن

### لهذا

حكمتا للمدعية على المدعى عليه شهريا بمبلغ مائة وخمسين قرشا لطعامها ومثلها لكسوتها كل ستة أشهر وثلاثمائة قرش للصغار ومثلها لبسول كسوتهم .



كل أربعة أشهر وأمرنا المدعى عليه بالأداء وبتهينة مسكن شرعى واكتفى بذلك .

### المبادئ

- (١) الدفع بالنشوز يكون دفعا كيديا أن سبقه الدفع بدم الأهلية للمباشرة للرض النفر .
- (٢) السجز عن إثبات النشوز قرينه الطاعة الضرورية للنفقة .
- (٣) السير فى الدعوى فصل عملى فى دفع عدم السماح المضموم للموضوع

« نفقة زوجه وصغيرة »

### الوقائع

ادعيت الدعوى فدفعت بدم أهلية المدعية للخصومة لدم الأهلية فقررت المحكمة تكليف الدافع بإيداع أمانة ٢ ج على ذمة الكشف الطبي عليها بواسطة مفتش صحة البندر ولم يودع فاعتبر الدفع احتيالا ثم دفع المدعى عليه بمرضها مرضا معديا ودفع الدفع بأن هذا تقرير لدم وجوب الطاعة عليها ولا مجال إذن لإسقاط النفقة من طريق النشوز وطلب جلسة سرية لإثبات وقائع تمنع استحقاق النفقة وفى الجلسة السرية لم يبد المدعى عليه ما يحمل على جعل الجلسة سرية وأحضرت الصغير عوض فى يدها وشاهدة المحكمة ولم ينكره المدعى عليه ولا دفع الدعوى بشئ بالنسبة للصغير ثم دفع بالنشوز إجمالا ولم يثبت فضل من أنه لم يبينه قالت المدعية أن مجزءه عن إثبات النشوز معتاد . أتى فى طاعته من باب ثبوت الشيء لعدم القدرة على إثبات ضده كقرينه لإثبات ثم تركت الدعوى بنفقة الصغير .



### المحكمة

من حيث أن المدعية ادعت دعواها ودُفعت أولاً بعدم الأهلية للخصومة ثم اعتبر الدفع احتيالا ثم دفعت بعدم المصلحة لما شترتها وكان هذا إقرارا يكدية الدفع بالنشوز الذي جاء بعده ووعد يدفع آخر بيديه بجلسة سرية وتبين أنه لا سر ولا دفع ثم دفع بالنشوز واعتبر إنكارا للطاعة فكلفت إثباتها فقالت أن مجزءه عن إثبات النشوز مثبت للطاعة لأنه فضلا عن أنه أجل الدفع فإنه لم يثبت فهو لا يسمع وما دام لم يوجه دفعا بالنشوز يصح سماعه فقد تعرض لطاعتها بأنكار غير مسموع وطلبت اعتبار مجزءه عن بيان الدفع بالنشوز قرينه عدم النشوز فاعتبرته المحكمة كذلك واعتبرت المحكمة السير في الدعوى فضلا عمليا في الدفع بعدم السماع المضموم للموضوع وهذا من المدفوع التي يصل فيها بمجرد السير في الدعوى ومن حيث أنها اقتضرت على نفقتها وحدها الآن .

### لهذا

حكمتنا المدعية على المدعى عليه من ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بمائتين وخمسين قرشا صاغا شهريا نفقة لها ومثلها كل ستة أشهر لكسوتها وأمرنا بأداء ذلك إليها واكتفى بذلك .

### المبادئ

- (١) إذا وقع فرار استئناف باطلا وأمكن القاضى الجزئى بمناسبة ضرورة قضائية ان بضعة وضماً جميعا كان ذلك أمرا واجبا .
- (٢) إذا كان الحكم بالطاعة فى المكان الذى يهبأ شرعا فلا موضع للدفع بالتسفل قبل التعميد .



(٣) ثبوت الخلو يقينا بالمائة تقتضى عدم التمويل على احتماله بمد ذلك وتقتضى عدم السماح فى الدفع بالشغل حتى يثبت بمائة رسمية أخرى (٤) إذا قرر إلغاء قرار استثنائى نظرياً تطبيقاً للامعة وجب الاحتيال على تصحيحه عملياً بوضع الوقائع ووضعها وضماً يتفق مع تطبيق اللامعة واحترام قرار الاستئناف .

### « ممارسة فى حكم طاعة »

#### الوقائع

طلبت المارضة قبول المارضة شكلاً وفى الموضوع إلغاء الحكم المعارض فيه لأن الحكم المعارض فيه غير صحيح لأن البيت المحكوم فيه بالطاعة متفول بسكن غير الزوجين وأنكر ذلك المعارض واستند إلى المابة التى تمت بقرار المحكمة .

#### المحكمة

من حيث أن القانون ن ٧٨ فى المادة ن ٧٩، يعتبر قرار استئناف المؤرخ ١٢ فى القضية ن ٥١٩ سنة ٤٢ ، ٩٤٣ ملنى ويمتبر القانون هذا القرار الاستثنائى ثورة على نصوصه لا يوجد مبرر لها .  
ومن حيث أن مقتضى نصوص اللامعة ونتيجة تطبيقها أن يعتبر الحكم الابتدائى قائماً .

ومن حيث أن دعوى الطاعة بمد ذلك انسياقاً مع هذا القرار لا تمنع تصحيح الوضع القضائى لوقائع هذا الموضوع .  
ومن حيث أن ذلك فى الواقع لا يعتبر حكماً فى موضوع الدعوى وإنما كان تصحيحاً عليه القانون وتعليه المدالة مما .



ومن حيث أن المارضة التي نحن بصددھا لا تسمع إلا على اعتبار أن هذا حكم وقرار والاعتبار والتصحيح والحكم والقرار كلها أمور متقاربة متناسبة فمن هذه الناحية سمحت المارضة .

ومن حيث أن قرارنا المارض فيه ليس إلا احتيالا على وضع قرار الاستئناف وضما صحيحا والسير بالوقائع في طريق العدالة والقانون والملاءمة بين الزوجين ولأجل ذلك سوغنا دعوى الطاعة الجديدة واعتبرناها طلبا لتنفيذ حكم الطاعة المستأنف .

ومن حيث أن المارض وافق على وجهة نظر المحكمة ولذلك بقي ذكر أسباب المارضة فكان في وسعه أن يترض عليه بسبق الفصل في حكم الطاعة بمحكم انتهائى ويمتد حكم الطاعة غير قائم بمقتضى قرار الاستئناف ولكنه صادق على قرار المحكمة المارض فيه سوى أنه فقط دفع بالشغل وهذا دفع يوجه أيضا عند قرار تنفيذ حكم الطاعة في هذا المنزل .

ومن حيث أنه بذلك يكون الخصمان متفقين على قرار المحكمة في القضية المارض فيها إلا في نقطة واحدة وهي نقطة الشغل والحل .

ومن حيث أن الدفع بالشغل لا محل له الآن لأن المسكن تحت معاينته ولم يتبين شغله والعلم بشغله بعد ذلك لا يكون إلا عند التنفيذ ولم يجر التنفيذ لحين الدفع وأنه يجب عقب اجراء معاينة رسمية الاعتماد على ما تقرره هذه المعاينة حتى يثبت خلافه ولا محل لاقتراض الشغل بعد ذلك وإلا لم تفرغ المحكمة من سماع دفع إذا كان مجرد الاحتمال يبني عليه دفع فانه يجب على المحكمة أن تعتمد معاينتها نعم لو أن المارض عند التنفيذ أثبت في محضره أن المنزل وجد مشغولا بسكن غير الزوج لكان عملا في موضعه ولكن التنفيذ لم يحصل لحين الدفع .



ومن حيث أن النفع والحالة هذه لا يكون مسموعا وهو كل سبب المعارضة .

ومن حيث أنه في مثل هذا الحكم استباح رجال تمزير القضاة .  
ومن حيث أنه لا يوجد في هذا العهد رجل من مصلحته الشخصية منع القاضي من حرية البحث التي تقتضيه العدالة توسلا لأغراضه وعثا باستقلال القضاء الذي يعتبر قانونا وأن لم يصدر به قانون .

### لهذا

قررنا قبول المعارضه شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه حكمتنا بمائتي قرش أتاب عمام للمعارض ضده حضوريا .

### المبادئ

(١) طلب الحكم بما قدم من المستندات يطوى طلب تقرير المجز عن الإثبات بالنسبة لما لم يقدم عليه دليل من الدعوى وعدم طلب اليقين عليه .

« بشأن أجر من مسكن وخادم وبدل فرش وغطاء ونفقة صغار »

### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة للبت فوزية على والدها المدعى عليه وأجر مسكن حضنة لولائها سنوية وتوفيق وأجر خادم لها وأجر حضنة وبدل فرش وغطاء من يونية سنة ١٩٤١ لما ذكرته بدعواها والمدعى عليه دفع الدعوى بمبق الفصل في موضوعها وانكر النفع وقرر ضمه للموضوع وقرر ضم القضية ن ٤٠٤ سنة ٤١ ، ٩٤٢ إلى هذه القضية وقدمت المدعية



ابتداء من كلمة المبادئ في ص ١٩٢ ملنى إلى آخر الصحيفة

### المبادئ

(١) قد تصبح الدعوى متوجهة بعد أن ابتدأت غير متوجهة ومن أحوال ذلك سيورة المدة محتملة للدعوى كما إذا كانت طلبت زيادة بعد شهرين من الحكم واستمر سماع الدعوى ستة أشهر .

(٢) طلب الزيادة قبل مضي مدة محتملة تنفي الحال طعن في الحكم من غير طريق الطعن

(٣) إذا ادعت سبباً آخر للسمع ولم تثبت حكم في هذه الحال بعدم الاستمرار في السماع كما يسمع المحكمة الحكم بالرفض بعد أن أصبحت الدعوى مسموعة من ناحية أخرى

بطلب زيادة مقرر زوجته

### الوقائع

طلبت الدعية زيادة المقرر لها ولأولادها محمود وزينب وهانم في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٣ بحكم هذه القضية في القضية / ٧٤٨ سنة ٤٢ / ١٩٤٣ على زوجها والد الصغار المدعى عليه والمدعى عليه دفع باق الحكم صادر بالتعويض ولم يتجدد من الأسباب ما يوجب الزيادة ولم يمض وقت طويل وجبها وحضر شيخ ومأذون قسم ثان دمياط وقررا أن المدعى عليه يشتغل بثمانية قروش يومياً إلى عشرة وعنده بيت يساوي مائة وخمسين جنيتها ويؤجر بمائة وخمسين قرشاً فطلب المدعى عليه عدم الاستمرار في سماع الدعوى



## المحكمة

من حيث أن الدعوى حال توجيهها كانت غير متوجّهة (١) لأنه لم يمض وقت تبين فيه المدعية تغير حال المدعى عليه أن كان سبب الزيادة زيادة ثرائه (٢) ولم يمض الزمن المادى لاحتبار الحال بمد تطبيق المحكوم لأن الماضى حينئذ كان أقل من شهرين وحينئذ يكون الأمر ما قال المدعى عليه طعنًا فى حكم غير قابل للطعن من غير طريق الطعن ولكن يمكن أن تقول المدعية أنه قد مضى الآن مدة محتمل توجيه الدعوى بالزيادة إذ مضى الآن أكثر من ستة أشهر على الحكم ومضى وجهت للدعوى بأنها كانت فوضت لأنه لم يكن معها أدلة يسار ثم لما وجدت أدلة اليسار رفعت الدعوى وكان رضاها بالحكم السابق مؤقتًا ومن حيث أنها لم تقدم للآن ما يدل على الحكم بأكثر إذ التحريات أثبتت أن كسبه لا يزيد عن ١٥٠ قرشًا حين اتفقا عليه وهذا مناسب لما سبق الحكم به وعلى ذلك فعلى لم تثبت السبب الذى تسوغ به الدعوى دون انتظار فضلا عن أنها لم تثبت أنها اكتفت مؤقتًا حتى يتيسر لها أدلة اليسار ومن حيث أنه بذلك تكون الدعوى توجهت غير مسموعة ولم يطرد ما يسوغ سماعها كما لم تقدم المدعية باثباته حسبما قالت

## لهذا

حكمت بعدم الاستمرار فى سماع الدعوى غيائياً

## المبادئ

- (١) تقدم الإجراء على السبب الذى انبنى عليه يقتضى عدم الأخذ به
- (٢) إذا أبرأته من حقوق نظير طلاق عرفياً ثم أبرأته من بعض هذه الحقوق فى إتهاد شرعى كان الممول عليه الإتهاد وكان ذلك استثناء من الإجراء العرفى .



## « طلب معارضة في نفقة زوجة »

### الوقائع

طلب المارض قبول المعارضة شكلاً لأنها قدمت في موعدها وموضوعها إلتناء الحكم المارض فيه لأن المارض ضدها أعطته مخالصة على نفسها بجميع حقوقها قبل المارض على حكم شرعى صادر من هذه المحكمة فى القضية / ٦٠٢ / ٤٠ / ٤١ مؤرخه ١٩ / ٤ / ١٩٤٢ وقد طلقها على البراءة فى ٢ إبريل سنة ١٩٤٢ إلى آخر ما جاء بمعارضته وبما الحق بها من أوراق والمارض ضدها أنكرت ذلك وطلبت رفض المعارضة موضوعاً والمحكمة أطلعت على جميع الأوراق المقدمة

### المحكمة

بما أن المارض احتج بإقرار منسوب للخمم مؤرخ ١٩ / ٤ سنة ١٩٤٢ أقر فيه باستلام جميع التجمد فى القضية / ٦٠٢ / ٤٠ / ١٩٤١ من هذه المحكمة وبإلتائه ولكن يضيف الاستدلال بهذا الإقرار أولاً إنكار المارض ضدها ثانياً أقرار المارض المؤرخ ١٨ / ٤ / ١٩٤٢ المبني على الطلاق المؤرخ ٢٠ / ٤ / ١٩٤٢ فهو إقرار مبني على حادث متأخر من تاريخ الإقرار المدفوع به ( ١٨ / ٤ / ١٩٤٢ ) فتأخر الحادثة المبني عليها الإقرار يقتضى مقارنة الإقرار لها أو تأخره عنها فتاريخ الإقرار وأن كان ١٨ / ٤ / ١٩٤٢ إلا أن أساسه وهو الطلاق مؤرخ ٢٠ - ٤ - ١٩٤٢ ووجه ابتناء الإقرار على الطلاق أنه مبني على الاستثناء من البراءة المذكورة فى الطلاق المذكور ويظهر أنها طلقت على البراءة من التجمد ومؤخر الصداق ونفقت المدة بدليل قوله فى الإقرار على أن أبرأته من النفقة بأنواعها الثلاث



وللم يمكن اثبات البراءة من التجمد في الإشهاد أثبتت في ورقة عريفه على حدة وعلى هذا الوضع وحينئذ فتاريخ الإقرار الدون على الحكم الشرى المذكور مقدم على الإقرار المتضمن الاستثناء من براءة الطلاق وفيه أن رقم ١٩ تحوم عليه شبه كثير (١) فغيره أثقل من حبر باقى الورقة (ب) وأحجام حروفه أكبر ولون مداده أحلك (د) وفيه أثر الإعادة بالريشة أو القلم (هـ) إن سن قلمه سميك . ومن حيث أنه لا يمكننا الأخذ بهذا الدليل مع تعرف وجوه الضعف التى تشير إلى تزويره ومن حيث أنه اكتفى وطلب الحكم فلم يطلب يميننا على صحة الدفع ( المارضة )

### لهذا

حكمنا بقبول المارضة شكلا وفى الموضوع بالرفض وتأييد الحكم المارض فيه .

### البابادى

- (١) إذا ادعى أن الدليل على الإستيفاء إيصال ثم عدل وقال إن الدليل شهود فهو تحول من حجة تلقى عليه مسؤولية التزوير إلى حجة لا تلقى عليه مسؤولية ولا يجوز الاسترسال معه لأن ذلك قرينة الكذب
- (٢) إذا ادعى عليه دين فادعى إيفاء كان ذلك إقرارا بالدين أصلا .

طلب زيادة مقرر زوجة وصغير ومسكن وبديل فرش وغطاء وصداق

قدره ٦ جنيهات

### الوقائع

قصرت المدعية دعواها على طلب الحكم بيباق مقدم صداقتها على المدعى



عليه زوجها فقد تزوجها في ١١ يناير سنة ١٩٤١ بوثيقة / ٥ على يد مأذون  
خمس ثاني دمياد على صداق مبيعة عشرون جنيهات دفع منها وقت العقد  
أربعة عشر وبقي ستة إلى وقت الطلب وقدمت وثيقة زواجها به والدمي  
عليه دفع بالتسديد بإيصال تحت يده وأجل فلم يحضره وقال إن عندي شهودا  
ولم يحضر شهوده وقرر محجزة عن إثبات الدفع فطلب حلفها اليمين الدونة  
بالحضر ثم تنازل عنه وطلبت المدعية الحكم لها بالصداق المذكور

### الحكمة

من حيث أن الدمى عليه لم يقدم إيصالا بدفع باقي التقدم بمد الوعد  
بإحضاره ومضت المهلة المطلوبة له لأحضاره ومن حيث أن الدفع بوجود  
الإيصال بالإداء يتضمن الإقرار بسبق بقاء باقي التقدم في القيمة ولم ينظر  
على ذلك الأصل شيء يثبته أو يقتضي المدول عنه ومن حيث أن دعواه  
وجود شهود بمد ذلك على الإداء يجب أن يقاس على دعوى وجود إيصال  
فهما متفقان في أن كلا منهما دعوى وجود حجة حال أنه لا حجة لحتى لو  
أحضر شهودا فهم شهود لما إلهم لمدم وجود حجة لأنه خاف أن يقدم  
إيصالا على قبض غير حاصل فيقع في حادثة مخالفة الحقيقة بإيصال لأنه  
تترتب عليه عقوبة تلحقه فأراد أن يقدم شهودا على قبض غير حاصل لأنه  
لا يقع هو ذاته في مخالفة الحقيقة ولكن الشهود هم الذين يماقبون إذا فالاحتيال  
في دعوى وجود إيصال انتقل إلى الاحتيال في دعوى وجود شهود

### لهذا

قررنا اعتبار الدفع احتيالا وحكمتنا للمدعية على الدمى عليه بمائة  
قرش صاغ باقي مقدم الصداق وأمرنا بأداء مثل الدين المذكور والمصاريف  
الرسمية ومائة قرش أجر محام حضوريا .



## المبادئ

- (١) بعد الزوج عن زوجته أكثر من ستة أشهر ضرر يحق لها به طلب الطلاق
- (٢) وجود الزوج في إصلاحية الرجال أكثر من ثلاثة سنوات ضرر يستوجب الطلاق

## طلب طلاق للضرر بالسجن

## الوقائع

طلبت المدعية تطليقها بعد المخول على زوجها المدعى عليه لتضررها بسجنه أكثر من ثلاث سنوات وبقاءه في السجن للآن وبأن ما جاء بدعواها وقدمت وثيقة زواجها به وورقة من إصلاحية الرجال بأن المدعى عليه مقيد بها ١١٥ ، ٢٨٤ سنة ١٩٤٠ وجاء التحري من نيابة دمياط بأن المدعى عليه حكم عليه بمجلس ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٠ أمام محكمة جنابات المنصورة بأنه مجرم اعتاد الإجرام وأرسل للإصلاحية حتى يأمر وزير العدل بالإفراج عنه وصممت المدعية على طلب الطلاق

## الحكمة

من حيث أن بعد الزوج عن « الزوجة » أكثر من ستة أشهر يترتب عليه ضرر لا تطبق الزوجة أحتماله وقد فعل ذلك أحد الخلفاء الراشدين عمر رضي الله عنه فأمر بإعادة الجند المقترين إلى زوجاتهم بعد ستة أشهر ومن حيث أن سبب الضرر يترتب عليه حكم وهو انطلاق إذا طلبت المرأة ومن حيث أن المدعية عاشرت المدعى عليه ولم تطلق منه حسب إقرارها والطلاق للضرر ثابت بنص القانون ٢٥ سنة ١٩٢٥



## هــ

حكمنا للمدعيه على المدعي عليه بطلاقها منه طلاقاً أولاً بائناً للضرر  
غيايباً .

## المبادئ

- (١) شرط دعوى الوفاة والوراثه أن تكون ملزمة على فرض الثبوت
- (٢) إذا كان وجود المحدود شرطاً فن حق المدعي تمكينه من اثبات وجوده ضمن اثبات الدعوى
- (٣) ولا يجوز سماح الدفع بعدم وجود تركه قبل تمكين المدعي من اثبات الدعوى ومنها اثبات المحدود
- (٤) عدم وجود المحدود ليس معناه عدم وجود تركه

طلب وفاة ووراثه وتسليم نصيب

## الوقائع

ادعى المدعي أن والده مصطفى خروبه الشهير بذلك توفي في سنة ١٩٢٠ وانحصر ميراثه في زوجته خدوجه عبد الرحمن الخضرى وأولاده أحمد وصديقه ومصطفى وزاكي وطه ويس وقاطمة وهامم وسكينة فقط بدون وارث سوام وأنه ترك تركه بقيت ملكة إلى أن توفي تساوى ٧٢ جنبها منها منزل حده وبينه بدعواه وأنه هو من ضمن ورثته بصفته أبناً له يستحق في تركته قيراطين وأربعة أخماس القيراط تعصياً من أربعة وعشرين قيراطاً تنقسم إليها تركه المتوفى المذكور وطلب الحكم له بوفاة والده المتوفى المذكور وأنه من ضمن ورثته يستحق في تركته النصيب المذكور وأمر الكافة في شخص المدعى عليها بالتخلى بينه وبين نصيبه من التركة وأمر المدعى عليها بالمصاريف



والأتاب واعتبرت المدعى عليها منكراً للدعوى تقدم شاهدين شهدا له  
بعد أن دفعت المدعى عليها الدعوى بطلب عدم سماعها لعدم وجود تركه  
للمتوفى وضم الفصل في الدفع للفصل في الموضوع وجاء التحري بأن المتوفى  
ترك منزلاً يساوي ستين جنيهاً

### الحكمة

من حيث أن شرط صحة دعوى الوفاة والوراثة أن تكون بحيث لو حكم  
بها على حائلا لكانت ملزمة وهذا ليس مقدراً فيه ولا منظوراً إلى الثبوت  
أو عدمه بل الشرط أن تكون ملزمة على فرض الثبوت ، ومن حيث أن  
الدعوى هنا على فرض الثبوت ملزمة فهي صحيحة توجبها وأما وجود المحدود  
فهو من وقائع الدعوى فلا يجوز قبل أن تسمع فيه الدعوى أن تقول له  
منمناك من إثباتها وحكمنا عليك بعدم سماعها فن حق المدعى أن يترك  
لتوجيه دعواه وسماع إثباته عليها فإذا كان وجود المحدود وثبوته شرطاً  
فلمه يثبت وجود المحدود واستحقاقه فيه أما عدم تمكنه من إثبات وجوده  
والحكم عليه بعدم قدرته على إثبات وجوده والحكم بعدم السماح ابتناء  
على هذا التصرف فإن المدالة تأتي هذا كله على أن عدم وجود المحدود ليس  
معناه عدم وجود تركه

### لهذا

قررنا ضم الدفع للموضوع ولا سيما أن التحري الإداري دل على  
وجود منزل للمتوفى يساوي ستين جنيهاً — ومن حيث أن تركه للمتوفى  
تقسم شرعاً للذكر من ولده مثل حظ الأنثيين بعد إعطاء ذوى الفروض  
فروضهم وقد أثبت المدعى دعواه بالبينة الشرعية وهي حجة متمدية للكافة



والمصاريف والأتعاب تلزم من يحكم عليه من الخصمين قانوناً . وأنه طلب الحكم بما ثبت

### لهذا

حكمنا للمدعى على المدعى عليها ب وفاة والده مصطفى خروبه سنة ١٩٢٠ وأن المدعى من ورثته بصفته أبناً له يستحق في تركته قيراطين وأربعة أخماس القيراط تمصيباً وأمرنا الكافة في شخص المدعى عليها بالتخلية بينه وبين نصيبه من التركة متى ظفر به وألزمناها بالمصاريف ومائة قرش أتعاب محامى غيايباً .

### المبادئ

- (١) تناول الالتزام العرفي ليس رضا بكل ما فيه .
- (٢) يجوز للمدعى أن يقدم التزاماً عرفياً استدلالاً به على أصل استحقاقه ولا يقبل في الوقت ذاته الاستدلال به على مقدار لاستحقاق .
- (٣) يجوز لأحد الطرفين ترك القدر المتراضى عليه وطلب الحكم بالمستحق كاملاً .
- (٤) رضا الأم بالادون من حق الصغير غير وتضييع لحقة لا يلزمها المضي فيه .

« طلب نفقة صغير على المم »

### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة لبقها فتحية على المدعى عليه شقيق والدها المعوف عبده يسى خروبه لما جاء بدعواها وقدمت ورقة عرفية تضمنت فرض المدعى عليه خمسة عشر قرشاً لبنت أخيه المذكورة ولم تكف بما



فرض فيها فمن حيث إن المدعية اكتفت من الأدلة بالورقة العرفية وهي لا تعنى ألا أن المدعى عليه قرر لها خمسة عشرة قرشاً وهي ليست المطلوب الحكم به لأنه ليس المطلوب تكميل القرارات بل المطلوب مقررات كاملة كافية لهذا قررنا عدم كفاية الأدلة فأحضرت شيخ عزبة اللحم وحضرت ومعهما الصغيرة واكتفت وطلبت الحكم بعد أن تحمرت المحكمة من شيخ عزبة اللحم .

### الحكمة

من حيث أن المدعية بيئت المراد من استدلالها بالورقة العرفية وهو أنها قدمتها لتدل على اقرار المدعى عليه باستحقاق المدعية لنفسها الصغيرة وملحقاتها عليه ولا يقدح في هذا الاقرار مسألة المقر باستحقاقه ولارضاء المدعية به وتثبت ومن حيث أن للمدعية أن تترك المبلغ المتراضي عليه بينهما وتطلب بدلا منه حكما بما تستحق كاملا لدى المدعى عليه ولا تهمسك من الاقرار إلا بما يدل على دعواها فيه وهو الاقرار من المدعى عليه باستحقاق المدعى به ومن حيث أن رضا المدعية بهذا المبلغ وهو خمسة عشرة قرشاً رضا غير ملزم لأن في ذلك غيبا للصغيرة وتضييما لحقها والمدعية لا تملك لأنها لا تملك التنازل عن حقوقها وهذا على فرض الرضا به من المدعية مع أنه لم يثبت أنها رضيت به لأنه التزم من جانب واحد ومن حيث أن هذا الاقرار طريقة ثبوت الدعوى وخاصة بعد تأكيد شهادة الشيخ التي اعتبرت تحميراً لإداريا . ومن حيث إنها حضرت ومعهما الصغيرة المدعى بها .

### لهذا

حكمتنا للمدعية على المدعى عليه شهريا بمخمسين قرشا صافا لنفسها وبمخلفها



كل أربعة أشهر للكسوة وبديل الفرش والتطاء من اليوم وأمرنا بأداء ما حكم به وبأداء المصاريف الرسمية ونحوه وسبعين قرشاً أجر حمام غيايبا.

### الباب الأول

- (١) عدم انقطاع المدعى عليه عن محل عمله وإعلانه مع أخيه لا يتفق مع دعوى المدعية عدم العلم بمكانه
- (٢) عدم العلم بمكان محدد يسوغ الإعلان في وجه النيابة فكونه بالقاهرة بدون معرفة عنوانه كاف في ذلك .
- (٣) الصلح عن الحكم المعارض فيه رضاء بالحكم يسقط حق المعارضة لأن الصلح معاوضة يقر الطرفين فيها بصحة البديلين .
- (٤) إذا ادعى في المعارضة أن سبب بطلان الحكم أنه أصطلح مع المحكوم لها على إبطال الدعوى تمويها كان المراد بكلمة الدعوى الحكم

« طلب معارضة في نفقة زوجية »

### الوقائع

طلب المعارض قبول المعارضة شكلاً لتقديمها في موعدها وموضوعاً اتفاق الحكم المعارض فيه وقال في ورقة المعارضة أن المعارض ضدها عاشت معه تمويهاً من قبل صدور الحكم المعارض فيه إلى الآن ولم يذكر غير ذلك من الأسباب إلا ما جاء في المذكرة التي قدمها من أنه أعلن في مواجهة النيابة بالدعوى حال أنه لم ينقطع عن العمل ومكانه معروف بشركة بنك مصر .



## المحكمة

من حيث أن المارض ذكر في عريضة المارضة أن المحكوم لها اصطلحت معه على ابطال الدعوى وصراده الحكم وعاشت معه تمويثا لأنه لا يبطل بالتأمين الا الحكم وقد أثبت علمه بالحكم (١) الشهادة الثالثة على أنه لم يترك العمل بالشركة من يوم اشتغاله بها ٢٦ - ١ سنة ١٩٤١ للأن ٢١-١٢ سنة ١٩٤٣ (٢) أن المعلن عنه أخوه فلا بد أن يعرفه بذلك وعلى ذلك يكون غيابه بمصر في تاريخ الإعلان مفتتلا شهريا من الاعلان ويكون إعلانها إياه بمصر ترويجا للاحتيال وعبثا لا طائل تحتته فضلا عن أن لها مادام مجهول المحل أن تعلمه في مواجهة الثيا به لأنه ليس له محل معلوم باقطر المصرى والمعلم بأنه بمصر بدون علم عمله ليس علما بمحله فقرة وابسة مادة رقم ٤١ وأن كان التحرى عن ذلك أنما حصل من أخيه فرجال الإدارة أنما يتحرون. معلوماتهم عن الناس من أقاربهم أعلم الناس بأحوالهم ومن حيث أن المارض فضلا عن ذلك أقر في ورقة المارضة . أنه علم بالحكم وصالحها على ابطاله بالمعيشة تمويثا والصلح عن حكم رضاه به لأنه لا يذل في معاوضة التأمين فقد اعتبره حقيقة واقعه وحقا لازما واختط لنفسه طريقا لأبطاله وهو الصلح على الأكل تمويثا والطارقان في أى عقد يسلطان مما بالبدلين والمارضة في الحكم بالاستئناف أو غيره مشروطة بعدم ثبوت الرضاية والمارض هنا مقر بإثنا بالحكم لأن طلبه لإبطال الدعوى في الرضاية لا يمكن ان يستقيم لها معنى الا على فهم أن المراد لإبطال الحكم لأن الدعوى قبل الحكم غير محتملة البطلان ومما يكشف الاحتيال في التخفى بشأن الاعلان والمداورة في التعبير قول المارض في الرضاية لأن المارض ضدها قد اصطلحت مع المارض وقد ابطلت الدعوى وعاشت معه تمويثا



يتفق عليها من قبل صدور الحكم إلى الآن فما معنى أن الصالح على المعيشة نموتنا إلا أنه في نظير معيشة ليست نموتنا أى معيشة يحكم .  
فمن حيث أن الرضا بالحكم ثابت وان استتر وراء ستر رقيق ومن حيث أن المعارضة حينئذ تكون غير مسموعة .

### لهذا

حكمنا بعدم الاستمرار في سماع المعارضة حضوريا .

### المبادئ

(١) الخلاف بين الزوجين طبيعى وعشق النساء للشغب طبيعى فقل الأبواب والصراخ والاستفانة ليس دليلا على أذى الزوج لها بضرب غير مشروع لأن الكذب والكيد من طبائع النساء .

(٢) يكن عدم التمسك بلفظية النصوص الواردة في بحث الحكمين فشكاوى الضرر التي مبناهما إرادة الطلاق ولو لجهة إدارية تقوم مقام دعوى التفريق مرتين ورفضها وتبيح بحث الحكمين وان العامل على إصلاح الأسرة لا يجوز أن يكون شكليا لفظيا .

(٣) تخصيص المدرس حجرة من منزله للدراسة الخصوصية لتلاميذ لا يضر شرعية السكن ككل ذى حرفة يعمل ذلك .

(٤) إذا كان هجر الزوج لزوجته سببه سفاهتها وسوء أدبها معه فالهجر ليس ضررا يستوجب الفرقة لأنها هي التي دفعت إليه .

(٥) إذا كانت ملة الزوجة لزوجها قولاً أو فعلاً منفرة مقززة فهو يساوى الرخصة بمنع منفرد بمنع استيفاء الزوج حقه من الزوجة وإذن فهي لا تستوجب عليه النفقة .



(٦) قد يجوز الحكم بالنفقة لزوجته رحمة لها بسبب حالها الاجتماعية وإن كانت لا تستحقها لأن حرمانها منها قذف لها في هوة سحيقة من الرذيلة والرحمة عدالة .

(٧) إن الحكم لها بالنفقة قد يبقيا اهلا لأن قطيعه والمراد إبقاء هذا الباب مفتوحا وإن الحكم بالنشوز هنا هدم للزوجة نهائيا وتقريق حالا والزوج لم يرد بل طلب الطاعة .

### الوقائع

ادعى المدعى الطاعة على المدعى عليها فدفعت بعدم الأمانة وحصرت أدلتها على عدم الأمانة في (١) محضر تحقيق نيابة دمياط من تاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ في الشكوى ن ٩٣١ سنة ١٩٤٤ إدارى دمياط (٢) تقرير الطبيب الشرعى المؤرخ ١٩ مايو سنة ١٩٤٤ (٣) شهادة شهود (٤) وبعدم شرعية السكن لأن فيه حجرة متخذة كدرسة . وقدم المدعى عليه أوراقا رسمية تكذب تهمة عدم الأمانة فقدم (١) محضرا بأقوال المدعى عليها (٢) تمسك بعدم ورود اسمه رسميا فى التقارير الرسمية التى أتمت آثار الضرب أو التصادم (٣) قدم شهودا شهدوا لصالحه ضد المدعى عليها (٤) قرائن على أن الشهود ضده لا يجوز الأخذ بشهادتهم (٥) حفظ النيابة للتهمة بالإبذاء .

والمدعية كان لها أيضا دعوى نفقة فانضم الدعويان واعتبرت الطاعة دفعا فى دعوى النفقة . وعدم الأمانة وإن كان دفعا فى دعوى الطاعة إلا أنه يعتبر دفع دفع فى دعوى النفقة .

وساقت المدعية على أنه لا يمنعها من الطاعة فى المنزل المحدد إلا أنه يؤذيها وبذلك سادقت على كل دعوى الطاعة من شرعية المنزل وليافته وعدم شغلها بما يمنع الطاعة فيه وصلاحي الجيران والأمانة على المال ولسكنها



أصرت على الدفع بعدم الأمانة وإذن يكون الأذى هو نقطة الفصل .  
 وظروف القضية وإن لم تكن الظروف التي نصت عليها اللوائح والتي  
 تبث المحكمة فيها الحكمين إلا أن روح القضية تحتم ذلك وإذا كان  
 الهدف هو إصلاح الأسرة فلا يجوز خنق الروح بسبب عدم استيفاء الشكل  
 وبثت المحكمة الحكمين فلم تكمل البثثة بالنجاح لعدم اتفاق الأعضاء  
 وعدم تشاورهما .

وثبت لدى المحكمة (١) أن المدعى يستحق أن يحكم له بالطاعة في  
 المنزل المحدد (٢) لم يثبت الأذى ييقين (٣) لم تستيقن المحكمة  
 ثبوت النشور .

### المحكمة

من حيث أن المدعى ادعى الطاعة على المدعى عليها فدفعتها بعدم  
 الأمانة واستدلت بمحضر تحقيق نيابة دمياط المؤرخ أول محاضرة  
 ٢٤ جمادى الأولى لناية ٢٧ منه سنة ١٣٦٣ ، ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ لناية  
 ٢٠ منه .

ومن حيث أن الشاهد الأول في هذا التحقيق يقول أنه يسمع فقط  
 صوتا من منزل المدعى مصحوبا بتألم لخوف وذعر أثناء استغاثته ولم ير  
 بالضرب ولكنه سمع من فاس لا يعرفهم ومن محمود افندي أمين . وأن  
 الشاهد الثاني كان مصدر علمه أنها أي الزوجة تقول كده وأنه لا يتذكر  
 أنها قالت له أنه كان يعتدى عليها بالضرب أثناء غلق الأبواب .  
 ومن حيث أنه إنما شهد بوجود خلاف .

ومن حيث أن الشاهد المدعى مسعد على الحادق كذب في شهادته لأنه  
 بعد أن ادعى أنه رآه يضربها بيده بينما قال أن الزوج لما طلبوا قال لهم



( أنا ما بضربهاش نخرجنا وسبناه ) وبديل أنه قال أن الأبواب دائما مغلقة سواء كان فيه ضرب أو غير ضرب فن أين رأى الضرب إذن بينما قرر الشاهد على محمود رجب والزوجة نفسها أن الأبواب والنوافذ كانت مفتوحة والشاهد الرابع قال أنه لم ير شيئا وأنها هي التي قالت له أنه يضربني والدعو عبده المواقى كان فقط يستنتج من الصوت أنه كان يضربها والذين قال أنهم كانوا معه لم يشهدوا بآثار الضرب على أنه قال أيضا أن الزوج قال ما ضربتهاش فقال له أمال بتصوت ليه ولو كان بها آثار ضرب لاستدل بالآثار لأن التصويت قد يكون استغاثة قبل الضرب . وسمنا شهادة محمود افندى أمين قرر أنه سمع أن الباب مقفول ولا يمكن الناس كسره وهذا دليل على أنهم لم يروا شيئا وأن القى يشهد برؤية شيء يكذب والمذكور لم يشهد بضرب مطلقا وإنما سمع أقوالا من الجمهور وهذا لا يدل على شيء .

ومن ذلك يتبين أن الضرب لم يثبت فضلا عن أن بعض الضرب مشروع وأن شهادة الاثنين للذين يقول على شهادتهما وهما الأستاذ شطا العربي والأستاذ محمود أمين لم تدل على أى أذى لحق الزوجة من الزوج .

ومن حيث أن هذا التحقيق لم يثبت به شيء فضلا عن أنه لم يكن إليه داع لأن اختلاف بين الزوجين طبيعى ولا يصح لأى جهة إدارية أن تتدخل فيه إلا إذا وجدت آثاراً جنائية فالتشأم والتماسك بين الزوجين لا يجوز أن تمس الإدارة ولا النيابة لأنه من حوادث المجتمع الطبيعية التى لا يختل بها الأمن .

ومن حيث أن تقرير الطبيب الشرعى المؤرخ ١٩ / ٥ سنة ١٩٤٤ القى أثبت أن بها رضوخاً وكدوماً فالوجه إليه من الطعون (١) أنه لا يثبت



أن الزوج هو مرتكب ذلك (١) أن شهادة الشهود في التحقيق لم يثبت بها ما ثبت بهذا التقرير (٣) أن الزوجة نفسها في أقوالها في تحقيق الشكوى رقم ٩٣١ سنة ١٩٤٤ قررت أن الزوج لم يضرها بعد حادث سكب البترول وفي تحقيق الشكوى رقم ٥٣٣ سنة ١٩٤٤ إدارى دمياط قررت أنه ليس بها إصابات وفي تحقيق الشكوى رقم ٦٠٦ سنة ١٩٤٤ قالت (أنا قلت له إنت بالطريقة دى ما أقدرش أعيش معاك وكلمة مئى وكلمة منه كيت غاز على هدوى من زجاجة الغاز عايزه أموت نفسى) وبهذا يثبت أن الطليت الشرعى ربما كان يكشف على سيده أخرى . وأما الشهود الذين قدمتهم للمحكمة فمنهم الأستاذ محمود أمين وقد قرر أن هناك خلافا لا يدرى تفصيله ولا يدرى من الحق ولا من البطل وأنه يسم قصة التعذيب من أخيه ويسمع من كثيرين ذلك ولا يدرى إن كان بحق أو بنيرحق وأنه فقط استنتج من الملع القى ظهرت به فى البلكونة أنها تضرب ولا يدرى إن كان معتدياً أو مستدى عليه وكذلك الأستاذ ماضى إلا أنه زاد أن خادما قلت إليه أن الضرب ترك أترا يجوار عينها وهذا ما كذبه الأدلة المتقدمة ومنها أقوال الزوجة نفسها ثم قال أنه لم يتحرر هذه الأخبار الروية حول معاملته لها . وتأتى شهادة الأستاذ جويده وهو يقرر أنها قذفت زوجها بابنة أخيه وأنه بصفته حكما بينهما فى كل خلاف لم يسمعها تشكو ضرب زوجها إياها وقرر أيضاً أنه إن كان شتمها فقد كان ذلك رداً للفظ قذر قالته له وشهد أن الزوج كان يخرج بها ليترهما وشهد الحكم الثانى شكرى أفندى بأن السبب فى الخلاف عدم طاعتها لزوجها فى المنزل وعدم حبها للنظام وشهد بقذفها لزوجها بابنة أخيه وأنها شتمته بلا داع بقولها له الله يلعنك وكرهتها ثم بكى ولطمت وجهها وقالت أنه يشتكى ولم تذكر أى ذنب آخر .



ومن حيث أن التحكيم وإن قيده اللائحة في المادة رقم ٦ من القانون ٢٥ سنة ١٩٦٥ بتكرار الشكوى بثبوت الضرر ورفض طلب التفريق مرتين فالمسك بشكائية النصوص لا يبيح بث الحكيم لأنها لم تطلب التفريق للضرر مرتين ورفض الطلب مرة بعد أخرى ولكن القى حدث بين الزوجين قبل بث الحكيم يدوى ذلك تماما فإنها في الشكوى ٥٣٣ و ٦٠٦ و ٩٣١ سنة ١٩٤٤ اشكت للضرر فيها جميعا لجهات إدارية وقررت أنها لا قدر أن تبقى زوجة للزوج المذكور وفي كل مرة انتهت الشكوى بالحفظ وكانت في كل مرات الشكوى كانت تقوم بها حالات عصبية تهدد فيها بالانتحار إما فعلا بسكب الناز وإما أن تكاد تفعل ذلك. واللائحة لو كانت نصاً شرعياً لأمكننا القياس فيها بقياس حال على حال يمكننا هنا بث الحكيم وقد بشتاها فعلا ولا لم يمكن أن تختارهم من أهلها لأن الدين يجانبها من أهلها انتمسوا في الخصومة انتماساً لا يصح معه أن يكونوا حكاماً ولكن الذين اخترناها كانوا حكيمهما في كل مرات الخلاف كما ثبت من تتبع حوادث الدعوى وقراءة ملفها ولكن بث الحكيم أثار سخطها عليهما مع أن سوابقهما معها يقتضى رضاها فرشحت حكماً من ناحيتها واسمعت اثنتين انتخبناهما أيضاً ولا مانع أن يكون الحكمان أربعة فأحد الحكيمين إثنان من جهة الزوج وثاني الحكيمين اثنان من جهة الزوجة ومع ذلك لم يؤد الحكمان للأمورية على وجهها فاقسما ولم يتشاورا في الأمر ولم يتصلا بالزوجين وأبدى كل حكم على انفراد رأياً لم يعن على تشاور مع الآخر ولا على علاج الحال مع الزوجين ولذلك يكون التحكيم قاشلاً فلم تكرر نديهما واعتبرناهما عاجزين أو مرضيين عن أداء للأمورية . ومن حيث أن اللغف يدم شرعية السكن غير متوجه (١) لأنها



حررت الا مانع من طاعتها له الا أنه يؤذيها ولم تظمن في شرعية السكن  
 جاتأمن أى جهة من الجهات التى يجب أن تتوفر فيه كسكن طاعة (٢) أنها  
 اقتضرت على أن بعض الماينات الرسمية أثبتت أن هناك حجرة فيها مقاعد  
 للتلاميذ الذين يفتابون المنزل لأخذ دروس خاصة وهذا لا يمنع شرعية المنزل  
 مطلقا (١) لأن التلاميذ لا يقيمون في المنزل وإنما يمكنون ساعتين أو ثلاثة  
 في الأسبوع (ب) أن هذه الحجرة لا تزيد عن حجرة الجلوس  
 للضيوف بل هم في المادة رجال لا تتفق مع وجودهم معاشرة وقد يزورون  
 المنزل من أول النهار إلى آخره وكل يوم (ح) وليس تخصيص حجرة  
 للتلاميذ ذوى الدروس الخاصة أكثر من اتخاذ حجرة في المنزل يباشر فيها  
 الزوج صناعته الخاصة التى يرتزق منها فقد تكون هذه الحجرة للإصلاح  
 الراديو لرجل كهربائى وقد تكون حجرة رسم لرجل رسام وقد تكون  
 استوديو لرجل مصور وقد تكون ممزقا لرجل موسيقى وقد تكون مكتبا  
 لرجل يعرف الكتابة وقد تكون شبه فصل مدرسى لرجل مدرس لأنه  
 لا يجوز للزوجة أن تشتترط على الزوج الا بمحاول أسباب الماش وهو في  
 منزله والا كان قطعا لأسباب الميشة الشروعة وهذا لا يجوز وعلى ذلك  
 يكون المنزل شرعيا من جميع وجوهه .

ومن حيث أن أقوال المدعى عليها في المخاض الرسمية تكذب من شهدوا  
 على الزوج بالضرب غير الشروع وتصدى تكذيبها حتى إلى تقرير الطبيب  
 الشرعى وبذلك يكون الزوج مستغنيا عن الاستدلال بعدم ورود اسمه رسمياً  
 ونسبة الضرب إليه ومن حيث أن الشهود قسبان قسم لم يشهد ضد الزوج  
 واقتصر على رواية السماع وقسم شهد لصالحه وهما المحكمان القذان يباشران  
 الإصلاح بينهما في كل خلافتها وحيث أن كل با حام حول الزوج  
 إنما هو المحجر وهذا وإن كان إعنافا للزوجة إلا أنه ثبت أن مانع المعاشرة



جاء من ناحيتها فإن شتم الزوجة لزوجها بقولها الله يلعنك مكررة وقذفها  
أياماً بآبئة أخيه كل ذلك يحق رغبة الزوج في زوجته فهو سمح وكرم  
وعفو لو رضى بعد ذلك أن يظلهما جدار وليس هناك أبلغ من هذا الجرم  
في تغيير زوج من زوجته . فإن كانت المريضة بأى مرض متقر لا تستحق  
على زوجها نفقة لأن مانع الماشرة من جهتها فكذلك الزوجة التى تملك هذا  
اللسان وتذف زوجها هذا القذف وقشتمه هذه الشتائم تقيم بينها وبينه  
حجاباً من الكراهة دونها أبلغ نشوز .

ومن حيث أنه بذلك يتبين من شهادة الحكيم أنها المتدبة وأنها مثيرة  
الشغب والتعب على الزوج وأنها تبكى وتلعن وجهها بغير داع وبذلك  
لا يصح استنتاج الضرب من بكائها ولا صراخها .

ومن حيث أن المحكمة استنتجت من كل حوادث القضية وما  
عرض فيها من حوادث ( ا ) أن الزوج يتغاضى في الطاعة والنظام والكرامة  
وأنه كما يجب أن يرى الفصل الذى يلقى فيه درسه يجب أن يرى المنزل  
الذى يلقى فيه عرسه ( ب ) وأنه ليس هو الذى يدفعها إلى الشغب ولكنها  
تستثيره بكراهه الطعام ونقض الطاعة وعدم احترامها له وهدم كرامته  
وكل ذلك يثير رجلاً وظيفته تنبئ على هذه الأركان الثلاثة ( ح ) وأنه  
لولا أن الفقهاء نصوا على أن الزوجة متى سلت نفسها للزوج في منزله فقد  
خرجت من حوزة النشوز وإن منعت نفسها منه لا تستحق الحكم عليها  
بالنشوز ( د ) وأن بها بدون شك ما يمنع استيفاء الزوج حقوقه منها لأن  
معاملتها إياه مقرزة منفرة وأنه إن رغب في عثرنها بعد ذلك فأبما لأنه من  
المجاهدين الصابرين فهي من هذه الناحية وحدها لا تستحق عليه نفقة لأنها  
لا تقل عن المريضة بالجنون والجذام والسل وأمثال هذه الأمراض التى



تصبح بها المرأة غير أهل للمعاشرة فهي بمملها وحدها غنم من استيفاء حقوق الزوجية منها لأن الرض للفرك كما يكون في الجسم يكون في النفس فإن الدار التنفير لا شكل الرض (هـ) فسبب كل ما في المنزل من شقاء وشقاق أن الروجة هنا فقدت وظيفتها الطبيعية التي تملك بها قلب زوجها وقلب أطفالها وأن نسبة شيء إلى الزوج كذب وظلم (و) ومن الأدلة التي تتفق منه الجفاء والتخلط ويدل على ما يملك من ثروة طائلة في الرق والرحمة أنه استطاع أن يكسب منها أطفالها فإن كسبه لأولاده لدرجة ألا يعترفوا لها بالأومة دليل على (١) خرقها وعدم استطاعتها شيئاً في أمور المنزل والأسرة (٢) وأن فقدتها لقلب زوجها لسبب ذاته الذي أمكنها به أن تفقد عواطف بناتها ومن لازلن أطفالاً أي من قريبات عهد بالجزئية منها والافتصال عنها . وأنه كان يسمع المحكة الاتحك لها بنفقة فكان النطاق الشرعي من ذلك كله إلا نستحق نفقة ولكن الذي لاحظناه حين الحكم بالنفقة (١) أن مبدأ الاستئناف أنه كثيراً ما يؤيد الحكم بالطاعة ويبنى حكم النشوز ويحكم بالنفقة (ب) أن ظروف زواجها وحالها الاجتماعية تجعل من الرحمة الحكم لها بنفقة والرحمة عدالة (جـ) أن ما يترتب على الحكم بالنشوز أكثر ضرراً مما لو حكم على الزوج بالنفقة (د) أن المحكمة إذا يمرت للزوج الطاعة يجب أن تيسر للزوجة الحياة حتى تطيع زوجها .

ومن حيث قد ثبت عدم الطاعة في الدة الماضية وأن الحكم بالعقة فيها لا مسوغ له بتاتاً .

ومن حيث أن ما ألم به الدعي عليه من تجريج الشهود من أن أحدم أداة وقيمة بنته وبين زوجته فعوى بلائاً لإدارا صرة وكان شاهداً صيراراً وسير



ذلك أنه يزاحمه عليها وأن الآخر قرر غير الحقيقة في محضر رسمي وكذب  
فأمور لا دأى لتبشها لخطورتها عليهم كوظفين .

ومن حيث أن التحريات دلت على أن راتبه هو ٨٨٢ مليم ٩ جنيه  
وشهد الشهود على مزاولته دروساً خصوصية وقدم عقد الاستخدام  
وتحرت المحكمة عن شهادة الشهود وقدرت ما أثاره المدعى عليه حولها  
من شبهات .

### لهذا

- أولاً : — رفضنا الدفع بصد الإمانة على النفس .
- ثانياً : — حكمنا بالطاعة في المنزل المبين بالدعوى والوقائع .
- ثالثاً : — حكمنا بنفقة شهرية ثلاثمائة قرش لجميع القدرات .
- رابعاً : — بجلنا الأتعاب والمصاريف مقاسمة ورفضنا ما عدا ذلك  
من الطلبات حضورياً .

### المبادئ

- (١) لا يجوز أن يرد الحكم عن الزام .
- (٢) في قضايا الوفاة والوراثة هناك نصيبان للوارث أحدهما المعلوم في  
المحدد والثاني مجهول .
- (٣) إذا بنى الحكم على البينة فالمحكوم عليهم هم الكافة اعتباراً .
- (٤) معنى الحكم على الكافة أنهم ملزمون بالتخلى ومنوعون  
من التعرض .
- (٥) إذا جهل الفتش طني التفتيش وتعرضت سمعة المدالة في الأمة  
لسوء التقدير .



(٦) وظيفة المفتشين الإبتناع لا الزجر والتهديد وهو لا يلجأ إليهما إلا إذا لم يكن أهلا لعمله .

(٧) قد يجوز الحكم بالمجهول كما تجوز الدعوى به .

(٨) التفتيش والرياسة في القضاء جهات إدارية يسرع منها إليه الفساد فإن لم تقم انقلبت إلى وساطة مسلحة .

« طلب إثبات وفاة وورثة وتسليم نصيب »

### الوقائع

ادعى المدعى أن والدته لطيفة محمد العزبي توفيت سنة ١٩٤٣ وانحصر ميراثها في أولادها محمد المدعى وحسن والسيد المدعى عليهما ومصطفى وأميقة أولاد إبراهيم عيد فقط من غير وراثة سوامم وقد تركت منزلا بدمياط حدوده وبينه بدعواه يساوي مائة جنيه وتركته ميراثا لورثتها المذكورين يقسم بينهم المذكور مثل خط الاثنين ويخص المدعى خمسة قراريط وثلاث قيراط من الأربعة وعشرين قيراطا بتقسم إليها المتروك المذكور تساوي هذه الحصة ٢٢ ج وتسمى الجنيه والمدعى عليهما وضما يدهما على جميع التركة بما فيها النصيب المذكور إلى آخر ما جاء بدعواه وطلب الحكم له على المدعى عليهما المذكورين بوقاة وانصبتهم المذكورة وأن المدعى من ضمن ورثتها بصفته ابنا لها يستحق النصيب المذكور في تركتها تمصيبا كما طلب أمر الكافة في شخص المدعى عليهما بالتخلية بينه وبين نصيبه في التركة وعدم الترض له فيه متى ظفر به وقدم شهودا صحت شهادتهم على الوقاة والورثة وجاء التحري من الإدارة بوقاة المتوقاة عن المتروك المذكور وطلب الحكم .



### المحكمة

من حيث أن من بدسيات الفقه أولاً أن الحكم بمقتضى البينة حكم على الكافة (٢) وأن الحكم ملزم للمحكوم عليه بمقتضاء (٣) وأن الحكم لا يصح أن يبرأ عن الالتزام وإلا ما بقى فرق بينه وبين الاثهاد (٤) أنه لو صح أن يبرأ الحكم عن الالتزام لما اشترط في صحة الدعوى أن تكون ملزمة (٥) وأن الجزء الذى يصح الاكتفاء بالحكم به من الدعوى يجب أن يكون قد ثبت فيه ما يلزم وألا لما صح أن يصدر حكم وأنه لو اكتفى المدعى بالحكم فى الدعوى قبل ثبوت شيء ملزم لما صح الحكم بشيء وأن الجزء الباقي من الدعوى والمستغنى عن الحكم به هو الحكم بالنصيب المحدد فى الدعوى التى لم يشهد به (٨) وأن النصيب العام الذى ثبت للمدعى بمقتضى الحكم بالأثر ليس هو المستغنى عنه على الأقل لأن هذا غير عديد وذلك محدود وهذا بالنسبة لكل التركة وذلك بالنسبة للمحدود فقط (٩) وأن مقتضى الحكم على الكافة الالتزام (١٠) وأنهم ما دام محكوما عليهم فهم مدعى عليهم اعتباراً وأن معنى الحكم بنصيب المدعى فى التركة أنهم ملزمون بالتغلية بينه وبين نصيبه وأنهم ممنوعون عن التمرض، له فيه (١١) وأن المدعى عليه حينئذ ما دام الحكم يشمل الكافة يمثل الكافة ما دام الحكم قد ثبت بالبينة ومن حيث أن استصدار الفتش القى فقتش علينا أمراً أشبهه بالتصنيف ليحكم القاضى بوجهة نظر وأن لم يقتنع بها ذلك أمر لا يرضاه معالى الوزير ومن حيث لا نسى الأمة إلى سمعة المدالة فيها أمام العالم يمثل استهداف القاضى للادى والتعنيف إذا أصر على الحكم بما يقتنع به فقط طالما توجد دار مجلس وزير العدل فى كرمها ليقمع الشرك بقدمية المدالة ومن حيث أن القضاء فى أنحاء العالم يقرر أن الأوامر المليئة الأسباب



والنير البنية على الاقتناع لا تنفذ إلا في ثلاث أما كن في المنزل للخدم وفي السجن للسجناء وفي القلاع للمسكر وأن أى وزير لا يرضى أن يكون القضاة في عهده عسكريا أو خدما أو سجناء ينفذون ما لا يقتضون به ومن حيث أن كلمة الأمر لا تنفق بتاتا مع كلمة الحكم في أمة تضع نفسها في النور وأنه لا يجوز شغل القضاة عن حمل أعباء المدالة بأعباء النهيد والمشاغبة وتبديد قوام وتفكيرهم فيما هو ليس من المدالة بسبيل وأن كل وظيفة في كل مكتب تنتمى إلى القضاء يجب أن يكون هدفها الأول أن ييسروا للقاضى حرية الحكم بما يعلمه عليه علمه وضميره واقتناعه وأن لا يوفروا عليه بدلا من ذلك أسباب القلق والذعوش ومن حيث أنه كان أمام الذى قتش علينا طريق أخصر وطريق مشروع وهو إقناع القاضى بوجهة نظره ولكن ذلك لم يحصل لأنه لا بد أن يرد على تلك النصوص وهذا غير ممكن ومن حيث أنى لم أثبت هذا هنا ألا ليفخر هذا العهد بحرية القضاة وأنهم في حصانة من استقلالهم ليحكموا فقط بوجهة النظر التى بها يقتضون وتقوم عليها الحجة وأن أثبات هذا هنا من تدعيم أسباب هذا الحكم طلالا لا أزال مصرا على الاقتناع به وطلالا لم يقتضى أحد بسواء وطلالا أنا آمن من الأذى ولو بالف والف والوردان في سبيل الحكم بما اقتنع .

ومن حيث أنه كان بعض القضاة يقول في الأحكام التى لا تركة فيها ( لياخذ نصيبه من التركة متى ظفر بها ) ومعنى هذا أن هناك حكما بالنصيب وأمرأ بأدائه ولكن إذا وجد المدعى تركة وطالب بها أى أن الأمر بأداء النصيب اليهم من مضمون الحكم حتى في حال عدم وجود تركة أما النصوص الدالة على أن الالتزام من عناصر الحكم فقد قال في معين المحاكم صحيفة ٦ آخر سطر طبعة الطبعة اليمينية ١٣٠٦ بمصر قال



التقاضي ( حقيقة الحكم إنشاء الالتزام أو اطلاق - إلى أن قال فالحكم بالالتزام هو الحكم ) ومن حيث أن الحكم بالمجهول جائز وحينئذ يجوز الدعوى به قال في السفر المذكور ص ٦٢ سطر ١٠ من أوله أما لو قال له على شيء من بقية حساب لا أعلم قدره وقامت له بينة أنها تحاسبها وثبت له عنده بقية حساب - لا علم له بقدرها فدعواه في هذه الصورة مسموعة وكذا لو ادعى حقا في هذه الدار أو الأرض وقامت له البينة أن له فيها حقا لا يملكون قدره فهي دعوى مسموعة وما سحت الدعوى به صح الحكم به وإذا بالحكم بالمجهول جائز ما دام لا يحدث نزاعا وإذا بالحكم بالنصيب المجهول جائز ومن حيث أن ما أمرنا بأدائه هنا وفي الحكم موضوع التفتيش هو ليس النصيب المدعى في الحدود الذي تنازل عنه في الدعوى ولكنه نصيبه من التركة كلها والذي لا يعلم قدره والذي لم يتنازل عنه والذي أسر عليه بأصراره على طلب الحكم بوراثته وأن الدعوى هنا أثبتت بالبينة .

### لهذا

حكنا ب وفاة ووراثه المتوقعة بالتفصيل الذي بالدعوى والمخضر وأمرنا بالكافة في شخص المدعى عليها بالتخلية بين المدعى ونصيبه في التركة وعدم التعرض له فيها متى ظفر بها غيايبا واكتفى بذلك .

### الباب

(١) دفع دعوى نفقة الصنار بأن لهم ما لا يسقط بتعميم المطالبة حق لا يفهم إن كان المطلوب من مال الولي أو من مال الصنار لأن سد ضروراتهم لا يحتمل الجدل على أن كان هذا من مالهم أو من مال الولي .



- (٢) الدفع بمحضور متبرعة بالحضانة لتوفير مال الصغار يسقط بتنازل المدعية عن أجر الحضانة ولا يلزمها لأجل ذلك أن تتبرع بالاتفاق .
- (٣) إيداع أموال باسم المتبرعة في طرف الدفاع بالبوسنة وألبانك احتيال مكشوف لاثبات اليسار وخاصة إذا كان ابنها المدعى عليه تاجرا وتنازلات له عن أرشها في أبيه
- (٤) حجة الشهادة مستمدة من سبع نواح منها أن يكون علم الشهود بالحادث طبيعياً .
- (٥) النصوص التي وردت بضرورة توفير مال الصغير واختيار المتبرعة لم ترد إلا والمال في يد الوصى أما وهو في يد الولي فلم ترد نصوص .
- (٦) الدفع للمتبرعة في حال يسار الأب استظهار لا نص فيه .
- (٧) إذا كان مال الصغير في يد أبيه القى لا يحاسب عليه فالصغير في حكم من لا مال له

طلب نفقة صغار وأجر حضانة وخدم وبديل فرش وغطاء وأجر تعليم

### الوقائع

ادعت منيرة عزو على المدعى عليه عبد الفتى نعمان أبو سمرة كلاماً من دمياط نفقة وأجر حضانة وخدم وبديل فرش وغطاء وأجر تعليم للصغار عزت وسامية ومحمد رفعت أولاد المدعى عليه من بنتها عزير حامد الماشطة بصفة المدعية حاضنتهم الشرعية الأولى بعد وفاة والديهم لأنها أم أهمهم وعدم وجود من هو أولى منها بهذا الحق ولاستكمالها كل شروط الحضانة دفع المدعى عليه الدعوى بوجود مال للصغار قدره ٦٩٤ مليم ٥١٨ جنيه وهنا تنازلت المدعية عن الدعوى في مال المدعى عليه على الخصوص بمذكرات.



وكلاهما المشار إليها في حيثيات الحكم ومع ظهور كيدية الدفع بوجود التبرعة لأنه لا يتوجه الاحال أعصار الأب استمر المدعى عليه فقدم الخصم الثالث التبرعة فتنازلت المدعية عن أجر الحضانة فقدم مستندات وشهودا . فاستيفاء لمجهوده في الاثبات نظرت المحكمة في مستنداته وسمعت شهوده . وبفحص شهادتهم تبين افتضالها بما هو مفضل في الحثيات وكانت قضية المدعى عليه على المدعية بشأن تمكينه من رؤية أولاده المدعى بهم قد ضمت الى هذه القضية وثبت من الملف كل وقائع هذه الدعوى ورغم أن المحكمة لم ترفض طلب الخصم الثالث فإن المدعى عليه تنازل عنه إذ تقل المرافعة من ميدان التبرعة إلى موضوع فقره ويساره وأخذ يقيم الحجج على درجة يساره وأنها ليست كما ذكر بورقة الدعوى تقدم عقود ملك مورثه وعقود شرائه وأمان الأطيان التي اشتراها والتي ورثها وهي مقدمة بالذكر المؤرخة ٢٢ / ٦ / ١٩٤٥ وقدم وثيقة الزواج المؤرخة ٦ / ١١ / ١٩٣٦ يستدل بمقدار الصداق على يسار وسطهما وكان ذلك منه قولا للمرافعة من مشروعية دعوى المدعية إلى خلافهما في درجة يساره إذ لو أمر على مبدأ دفاعه بأنه لا استحقاق للمدعية بتاتا في دعواها لوقف عند حدود ذلك الدفاع ولم ينتقل انتقالا أساسه التسليم بمبدأ الدعوى إلى الخلاف على درجة يسار ثم طلبت المدعية الحكم بمقتضى ما قدمت عليه الأدلة فاعتبرت متنازلة عما لم تقدم عليه أى دليل وهو أجر التعلم والتنازل يمنع المحكمة من النظر فيه .

### المحكمة

من حيث أن المدعية ادعت دعواها في مال المدعى عليه فدفع هذه الدعوى بوجود مال للصغار فلم تنصر المدعية على أن يكون الاداء من ماله



واكتفت بأمره بالأداد اعم من أن يكون من مال الصغار الذى تحت يده لأن اقتضاء ضرورات الأطفال لا يحتمل الجدل على من أى الأموال يكون الاداء فالضرورى أولا سد ضرورات الصغار أما من مال من فيعرف فيما بعد حسب ما تقتضيه الأحكام الشرعية وهذا التحول فى الدعوى فى مذكرات المدعية المؤرخة ٤٥/٤/٧ بلسان الأستاذ الشريفي أبو النجما الذى استعمل بحكم نهائى ولم يمترض المدعى عليه على توجيه الدعوى هذا التوجيه وهنا دفع المدعى عليه الدعوى بوجود والدته بدر أبو العنين المتبرعة بأجر الحضانة والاتفاق وطلب الخصم الثالث ضم الصغار إليها حماية للأهم فتنازلت المدعية من أحر الحضانة واكتفت بالحكم بياقى الطلبات . وفضلا عن كفاية هذا بحسب ظاهر النصوص فى رفع دعوى الخصم الثالث للأسباب الآتية (١) لأن جميع النصوص فى هذه الحالة خبرت الحاضنة ذات الحق بين أمساك الصغير بشئ أجر وبين تسليمه للحاضنة المتبرعة دون أجر (٢) لم يرد أى نص يقول أن على الحاضنة ذات الحق فى الحضانة أن تتبرع بالاتفاق على الصغير أو تسليمه للحاضنة المتبرعة بالاتفاق (٣) أن طبيعة التبرع من الخارجة بالاتفاق على الصغير ينافى تخيير الحاضنة المقدمة بين التبرع بالاتفاق عليه وبين اعطائه للحاضنة المتبرعة بالاتفاق (٤) لأنه مادام المروض تبرعا بالاتفاق فهو غير ملزم لا للمتبرعة ولا للحاضنة الخيرة (٥) وما دام حقاً لا يلزمها بعد الرضا به (لأنه تبرع) فلا معنى للتخيير فى الرضا به لأن الملزم بهذا التبرع يسمه بعد التبرع به الرجوع فالتبرع أداة مراوغة يشقى بها الأطفال وحدهم وبالتنازل عن أجر الحضانة سقطت دعوى الخصم الثالث ولم يبق لها سبيل تسير فيه وفضلا عما ذكر من انحسام الخصومة الثالثة وانكفافها فاسترسالا مع الخصم الثالث كانت وجهة المحكمة اعطاءها كل فرصة لتقديم كل



أدلة في الخصومة الثالثة فلجأت الخصم الثالث إلى نوعين من الآلة (١) وثائق حاله للدلالة على اليسار وهي دفتر يريد يدل على إبداع مبلغ ٥٠٠ جنيه باسمها بصندوق يريد دمياط بتاريخ ٥ - ٥ سنة ١٩٤٥ وإيصال إبداع بنك باكيز الؤرخ ٨ - ٥ - ١٩٤٥ يدل على إبداع مبلغ ٣٠٠ جنيه باسمها (٢) شهود وقد لاحظت المحكمة على هذه الأدلة (١) على وثائق الإبداع أن الصورة فيها مكشوفة لأن الخصم الثالث لو كانت تملك هذه المبالغ لما استطاعت أن تودعها في القاعة في القرية (عزبة الخياطة) (١) للخوف عليها (٢) لأنه لا يوجد في دمياط قرش عاقل (٣) أن أولادها يتجرون فلن يتركوا هذا المبلغ القى ينزل في التجارة حوالى خمسين جنبا شهريا عليه للنزل أو طعاما لحفره فيه (٤) ليس مقولا أن يترك أولادها في يدها هذا المبلغ إذا علم أنهم أخذوا منها ميراثها في أبيهم ٢٦ فدن بشراء صوري فالوديتان إذا أموال نحلها أياها ابنها المدعى عليه برهة ليدفع بها الدعوى ويوزر لها يسارا يخادع به المحكمة عن الحق (ب) ولاحظت على الشهود أن حجة الشهادة وقوتها مستمرة من (١) اتفاق الشهود (٢) عدم تناقضهم (٣) بعدم عن الشبهة (٤) مظاهر الثقة في أقوالهم (٥) أن يكون علمهم بالحوادث طبيعياً (٦) عدم وجود قرينة كذب (٧) عدم قرائن الجهالة ومن حيث أن مظاهر اختلاف أقوالهم هنا يعين في الآتي :-

الشاهد الأول قال أن الحلى والمواشى يساوى ٤٠٠ ج والنقود ٣٠٠ ج ولا يعرف التفصيل وأن الخصم الثالث باعت ٢٦ فدن وقال الشاهد الثانى أن المصاغ يقدر بمبلغ ٢٠٠ ج والمواشى تقدر ٢٠٠ ج وأن النقود ٣٠٠ ج وتلك فدانين مشاعا في أرض لا يعرف حدودها وقال الثالث أنها تملك



١٥٠٠ ج ومصاغ بمبلغ ٤٠٠ ج وتلك فدان وكسور شائمة وقال الرابع أن  
 عندها ٣٠٠٠ ج في مصافات وتقدي في يدها أو وضعت في شيء (لا يعرف)  
 ومواشي تقدر بـ ٢٠٠ ج وحصة في منزل تقدر بـ ١٠٠ ج وقال الخامس أن  
 النقود من ٢٠٠٠ ج — ٣٠٠٠ ج والمصاغ من ٢٠٠ ج — ٣٠٠ ج  
 وحصة في منزل بمبلغ ٤٠٠ ج وعشرين ماشية لا يعرف ثمنها ولا يعرف  
 من متى عندهم أما في المصاغ والمواشي فالأول قال أن قيمتها من ٣٠٠ ج  
 إلى ٤٠٠ ج والثالث قال ١٥٠٠ ج والرابع لم يعرف عنها شيئا لا تفصيلا  
 ولا قيمة والخامس قال إن المصاغ من ٢٠٠ ج إلى ٣٠٠ ج ولم يذكر شيئا  
 عن المواشي لقيمة ولا تفصيلا ولم يعرف أحد من الشهود تفصيل الحلى ولا  
 أوصاف المواشي وقيمتها وأما المالية التقدي فالأول قال ٣٠٠٠ ج والثاني  
 كذلك والثالث قال ١٥٠٠ ج والرابع قال ٣٠٠٠ ج في يدها والخامس قال  
 من ٢٠٠٠ ج إلى ٢٠٠٠ ج وأما الأرض الزراعية فاتفقوا على عدم التفصيل  
 وعدم معرفة الحدود حتى ولا الحوض ولا القطعة ولا الزمام ولم يشهد به  
 إلا أثنان ولم يقوموا بها . وأما النصيب في المنزل فلم يشهد به إلا أثنان لم يحدوا  
 ولم يصنوا واختلفا في القيمة فن ١٠٠ ج إلى ٤٠٠ ج وأما الصلاحية للحضانة  
 فقد وصفوها بالقوة لا غير فن قال أن في يدها ١٥٠٠ ج أو ثلاثة آلاف  
 جنيه ثبت كذبه لأنهم لم يقدموا إلا إيصالات ابداع بمبلغ ٨٠٠ ج في  
 البوسة والبنك وكذا من شهد بالمواشي فإن كثيرين منهم قالوا أنها تلك  
 عشرين ماشية وإذا كانت كلها تساوى ٢٠٠ ج غير كسب الفسلاح  
 فإنها جيمها صغيرة جدا لأن المجل سن سنة واحدة يساوى ١٥ ج ولا  
 يعقل أن تشتري جميع هذه المجل في سن واحد وبالضرورة في سنة واحدة



فضلا عن أن تقدير الثمن يقتضى ألا يشتري أكثر من ١٣ ماشية . والخامس فصل الحلى وقدره .

(١) بجالا يتفق مع الواقع لأن الزوج النوايش على تقديره ثمنه ثلاثة جنيه حسب القيمة الأجمالية والمدد وهذا غير صحيح .

(٢) تناقص لأنه قال لا يعرف قيمة السكردان فكيف يعرف كل القيمة إذن . فأما بمدم عن الشهية فكلهم أقرباء فأولاً عم المدعى عليه والثانى خاله والثالث ابن عمه والرابع زوج شقيقته والخامس زوج بنت شقيقة .

(١) وأما مظهر الثقة فى أقوالهم فمدم العلم بصفة ولا تحديد ولا قيمة فى الحلى والمواشى والأرض والمقار جميعا .

(٢) وأما طبيعة علمهم بالحوادث فليس علمهم طبيعيا لأنه لا يعقل أن يودع الخضم الثالث ٥٠٠ ج فى البوستة فى ٥ مايو و ٣٠٠ ج فى البنك فى ٨ منه ويعلم ذلك جميعهم يوم ١٢ منه فأذن كان المراد من الإيداع منم شهادة وشهود . وأما قرائن الكذب فتقويم الحلى وعدده وصفته التى بينها الخامس قرينة كذب الجميع وعدد المواشى التى اتفقوا عليه جميعا قرينة الكذب فيه التقويم فإن القيمة لا تتفق مع المدد وأكثر من كل هذا أن الشهود له كذبهم جميعا لأنها لو كانت تلك قديمة ١٥٠٠ ج أو ثلاثة آلاف كما شهدوا لقدمت مستندا عليها فإن كانت فى يدها أودعتها وأن كانت فى بنك أحضرت منه شهادة —

والإيداع والشهادة القديمة لا تدل على آل ١٥٠٠ ج ثم أن إيداع الخضم الثالث هذه المبالغ مع ضمنية بيعها ٢٦ فدن لأولادها قرينة أن المبلغ المودع ليس ملكها . وأن معنى بيع أرضها لأولادها تنازلها عنها لهم وتجربدها



من أملاكها لصالحهم لعدم حاجتها إليها ولا يقل أن تكون معها هذه  
 البالغ وتودعها في المنزل ولا تعطياها لأولادها للتأجير فيها وأن هذا ليس  
 خلق أهل دمياط . وأيضا ليس الطريق الذي سلكته معهم في الاطيان .  
 وأما عدم أخذها ثمنًا للاطيان فقرائته أن البيع لجميع أولادها المذكور فإلساءة  
 إذن أعطاء يجب أن تسوى بينهم فيه . وأن التماثمة جنبيه ليست ثمن  
 ال ٢٦ فدان ولا قريبة منه . فضلا عما ثبت من أن مليكتها لهذا البالغ  
 سورية .

(١) فاختيار هذا الطرف للإيداع .

(٢) وعدم أيديع شيء غيره

(٣) وكذب الشهود فيما ادعوا من النفود التي تملكها وأدعواؤهم لها  
 أكثر من الحق .

(٤) وأنهم من الأسرة كل ذلك دليل أنهم جميعا ومنهم المدعى عليه  
 يدعون لها غير الحقيقة تدليسا على المحكمة . وهناك نظرة أخرى أن  
 الواقع أن هذه ستبرع من فاضل ريعها أما من أصله وصلبه فلا كالثابت  
 الآن أنها تنظاها بملك ٨٠٠ ج مودعة وأنها لن تباع شيئا من حليها لأنه  
 من أدوات اليسار التي تستحق به ضم الأولاد حسب إدعائها . وإذا  
 كان يساوي في زمن الحرب ٢٠٠ ج فهو يساوي بعدها ٤٠ ج وكذلك  
 المواشي وشواها

ومن حيث أن هذا البالغ لا يشتري به أكثر من ثلاثة أفدنة وإيراد  
 الثلاث أفدنة لا يكفيها هي والصغار الذين لا يكفيهم أقل من حوالى مائتى  
 جنيه في العام

ومن حيث أن هذا دليل على أن المدفع تدليس واحتيال وذلك فضلا



عما أثبتته الدعية من أن سن الخصم الثالث لا يحتمل اضطلاعها بهذا الواجب الثقيل وهو حضانة ثلاثة أطفال

لأن شهادة ميلاد بنتها تفيدة تدل على أن سنها يحبو إلى السبعين . وأيضاً مهمه الحضانة تعتمد الثقافة ولا تعتمد مجرد القدرة بدليل أن الحضانة قد يحكم لها بأجر خدم ولم يثبت أنها أكثر من مجوز قروية لا تبرح مكانها بحكم السن ولا تصلح لتربية أطفال لهذا الجيل وإلا لقدموا وثائق الثقافة التي حصلت عليها فالواضح جداً أن الأب استتر وراء أمه وأراد أخذ الصغار لتحضنهم امرأة أبيهم وأن هذا الدفع سورى كيدي غير جدى

نظرة الدفع إلى التبرعة خلاف الأصل ولا موضع لها هنا بالأدلة الآتية (١) الأصل القى بنيت عليه أمور الحضانة في الأولوية هو وفور الشفقة قال الخبير الرملي في الدفع إلى الأم بأجر وتفضيلها على الأجنبية التبرعة لأن في دفع الصغير إلى التبرعة به قصور الشفقة . فلا يعتبر معه الضرر في المال لأن حرمة المال دون حرمة الصغير فأذن الأصل أن الصغير يدفع إلى الأوفر شفقة ولو كان في ذلك ضرراً بمال الصغير .

(٢) أن توفير مال الصغير هنا غير موثوق به لأنه في يد الأب والأب حر في مال ابنه يتصرف فيه كيف شاء ولا يسأل

قال في الخاتمة جزء ١ صحيفة ٣٥٨ سطر ١٠ من أدنى صغيرة لها أب مسر وعمة موسرة أرادت أن تربي الولد بمالها مجاناً ولا تمنع الأم رؤياه والأم تأتي وتطالب الأب بالأجر ونفقة الولد يختلفو فيه وهذا دليل على أن الدفع إلى التبرعة ليس أصلاً من أصول باب الحضانة

أولاً لأن الأصل لا يختلف فيه ثانياً إذا كان الأجر واجبا على الأب وهو مسر في قول من قال ذلك فإياك وهو موسر كما هنا ثالثاً وهذا دليل على أنها لو كانت طلبت من ماله هو لكان متوجهاً لأن ملك الصغار



هنا كلامك لأنه في يد من لا يحاسب . ولو ثبت أهلية الخصم الثالث لكان الدفع إليها استظهاراً لانصا قال في الفتاوى الحامدية جزء ١ ص ٧٨ سطر ١٤ من أدنى الصحيفة ( صغير توفيت أمه وتركته له مالا وله أب معسر . وجدة لأم وجدة لأب متزوجة بمجد الصغير وأرادت أم أمه تربيته بأجر من ماله وأم أبيه ترضى بتربيته مجاناً وقد كتب عند وقوع الحادثة رسالة سميتها الأبانه عن أخذ الأجرة على الحضنة وملت فيها إلى الجواب بدفعه لجدته التبرعة ) فالسألة استظهار لا نص فيها . واعتماد المدعى عليه كان يكون على استظهار ابن عابدين لو كانت ثبتت الخصومة الثالثة بشرط أن يكون الأب موسراً .

(٣) وعلى ذلك فإذا لم زاع جانب وفور الشفقة في أم الأم وراعينا حرمة ماله اقدمنا حينئذ على تضييع جانب الصغير ولم نحفظ ماله لأننا لا نتق أن الأب سيوفره فنكون إذن ضيعنا على الصغير منفعة محققة بأزاء منفعة مادية محتملة وهذا ليس من النظر في شيء . وبراعى أن النصوص لم ترد بتاتاً بترجيح توفير مال الصغير عند وجود التبرعة حال وجود المال في يد الأب فالفروع التي وودت في هذا الموضوع كان المال فيها جميعاً في يد وصي أو آخر غير الأب موثوق بتوفير مال الصغير في يده إذا لم يتفق في سبيل الصغير لأن للقاضي محاسبة عنه .

(٤) في الحامدية جزء ١ صحيفة ٥٩ سطر ١٢ من أدنى قال بقي ماله كان الأب معسراً أو ميتاً لكن للصغير مال فهل يدفع لها الأجرة من ماله أولاً الظاهر الثاني وأنه وأن كان فيه نظره لا بقاءه عند أمه لكن عليه ضرر عليه في ماله بخلاف ماله لو كان أبوه موسراً .

وبذلك تبين ان الدفع إلى التبرعة هنا ( لو ثبتت الخصومة الثالثة ) توفيراً



لمال الصغير استظهار لا نص فيه لأنه مفروض إذا كان الأب معسرا أو ميتا فضلا عن أنه مقيد بمله وهي توفير ماله وهذا غير موثوق به إذا كان مال الصغير في يد أبيه يقتصر فيه بلا مسئولية .

(٥) قال في الحامدة جزء ١ صحيفة ٧٨ سطر ٨ من أعلا فلم أن مصلحة توفير ماله (الصغير) مقدمة على مصلحة كونه عند أمه الساقطة الحضانة وإذن فإعارة مصلحة ماله مفروضة إذا كانت التبرعة ساقطة الحضانة ولكن الحاضنة هنا ليست ساقطة الحضانة .  
الدفع إلى التبرعة هنا ممنوع نسا .

قال في الخيرية جزء ١ صحيفة ٦٧ سطر ٨ من أدنى (أم الأم احق في باب الحضانة من أم الأب كما صرحوا به قاطبة وأما أو لويتها وأن طلبتها أم الأب مجانا فالفهم من كلام الخاتبة والخالصة والظهيرية والبرازية وكثير من كتب المذهب المتعمدة أنه مع يسار الأب أم الأم أولى منها بها لتفقيدهم الدفع إلى التبرعة مجانا يكون الأب معسرا ولكنه هنا موسر . ففهم منه عدم الدفع إليها إذا كان موسرا وقد تقرر أن مفهوم التصانيف حجة بعمل به فلم مما قلناه أولوية أم الأم على أم الأب حيث لم تطلب زيادة على أجر المثل ، انتهى نص الخيرية وأن كان يقال أن هذا مقيد بعدم وجود مال للصغير ولكن هذا لو ثبت يرد عليه .

(١) بأن ملك الصغار هنا كلاً ملك لأنه في يد أبيهم وله أن يتوهم بدون مسئولية ولا حساب فلا يجوز أن نتمتع على غير موثوق به وهو توفير مال الصغير .

(٢) أن الدعية لم تطلب الحكم في مال الصغير بل طلبت الحكم بالأداء غير مقيد وهذا مبدأ معمول به في المحاكم حكيم محكمة السيدة الشرعية الصادر في ١٩ أبريل سنة ٩٣١ في القضية ٩٢٥ سنة ٣٠



— ١٩٣١ وتأيد استئنافاً في القضية رقم ١٤١٠ سنة ٣٠ — ١٩٣١  
يراجع المد التاسع والعاشر من مسنة الثالثة ٨٨٨ مجلة المحاماة .  
وهذا ترسل مع المدعى عليه وألا فلم يثبت بتاتا أن الموضع هنا موضع  
الدفع إلى المتبرعة .

(١) لأن الخصم الثالث لم يثبت أهليته للحضانة ولالتبرع فان ما ثبت  
هو قدها وانتقال مظاهر النفي وثبت أيضاً فناؤها كبر وشيخوخة .

(٢) الحالة هنا لم يرو فيها نص لأن الأب موسر وليس مسرراً الحكم  
فيها استظهار لا نص لسنا ملزمين بالأخذ به لو كان الخصم الثالث أثبت  
دفعه ولكنه لم يثبت .

(٣) ملك الصغار هنا كلا ملك لأن المال في يد أبيهم وحديث  
(أنت ومالك لأبيك) لا يوفر لنا الثقة بتوفير مالهم في يد أبيهم .

(٤) لو فوتنا على الصغار هنا وفور شفقة حديثهم لأهمهم لم توفر عليهم  
تجاعة مالهم لأنه يجوز لأبيهم ألا يوفره .

(٥) نص الخيرية السابق لإيراده يجعل الأصل في مثل هذه الحادثة  
تفضيل أم الأم .

(٦) أن أم الأم هنا ليس لها أولاد أولاد غير هؤلاء الصغار فهم  
ينتمون بكل شفقتها ولكن أم الأب لها صغار يفوقون المد أولاد أولاد  
خاذا وزعت شفقتها بينهم تبين أنها قدر ضئيل جداً فضلاً عن أن الموثوق  
به أن الحدة تحب ابن بنتها أكثر من ابن ابنها وللخصم الثالث بنات  
كثيرات ولهن أبناء كثيرون فتصيب هؤلاء الصغار عندها من  
الشفقة والعناية لا يساعد على دفعهم إليها لو كانت أثبتت خصوصتها  
الثالثة .

(٧) الحجة القاطعة في الموضوع أن المدعى عليه سلم بوجهة نظر



الدعية وترك الجدل في استحقاقها الحكم عليه شخصياً لأنه قدم مستندات تتصدى لبيان درجة يساره . وهذا نقل للجدل إلى درجة يساره وهذا تسليم بالدعوى أصلاً . فليقل أنه تسليم جدلي فالتسليم الجدلي في القضاء أقرار يتعلق به حق الخصم لا يصح الرجوع عنه لأن الحقائق القضائية لا تعتمد الواقع بل تعتمد ما تختبئ بالاقرار غير الواقع وذلك ثابت في مذكرة المؤرخة ٢١ - ٦ - ١٩٤٥ صحيفة ٧ كما أنه ثابت في محضر جلسة ١٧ - ٧ - ١٩٤٥ حيث قدم وكيل المدعى عليه وثيقة الزواج الدالة على أن الصداق ١٠٠ ج دالة على أن يسارم ليس كما تدعيه المدعية .

(٨) أبطلت المدعية احتمال الخصم الثالث بتنازلها عن أجر الحضانة وهو ما حتمه الفقهاء في مثل تلك الحالة ولم يقولوا أكثر من ذلك لأن الالتزام بالاتفاق على الصنار تبرع لا يمكن الالتزام به ولو التزمت به الخصم الثالث وحتى لو التزمت الحاضنة بالاتفاق عليهم فلن يلزمها ذلك والأحكام لا تبني على غير ثابت .

ومن حيث أن الآتي هو كفاية الصنار المدعى لهم في النفقة والكسوة وبديل الفرش والنظاء والخدم حسب ظروف القضية مجتمعة وأن المدعى عليه من تجار دمياط الظاهرين وأن أملاكه لا تعرف قيمتها من أيمانها لأن الشحار لا يبقى لنفسه من مشترواته إلا الفرص التي يعتقد أنه لا يمكن أن يحصل عليها فيما بعد إذ هو يبيع كل ما يشتريه إلا ما يرى استبقائه لنفسه بربح نادر فاقم في مشتروات الشحارة غير حقيقية ومن حيث أن المدعى عليها صادقت على كل المدعى به في دعوى التمكين المضمومة ومن حيث أن المدعية طلبت الحكم مع أنها لم تقدم أى دليل على أجر التعلیم ومعنى طلب الحكم الآن تنازلها مؤقتاً عن الدعوى بذلك ومن حيث أن تنازلها عن أجر التعلیم مؤقتاً يستوجب منع المحكمة من نظوه ومن حيث أن



الدعوى ليست متوجهة بمد ذلك التنازل الا بالنفقة والكسوة وبديل الفرش  
والنظاء والخدم وأن ما قدم من الاقرارات والأدلة كاف في إثبات ذلك .

### لهذا

حكمنا أولاً بالتمكين من الرؤية أى تمكين عبد النفي نعمان أبو سمرة  
من رؤية أولاده عفت وسامية ومحمد رفعت من زوجته . المرحومة العت  
عزیزه حامد الماشطة كل أسبوع مرة بأشراف مندوب من البوليس ثانياً  
اعتبار الدفع بوجود التبرعة احتيالا ثالثا قبلنا تنازل المدعية عن أجر  
الحضانة رابعا حكمنا بألف قرش شهريا نفقة وبمثليها كل أربعة أشهر كسوة  
للأولاد وبديل فرشهم وغطائهم على المدعى عليه وحكمنا بالمصاريف  
الرسمية وخمسة عشر جنيها أجر محامين وأمرنا بأداء وكل ذلك  
حضوريا

كما حكمنا لطالب التمكين بالمصاريف الرسمية وخمسة جنيهاً أجر محام  
حضوريا .

### المبادئ

(١) صدور الحكم من هيئة استئنافية لا يلغى اللاتمة إذا كان الحكم  
مخالفا لها صريحا

(٢) للقاضي الجزئى منتهى الحرية في تطبيق اللاتمة حتى على الأحكام  
النهائية وإلا كان ممنوعاً من حرية التطبيق وهي حق له حال كتابة  
أحكامه

(٣) القاعة ملحق بالمحضر لتكميل ناقصه وبيان مبهمه والثابت بها  
كالثابت بالمحضر وخاصة مما لا يناقضه

(٤) القهوة من خير الجيران لساكن الطاعة



(٥) القاضي مرغم إذا خير بين أن يقرر أن نصوص القانون قاتمة أو يقر أن حكماً نهائياً قائماً أن يقرر قيام نصوص القانون إذا كان تقرير قيام الحكم يستلزم عدم قيام نصوص القانون  
(٦) لا توجد قوة تمنع القاضي من تطبيق القانون بكل حرية .

طلب إعادة السير في قضية طاعة

### الوقائع

طلبت محكمة الاستئناف بجماعة ١٢/٣/١٩٤٤ إعادة السير في هذه القضية بعد أن قررت إلغاء الحكم المتألف وأعيد السير فيها بجماعة ١٠-٤-١٩٤٤ بطلب دخول الدعي عليها طاعة الدعي في مسكنه المدمر لها بالمنزل ملكه بشارع أبي الوفا قسم ثانى دمياط ينتهى حده الشرقى إلى قهوة بلدى ملكه وتشفيته والبحرى إلى أرض فضاء يفتح الباب فيها والقرى إلى ملك وسكن عبده أبو سمعه والقبلى إلى أرض فضاء فيها نجبا حكوى ونجباء الحد البحرى منزل ملك وسكن الحاج حجازى الرمالى الشهير بذلك وتمحرت المحكمة عن المسكن المذكور فوجدته دوراً واحداً أرضياً بالحدود المذكورة مستوفى الرافق الشرعية خالياً من سكن الغير وتبين أن الدعى قدم وثيقة زواجه بالدعى عليها الفالة على إبقاء العاجل من الصداق وطلب الدعى الحكم

### المحكمة

من حيث أن محكمة الاستئناف بنت حكمها على غير سبب بنص المادة ٢٧٩ من اللائحة فحكمها باطل وهى تنص على أن تكون الأحكام مشتملة



على الأسباب التي بنيت عليها والا كانت ملغاة وإذا كانت في الوجه الشرعي القى بنى الحكم عليه خفاء ذكر فيه ذلك الوجه ونص النشور الوارد أخيراً بمضمون مادة اللائحة تأكيداً لوجوب مراعاتها أما عدم وجود سبب لحكم محكمة الاستئناف فلا بُدَّ من بني على سبب وجد أنه لا يطابق الحقيقة وهو أن المحكمة حكمت بما لم يطلب وهو مخالف للحقيقة وما هو مخالف للحقيقة غير موجود اعتباراً فأما عدم موافقته للحقيقة فظاهر من الرجوع إلى القائمة والثابت فيها بالنص أنه «قدم وثيقة الزواج الدالة على إيفاء المأجل واكتفى وطلب الحكم بما ثبت في المحل القى بهياً شرعاً» والثابت في القائمة كالثابت بالمحضر لأن وضع القائمة يجاب المحضر لتكميل المحضر وبيان مضمونه وقد صدر مبدأ بذلك وأيد في الاستئناف في قضايا محكمة سمود والمتأنفة في كلية طنطا حيث دون دفع بالقائمة وسدر القرار بشأنه في القائمة ولم يدون شيء من كل ذلك بالمحضر إجمالاً من الكاتب فاستؤنفت قرار الدفع فاعتمدت هيئة الاستئناف على القائمة في نظر الدفع ونظر القرار الصادر فيه وأيدت القرار ورفع الأمر للوزارة وصادقت على ذلك وفوق ذلك نسأل هيئة الاستئناف (١) إذا كان لا يعمل على ما انفردت به القائمة مما لا يناقض المحضر فما حكمة شرع القائمة؟

(٢) إذا كان الدعوى لم يكتف بهذا الحكم فلماذا لم يثبت في المحضر أنه أحضر إثباتاً لا أكثر مما صدر به الحكم أو أنه يطلب التأجيل للإثبات إن لم يكن أحضر إثباتاً

(٣) لماذا عارضت المحكوم ضدها في هذا الحكم وطلب المأرض ضده دفع المأرض وتأيد الحكم المأرض فيه

(٤) وإن كنا لا نحتاج إلى أدلة على وقوع حادثة الإكتفاء وطلب



الحكم بما ثبت في المحل الذي يهياً أن كاتب الجلسة دون تلك الوقائع في ملخص الحكم بخطه فهرسها في المحضر وأثبت الوقائع الحقيقية في الحكم موافقاً للقائمة لأنها طبعاً حقيقة

(٥) على أن هناك ملحوظة وهو أن الحكم في السكن الذي يهياً شرعاً أقل من الحكم في منزل محدد لأنه حكم باستحقاق الطاعة عامة وإجمالاً ويبقى بعد ذلك اثبات صلاحية المنزل أو الاتفاق على صلاحيته بدليل التنازل عن الحكم في المنزل المحدد وعلى ذلك يكون قد حكم بما طلب

(١) لأن طلب الخاص طلب للعام

(٢) لأن الزوج طلبه واكتفى به ضمناً وصرحاً في المارضة وقبلها وبمدها

(٣) لأن الطلب والإكفاء مدون بالمحضر المحكى وهو القائمة فهي ملحقة بالمحضر نظاماً وعلى ذلك يكون سبب الحكم الاستئنافي غير صحيح أى غير مطابق للواقع أى لا وجود له ويكون قرار الاستئناف خالياً عن الأسباب وبذلك يجب اعتباره غير صادر وليس ترفع هيئة الاستئناف في علل أحكامها عن افهامنا شاذاً فمثل هذا وقع في القضية ٥١٦ سنة ١٩٤٣، ٤٢ لأن الحكم الجزئى قدر لكل صغير خمسين قرشاً لجميع المقررات باملاء الغلاء المستمر واعباء المعيشة الطاحنة فجعلتها ١٧ قرشاً وزيد الحكم غرامة أن المحكوم عليه اثنان أى أن الصغير يكفيه في اليوم لجميع المقررات طعاماً وشراباً وكسوة وفرشاً وغطاء وسكناً خمسة مليات فكل عم من أعمامه يدفع له مليمين ونصفاً ومثل القضية ٧٩٥ سنة ٤٣، ٤٢ جملت نفقة الصغير فيها ٩٠ قرشاً صافاً مع اتفاق ظروف القضيتين ولكن حظ هذه القضية جاء في الزيادة وحظ تلك جاء في النقصان ولا تعتمد في كل ذلك على وثائق رسمية بتاتا بل هي تعتبر أنها إذا ادعت وجود



سبب صار موجوداً رسمياً وصار حجة وهى فى ذلك تراحم العدالة العليا التى تكفر إن قلنا إزاءها بالارتياح وكلما قلنا القضايا ازدادنا عقيدة بملو مآخذ. هبة لاستئناف وترفعها عن افهامنا وتشبهها بالله تعالى فى عدله فى القضية. ٧٣٢ سنة ٤٢، ٤٣ نقلت الحكم الجزئى بقرار لها قالت فيه إنه ثبت بالاثبات التقدم فى القضية الجزئية ولكن الذى حيرنا هو إذا كان حكم الاستئناف ثبت فى المحكمة الجزئية فلذا سميت هيئة الاستئناف اثباتا آخر وكذلك بنى الحكم فيها على المايئة ومع ذلك قررت هيئة الاستئناف المايئة فلذا كانت المايئة كافية فلذا لم تكف هبة الاستئناف بمعاينة اعتدستها المحكمة الجزئية واتصل بها حكمها وإذا كانت غير كافية لما إذا قررتا وإذا كانت قد اكتفت بالمعاينة كما قررتا فلماذا طلبت اثباتا بعد ذلك على الدخيل بالشغل مع أنه لم يثبت فى المايئتين .

ونحن نقرر أن عدالتها موقوف بها مصلحيا وان تالت أسبابها عن افهامنا ولكننا مكلفون نحن القضاة الجزئيين ، ببناء احكامنا على أسباب تفهمها وعلى منشورات ونصوص قانونية ويلزمنا نحن القضاة الجزئيين أن نقول هذا هو السبب وهذا هو الحكم

وبناء على ذلك يجد اعتبار الحكم المستأنف قائما وبكون طلب الحكم بالطاعة من جديد فى المنزل المحدد طلباً لتنفيذ حكم الطاعة الأول الصادر فى ٢٥-١٠ سنة ١٩٤٣ فى هذه القضية فى منزل هيام كما ادعى ولأن المدعى افترض أسباب الإستشكال التى يجوز أن تلجأ إليها المحكوم عليها فى طلب التنفيذ الراهن المفروض فى شكل دعوى طاعة فى منزل محدد اكتفى واكتفت منه المحكمة بالمايئة التى قررت قيام كاتب الجلسة بها وقد جاء فى نتيجة المايئة صلاحية المنزل إذا حلت مشكلتان



(١) انه جعل من حدود المنزل شارع أبي الوفا مع أن بينهما قهوة أبيه

(٢) إن للمنزل جارا واحدا ساكنا والرد على الأول أن القهوة تمد جارا فأنها معمورة دائما ومن حيث أنها في حي إسلامي فمارها مسلمون صالحون « فرضا وأصلا واعتبارا » وفيها دائما أكثر من شاهدين على ما عساه يحدث بين الزوجين فضلا عن أنها ضمان لحق الزوجية بالشهود وفيها أنس أيضا بضوء الجيرة التي تمنع الوسوس وخاصة إذا كان بها راديو وهو شيء عادي الآن (والوسوس أمراض السيدات) .

وأما اقتحامها في التحديد المقدم من الزوج فلأنه اعتبرها مكانا عاما كالشارع فكما أن الشارع يمشى فيه كل الناس فكذلك هي يقعد فيها كل الناس فاقحامها لها سائق وظهورها في التحديد بعد ذلك لا يثبت خطأ لأنها ملحقة بالشارع وخاصة لأنها تقوم الآن بوظيفة الشارع فلا إذ لأصل أن الناس كانوا سابقا يجلسون في الشوارع فتحت هذه المقام فهذه هم محور في الشارع تناسب أراحة الجالسين فهي شارع وهي مقهى وهي مجلس وهي مقام وفي ضمن ذلك قد رد على الملحوظة الثانية وهي وجود جوار واحد للمنزل .

### لهذا

- (١) اعتبرنا قرار الاستئناف غير صادر
- (٢) اعتبرنا حكم الطاعة الصادر فيه قرار الاستئناف قائما
- (٣) صلاحية المنزل المروض في هذه القضية لطلب التنفيذ فيه
- (٤) اعتبار هذه الدعوى طلبا للتنفيذ



(٥) اعتبارا لاثبات بالمعينة سدا لما عساه يبدى من أسباب الاستشكال

(٦) أصرها المدعى عليها بالطاعة في المنزل الذى بين المحضر والواقع غيايباً

### المبادئ

- (١) يد الحارس يد رقابة وليس وضع يد .
- (٢) تعتمد الأيادى الموضوعة على الشيء ولا تنزاحم .
- (٣) يسمح للسيارة ليس دليل الاغسار لأنه إقْد يكون لاستبدالها بخير منها ولأن التصرف عرض من أعراض الملكية .
- (٤) الحكم بتسليم أطيان مؤجرة ليس اعساراً لأن من يعمل في الإيجارات يعقد وينسخ ويسلم ويستلم ويحكم له وعليه .

« طلب نفقة وجهاز بمبلغ ٦٠٠ م و ٢٧٣ ج »

### الواقع

طلبت الحكم لها عليه بفرض نفقتها بأنواعها من ٢٥ فبراير سنة ٩٤٣ وأصره بأداء ذلك إليها والحكم لها عليه بأن يسلمها أعيان جهازها التي زفت بها إليه وهي سرير نحاس بوصة ٢ بأربعة أعمدة بمبلغ ٢٠٠ قرش وملة سلك للسرير بمبلغ ٣٠٠ قرشا وسرير خشب زان بدون أعمدة بمبلغ ١٥٠٠ قرشا وشماعة نحاس بمبلغ ٥٠٠ قرشا وشماعة خشب بثلاث أرجل بمبلغ ٣٠٠ قرشا وأربع مراتب حشو قطن مكسوة ستانية مشجر بمبلغ ١١٠٠ قرشا وأربع مخدات نوم بـ ٧٠٠ قرشا وأربعة ألحفة يظهر أنها مكسوة ستانية بـ ١٠٠ قرشا وملابى فرش تيل أبيض بـ ٢٠٠ وكومودينو بـ ٢٠٠ قرشا ودولاب افرنكى بمرآتى بلور مشطوف من خشب زان



بفترينة في الوسط بـ ١٥٠٠ قرشا وسجادة لحجرة النوم بـ ١٠٠٠ قرشا  
وعدد ٨ كرسي فوتيل وكنبتان ومرآتان دوران بالسلك والكسوة الحرير  
بـ ٤٠٠٠ قرشا وعدد ١ ترابيزة وسط وعدد ٢ طقطة حشب للسجائر  
بـ ٣٠٠٠ قرشا وعدد ٢ كرسي زهرية بـ ١٥٠ قرشا وسجادة لزوم حجرة  
الجلوس بـ ٢٠٠٠ قرشا وأربع ستائر خيط شغل لإبرة بفتون نحاس  
وبرونديل ستائر بـ ٤٠٠٠ قرشا وكرسي خيزران عدد ٦ بـ ٦٠٠ قرشا  
وعدد ١ بوفيه سفرة وعدد ٨ كرايين سفرة مشمع بالسلك بـ ١٨٠٠ قرشا  
وبوفيه مبرد بالبلور للحاجيات والفضيات بـ ٢٠٠٠ قرشا وطقم شاي  
عبارة عن عدد ١٢ فنجال وعدد ١٢ صحن وسكرية وأبريق شاي وأبريق  
لبن وعدد ١٢ ملعقة جميعه بـ ٢٠٠ قرشا وطقم صرصة عبارة عن ٣ كاسة  
وتبليسة معدن أبيض وعدد ٦ شوكة وعدد ٦ ملاعق بـ ٧٠٠ قرشا وطقم  
شربات عبارة عن عدد ١٢ كوبة وعدد ١ شفشق بـ ٥٠٠ قرشا وطقم  
قهوة عبارة عن عدد ١٢ فنجال قهوة ومخونها وسكرية بـ ١٥٠ قرشا  
وصنيه بلور بدابر للشربات والليرة بـ ٣٠٠ قرشا وعدد ١٢ كوبة ماء  
بـ ٦٠ قرشا وعدد ٢ شفشق ماء بـ ٤٠ قرشا ونحاس قنطار عبارة عن  
طشت غسيل ٢٠ ط وحلة ٢٠ ط كبيرة وعدد ٤ حلال ١٠ ط و٨ و٧ و٥  
ومصفاة ٤ ط ولحوق ٣ ط وصواني قطير عدد ٤ وزن كل واحدة ٤ ط  
ومنفذ ٨ ط وجميعه بـ ١٠٠٠ قرشا وفضيات عدد ١٢ ملحقة وعدد ١٢  
سكينة وعدد ١٢ شوكة بـ ٢٠٠٠ قرشا وطقم صيني للبوفيه يحتوي على عدد  
٥٤ قطعة هي كاسة رعدليه وقارب ضلع وقارب ديك وقارب حلو وعدائى  
حلو وأربعة صحن قوارب للسلطة وملاحتين وعدد عشرين صحن غرف  
وعدد ١٦ صحن مسطوح للفاكهة وشيالة للفاكهة بـ ١٢٠٠ قرشا وعدد  
١٣ فوطه سفرة نيل أبيض بـ ١٧٠ قرشا وعدد ٤ فوط وجه بـ ٨٠ قرشا



وومشمع طرى ٢ متر للسفرة بـ ٢٠٠ قرشا مع إلزامه بالصاريض هذه الدعوى وأتماب المحاماة لا ذكرته من الأسباب بدعواها ومذكراتها القدمة وو كيل المدعى عليه صادق على بعض الدعوى وأنكر الباقي ودفعها بانسبة للجهاز أولا يسلمها بمضى الأعيان لاينة بالمحضر ثم عاد وتنازل عن دفعه وقبل تنازله ثم دفع دعوى الجهاز ثانيا بدم السماع لدم الخصومة بين الطرفين لأنه حجز على الجهاز حجزا تحفظيا وعين عليه حارس آخر فلا يدل عليه وقدم محضر الحجز وراض بما هو مدون بالمحضر وبمذكرته وأثبتت الدعية دعواها بالبيئة الشرعية وبتهريات من جهتين حكوميتين رسميتين ولم يظن المدعى عليه على هذا الإثبات بظن مقبول شرعا وطلب وكيلها الحكم لموكلته من التاريخ القى ثبت بالبيئة مصمما على ما جاء بمذكرته المقدمة بجلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٣ التى لم يلاحظ عليها وكيله بشيء .

### المحكمة

من حيث أن كل دفع المدعى عليه فى الجهاز أنه حجز عليه حجزاً تحفظياً وعين عليه حارس غيره فأصبح هو غير ذى يد على الجهاز وبذلك لا تتوجه عليه الدعوى وهذه مغالطة «١» لأن الأيدى لا تتزاجم فيجوز أن يكون على الشيء الواحد جهة أيدى كالمشركاء فى عين غير مفروزة تلاك كثير فكل منهم يعتبر ذا يد عليها على أن يد الحارس هنا غير يد المدعى عليه فهو حارس فقط أى يمنع أى تصرف فى العين المحجوز عليها وهذا ليس من وضع اليد فى شيء بل هى رقابة والمدعى عليه واضح اليد فعلا أصلا ولم يطرا على هذا الأصل تغيير ما بل فقط وضمت على هذه اليد رقابة لصالح مدعى الملكية فالحراسة لم تغير بتاتا يد المدعى عليه وعلى ذلك يجب ضم الدفع إلى الموضوع وبقى أن هذا الدفع يتضمن الأقرار بأن أعيان الجهاز المحجوز عليه فى يد



الدعى عليه (على الأقل قبل الحيز) أما انقطاع يد الدعى عليه عن اعيان الجهاز وارتفاعها عنها فالدعى عليه يدعى طرود ولم يثبت ذلك الطارىء الا بإقامة الحارس وذلك لا يثبت الدفع وعلى ذلك تكون دعوى الجهاز ثابتة بالافرار وأما دعوى النفقة فقد تمدى الدعى عليه جميع الدفعوع إلى لكلام فى درجة يساره وذلك تسليم بكل الدعوى عدا درجة اليسار المدعاة ولم يبق ألا ماهو قرينة اليسار القاطمة مثل.

(١) وجود تليفون خاص به فهو من قرائن اليسار .

(٢) ومثل وجود أئومويل وأن وصفه بقلة الثمن وأن ادعى ييمه فهو من امارات اليسار لأنه قد ييمها لاستبدال خير منها فاليبيع من أعراض الملكية .

(٣) ومثل كشف الحيازة العدل على أنه يزرع ٤٠ فدان مائة وأربعين فداناً بالنصافور ويزرع أيضاً ١٠٤ فدان مائة وأريسة أفدنة يستفاد منها ١٠ ط ١٧ فدان ملكه بمختلف الأسباب وما يدل عليه ذلك من اتساع طريق كسبه وأما ما استدلل به على اعساره من أن ملكه .

(١) ثلاثة أفدنة فإن هناك مستأجرين كثيرين لا يملكون شيئاً وكسب هؤلاء ليس مقيساً باتساع أملاكهم بل بمقدار ما لديهم من إيجارات واسعة

(٢) ومن أن حكما صدر ضده بتسليم أطيان استيجاره قدرها ١٤ ط ٣٤ فدان فإن من يعمل فى الإيجارات ان يعقد يفسخ ويعلم ويستمر ويحكم له وعليه وليس معنى أن ينتهى عقد إيجاره لأطيان انتهاء عمله بل الحكم عليه بالتسليم دليل أما على أن إيجار الأطيان ضئيل وأنه لا يريد أن يزيده أو على أنه لا يدفع الإيجار ويماطل وكلا الأمرين دليل الكسب .

ومن حيث أن مارد من التحريات من خلاف هذه الجهات لا يصح



التحويل عليه بأزاء هذه الجهات الرسمية فإن كلام نائب العمدة لا يصح أن  
 يتقدمه وأما معاون زراعة السبلاوين ففى تاريخ ٢٣ / ٨ سنة ١٩٤٣ قال  
 أنه ليس له أى حيازة سوى أربعة أفدنة وفى تاريخ ١٥ - ٩ سنة ١٩٤٣ قال أن  
 حيازته ٢٤٤ فداناً فقوله الثانى ناسخ للاول بعد أن أرسل له بيان رقم الحيازتين  
 وأما استلام محمد حسن شعبان عنه فحفا أو شعيراً أو تسليمه عنه تقدماً  
 إلى بنك نمن سجاد فهو دليل أنه يملك ذلك بالوكالة مادامت الأطيان المبني  
 عليها التصرف فى حيازته هو خصوصاً وأنه وقع نيابة عنه فى استماره أطيان  
 سفا ٦٤ ومن حيث أن الشهود اتفقوا على الترك من أواخر فبراير سنة ١٩٤٣  
 أى من أول مارس سنة ١٩٤٣ يقينا وأن أحد الشهود عمدة قشهادته تعتبر  
 تحريرات مما قرره الشهود الآخرون وتقوى بما ثبت بالأوراق الرسمية استمارت  
 الحيازة وسواها - ومن حيث أن المدعى عليه لم يتخذ إجراءات الطعن  
 ضد الجهة التى حررت استمارت الحيازة بعدما ادعى عدم مطابقتها للحقيقة  
 وهذا دليل اقراره بصحة ما فيها وإنها دالة على يساره الواسع وأن الشهود  
 والتحريرات اتفقوا على أن صافي إرادته من الأطيان المؤجرة والمك هو  
 $10 \times 140 = 1400$  ج - و  $10 \times 80 = 800$  ج و  $17 \times 10 = 170$   
 $= 270$  ج من الملك عدا إرادته مما يديره من الأملاك لريف هاتم وسواها  
 وعلى ذلك يكون أقل إراد له سنوياً حوالى ٠٠ ٤ ج  
 ومن حيث أنه تنازل عن الدفع بالاستلام بالنسبة للجهاز .

### لهذا

حكمنا أولاً برفض الدفع بعدم السماع بالنسبة للجهاز وثانياً بتسليم أعيان  
 الجهاز التى اتفقت عليها الدعوى والقاعة والمبينة بالحضر وقيمتها أن كانت  
 ( ٢ - ١٦ )



هالكة وثالثا حكمنا للدعية بنفقة شهرية ابتداء من أول مارس سنة ١٩٤٣ بالنقش قرش صاغ ومثلها لكسوتها كل نصف حول وأمرنا بالأداء وتبينة مسكن من أول تاريخ أول مارس سنة ١٩٤٣ وبأداء المصاريف الرسمية وألف وخمسمائة قرش صاغ أجر محاماه حضوريا .

### المبادئ

(١) لا بد من الدعوى بالشهود به أو المقدمة عليه الحجة حتى يصح الحكم به .

### « ضم الصغار »

#### الوقائع

طلب الدعي الحكم له على الدعي عليها بضم زاهية ومحمد وعائدة وأحمد أولاد أخيه محمد منها إليه وتنازل في جلسة ١٤ فبراير سنة ١٩٤٣ من المطالبة بعائدة وأحمد وحامد وقدم شهادات ميلاد حياة في ٢٣ - ١٢ - سنة ١٩٢٤ ومحمد في ٢٨ - ١٠ - سنة وزاهية في ٦ أغسطس وشاهدين شهدا له بهم واعلنت الدعي عليها بالحضور ومعهما الأولاد فلم تحضر وطلب وطلب الدعي الحكم .

### الحكمة

من حيث أن الشهود شهدوا بضم زاهية ومحمد وحياة مع إن حياة لم يدع بها الدعي وبذلك يكون الدعي قدم شهودا واثباتا على ما لم يدع به وشرط الحكم في الدعوى الإثبات معادلا ولا يكفي أحدهما في الحكم ولم تشهد الشهود أن حياة لها شهرة أخرى حتى تكون هي عائدة مثلا والدعي



تقطع بين من حياة في بعض المحاضر وبيان السن ليس دعوى بالضم ولا بد من اعلان الدعوى بضها وبذلك لا تكون الدعوى بحياة قد استوفت شكلها ومن حيث أن حياة لم يدع به فلا يصح صدور حكم بشأنها وأن تعرض له الاثبات

### لهذا

حكمنا بضم زاهية وعبد الصغيرين أولاد محمد احمد الجندى إلى عمهما الشقيق حامد احمد الجندى لحضانتهم وأثبتنا التنازل عن باقي الصغار للمدعى بهم في ورقة الدعوى وأمرنا بعدم التعرض للمدعى في الصغيرين المذكورين غيائيا .

### المبادئ

- (١) شهادة الشهود على أن حادث فجأى دليل على أن سببه حدث فجأة .
- (٢) الاتفاق على مقرر للصغيرة عقب الطلاق ( في حينه ) يمنع أن يكون قد وقع الطلاق فجأة وتكون الشهادة بذلك كذبا .
- (٣) للظروف طبائع فإذا قرر الشهود في ظرف ما ينافي طبيعته كانوا كذبة .
- (٤) ضم الدفع للموضوع معناه عدم التعديل عليه والا لما انتقلت المحكمة منه إلى اثبات الدعوى .
- (٥) إذا قرر قاض اعتبار دفع كيدا ولم يوجه اليمين فليس قاض بدمه توجيه اليمين لأن هذا حق هيئة الاستئناف لأن قرار الكيدية نهائي .



- (٦) القاضى الطارىء يبتدى النظر فى القضية من حيث انتهى القاضى السابق للمحكمة واحدة وان تغير القاضى فهو واحد اعتباراً .
- (٧) المادة أن التجار يكسبون من البطاقات ٤ قروش عن كل شخص كسباً غير ظاهر .
- (٨) لا ينتظر أن يشهد الشهود شهادة تجر مسؤولية على تاجر وعليهم ولو اتهاماً .

### « طلب فرض نفقة زوجية وصغيرة »

#### الوقائع

طلبت المدعية الحكم لها على المدعى عليه بنفقة لإصلاح وكسوة وأجور حضنة وإرضاع ومسكن وخدام لبنتها منه نادية كما طلبت فرض نفقة زوجية لها عليه بأنواعها الثلاث ابتداء من أول فبراير سنة ١٩٤٥ فى القضية رقم ٣٤٥ سنة ٤٤ - ١٩٤٥ مع المصاريف والأنتاب والمحكمة قررت ضم القضية المذكورة إلى هذه القضية لنظرهما معاً . والمدعى عليه صادق على سابقة الزوجية والدخول والمباشرة والرزق بالصغيرة ودفعها بالإففاق إلى يوم طلاقها منه ٢١ - ٤ سنة ١٩٤٥ وقدم لإثباته شاهدين والمحكمة قررت ضم الفصل فى الدفع للفصل فى الموضوع وقدمت المدعية لإثبات دعواها اشهاد الطلاق وشهادة ميلاد البنت وحفاظلة بمستندات منها حجة وقف لأكثر من ٢٠٠ فدان من جدها وشهد شهود بيسار المدعى عليه . وأنه تاجر أقشة ونحرت المحكمة من مقتضى النجوى عن مقدار كسبه السنوى كما سمحت شهادة تجار الأقشة عن حاله .



## المحكمة

من حيث إنه ليس من المقول ان يجمع شهود الطلاق على أنه فجائي وأن يدعوا بعد ذلك أنهم لا يعرفون السبب فإن معنى أنه فجائي أنه سببه حدث أمامهم فأتبع الطلاق وإذا كانوا لا يعرفونه فلماذا يصفونه بأنه فجائي فإن هذا الوصف دليل على الإحاطة به . كما أن شهادة الدفع فيها الاتفاق على مقرر للصغيرة ومفاجأة الطلاق عادة لا تبقى وخاصة في المرأة قوة للتمسك على المفاوضة والترتيب للاتفاق على مقرر للصغيرة فإن فجأة الطلاق وخاصة إذا كانت حاملا نذهلها ولا تبقى مجالا للتفاهم ريثما ينقضي ظرف الطلاق بمحدثه غدوى الشهود أنهم كانوا موجودين وقت الطلاق كذب لأنه ثبت أن شهادتهم في هذا الظرف تشتمل على وقائع لا يسلم بها عقل لأن طبيعة الظروف تأتي ما يقولون ولا شك أن قرار المحكمة بضم الدفع للموضوع قرار واجب الاحترام وهو ترجمة لعدم التحويل على الدفع لأنه ليس هناك معنى للانتقال منه إلى إثبات الدعوى إلا عدم التعديل عليه لأنه إذا كان قد ثبت فلا معنى مطلقا لعدم قبوله وإذا كان لم يثبت فهو المطلوب . بقي أن المحكمة اعتبرته كيداً ولم توجه فيه اليمين كما لم تعرضها على الدفع .

ومن حيث إن هذا رأى القاضى وليس القاضى الذى خلفه إلا امتداد شخصه فالمحكمة واحدة وإن تمدد القاضى وليس لأحد عرض اليمين إلا هيئة الاستئناف فإن القرار الضمى الصادر بعدم التحويل على الدفع واجب الاحترام على المحكمة التى لم تغير فالمحكمة موافق اعتباراً ولم يغيرها تغير القاضى فإنه يتبدى النظر فى القضية من حيث انتهى القاضى للسابق بقى يسار المدعى عليه فالمدعى عليه « ١ » تاجر منى قانوره « ٢ » شهد شهوداً أقل ما اتفقوا عليه أن إرادة عشرون جنبها فى الشهر « ٣ » شهد رئيس



التجار أن إirاده الشهري من ٧ إلى ٨ ج وشهد تجار آخرون أنه تاجر ولا يعرفون كسبه ولا إirاده ولا رأس ماله وظاهر جدا أنهم لا يريدون إخراج أنفسهم إذا قالوا الحقيقة لامع الشهود عليه ولا الشهود له وهم إلى مجاملة تاجر أقرب منهم إلى مجاملة سيّدة ليست بتجارة ولا أخوها تاجر « ٤ » رد التّمين على التحريات أن المدعى عليه محول عليه بطاقات ٩١٢٨ شخا وأن أجره من ذلك سنويا ٤٠ ج

ومن حيث إن المعروف بين التجار أن الكسب العادي بينهم يوازي أربعة قروش من كل شخص من أشخاص البطاقات وعلى ذلك يكون كسبه في العام ٣٦٥١٢ أى أكثر من ثلاثين جنيا في الشهر « ٥ » نعرف أن التجار كانوا يشترون بطاقات البلاد بأثمان باهظة — وذلك لأنهم يستفيدون منها ماديا « ٦ » التجار لا يمكن أن يشهدوا بما يكسبه من طريق خفية وإلا شهدوا على زميلهم بجريرة وشهدوا تبعا لذلك على أنفسهم « ٧ » وعلى ذلك فشهادتهم ملحوظ فيها ألا تجر إلى مسؤولية ضعي شهادة بما يجب لا بما يقع بالنسبة لمن شهد « ٨ » شهد شهود المدعى عليه أنهم كانوا يتفقون مع المدعية على خمسين قرشا صاغا شهريا للصغيرة والمادة في مثل هذه الاتفاقات أن يكون المتفق عليه نصف الواجب على أقل تقدير « ٩ » إن المستندات تشير إلى شرف بيت المدعية وأقل عناصر ذلك أن لجدها وقفا يزيد على ٢٠٠ فدان فالمادة ألا يتقدم إلى هذا البيت إلى رجل ليس من الفقر بالحال الذى يصفون

لهذا

حكمتنا « ١ » بعدم التمويل على الدفع بالإئناق « ٢ » بثلاثمائة قرش



شهريا لجميع المقررات عدا الكسوة والسكن من أول فبراير سنة ١٩٤٥  
 « ٣ » بمائة وعشرين قرشا صاغا للصنيرة نادية « ٤ » بمثل نفقة كل منها  
 بدل كسوة المدعية كل سنة ستة أشهر والصنيرة كل أربعة أشهر « ٥ »  
 بخمسين قرشا صاغا أجر مسكن حضانة « ٦ » بالمصاريف الرسمية وخمسة قرش  
 أجر عاى حضوريا

### المبادئ

(١) إذا ثبت دفمان يقتضى كل منها عدم سماع الدعوى أو رفضها  
 رجع ما يوجب حقاً للدافع

### مؤخر صداق

#### الوقائع

ادعت الدعوى ودفع ببراءة الزمة بالتسديد وأنكر تقدم إيصالا كتابيا  
 على المدعية ولم تبذ المدعية أى ملحوظة على مستند الدفع وقد تضمن إيصال  
 التسديد أنه سبق أن حكم لها بمؤخر الصداق المدعى به وإذن فالدعوى  
 مدفوعة اعتبارا بدفعين

### المحكمة

من حيث أن المدعية لم تبذ على الإيصال أى ملحوظة مع تمكينها  
 من ذلك ولم تدفع الدفع بأى شيء يستبر دفما للدعوى وثبته ولم تظن في  
 الإيصال بأى ظمن وكل هذا قرينة أنه صدر عنها وعن البلغم المطالب به  
 فضلا عن أنها اعترفت في الإيصال بأنه صدر لها حكم بمؤخر الصداق



المذكور من هذه المحكمة في ٢١ - ١٢ - ١٩٤١ وباتساب  
المحاماة .

ومن حيث أن الاتصال جيفتد بين

(١) براءة المدعى عليه من المبلغ للمدعى به براءة ايضاً بأقرار  
المدعية

(٢) سبق الفصل في هذا الموضوع

ومن حيث أن المدعى يعتبر دافعا بكل ما يثبت من الدفع وإن لم  
يسبق إلى ابدائه

ومن حيث أنه يسم المحكمة الحكم بقبول الدفع الثاني وعدم سماع  
الدعوى إلا أنه يترجح الأخذ بالدفع الأول لأمرين

(١) لأن المدعى عليه اختاره وأبداه

(٢) لأنه يثبت له حقا

لهذا

حكمتنا بقبول الدفع بالبراءة ورفض الدعوى وأمرنا بتقضي ذلك بعدم

تمريض المدعية للمدعى عليه في شيء من المدعى به

البداية

(١) على القاضي المختص أن يحكم في الموضوع ولا يوقعه تعرض قاض

غير مختص له

(٢) حكم قاض غير مختص في موضوع رأى شخصي . والدفع به

غير مسموع



### الوقائع

أدعت الدعوى ودفع بعدم السماع لأن الحكم المراد زيادته أبطل وقال  
المدعى أن الدفع سبق الفصل فيه فكلف اثبات دفع الدفع ولم يثبت واعتبر  
احتياطاً . وقدم الدافع حكماً أهلياً لاثبات الدفع

### المحكمة

من حيث أن دليل الدافع على دفعه ليس أكثر من حكم أهلى فى  
القضية ن ٨٤٥ سنة ١٩٤٤ أهلى دمياط فىا وجب بحكم شرعى وأحكام  
حبس متعلقة به ومن حيث أن المستند يدل على أن موضوع الدعوى خاص  
بالحاكم الشرعية وأنه ليس من اختصاص الحاكم الأهلية فى شيء . وإن  
المحكمة الأهلية حيث حكمت فى ذلك الموضوع تمدت اختصاصها وإن  
الحكم حينئذ فى هذا الموضوع ليس أكثر من رأى شخصى للقاضى ويراجع  
حكمنا فى القضية — ٩٤٥/٤٤ أنظر ص ٤٥

ومن حيث أنه فضلاً عن ذلك فإن المخالصة لا تدل على بطلان الحكم  
الشرعى السابق صندوق فإنها محاسبة ومخالصة لا غير وليست بأبطال حكم  
وكل ما استدلل به عبارات مبهمه لا تدل على أبطال حكم ولم يطلب يميننا  
على الدفع فقرنا رفضه

### اللبادى

- (١) الحكم بالطاعة فى المنزل الذى يهباً شرعاً منصوب عليه فى الهندية
- (٢) ليس قهراً من يدعى أن الحكم بالطاعة لا يصح إلا فى منزل



- (٣) الحكم في النزل المحدد حق المدعى له التنازل عنه  
 (٤) إذا لم يثبت المدعى استحقاق الطاعة في منزل محدد يقي له حق  
 الطاعة العام  
 (٥) أمانة الزوج على الزوجة ثابتة بوثيقة الزواج  
 (٦) حيرة الهيئات الاستئنافية في التماس دليل على بطلان هذا  
 الحكم دليل على صحته  
 (٧) لجوءهم إلى قولهم هذا ما وجدنا عليه آباءنا مجز وجود

### طلب طاعة

#### الوقائع

طلب المدعى الحكم له على زوجته المدعى عليها بأن تطيعه في المنزل  
 الذي يهيؤه لها شرعا وتنازل عن طلب الحكم بطاعتها في المنزل المحدود  
 مؤقتا مكتفيا بذلك الآن للأسباب الواردة بدعواه التي أثبتتها بوثيقة الزواج  
 الرسمية الدالة على أنه أوفأها حاجل صداقها واكتفى بالحكم بالطاعة في  
 المسكن الذي يهيأ شرعا وذلك حقه

#### المحنة

من حيث أن المدعى ادعى دعواه المذكورة وطلب ما يطلبه بها  
 وأثبتها بما ذكر

ومن حيث إنه لا يوجد بقانا في كتب الفقه ما يدل على أن الحكم  
 بالطاعة لا بد أن يكون في منزل محدد معين وإنما الذي وجد شروط شرعية  
 المسكن كما وجد أيضا في الهندية النص الدال على أنه يحكم على الزوجة



أن تتحول مع زوجها حيث يريد وهندية ص ٤٠٥ جزء أول « وقال منسوبة للمحيط وإذا أثبت المرأة أن تتحول مع زوجها إلى حيث يريد من البلدان وقد أوقاها مهرها فلا نفقة لها » فذكر التحول وكلمة حيث يريد نص في أنه لا يلزم قبل وجوب الطاعة بتحديد السكن وأن بعض الجهلاء بالفقه قال إن الحكم على هذه الصفة فتوى وقائه ببعض البديهييات وهو أن الحكم فتوى ملزمة (مذيلة بالصيغة التنفيذية) وقال بعض المترضين إن هذا الحكم ليس ملزماً ويرد عليه ليبين

(١) إن في الأحكام نظير هنا وهو الحكم بالوفاة والوراثة دون الحكم بالنصيب في المحدود وقد أجموا على أنه حكم كما أجموا على أنه من ضروريات الحكم أن تكون ملزماً

(٢) إن الإلزام ظاهر في الحكم لأنه يلزمها أن تطيعه في المثل القى يهيوه شرعاً وقال آخر إن هذا الحكم لا يقطع الخصومة وليس أقطع للخصومة من اكتفاء الدعى بهذا الحكم واقطاعه بسببه عن الخاصمة

ومن حيث إن أمانة الزوج ثابتة ضمن رضاها به زوجاً

ومن حيث إن الحكم بالطاعة يتضمن قراراتين

(٢) الأمر بالطاعة بصفة عامة

(٢) الحكم بالطاعة في المنزل المحدود

ومن حيث إن الدعى اكتفى بالحكم بما ثبت ولم يثبت إلا الشق الأول وله الحق في الانقصار في الحكم على ما ثبت وهو الحكم بالطاعة في السكن القى يهيوه شرعاً

ومن حيث أنهم في الاستئناف لا يستقنون في تكسيره على أى حجة



وليس في يدم إلا حجة أهم هيئة عليا فقط وهذا ليس حجة بحال وبقي عليهم أن يدحضوا هذه الحجج وهم لا يقدرون ولياق الأسباب المذكورة بكتابنا مبادئ ج ١ ص ١

### لهذا

حكنا بالطاعة للدعى على المدعى عليها في السكن الاقوى يهياً شرعاً غيايياً واكتفى .

### المبادئ

- (١) محل إقامة الزوجة يحدد ويتعدد
- (٢) إذا ادعى على الزوج أسباب سعة الكسب كالتلفون ولم يحضر لانكارها كان ذلك قرينة الصحة
- (٣) غير المدخول بها لا تلزم بالطاعة حتى تزف أو يثبت أنه طلب الزفاف فامتنت بغير وجه حق

### بطلب نفقة زوجة

#### الوقائع

بعد أن طلبت المدعية ما طلبت بدعواها ودفعها المدعى عليه بما اعتبر كان لم يكن قصرت دعواها على طلب فرض نفقة لها على المدعية عليه زوجها من تاريخ الدعوى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤ محفظة بالمدة الماضية وفوضت الرأى وطلبت الحكم وقدمت وثيقة زواجها بالمدعى عليه وبطاقة باسمه وعنوانه وشاهدين وقدم وكيله وثيقة الزواج وصورة محضر جلسته من حكم محكمة الجالية الشرعية في القضية ن ٧٧ سنة ١٩٤٥ / ٤٤



الرفوعة منه ضدها بطلب طاعته وقدمت هي أثباتها في غيبته بعد اعتبار دفعه كان لم يكن

### المحكمة

من حيث إن الدفع اعتبر كان لم يكن لنياب المدعى عليه وأنها فوضت في طلب الحكم من تاريخ رفع الدعوى وأن محل الإقامة يحدد ويستمد ولا سيما في الزوجات اللاتي لمن أقارب في جهات مختلفة

ومن حيث أنه ثابت بما في الملف من أوراق أن المدعى عليه منجد أفرنكي بمصر وظاهر ما قدم من أوراق يدل على صحة عمله لأن له تليفونا تجاريا وقد تأكد ذلك بأنه لم يحضر لإنكار ذلك أو إثبات كذبه حتى ترتب على غيابه اعتبار الدفع كأن لم يكن

ومن حيث أنه لم يثبت أنه دخل بها وغير المدخول بها في العادة لا تلزم بالطاعة حتى تزف ولم يثبت أن المدعى عليه طلبها لزيارته قامت

### لهذا

حكمتنا للمدعية على المدعى عليه شهريا بثلاثمائة قرش للطعام وبمثليها كل ستة أشهر من تاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٤ وأمرناه بأداء ذلك إليها واكتفت بذلك عن باقي الطلبات وأمرناه بأداء المصاريف الرسمية وثلاثمائة قرش أجر عام غايبا



### المبادئ

- (١) إذا بني لإقرار على حادث متأخر عنه أنجر تاريخه إلى تاريخ الحادث المبني عليه
- (٢) قد تكمل وتفسر البراءة التي في اشهاد طلاق بإقرار عمر في منفصل وإن لم يذكر الحاققة بالاشهاد
- (٣) إذا امتاز لفظ أو رقم في مخالصة بقتل الداد وضخامة الحروف دل على تفاوت في القلم المكتوب به المخالصة ألبح الشبهة في المخالصة

### طلب معارضة في نفقة زوجية

#### الوقائع

طلب المارض قبول المعارضة . شكلا لأنها قدمت في موعدها . وموضوعا لثناء الحكم المارض فيه لأن المارض ضدها أعطته مخالصة على نفسها بجميع حقوقها قبل المارض على حكم شرعي صادر من هذه المحكمة في القضية / ٦٠٢ سنة ١٩٤١ مؤرخة ١٩ - ٤ سنة ١٩٤٢ وقد طلقها على البراءة في ٢٠ إبريل سنة ١٩٤٢ إلى آخر ما جاء بمعارضته وبما ألحقه بها من أوراق والمارض ضدها أنكرت ذلك وطلبت رفض المعارضة موضوعا والمحكمة أطلعت على جميع الأوراق المقدمة

#### المحكمة

بما أن المارض احتج بإقرار منسوب للخصم مؤرخ ١٩ - ٤ سنة ١٩٤٢ - ١٩٤٢ أقر فيه باستلام جيم المتجمد في القضية ن ٦٠٢ سنة ١٩٤١/٤٠ بحكم من هذه المحكمة وبإلغائه ولكن يضاف الاستدلال بهذا الإقرار أولا أنكار المارض ضدها ثانيا أقرار المارض المؤرخ ١٨ - ٤ - ١٩٤٢ المبني على الطلاق المؤرخ ٢٠ - ٤ - ١٩٤٢ فهو أقرار بني على حادث متأخر



عن تاريخ الإقرار المدفوع به (١٩ - ٤ - ٣٢) فتأخر الحادثة المبني عليها الإقرار يقتضى مقارنة الإقرار لها أو تأخره عنها فتاريخ الإقرار وأن كان ١٨ - ٤ - ١٩٤٢ إلا أن أساسه وهو الطلاق مؤرخ ٣٠ - ٤ - ١٩٤٢ ووجه ابتداء الإقرار على الطلاق أنه مبني على الاستثناء من البراءة المذكورة في الطلاق المذكور وبظهر أنها طلقت على البراءة من التجرد ومؤخر الصداق ونفقة المدة بدليل قوله في الإقرار على البراءة بأنواعها الثلاث ولأنه يمكن إثبات البراءة من التجرد في الانتهاء أثبتت في ورقة عرفية على حدة وعلى هذا الوضع وحينئذ فتاريخ الأقرار المدون على الحكم الشرعي المذكور مقدم على الإقرار المتضمن الاستثناء من براءة الطلاق وفيه أن رقم ١٩ محوم عليه شبه كثيرة

(أ) خبزه أثقل من حبر باقى الورقة

(ب) وأحجام حروفه أكبر ولونه مداد أحلك

(د) وفيه أثر الإعادة بالريشة أو القلم

(هـ) أنه من قلم إسحك

ومن حيث أنه لا يمكننا الأخذ بهذا القليل مع نواة الضعف المبين التى

تشير إلى تزويره

ومن حيث أنه اكتفى وطلب الحكم ولم يطلب يميننا على صحة الدفع

(المارضة)

لهذا

حكمنا بقبول المارضة شكلا وفى الموضوع بالرفض وتأيد الحكم

المعارض فيه .



### المبادئ

- (١) ضم بنتين لا يستلزم الناء الأحكام الصادرة لها كما أن معيشة الزوجة نمونا لا يقتضى الناء أحكامها
- (٢) تأخر استيفاء المأصّب حقه بضم بنتين لا يسقط حقه لأنه واجب أيضا ولأن تأخر استيفاء الحق لا يسقطه

### ضم بنتين كبيرتين

#### الوقائع

ادعت الدعوى ودفع بالكيدية لأنه لم يرضها إلا بمد دعوى النفقة وفضلا عن ذلك هددتهم امرأة أبيهم بالقتل وانعما لا تأمنان على نفسيهما عند امرأته أبيهما وقررب المحكمة استحضارهما شخصيا فتبين أن إحداها في دور الزواج والثانية مراقة فغنمنا الدفع إلى الموضوع وكلف المدعي الإثبات

### المحكمة

من حيث أن ضم البنتين لا يستلزم الناء الأحكام التي صدرت لها بل يجوز أن يعيش البناتان في يد الناصب حال قيام حكميه وذلك لأنهما قد ران أن نمونا نفسيهما بما حكم به لها حال إقامتهما معه تنفيذ الحكم الضم لأنه يجوز أن تقيم الزوجة في منزل واحد مع زوجها في حال عشرة وفي يدها حكم عليه وأما أخذ منها إيصالا كل شهر إذا أطعمها وكساها وأما أحضرت طعامها وتقدت عليه الحكم

ومن حيث أن تأخره في ضمهما لا يسقط حقه لأن ضمهما واجب



عليه شرعا وأدبا وديننا فإذا أهمل في القيام بهذا الحق بعض الزمن لم يلزمه الاستمرار في اتمامه باقى الزمن

لهذا

ضممنا الدفع بالكيدية الى الموضوع

للবাদى.

(١) الاقرار بابطال حكم النفقة في دعوى الحبس يمنع شطب الدفع بالنياب لان الاقرار أنهى الخصومة

(١) المعارضة في حكم ابطال النفقة يجعله على الاقل في حالة حكم النفقة المعارض فيه يمنع سماع دعوى الحبس

(٣) الحكم بمقتضى الاقرار والمصادقة يستند الى وقت صدورهما

طلب حبسه في ٢٨٠ صافا

الوقائع

طلبت المدعية أمر المدعى عليه بدفع مائتين وثمانين قرشا نفقته اربعة اشهر من أول مايو سنة ١٩٤٣ بحكم هذا المحكمة في القضية ن ٦٧٣ سنة ١٩٤٢/٤١ وحسبه عند الامتناع ليساره والمدعى عليه قدم حكم هذه المحكمة في القضية ن ٥٨٢ سنة ١٩٤٣/٤٢ قضى يكف يدها عن المطالبة بالقرر بالحكم المنقذه من ٢٠ مايو سنة ١٩٤٣ وقال أنه ينسحب على المدة المنقذ بها وقدم ايضا لصادقت على التوقيع عليه واتفقا على صدور حكم الابطال وأدعت أنها عارضت فيه وشطب الدفع لنياب الدافع



## المحكمة

من حيث أن الحكم المنفذ به في هذه القضية صدر حكم بإبطاله ومن حيث أن حكم الإبطال معارض فيه فهو يحمل على الأقل حكم النفقة كالمعارض فيه وأذا كان حكم النفقة معارضا فيه لم يصح طلب الحبس ؟ ومن حيث أن مصادقة المدعية على صدور حكم الإبطال اقرار بالدفع يقتضى أمرها بمقتضى أقرارها وهو الكف عن طلب الحبس حتى ينقضى مجال نهائيه حكم الإبطال وبصير الأمر بالكف فيه نهائيا ومن حيث أن ذلك يستند الى وقت الاقرار والمصادقة وبذلك فتخلف الدافع لا يضر دفعه ما دام ثابتا بالأقرار ويكون طلب شطب الدفع وأجابه المحكمة ذلك كله غير صحيح لأن الدفع بمد المصادقة على ما ذكره غير قابل للشطب لأن ذات الاقرار والمصادقة ينهي الخصومة والمدعية بمد المصادقة على صدور حكم الإبطال مهما كان معارضا في ذلك لا يحمل حكم النفقة سالما للتنفيذ بالحبس بمقتضاء ويقضى باعتبار القضية مفصولا فيها بقبول الدفع ورفض الدعوى حضوريا

## لهذا

حكمتنا باعتبار الخصومة منتهية بالمصادقة على صدور حكم الأبطال إلى أن تنتهى المعارضة بحكم نهائى يصبح به حكم النفقة سالما للتنفيذ بالحبس بمقتضاء وباعتبار القضية مفصولا فيها بقبول الدفع ورفض الدعوى حضوريا

## البادئ

- (١) كل قضية مدفوعة اعتبارا بما يقتضى رفضها كلاً أو بعضاً ما لم يقر بها الدعى عليه
- (٢) قد يؤدى سماع اثبات الدعوى إلى اثبات دفع لم يبدئه الدعى عليه



إلا اعتبارا بإنكاره للدعوى في شخصية هذا المدفع الذى أنساق اثبات عليه  
 بغير قصد يشخص انكار المدعى عليه ويتميز  
 (٣) إذا أصبحت الدعوى غير متوجهة على بعض المدعى عليهم لا يوجه  
 إليهم الميمين على المدفع الذى عجز الدافع عن اثباته

### نفقة صغار

#### الوقائع

أدعت المدعية على المدعى عليهم بنفقة الصغار ودفعت بيسارهم وإن  
 في المنزل المتروك لهم مجالا للكسب منه بالإسكان وعجز الدافع عن إثبات  
 الدفع وفي طريق الشهادة على الدفع ثبت أن المدعى عليها محمد وأحمد لا ينفصل  
 عن كسبهما شيء.

#### الحكمة

من حيث إن الدفع بيسار الصغار أنكر وأجل للاثبات ولأجل إثباته  
 أحضر الدافع شهودا فثبت أن في المنزل الذى يسكنه الصغار ويملكونه  
 مجالا لكسب شيء منه بالإيجار

ومن حيث إن شهادة الشهود وهم محل ثقة لأنهما من الجهات التى  
 يتحرى منها عن الحقيقة والواقع بصفتها موظفين رسميين مسؤولين عن صحة  
 ما يقرانه فإن كان هناك شاهد يركن إليه فها  
 ومن حيث إنه في طريق اثبات الدفع ثبت شيء آخر هو حال المدعى  
 عليها محمد وأحمد .

ومن حيث إنه قد ثبت أن محمدا عاطل يتفق عليه أولاده وأحمد كسبه  
 طفيف لا يفضل منه شيء فضلا عن أنه ربما لا يكفيه



ومن حيث إن الدعوى تعتبر مدفوعة من المدعى عليهم بما يستوجب رفضها ... « أيا كان » سواء أ كان كسب الصغار أو غنام أو عدم الكسب أو عدم الفضل في كسب المدعى عليهم .

ومن حيث إنه لا يلزم في الوقع الذي تندفع به الدعوى أن يدفع به المدعى عليه صراحة بل يكفي ثبوته وإصرار المدعى عليه على أن انكار الدعوى إجمالا وعدم الاقرار بما يتناقض ما ثبت

ومن حيث إنه لا مانع من مجز الدافع عن إثبات دفعه بالنسبة للدعوى في ذاتها

من حيث توجيهها وفي الوقت ذاته يثبت عدم توجه الدعوى على الدافع ومن حيث إنه ثبت أنه لا موضوع لتوجيه الدعوى إلى المدعى عليهما محدد واحد لأن شرط توجه الدعوى عليهما أن يفضل من كسبهما ما يحكم به للمدعية لأنه لو دفعا بالفقر والسر وأثبتا الدفع حكم بقبوله ورفض الدعوى بالنسبة لهما لهذا حكمتا بذلك

ومن حيث إن الدعوى حكم برفضها بالنسبة لهما فقد أصبحا إجتنبين منها ولا يصح عرض اليمين عن الدفع بقى الصغار عليهما ولكن يبقى هذا حق باقى الخصوم إذا حضروا وتناولوا الدفع ومن حيث إنها لم يحضروا للآن

لهذا

كلفنا للمدعية بإثبات الدعوى بالنسبة لباقي المدعى عليهم

المبادئ

(١) الطلاق حق لله ولو كان ملتبسا بحق المبد كالبراءة



- (٢) يجب التوسيع على من يريد إثبات حق من حقوق الله فلا يضيق عليه طرق الاثبات من تكليفه بمحصر الأدلة واختصار مجالس الاثبات
- (٣) تصادق الزوجين على الزوجية وقبولها لآثارها لا يمنع المحكمة من التماس الآلة على ما ظنته حق الله

### طاعة

#### الوقائع

لم يحضر مدعى الطاعة بمد التداء عليها في الدورين بجلسته ١٢ نوفمبر سنة ٩٤١ وطلبت للدعى عليها تقرير اعتبار قضية الطاعة كأن لم تكن . وصحمت الدعى عليها على طلب الحكم لها على الدعى عليه بثبوت طلاقها من ٢٢ يوليو سنة ٩٤٠ نظير البراءة من جيم حقوق الزوجية لما ذكرته بدعواها وأثبتته بالبيننة الشرعية . وطلبت إزامة بالمصاريف واتعاب المحاماة .

### المحكمة

من حيث أن الطلاق حق الله وإن التمس هنا بحق الغير وهو البراءة وأن مبنى الفقه الإسلامى فى مثل هذا الموضوع السير فى إثباته أونفيه دون توقف على مطالته أحد بذلك لأن النرض منه التحرى والتحرز عن وقوع المنكر وهذا لا يتوقف السى إليه على رغبة أحد أو عدم رغبته بل القاضى للمهود إليه بحكم وظيفة المحافظة على حقوق الله عليه أن يسير فى ذلك ولولم يفتدب له أحد

ومن حيث أن التحرز عن ارتكاب الماصى والوقوع فى المحارم يقضى



التوسيع على من يريد اثبات حق من هذه الحقوق فضلا عن أن المحكمة نفسها يجب أن تسير في اثبات هذا الحق بأفصح الطرق إثباتا لهذا الحق ولا يجوز لها أن تضيق طريق اثباته لأن تحرى البعد عن المحارم يقتضى هذا فتنازل وكيل المارضة عن المارضة لإثر له ودفعها بشغل مسكن الطاعة انتهى يدل على قبول الكلام عن قضية الطاعة التي تقتضى قيام الزوجية لإثر له وذلك لأن الزوجين أحيانا يتصادقان على الزواج والحل والشرعة لا تصادق على ذلك

ومن حيث أن محكمة الاستئناف أعادت القضية لاسير فيها وأن محكمة أول درجة قررت فيها قرارا ختاميا حاسما لا يتفق معه السير فيها من جديد وأن قرار الاستئناف الصادر بالسير فيها لا يمكن تحقيقه إلى بقبول إحدى القضيتين للرافعة وأن قبول قضية الطاعة للرافعة وعدم انتهائها لا يجيء إلا من جهة واحدة وهو قيام الدفع بالطلاق على البراءة في صورة قضية وأن قضية الطاعة لا يمكن أن تكون مفتوحة الباب إلا من هذه الناحية وأن هذا يساوى عدم انتهاء الرافعة في قضية الطلاق وهو ما دلت عليه حيثيات حكم الاستئناف

ومن حيث أن وضع القضية بمد قرار الاستئناف جمل القضيتين قائمين وأن المدعى في الطاعة لم يحضر وطلبت المدعى عليها إعتبارها كأن لم تكن لهذا .

قررنا اعتبار قضية الطاعة كأن لم تكن

ومن حيث أن المدعى عليها أثبتت الطلاق بالبيننة الشرعية

لهذا

حكمتنا بطلاق المدعية من المدعى عليه نظير إبرائها له من جميع حقوق



الزوجية طليقة أولى بائنة بعد الدخول من تاريخ ٢٢ يولية ٩٤٤ وأصرنا بمقتضاه  
وألزمتنا المدعي عليه بالمصاريف الرسمية و ١٠٠ قرش أجر محاماة غيايبا .

### المبادئ

- (١) يخالف لفظ اللأئمة ويؤخذ بروحها وروح العدالة إذا كان الدفع  
مبنيا على الكيد وسوء استعمال الحق
- (٢) لا يجاب الدافع إذا كانت المحكمة المختصة أشق وأعت وأكثر  
كافة من المحكمة غير المختصة ويمتبر الدفع سوء استعمال للحق
- (٣) روح اللأئمة وروح العدالة توفير القوت للزوجة لصيانة عرضها  
وذلك يقتضى عدم التمويل على دفع شكلى أصرح مما ينيه الكيد  
والتعنّت

### نفقة زوجة وصغيرة

#### الوقائع

ادعت الدعوى وطلب منها الاثبات فقدمت ائمهات الطلاق وأحضرت  
الصغيرة وحكم لها غيايبا بعد التفويض  
وعارض بعدم الاختصاص لأن بلدهما كفر البطيخ فالمختص محكمة  
شربين لا محكمة دمياط وأنكر الدفع فاستدل بإعلان المارضة وطلب  
المعارض الحكم ثم شطبت الدعوى بعد صدور القرار كتابة لا نطقا

#### المحكمة

من حيث أن المعارض على فرض إقامته بكفر البطيخ لا يجد عناه في  
الانتقال إلى دمياط بقدر ما يجد في الانتقال إلى شربين وليست هناك أى



ميزة يحصل عليها بالتقاضى أمام محكمة شرعين وإن التقاضى أمام محكمة دمياط أشبه بروح النظام والقانون لأنه أيسر على المراض ضدها وفي الوقت ذاته أيسر عليه وأنه لا فرق بين محكمة ومحكمة بالنسبة للخصوم في نظر الدعوى وأنه إذا كانت المحكمة المختصة أعنت وأهق وأكثر كلفة وتجاфия مع روح اللأمة التى تحرت أن تيسر للدعية أسباب الحصول على القوت من أيسر طريق

(١) لأنه سبب الحياة

(٢) لأن ذلك إداء دفاع عن المرض

ومن حيث أن تقضى ما تم لدفع كيدى لا يستفيد منه الدفاع أى فائدة إلا زيادة الكيد للمراض ضدها وأن المرض الواجب التسليم ولا فائدة تعود المداة من أن تنظر الدعوى محكمة دون محكمة إن فى كل المحاكم ميزان عدالة واحدة فالمراض يحق بحسب شكل دفاعه إلا فرق . ولكن أظهر ما فى هذا الدفع ليس الحرص على حقه الضائم بل أظهر ما فيه التمنت والكيد وسوء استعمال الحق . ولا يجوز أن ندين بالاشكال حتى يظهر الكيد هذا الظهور الفاضح لأنه ليس معقولا أن يفضل السفر ست محطات على السفر محطة واحدة لأجل صالحه فالكيد بالحاق الإعنت والمشاقة ظاهر جدا واستخدامه استيفاء الحق فى الكيد ممنوع

لهذا

حكمتنا بضم الدفع للوضوع وكلفنا المراض ابداء أسباب أخرى لمارضته

المبادئ

(١) إذا لم يثبت أن تحت يد المدعى عليه تركه لأداء دين التوفى منها



لا تسمع دعوى أمره بالأداء.

(٢) يحكم للدائنة حينئذ بالتخلية وعدم التعرض لها في استيلاء دينها من التركة متى ظفرت بها

(٣) يفترق التناقض في الدعاوى المتعلقة بالشركات لأن أمور التركات مما يخفى

طلب مؤخر صدق ٨ ج

### الوقائع

أدعت المدعية أنها كانت زوجة للمدعو السيد علي محمد معرف ابن المدعو عليه في ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ بوثيقة ن ١ مأذونية الشيخ درغام على صدق قدره أربعة وعشرون جنينها مصرها المؤجل منه ثمانية جنينها لأقرب الأجلين وقد توفي زوجها وذمته مشفوة بمؤخر الصدق المذكور وقد ترك تركته حديثها بدعواها وبيئت أنها بمؤخر الصدق المذكور وزيادة تحت يد المدعى عليه وطلبت الحكم لها بمؤخر الصدق المذكور في ذمة زوجها المتوفى وأمر المدعى عليه بأدائه مما تحت يده إلى آخر ما جاء بدعواها والمدعى عليه دفع الدعوى بطلب تقرير عدم سماعها لتناقضها مع قضية النفقة ن ٧٠٦ سنة ٤٩/٤١ من هذه المحكمة حيث ذكرت فيها أن المدعى عليه هو القى تجب عليه نفقة أولادها لفقرها وفقر الأولاد وموت والدم ابن المدعى عليه فقيرا لم يترك شيئا وإيجابته عن الدفع بأنها ما كانت تملك بالتركة التي ذكرتها بدعواها وقدمت شهودا ووثيقة زواجها بالتوفى دلت على الزوجية ومؤخر الصدق وحلفت يمين الاستظهار والمدعى عليه طلب الحكم بعدم التعرض له في دين الصدق المذكور وقدم حافظة بها عريضة دعوى النفقة



المذكورة وصورة من محضر تلك القضية وصورة حكم النفقة تضافرت  
جميعها على أن المدعية أقرت بأن زوجها المتوفى توفى فقيرا كما شهد شهودها  
بذلك وطلب كلا الخصمين الفصل في الدعوى

### الحكمة

بما أن دين مؤخر الصداق يحل للمتوفى عنها زوجها بوقته وقد ثبت  
دين الصداق في ذمة المتوفى بالأوراق الرسمية والبينة الشرعية وتأييد ذلك  
بعدم نزاع المدعى عليه فيه وحلفت يمين الاستظهار وبديهي أن ثبوت  
الدعوى بالبينة ثبوت على الكافة والحكم بالبينة حكم على الكافة أيضا  
وذلك ثابت من بديهيات الفقه وبما أن الأوراق الرسمية التي قدمها المدعى  
عليه تدل بوضوح على أن المتوفى توفى فقيرا وأنه لم يترك تركة فلا وجه  
حينئذ لأمره بأداء ما وجب على الزوج المتوفى لأن أحدا لا يلزم بالأداء  
عن أحد إلا إذا ترك تحت يده ما يؤدي منه أو بكفالة أو نحوها كما هو مبين  
شرعا وقانونا

وبما أن المدعية ذكرت أن للمتوفى تركة ما كانت تعلم بها والحكم  
الشرعي أن أمر التركات مما يخفى كما نص على ذلك الفقهاء حتى قالوا أن  
التناقض في دعوى التركة يقبل فيه التناقض إذا فسر بمثل ما فسرت المدعية  
وبما أن أمر المدعى عليه بالأداء خاصة وقد قدم من الأوراق ما يثبت قطعيا  
أنه لا شيء تحت يده من تركة المتوفى وترى المحكمة الحكم بالآتي

### لهذا

حكمتنا أولا بعدم سماع الدعوى بالنسبة لأمر المدعى عليه بالأداء مما  
هو تحت يده من التركة وحكمتنا ثانيا بثبوت الدين في ذمة المتوفى وأمرنا



بعدم الفرض للمدعية في استيفائه من التركة إذا ظفرت بما يسع أداءه منها حضوريا .

### المبادئ

- (١) تكون دعوى الضم كيدية إذا ساوم المدعى في حقه
- (٢) إذا تحرى بالدعوى ظروف قضية بينه وبين والدة المضمومة :
- (٣) إذا ترك حقه في الضم فلم يستوفه مدى خمس سنوات

ضم أخت كبيرة إليه

### الوقائع

طلب المدعي الحكم له على المدعى عليها بضمها إليه للأسباب التي ذكرها بالدعوى وأحضر شاهدين سمعت شهادتهما وتحمرت المحكمة من عمدة شرين ومازونها عن وقائع القصة ففهم من أقوالها أنها كيدية

### المحكمة

من حيث أنه اثنتين من مشاهدة المحكمة للمدعى عليها أن سنها يزيد على الستة عشر عاما وأن التحريات المستقاة من المأزون والعمدة أثبتت أن هذه الدعوى كيدية للأسباب الآتية

(٢) أن المدعى لم يطالب بضمها إلا الآن مع أنه يستحق ضمها منذ أن كان سنها أحد عشر عاما

(٣) أنه كان آخذ حكما بضمها وألغاه تلقاء إلقاء والدتها حكم نفقة لها عليه

(٤) أن سبب حدوث هذه القضية والمطالبة بضم البنات قضية بين.



المدعى وأم البنت المطلوب ضمها

(٤) وأن العمدة والمأذون كذبوا المدعى في أنه استوفى حقه في ضمها منذ أن خرجت من سن الحضانة

(٥) وقرر تكذيباً له أنها تعيش مع أمها منذ كانت طفلة

ومن حيث أن الكيدية قد ظهرت أثناء سير القضية

ومن حيث أن التحريات عن شهادة الشهود أثبتت أنهم كذبة

لهذا

قبلنا الدفع بالكيدية وقررنا عدم الاستمرار في السير في الدعوى وأمرنا بمقتضى ذلك حضوراً

المبادئ

(١) طلب الحكم بما في الملف من مستندات يقتضى تقرير المجز عقد عدم كفاية المستندات وتنازل ضمناً عن اليمين يستلزم حينئذ رفض الدعوى

زيادة نفقة زوجية

الوقائع

طلبت المدعية زيادة المقرر لها على المدعى عليه بحكم هذه المحكمة في القضية رقم ٦٨١ سنة ٤١ / ٩٤٢ لما ذكرته بدعواها وبحرت المحكمة عن حالة المدعى وعجزت عن إثبات الدعوى ولم تطلب بما على ما أنكر المدعى عليه من أسباب الزيادة



### المحكمة

من حيث أن الدعية طلبت الحكم بمقتضى ما في الملف من تحريرات وسواها ولم تبتد ملحوظة وقد دلت التحريات المؤرخة ١٩٤٢ / ٣ / ٥ والواردة من المركز للمحكمة ن ٨٩٦ على أن إرادته لا يزيد عن ثلاثة وعشرين جنينها سنوياً والمحكوم به لها سبعة جنينها وماتيق بعد ذلك لا يكاد يكفي رجلاً وخاصة إذا كان له زوجة وسواها ولها أولاد أيضاً لأنها مطلقة وإذا اتفق الإنسان على زوجة أو مطلقة ثلث إرادته تقريباً فهذا أكثر من الكفاية ومثل هذا القرار من مثل هذا المدعى عليه وفي الأديان تناسب من هذا حاله

ومن حيث أن الدعية أثبتت دعواها على أساس تقديرها لإرادته مع أنه أقل من نصف تقديرها وبذلك لا يكون هناك مسوغ للمحكمة بما طلبت ومن حيث أنها طلبت الحكم بما في الملف من مستندات ومعنى ذلك أنه ليس عندها مستندات أكثر من ذلك ومن حيث أن هذه المستندات غير كافية وبذلك تكون عاجزة عن اثبات الدعوى ولم تطلب يميناً

### لهذا

حكمتنا برفض الدعوى حضوراً

### المبادئ

(١) صورة الصداق وضخامته وزعم البكارة بعد زواج سابق وسرعة الطلاق من الزوج الثاني وسد باب الرجعة وضالة ثروة المطلق والمجن عن المواجهة في جلسة سرية كل تلك أمور متناسبة مع سرية سبب الطلاق



- (٢) الأمور التي يربط بينها التماسق والتناسب إذا وقعت الثقة بيمضها وقعت بالباقي وكانت الحجة مضافة للسياق
- (٣) من التجار من ليس له رأس مال سوى المناوين الضخمة والدعاية الكاذبة فيجب عند البحث في اليسار الاحتراس من التجوف والتضخم لأن تنشيط التجارة بالناصر الأدبية هو المذهب الجديد الذي يوجد تجارا بلا رءوس أموال
- (٤) الظاهر حق المدعى وغير الظاهر حق المدعى عليه فلا يؤخذ بالظاهر إلا عند عدم توفر الأدلة على غير الظاهر

#### بطلب نفقة زوجية

#### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة لها على المدعى عليه مطلقها في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٣ بإنهاء ٣ مأذونية قسم ثالث دمياط لما جاء بدعواها وأن تكون نفقتها الشهرية عشرة جنيهات ومثلها بذل كسوتها وثلاثة جنيهات أجرة مسكن وأجر خادم بعد مرافعات في القضية طلبت المدعية التحرى من الإدارة فجاء التحرى بأن المدعى عليه يكسب ما بين عشرة إلى خمسة عشر قرشا يوميا وقدمت المدعية شهادة من السجل التجارى دلت على أنه تاجر دراجات بشارع فؤاد الأول وبجلسة ٣ إبريل سنة ١٩٣٤ حيزت المحكمة المدعى عليه وكلفت كاتب الجلسة بمناينة محل تجارته وأذنت للخصوم في مرافقته وجاءت المناينة دالة على أنه لا يوجد في محل فهم الشناوى سوى تليفون وأربع دراجات وأسلاك كهربائية ومدرج عليه ٥٤ مصباحا كهربائيا هذا جملة ماورد في المناينة وتمرت المحكمة سرا وجها إلى قدمت شهودا بالثبوت



في مالية المدعى عليه وقدمت وثيقة زواج بها أن المهر ١٢٠ ج وطلبت المحكمة المدعية لمواجهة المدعى عليه في جلسة سرية فأبت أن تحضر لمواجهة وقدم وكيلها مذكرة واكتفت بالحكم من تاريخ الطلاق بعد مصادقته لها على الزوجية والطلاق

### المحكمة

من حيث أن الزوجية والطلاق ثبتا بالمصادقة واقتصرت المدعية على الحكم من تاريخ الطلاق وكلفت في جلسة ٤/٣/٤٤ بأحضار كل أدلتها وشهودها كما أنه فيها أيضا طلب وكيل المدعية الحكم لوكيلته بمقتضى الأدلة والشهود المقدمة منها وحصرها في شهود ووثيقة زواج بها أن الصداق ١٢٠ ج وأنه تاجر بمقتضى مستخرج من السجل التجارى وأن التحريات كاذبة ومن حيث أن الشهود شهدوا بأن لإرادته الشهرى ١٥ ج وأن يحله حوالى ١٢ راديو بين قديم وجديد و ٢٠ مجلدة ركوب يؤجرها ويتجر في جينة وأنه يكسب في التجارة والايجار كل ما ذكر

- (١) الماينة المؤرخة ١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٦٣ (٤/٣/١٩٤٤) قد أجريت مفاجأة مع حجب المدعى عليه بالمحكمة وسوغنا لفحصوم مصاحبة القائم بالماينة وهذه الماينة لا تدل على وجود راديو بالحل إلا في العنوان وتدل على وجود أربع دراجات والباقي بمضى أدوات وأسلاك كهربائية وبمضى قطع دراجات ودرج عليه ٥٤ مصباحا كهربائيا وباقي الشهود قالوا مثل ما قال هذا الشاهد وهذه التحريات تثبت التفاوت بين الحقيقة والشهادة ( وخاصة أن الماينة حصلت بعد أداء الشهادة بمحوالى أربعة أشهر ونصف ) فريته غاطمه في مقدار الإيراد وأنها تبين بوجه الإجمال مقدار الكسب
- (٢) والدليل الثانى وثيقة الزواج وأن الصداق ١٢٠ ج وقد سجل المدعى



عليه ذلك بما ذكره في مذكرة السرية وما أراد أن يواجه به المدعية في جلسة سرية ولكنها أصرت أن لا تحضر الجلسة السرية والواقع إذا كانت متناسقة ووقعت واحدة منها استتبعت بإقيا فعدنا طلاق عاجل عقب زواج بحسب ظاهره مرهق التكليف

(١) لا بقل بثانا أن يسهل على عامل كهذا تجرع هذه الخسارة إن كانت حقة فإنه إذا كان الصداق ١٢٠ ج فإنه لا ينفق في الزواج أقل من مائتي جنيه ومن ينفق مائتي جنيه في زوجة لا بد أن يستوفي بهذا الصداق معها ولو عذابا ولكن المدعى عليه كان مجلّا في الطلاق ومجلّا في الزواج من أخرى سداً لباب الرجعة فلماذا هان عليه أن يتجرع تلك الخسارة لو كانت حقة ومع ذلك فلو كانت فرصة ونالها مجانا وقيمتها ١٢٠ ج فلماذا هان عليه فقد تلك الفرصة الجواب أنه لا بد أن يكون النافع قويا جداً ومحرّجا ولا يستطيع معه حتى فهم الناس احتمال رجوعه اليها وهذا يقرب ما يقوله المدعى عليه من الحال التي وجد عليها الزوجة (الروس) ويساعد هذه الحادثة ويناسبها ويقربها ويؤكد لها جنبها من مواجهته بما يريد أن يبيده في الجلسة السرية وهذه مواضع محوطة بالهيبة الطبيعية لا يستطيع أحد رفع بصره في المفتري عليه ويبين فيها الصدق والكذب في لحظة المواجهة والحال المالية للمدعى عليه التي تضافرت عليها الأدلة في هذه القضية لا تساعد على تصديق أنه يقدر على دفع هذا الصداق وملحقاته إذا قال راجع أن تلك الحادثة حقة ويؤيدها أيضا أنها كانت مع زوج سابق لم تزف اليه وبالضرورة لم ثبتت عليه ذلك فتحا لسوقها فأنها تكون أروج إذا كانت بكرًا ويقل رواجها إذا كانت شيئا وفي تلك الحال تحتال على طلب الزوج بجميع الطرق ومنها صورة المهر وإذا كان المهر سوريا فليس معنى الزوج أن يكثر أو يقل فإنه لن يدفع وإذا سقط الاستدلال على يساره



- (١) بحكم الصداق
- (٢) بقيد في السجل التجارى
- (٣) أما أنه تاجر دراجات وأدوات وموتوسيكلات بالقطاعى ويؤجر دراجات فلم يوجد فى محله بالمائة سوى أربع دراجات ولا يوجد أدوات موتوسيكلات ولم يوجد بالكشف رأس مال
- (٤) فى جلسة ١٤/١١/١٩٤٣ طلب التحرى عن رأس ماله من الإدارة وجهات أخرى فورد التحرى المؤرخ ٢٩/١٢/٤٣ من الماون وشيخ القسم أن كسبه يتراوح بين ١٢ و ١٠ قرشا
- (٥) وطمن فى هذا التحرى من المدعية بالكذب ولم تتخذ أى اجراءات ولم تقدم أدلة على كذبه إلا ما تقدم مما شرحنا جهده فى الدلالة على اليسار
- (٦) ويؤيد هذا التحرى
- (٧) شهادة نائب جليل وهو حسن بك كسيبة إذ قالت بالنص أنه يشتغل بتأجير الدراجات وله إلمام بتصليح الراديو وكسبه ضئيل جداً وتعليل ذلك أنه يكاد يكون أمياً فلا يترك الناس أرباب الشهادات فى الكهرياء أو الاخصائين فى الراديو ويسطونه أجهزتهم ليفسدها وأما الدراجات فالحرب منمت ورودها قتل المستعمل منها قتل الإراد والانتقال بها والمائة دلت على أن فى دكانه أربع دراجات بالضرورة قديمة ومهما استقيمت من تحريات فلن تمتد على أوثق من نائب الجهة وبهذه الشهادة تصدق شهادات محضرة من شيخ الحارة قسم ثالث ولأنها توافق الشهادة الرسمية المفضاة من معاون البندر وشيخ قسم ثانى وتصدق شهادة تجار الكهرياء والراديو محمد الأسمر والقطب عبدالغنى جانت المائة تؤيد فكل هذه لشهادات متناسقة مع التحريات والثقة بواحد منها ثقة بالباقي يعامل
- (٢ - ١٨)



لتناسب . بقى مظهر من مظاهر النفي وهو التليفون وهو وإن كان بعض الناس يتخذونه للحاجة لكثرة مخبراتهم إلا أنه يصلح عنواناً أيضاً وباب دعاية وخصوصاً وقد قررت المائدة أنه مكتوب على المكالة خمسة مليمت وفى كل مكان تجذب تجار سجاير وسواها دكانهم لا يسهم إلا واقفين وعندهم تليفون للكسب به واجتلاب الشارين وهذا يناسب ما ذكر فى المائدة من أن المدعى عليه يكتب اسمه بأحرف ضخمة على باب دكانه وأنه فى شارع كثير الحركة وبعض التجار يرون اتفاق نسبة كبيرة من رأس مالهم للإعلان فحالته المالية البينة فى الصحريات وعدم المامه بطريق كسبه وارتزاقه بالتليفون وميله إلى الظهور وعدم المامه بطريق كسب فى بصفة جديدة

ومن حيث أن أقصى ما تفسر به حال المدعى عليه أنه تاجر ناشئ لا زال يعاني حالا من الفقر وتكاليف الطموح بالإعلانات الضخمة وأول من لا يجوز أن يأخذ بالظاهر هو القاضى

ومن حيث أن له زوجاً أخرى وأن واجب إعالة اخوته لأبيه متأخر عن واجبه بأزاء مطلقة وأن ما يبق من صافي كسبه يجب أن يقسم على أربعة أنفسهم له مهملان وزوجته مهمل ولطلقتهم وأنه يجوز أن يعاني سفة الإعلان عن نفسه لأنه أراد أن يفتش به ناساً فيجب أن يعامل به الى حد لا يكون ظلماً

### لهذا

حكمتنا للمدعية بنفقة شهرية قدرها مائة وثمانون قرشاً لجميع المقررات وأسرها بالاداء من تاريخ الطلاق والمصاريف الرسمية ومائة قرش أجر محام حضورياً



## البداى

(١) ثبوت يد المدعى عليه على أعيان الجهاز واعتباره أمانة عليها وعدم أدائها بعد الاعلان بالدعوى المشتملة على أنه منمها بغير حق كل ذلك دليل ظاهر على الاغتصاب .

(٢) إذا كانت الأعيان مبينة القيمة بالتاعة فالأصل رضاه بهذه القيم وهذا فى مقام الاقرار بقيمتها .

(٣) أقل ما يمكن حجة فى الثبوت

## الوقائع

طلبت الدعية الحكم لما على المدعى عليه بأن يسلمها أعيان جهازها الآتى بيانها إن كانت قاعة أو قيمتها البيينة إن كانت تالفة لما ذكرته بدعواها وهى عدد ١ قياس سمار ثمنه ١٥٠ قرشاً وعدد ١ مرتبة بمحشوقطن داخل كيس دمور بوجه تيل مقلم ٣٥ رطل قطن ثمنها ٢٥٠ قرشاً وعدد ١ لحاف بمحشو قطن داخل كيس دمور بوجه ستان ٨ ط قطن ثمنه ١٢٠ قرشاً وعدد ٣ جلايب كرب مختلفة الألوان ثمنها ٩٠ قرشاً وعدد ٢ لباسين دبلان أبيض ثمنها ١٩ قرشاً وعدد ٢ قصان دبلان أبيض ثمنها ٢٨ قرشاً وعدد ٤ مناديل ثمنها ٨ قروش وقدمت للابيات ورقة عرقية ووثيقة الزواج وطلبت الأمر بالصاري وأتباع الحاماة .

## المحكمة

من حيث أن المدعى عليه بالقرائن الآتية يعتبر غاصباً للجهاز البيينة قيمته بورقة الإعلان وهذه القرائن هى (١) استلامه لأعيان الجهاز بوثيقة كتابية عليه (٢) اعتبار وجود الأعيان عنده أمانة لديه (٣) عدم دفعه الدعوى بالاستلام بعد إعلانه بالدعوى (٤) اشتغال المدعى على قيم أعيان الجهاز



وصفتها وعددها وأنه مقتضها بنير حق وعلى الأقل لأنه لم يؤد الأمانة بسد طلبها منه ولم يدفع وجوب أدائها للمدعية .

ومن حيث أن المدعية اعتمدت على كل ذلك وطلبت الحكم وأن القرائن قائمة على اغتصابه لتلك الأعيان وأنه يسلم بقيمتها المدونة بالدعوى لأنها أقل القيم بالنسبة لهذه الأصناف كما أنها أقل جهاز يجهز به عروس .  
ومن حيث أن أقل ما يمكن حجة في الثبوت لهذا

حكمتا للمدعية على المدعى عايبه رد أعيان الجهاز المدونة بورقة الدعوى إن كانت قائمة وبرد قيمتها إن كانت هالكة أو مستهلكة والمصاريف الرسمية وخمسين قرشاً أنساب بحاماة غيايباً واكتفى بذلك .

### البادى

- (١) قيام الأدلة على عدم صحة السند لا يبيح للمحكمة الأخذ بها مادام الذى قدم ضده السند لم يظن فيه بمد أن مكن من ذلك ووعد به .
- (٢) لا يلزم فى الإقرار باستيفاء نفقة المدة معرفة مقدار المستوفى ولا معرفة مدة المدة ما دامت قد أقرت أنها بالاقراء .

### نفقة زوجية

#### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة زوجية على المدعى عليه لما ذكرته بدمواها ضد والمدعى عليه دفع بالطلاق وانتهاء الخصومة بينها غرضياً وأنه مجمل لها نفقة عدتها ومتعمد نفقتها بمقتضى ورقة قدمها لم تظن عليها المدعية بشيء مفيد ولم تظن بالزور .



## المحكمة

ومن حيث أن المدعية لم تظن بالتزوير في الإيصال المؤرخ ١/٢٩/٩٤٢  
المدال على الدافع رغم أن وكيلها طلب التأجيل لإيداء الملاحظات فلم يبد أى  
ملاحظة ولو كان هذا الإيصال مزوراً لظن فيه وتهيب المدعية أن تظن  
فيه لا يكون إلا لشيء واحد وهو محنته وصدور وقائمه

ومن حيث أن كلامه يركب الدافع من أنه يمنع موكله من الإجابة  
عن حضور المدعية وتوقيعها على الورقة بحتمها يمكن حله على محل آخر وأن  
موضع الضعف في هذا السند لم يستفله السند بل ضده مع أنه أولى بذلك  
وهو الذى يقدر نجاح هذه المقامرة أو عدم نجاحها

ومن حيث أن بطلان هذا السند حقها وحدها (المدعية) ومع ذلك فقد  
أهملت الانتفاع به وما لم تظن بالتزوير بالطريق القانونى فالقضى ملزم  
بالأخذ بالسند وخاصة إذا وعدت بإيداء الملاحظات ثم لم تبد

ومن حيث أن المدعية في المخالصة أبرات من متجمد النفقة ونفقة المدة  
وأبرأتها من كل حقوق الزوجية وحددت مدة المدة لأنها اعترفت بأنها  
بالأقراء وأن مدتها هي مدة الثلاثة الأقراء وأنها استوفت نفقتها ولا داعي  
حينئذ لمعرفة مقدار ما استوفته لأجل صحة الإقرار فكما أن لها أن تعترف  
باستيفاء نفقة الزوجية مدة ثلاثة أشهر قادمة كان لها هنا أن تعترف باستيفاء  
نفقة المدة المستقبلية المقررة مدتها عن الثلاثة الأقراء ويتصرف كل ذلك  
للمستاد عملاً لتصرفاتها على الصحة

ومن حيث أنها تطلب نفقة زوجية مع أن الطلاق ثابت بورقة رسمية  
تظن عادة إلى المطلقة بالطرق الرسمية

ومن حيث أن المدعية حينئذ تطالب بحق مستوفى



## لهذا

حكمتنا بقبول الدفع ورفض الدعوى حضوريا واكتفى بذلك

## المبادئ

(١) نكول الحاضنة لا يلزم به الصغير لأنها لا تملك البذل من حقه ولا الاقرار عليه

(٢) الميمن لا يوجه إلى الحاضنة لتحلف على حق الصغير أما نكولها فليس حجة عليه بل حجة عليها

(٣) تستبر الحاضنة حال نكولها مقرة على نفسها أو بأذنة من مالها

(٤) إذا حكم بمنع الحاضنة من تنفيذ حكم للصغير بمقتضى نكولها نص فيه على أن تضمن للصغير ما هو مقرر بالحكم

طلب لإبطال مقرر صغير

## الوقائع

طلب المدعى منع المدعى عليها من تنفيذ الحكم الصادر من محكمة السيدة الشرعية في ١١ مايو سنة ١٩٣٩ في القضية ن ١٦٩٣ سنة ٣٨ و ١٩٣٩ المرفوعة من كريمة المذكورة ضد المدعى بطلب أسره بأداء مقرر وزادته لزينهم ابنه من بنتها فردوس ابراهيم من أول فبراير سنة ١٩٤٤ لأنها أبطلته بذلك التاريخ وكفت يدها عن مطالبته بشيء من المقرر فيه وقدم صورة الحكم المذكور وهجز عن إثبات باقى الدعوى وأعلنت لطف الميمن بقولها والله العظيم أنى لازلت أستحق على المدعى نفقة ابنه زينهم المقررة بالحكم الميمن بالدعوى ولم يبطل ذلك الحكم من تاريخ صدوره وأعلنت بالحضور



ومعها الصغير ولم تحضر في كلا الحالين واعتبرت ناكلة وطلب الحكم عليها بطلانها

### المحكمة

من حيث أن المدعى حيز عن إثبات الدعوى سوى ما قدم عليه أدلة رسمية من وثائقها كالحكم واكتفى في إثبات الباقي بتحليفها اليمين المدونة بالوقائع والمحكمة وجهتها وتحريك الحق الصغير قررت استحضارها شخصياً حتى لا يسقط حقه بنكول المدعى عليها لأنه بذل أو أقرار وهي لا تملك ذلك على الصغير لتنافسها في سبب البطلان ولكن المدعى عليها لم تحضر وكان ذلك قرينة من حق المدعى الاستدلال بها على أحقية دعواه

ومن حيث أن المدعى عليها أعلنت بالحلف ولم تحضر ولذلك تعتبر ناكلة عن الحلف ومقرة بالدعوى أو نازلة لما أدعى به

ومن حيث أنه لم تثبت أن الصغير مالا تبذل منه أو ترف فيه وعلى ذلك فهي بإذلة من مالها أو مقرة لإقراراً يمود بالبذل من مالها لأنه لم تثبت أن الصغير مالا وقد أمكنها من العذر لتحضر وتدفع بنحو ذلك ولكنها لم تحضر

### هذا

حكمتنا بجمع المدعى عليها من تنفيذ الحكم بنفقة الصغير زينهم محمد السيد النشار المقررة على المدعى بالحكم الصادر من شرعية السيدة بتاريخ ٢١ ربيع الأول سنة ١٣٥٨ في القضية ن ١٦٩٣ سنة ٣٨ و ١٩٣٩ ابتداء من تاريخ أول فبراير سنة ١٩٤٤ على أن تضمنه الصغير في مالها واكتفى عيائياً



### البابى

- (١) الأجل المبهم إذا كان مثار خلاف يبطل التصرف
- (٢) تأجيل دفع الحق إسقاط لا يكتسب بالسكوت
- (٣) المهر واجب عاجلاً ووجوب ذلك ثابت صراحة وأصلاً ولا يسقط الحق الصريح إلا بإسقاط صريح ليس منه السكوت
- (٤) الأجل فى الدين يلزم إذا وجد وما لم يمين فلم يوجد
- (٥) المهر واجب الأداء فوراً لأن بدله يستوفى فوراً وهو محل الاستمتاع
- (٦) إذا أبهم أجل باقى الصداق كان تحت الطلب
- (٧) ضالة المؤهل تنفق مع الأصل فى باقى المهر الذى أبهم فيه الأجل فإن معنى ضالته استحقاقه فوراً لأن حكمة أجل المهر نفوت معه

نفقة زوجية وصغيرة وصداق ٢ جنيه

### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة لها على زوجها المدعى عليه من ٥ - ٣ - ٩٤٢ تاريخ رفع الدعوى وأمره بالأداء وبأن يدفع لها جنيهين مصريين أجل صداقها قاصرة الدعوى على ذلك لما ذكرته بدعواها وأثبتتها بالوثيقة الرسمية

### الحكمة

من حيث أن الأجل المبهم باطل لأنه مثار خلاف وأن تأجيل دفع الحق إسقاط لحق وجب صراحة وهو إيفاء المهر عاجلاً والإسقاط لا يصح بالسكوت ونظراً لأن التأجيل إلى أقرب الأجلين كما هو المتعارف إسقاطاً لحق الزوجة بنسب صراحة والحق الواجب صراحة لا يسقط إلا بمسقط صريح ففضلاً عن التصريح بالأقرب فالمتعارف أزال الإبهام



ومن حيث الاجل إنما يلزم إذا وجد

ومن حيث لم يبين فهو لم يوجد فكل دين مستحق الأداء فوراً ما لم  
يؤجله مستحقه ويسقط حقه في استحقاقه فوراً والأسل استحقاق المهر فوراً  
لأن الزوج يأخذ بدله فوراً وهو الزوجة أو حل الاستمتاع فهنا تسجيله  
واجب أيضاً لاستيفاء بدله فلا بد من نص صريح على التأجيل

ومن حيث أن المتعارف تأجيل باقى المهر لاحد الأجلين وقد ضعف  
العرف فيه وخاصة هنا الأسباب الآتية (١) أنهم قد يؤجلون باقى  
المهر لأجل محدود غير أخذ الأجلين الطلاق أو الموت (٢) أنهم في حالة  
التأجيل لأقرب الأجلين ينص على ذلك ولا يتركونه مبهما ولم يعرف ولا صراحة  
واحدة أنهم أرادوا التأجيل لأحد الأجلين بنص (٣) أن ديون المزارعين  
بحسب العرف وجارى المادة تؤجل لموسم القطن ومع ذلك لا بد من النص  
على ذلك فلو أهمل تسمية الأجل لا ينصرف لموسم القطن بل يكون تحت  
الطلب (٤) أن المهر قد يقبض كله ولا يؤجل منه شيء فليس المتعارف  
تأجيل شيء منه إلى أحد الأجلين إذن (٥) أن المحكمة في تأجيل جزء  
منه إلى أحد الأجلين مفروض فيها الفقر فإذا طلقت أو مات عنها زوجها  
فلا بد أن تجد ما يقوتها منه والجنهتان هنا لا يثنيان في ذلك شيئاً فالمحكمة  
هناك فائتة والتأجيل هنا لأحد الأجلين المذكورين لا يؤدي إلى حكمه  
(٦) أن كثيراً جداً ما يكون التأجيل في باقى الصداق تحت الطلب وينص  
على ذلك في الوثيقة

ومن حيث أنه إذن يجب صرف التأجيل إلى الموثوق به والموثوق به  
هو أنه تحت الطلب وليس الطلاق أو الموت فالتأجيل إليهما مشكوك فيه  
إزاء هذه الاحتمالات الكثيرة والموثوق به هو هذا القى يجب الأخذ به



ومن أن المحكمة بنير ذلك تؤجل غير مؤجل ويجب الحكم به بمجرد طلبه ويتصرف التأجل إلى طلب أدائه من مستحقه ولها أن تختصر الأجل وتطيله فكأنه تحت الطلب تماماً وبذلك يكون معنى التأجيل أنه تحت الطلب أى لم تأخذه منه فور استحقاقه

ومن حيث أنها طلبت الحكم مفوضة ومكتفية بالاستندات المقدمة ومن حيث أنها بالنسبة للولد قصرت الدعوى على ما ردت من نفقة الصغير

### لهذا

أمرنا المدعى عليه بأن يدفع للمدعية كل شهر من تاريخه ٤-٣-٩٤٢ خمسة وأربعين قرشاً صاغاً لطعامها ومثلها بدل كسوة كل ستة أشهر ومثلها بدله فرش وغطاء كل ستة أشهر وبهيئة مسكن شرعى وبأن يدفع لها جنيتين مصريين مثل دين أجل صداقها واكتفت بذلك

### الباقي

(١) لا يكتفى التفويض في رفض طلب الزيادة لأنه وإن كان تحكيمياً ظاهراً إلا أن فيه الرضا بالمجهول

يطلب زيادة مقرر زوجه وصغيرين

### الوقائع

طلبت المدعية الحكم لها على المدعى عليه بزيادة المفروض لها ولولائها منه محمد زكى وسعد الدين بحكم هذه المحكمة في القضية نمرة ٧٤٢ سنة ٤٢ و ١٩٤٣ وقدره مائة قرش صاغ للنفقة بأنواعها وتقرير بدل فرش وغطاء لها ولولائها المذكورين لنلاء الميشة وزيادة سن الولدين عن وقت الفرض ولباقي ما ذكر بالدعوى وأمره بأداء ما يفرض والمدعى عليه حضر ودفع



الدعوى يسبق الفصل فيها بالرفض ولا ثبات أن سبب الرفض لا يزال قائماً  
أجلت الجلسة ٣ ابريل سنة ١٩٤٤ وفيها قدم صورة من حكم هذه المحكمة  
في القضية نمرة ٣- سنة ١٩٤٣ بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ تضمن  
الحكم بعدم سماع الدعوى المرفوعة من المدعية على المدعى عليه للأسباب  
التي منها أن الحكم المراد زيادته صادر بالتفويض وأنه لم يعضى على الحكم  
المراد زيادته وقت تفتى الحالة منه الزيادة وقدمت المدعية صورة حكم النفقة  
الذكرور وطلبت عدم التمويل على الدفع لأن سبب عدم السماع قد زال  
بعضى مدة طويلة تغيرت فيها الحالة عن وقت الفرض واكتفت بالحكم  
لها بزيادة المفروض

### المحكمة

من حيث أن أسباب عدم السماع سابقاً عدم مضي مدة كافية لطلب  
الزيادة وأن الحكم المطلوب زيادته صادر في ٢٩ رمضان سنة ١٣٦٢ و  
٢٦-٩-١٩٤٣ وأن التفويض وإن كان ملزماً من جهة أنه تحكيم إلا  
أن الحكم الشرعى أيضاً أنه إذا حكم للزوجة بنفقة ثم ثبت بالتجربة عدم  
كفايتها فلها أن ترفع الأمر إلى القاضى لتطلب زيادتها كما أن للزوج  
ذلك إذا كان في المحكوم به زيادة وإن سبب الرفض وعدم السماع في الحكم  
المدفوع بصدوره المؤرخ ١٧ ذى القعدة سنة ١٩٦٣ و ١٥-١١-٩٤٣  
في القضية نمرة ٣٠ سنة ٤٣ و ٩٤٤ لا يعتبر قائماً الآن للأسباب السابق  
ذكرها وإن ما حكم به بغير كاف الآن وأن التفويض رضاً بالمجهول  
لا يمتدى إلى منع زيادة

### لهذا

حكمتا للمدعية على المدعى عليه بزيادة المحكوم به إلى مائتى قرش



لجميع المقررات المدعية والصنيرين شهريا وأصرنا بأداء الزيادة واكتفت بذلك عن باقي المدعى به حضورياً

### المبادئ

- (١) الدفع بمك المدعية منزلاً يزيد عن سكنها ملك المدعى عليه لا تقبل به المحكمة
- (٢) اقرار المدعية باستئثار بعض مسكنها وعدم دفع المدعى زيادته عن سكنها دليل أنها لا يليق أن تسكن في أقل منه
- (٣) استئثار المدعية لمسكنها الضروري الذي لا يليق بها أقل منه لا يدفع دعواها

### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة لها على المدعى عليه وإذنا بالاستعدادة لما ذكرته بدعواها والمدعى عليه دفع بيسارها وأنها تملك بيتاً تؤجره فقالت انى أسكن فى جزء منه وأؤجر الباقي بمبلغ ٢٥ قرش شهرياً وأنا أطلب تسكمت نفقة وتمرت المحكمة فورد التحرى بأنها تؤجر ما بقى من هذا المنزل بمبلغ ٤٠ قرش

### المحكمة

من حيث أن المدعية فى المحضر المؤرخ ٥ شوال سنة ١٣٦١ عدلت دعواها إلى ما يكمل به نفقتها مضاف إلى ريع المنزل ولم يدفع المدعى عليه الدعوى بزيادة المنزل ملكها عن حاجتها واكتفائها بأقل منه وهذا إقرار منه بأنه لا يليق بها السكن فى هذا المنزل فانه قد يسع الانسان السكن



في منزل يفضل عن حاجته ولا يسمه أن يسكن في منزل خاص به أقل قيمة منه فبعض الناس من قيمته المتعارفة أن يسكن في عمارة ولو أسكن معه غيره في باقي مساكنها وليس من قيمته أن يسكن في منزل قيمته قيمة الجزء الذي سكنه من العمارة فالجزء الذي تستغله المدعية لا تلزم ببيعها لأن المناسب لها أن تسكن فيه كله فاستئجارها لبعض الضروري من سكنها لا يدفع دعواها

ومن حيث أنه لا يجوز للمحكمة أن تتبرع للمدعي عليه بدفع لم يتمسك هو به وأن المدعي عليه اكتفى في الاستدلال على بساها بالتحريات وهي دلت على أن المنزل المبني بالقصب ( القاب ) يفل عليها ما لا تسكنه من أجزائه أو بعين قرشاً وأن هذا المبلغ الضئيل جداً حادى أن يستغفه المنزل في الإصلاحات الضرورية لسكن المدعية وملك ضرورة السكن لا يحرم الحق من طلب النفقة كآلتها لم تدفع باستفاد هذا القدر في إصلاح سكنها

### لهذا

- (١) حكمتنا باعتبار الدفع كيدياً
- (٢) بنفقة المدعية قدرها مائة وستون قرشاً تكمة لنفقتها شهرياً ومثلها بدل كسوة كل ستة أشهر وأمرنا بالإداء واذنا بالاستدانة واكتفى بذلك

### المبادئ

- (١) اتفاق الزوجين على أن الطلاق قبل الدخول والخلوة لا ينفى نسب الصغير الثابت عرفاً بإقرار أبيه
- (٢) هناك دواع قوية للتظاهر بدم الدخول والخلوة تزويجاً للزوجة
- (٣) تكذيب القتر نفسه وإقراره مردود عليه إذا تعلق بالإقرار حق



النير وإن واقعه الخصم ما دام هناك خصم ثالث لم يواقه  
(٤) يصح سماع الشهادة على الإقرار إذا كان ذلك بمثابة تحقيق  
في الدعوى

(٥) إذا ثبتت البتة في سن الحضانة ولم يدفع الدعي عليه الدعوى  
بدفع غير إنكار البتة ثبت باقى الدعوى بالسياق

### طلب نفقة زوجية وصغير

#### الوقائع

طلبت المدعية الحكم بنفقة لها من ٥ أغسطس سنة ١٩٤٤ تاريخ تقديم  
الدعوى لإلّاها فوزى من اليوم على والده زوجها المدعي عليه إلى آخر ما جاء  
بدعواها والمدعي عليه دفع الدعوى بأنها مطلقة قبل الدخول والخلوة ثم  
عقد عليها عقداً جديداً في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٣ اعترفت في وثيقته أنها  
طليقة زوجها المذكور قبل الدخول والخلوة وجاءت بالطفل لأقل من ستة  
أشهر بمد هذا العقد كما ثبت ذلك بالأوراق الرسمية شهادة الميلاد والوثيقة  
ودفعت المدفع بأه آخر بمقتضى أوراقه عرفية أن الولاد منه وأنه ملزم بنفقة  
وأجرة حضائنه وطلبت قبول دفع المدفع والحكم لها بما طلبت

#### الحكمة

من حيث أن المدعي عليه لم يضمن في الأوراق العرفية المؤرخة أول  
أغسطس سنة ١٩٤٣ و ٢٤ أغسطس سنة ١٩٤٤ والورقة المغلفة من التاريخ  
وكاها تتضمن وقرراً أنه دخل بها بشير عقد مقيد بل أنه قص قصته معها في ورقتين  
من هذه الأوراق حيث قال في إحداها لا وجبت أبى أنجب منها في المدة الأولى  
بطفل اسمه حسن ولم يثبت في الأوراق ولا في القسام أنى طلقها على أنها



كانت بكرأ قبل الفحول والحلوة وفي الحقيقة أن المولود المسمى حسن عبد الرحمن أبو الجدايل هو ابني بصحيح النسب الشرعي وأنا أقر وأعترف بينونة أمام الشهود المذكورين « وقال في الثانية « وأقر وأعترف أنا عبد الرحمن عرفة أبو الجدايل أني قد احتليت بزوجتي ودخلت بها في منزل والدها وكل ما يتعلق بها من حل فهو مني وأشهد إذا حصل خلاف أقر وأعترف بذلك «

ومن حيث أن هذا إقرارنا الزوجية الصحيحة قبل قيدها وحيث نذ فصدنا الأدلة الآتية على بنوة الصغير المذكور المدعى عليه

(١) إقراره في الوثيقة المنقولة نصوصه سابقا

(٢) عدم الطعن في الأوراق المذكورة

(٣) افتراض صحتها والاعتراف بها

(٤) عدم المبادرة بنفي نسب الصغير فور بلوغ انبائه له بالطرق

الشرعية المتأداة

(٥) إقدامه على زواجها وهي حامل في ستة أشهر واستمرار زوجيتها

له على الأقل إلى حين الدعوى

(٦) عدم مبادرته إلى تبليغ الجهات المختصة بتزوير تلك الأوراق

بالطرق القضائية المتأداة

(٧) عدم جرأته على الطعن في هذه الأوراق

مثل (١) أن المقد لم يقيد في تاريخ يسع مدة الحمل

(٢) إقرارها بالبكارة في وثيقة الزواج وإقرارها بعدم الخلوة في

إشهاد الطلاق



(٣) ادعاه أنه كاذب في هذه الأوراق فيرد عليها أما عن المانع الأول فإن صحة العقد لا يشترط فيها قيد العقد فالزوجة حل لزواجها بمجرد الأنجاب والقيود المنصوص عليها شرعاً

(٢) وأما إقرارها بعدم الخلوة في إشهاد الطلاق وبالبكارة في وثيقة الزواج فإن وثيقة الزواج ومثلها إشهاد الطلاق من عمل التظاهر فتقليلاً لموامل بوار الزوجة لأن الناس يقبلون على زواجها ما لم تمس وتقل الرغبة إذا كانت مدخولاً بها والتظاهر في هذه الأوراق مسلم بوقوعه في أمم من ذلك وهو مقدار المهر فضلاً عن أنه إذا كان هذا التظاهر من حق الزوجة قبل وجود الصغير فإن هذه الإقرارات تصبح إقرارات على الغير بعد وجوده وبذلك تترجح عليها إقراراتها الأخرى التي تأكدت بإقرار الزوج في أقراره المبينة في أول حثيات الحكم

(٣) وأما ادعاه الكذب في هذه الإقرارات فيرد عليه بأنه لا يجوز للإنسان أن يكذب نفسه في إقرار ثبت به حق الغير وعلى ذلك يكون إقراره في تلك الأوراق متفقاً مع دعوى المدعية ومع حق الصغير وكل ذلك متضافراً يدل على صحة إقرار الزوجة في وثيقة الزواج وإشهاد الطلاق

ومن حيث أن إقرار المدعى عليه في تلك الأوراق العرفية بنسب الصغير فوزى إقرار ممن يملكه وليس هناك أى ظرف استحالة في هذا الإقرار وأن مما يهون مسألة التظاهر في الأوراق الرسمية « والوثيقة والإشهاد » أن العادة أن لا يعترف بالخلول الواقى رسمياً إذا كان مبناه عقد عرقى وأن القرينة القاطنة قائمة هنا على ثبوت نسب الصغير فوزى من المدعى عليه .

ومن حيث أنه بذلك قد ثبت دفع الدفع وأن إقرار المدعى عليه بنسب



الصغير لا يبق حاجة إلى سماع شهادة الشهود على الآثار وتحقيق ماورد فيها وهو الزواج السابق على المقد بالقرينة القاطعة والإقرار لهذا حكمنا بقبول دفع الدفع ورفض الدفع .

ومن حيث أن باق الدعوى من اليد ثابت بسياق الدعوى لأن الدعوى عليه كان ينكره فهو في يدها .

ومن حيث أن المدعية أمه ولم يظن في أهليتها للحضانة بشيء إذ الأصل ذلك .

ومن حيث أن الدعوى عليه لم يدفع بشئ الصغير والأصل الفقر ومن حيث أنها طلبت الحكم ولم تقدم سبب يسار ففى مكتفية إذن بنفقة كفاية الفقراء

### لهذا

حكمنا للمدعية بمائة وخمسين قرشاً شهرياً للطعام ومثلها كل ستة أشهر لبدل الكسوة من تاريخ رفع الدعوى - أغسطس سنة ١٩٤٤ وحكمنا بمائة قرشاً شهرياً لجميع المقررات بالنسبة للصغير فوزى من اليوم وأمرناه بأداء ذلك وبأداء المصاريف الربعة ومائة وخمسين قرشاً أجراً عام

### المبادئ

- (١) دفع لا ترفض الدعوى بشئ
- (٢) قد يدفع الدفع الدعوى شكلاً فقط
- (٣) مصادرة على الدفع تعتبر صلحاً في الدعوى يجب الأمر به بطلبهما
- (٤) قد ترفض الدعوى شكلاً ويؤمر بها موضوعاً



## نفقة زوجية

## الوقائع

رفعت المدعية دعواها باستحقاق النفقة لها ولبناتها « اوقات » من  
 الدعي عليه وقدرت لنفسها شهرياً ٣ جنيه ومثلها بدل كسوة و ١٥٠ قرشا  
 أجرة مسكن وقدرت لنفسها نفقة شهرية مثل ذلك ١٥٠ قرشا ومثلها بدل  
 كسوة كل أربعة أشهر وجعلت ذلك لها من أول نوفمبر سنة ١٩٤١  
 فدفعت الدعوى بأنها مطلقة استلمت نفقة عدتها بمقتضى ورقة عرفية  
 تضمنت الالتزام بأن يسطها ثمانية كيلات قح هندی في شهر مايو سنة  
 ١٩٤٢ وأن يسطها مائتي قرش صاغ عن كل شهر لتاية شهر نوفمبر سنة  
 ١٩٤٢ لمدة سنة ابتداءها أول ديسمبر سنة ١٩٤١ وطلب تقرير عدم السماع  
 لذلك وفي جلسة ٢ - ٤ - ١٩٤٢ قصرت الدعوى على ما ألزمه الدعي  
 عليه بالورقة العرفية المحررة بينهما بذلك التاريخ ٢٠ - ١١ - ١٩٤١  
 وبتاريخ ٢ - ٤ - ١٩٤١ قصرت الدعوى على أمره بأداء ما هو مقرر  
 بالورقة العرفية المذكورة بالتفصيل الواوود بها وألحقت ذلك بدعواها  
 قصراً وتعديلاً

## المحكمة

من حيث أن المدعية اقتصرت على تنفيذ الاتفاق العرفي المؤرخ ٢٠  
 نوفمبر سنة ١٩٤١ بمد دعواها الميئة بالبريضة .

ومن حيث أن الدعي عليه مقر بهذا الاتفاق وراض به وبتنفيذه حتى  
 إنه دفع به وتسحب به لعدم سماع الدعوى .

ومن حيث أن هذا الاتفاق دفع من جانب أنه يمنع المدعية من الاصرار



على الدعوى بشكلها المقدمة به من أنها زوجة في الطاعة لم تستلم شيئاً من نفقتها من أول نوفمبر سنة ١٩٤١ بالتقدير الوارد بها وأنه بجانب أنه دفع هو أيضاً صلح أنهما متفقان عليه وعلى إنهاء الخصومة والنزاع به إلى حين انتهاء مدته

ومن حيث أن هذا الدفع وإن لم يكن جوهرياً ترفض الدعوى عند ثبوته إلا أن المدعية رداً على هذا الدفع قصرت دعواها فكتأهنا وافقت على قبول الدفع

ومن حيث أن الدفع هنا لا يمنع المطالبة بالنفقة للأسباب الآتية (١) أنه يقيم مقام المدعى به ما اتفقا عليه وهذا يدل على أنه ليس دفعا لأن الدفع هو ما يقتضى رفض الدعوى من أساسها وهذا لا يقتضى قبوله للنم من المطالبة بالنفقة ولكن بشكل وطريق آخرين على أن ذلك لا يلزمها إلا بالتزاسها

(٢) أن هذا الدفع دفع غير ملزم لأن الصلح على النفقات غير ملزم ظلها أن محتسب ما نتجته من التقدير الذى قدرته في الدعوى وتعديل الدعوى بطلب تكميل نفقتها عن السنة إلى الحد المناسب

وإذن فالدفع هنا لا يدفع الدعوى (إذا ثبت بقبول المدعية) إلا شكلاً لأن الحال حينئذ تساوى أن تدعى دعواها مقدرة بمقادير واسعة ثم نجى قبل الإثبات فمكتفى بنفقة كفاية الفقراء ونفوض الرأى للمحكمة وقد تكون غير زائدة كثيراً على ما هو مقدار بالورقة المرفوعة هنا فالحكموم به فقط تغير شكلاً عما هو وارد بورقة الدعوى ولم يترتب على قبول الدفع والاصداقة عليه أثر جوهرى أساسى وجودى في المدعى به بل تغير فقط من مدعى به بمقادير خاصة إلى مقادير أخرى وعما هو جوهرى في شكليه الدفع وأنه لا يلزم المدعية الجواب عنه أن الصلح على النفقة غير ملزم



ومن حيث أنه يترتب على المصادقة على الدفع الأمر بمقتضى الصلح كما  
طلب وإن هذا تمديد في الحقيقة للدعوى لم يستترض عليه

### لهذا

قبلنا الدفع ورفضنا الدعوى شكلاً وأمرنا بمقتضى الصلح المدون  
بالإلزام المرفى كل ذلك حضوراً واكتفى به

### المبادئ

(١) إذا طلبت أجر خادم ومسكن باعتبارها في المدة وطلبت ذلك  
باعتبارها حاضنة يقرر عدم السماح بالنسبة للطلب الثاني

(٢) إذا أدبت الشهادة على المدعى عليه فلم يطلب تمكينه من  
الملحوظات بل طلب التأجيل للصلح كان قرينه على ألا ملحوظة له على  
الشهادة

(٣) قد يكون بعض الشهادة استفساراً وبعضها يأخذ صفة الحجية

(٤) إذا اعتبر أخذ الشهادة تحقيقاً لم يلزم إعادة سماعها

### طلب نفقة صغيرة

### الوقائع

طلب وكيل المدعية فرض نفقة طعام وكسوة على مطلقها المدعى عليه  
لبنتها سمية وأجرى مسكن وخادم لها وبدل فرش وغطاء مع إلزامه بمصاريف  
الدعوى وإنصاب المحاماة فيها للأسباب المذكورة بها وبعد أن طلب وكيل  
المدعى عليه التأجيل للصلح صادق على سبق الزوجية وأنكر ما عدا ذلك  
وأثبتته وكيلها بشاهدين وقدم ورقة عرفية مؤرخة ٥ فبراير سنة ١٩٤٢



معدائنة المدعى عليه لوالده المدعية وعمها بمبلغ ٨١ جنيه وكسور وعلوها  
 مخالصة باستلامه هذا المبلغ ولم يلاحظ وكيله شيئاً بعد أن أجل لذلك وبعد  
 أن أحيلت القضية أيضاً ليتناول الطرفان الذكريات والطلبات والمستندات  
 وليقرر كل منهما إن كان ما قدمه كل أدلته أو عنده سواها وقد مضى الأجل  
 الضروب للطرفين ولم يقدم إلا وكيلها مذكرة بأقواله وطلباته وبأن ما قدم  
 في القضية من الإثبات والورقة والتحريرات الرسمية ثبتت يسار المدعى عليه  
 وبأنه مرفوع بين الطرفين قضية ن ٣٠٣ سنة ٤٢ — ١٩٤٣ بطلب نفقة لها  
 عليه بجميع أنواعها بما في ذلك أجرتا السكن والخادم وطلب ضم التقضيتين  
 وصمم على طلب الحكم بالطلبات ودلت التحريات التي أجرتها المحكمة على  
 أن صافي مرتب المدعى عليه ٩٢ ملياً — ١٢ جنيه

### المحكمة

من حيث أن أم الصغيرة لا زالت زوجة لأنها في العدة وتطلب بأجرة  
 مسكن للعدة وخادم لها وما يحكم به منهما يعتبر محكوماً به للصغيرة أيضاً لأنها  
 تابعة لأمها الحاضنة في السكن والخدمة .

ومن حيث أن هناك قضية لم تتنازل فيها المدعية عن طلب السكن  
 والخادم فالوضع يعتبر منظوراً ولا يجوز توجيه هنا

ومن حيث أن الشهادة أدبت على وقائع الدعوى والشهادة هنا فيها  
 جزء يعتبر استفسار والجزء الباقي يعتبر قرينه على صحة وقائع الدعوى  
 ومما أكد صحة هذه الشهادة أن الشهود عليه بلسان وكيله لم يقابلها بإبداء  
 أى ملحوظة عليها بل قابلها بطلب التأجيل للمصلح

ومن حيث أنها تعتبر الآن قرينة لأنها مستحقة في حق  
 وإن لم تندم معها



ومن حيث أن التحريات والشهادة وبأن القضيتين من الأوراق ثبتت.  
درجة يسار المدعى عليه وبمحكم المصاريف والانتساب طبقاً للمادة ن ٢٨١  
من اللائحة

### لهذا

- (١) حكمنا بمدم سماع الدعوى بالنسبة لأجرة السكن والخدام
- (٢) حكمنا بمائة قرش لطعام الصغيرة سميرة وبمثلها لكوئها كل
- أربعة أشهر ومثلها كبدل فرش وغطاء في مثل تلك الددة وأصرنا بأداء
- ذلك وأداء المصاريف الرسمية ومائة قرش أجر محام حصوريا

### المبادئ

- الناقشة في تقرير الخبير تنازل عن أسباب الطعن الشكلية
- (٢) إذا روعيت الواحق الشكلية باختصار واجمال فهو كاف
- (٣) لا يضر التقرير نقصه ما دام الخصوم وافقوا على استكمالها حتى
- ولو لم يوافقوا

### تفقة زوجية

#### الوقائع

ادعت الدعوى فصادق على الزوجية وأنكر اليسار ثم دفع الدعوى  
بمرض المدعية مرضيا يمنع من الاستمتاع بها وأنكر الدفع فكلف لإثباته  
إيداع أمانه على ذمة طبيب مختص فأودع ٢ ج وندبنا الطبيب المختص  
بالمرض المدفوع به وهو السلال وقدم تقريره ونوقش فيه وضم الدفع للموضوع



وكلفة اثبات حالة اللالاية وقبل النطق بالحكم حضرا وقررا لإنهاء  
الخصومة صلحا

### الحكمة

من حيث أن المدعى عليه بلسان وكلامه ناقش حضرة الطيب المنتدب  
في تقريره بالأسئلة المندوبة بالحضر والقاعة

ومن حيث أن المناقشة مع الطيب (الخبير) قبول من الخصم للتقرير  
القديم وهذا تنازل عن حقه في التمسك بأسباب الرفض الشكلية التي أدى  
وجودها لمدى قانونية التقرير ومن ذلك عدم إعلان الخصوم من الخبير  
بعماد مباشرة الأمور وخاصة وقدنا قشوة في الجلسة السرية وهذا  
فوق أنه تدارك لساقتهم تنازل منهم عن حقهم في الطعن بدم شكلية  
التقرير وعدم تدوينه محضرا بأعماله وأقوال الخصوم أيضا سقط باعتقادهم  
على ما قدم أساسا للمناقشة كتقرير من ذي خبره وهذه خطوة منهم لا تقبى  
إلا افتراض أنه قدم تقريره كخبير في القضية وكذلك اشتغال التقرير على  
قرار الانتداب واليماد المحدد وسرد الأعمال والختام بالنتيجة فضلا عن  
أن هذه الإجراءات روعيت في التقرير باقتصار وإجمال فإنها أيضا لواحق  
شكلية وليست أساسية في الموضوع فضلا عن أن التمسك بها سقط  
بالمناقشة فيه كما قدمنا أسا ما أبدى من نقص التقرير وإيهامه فقد وافق  
الخصوم على إستكمالها وبيانها بما جرى في الجلسة السرية لأن الخصم بلسان  
وكلامه اشترك في مناقشة التقرير مع المحكمة . وأما تكذيب المدعى عليه  
للتقرير فلا يكفي فيه مجرد الدعوى والزم وهناك طرق كثيرة كان يمكنه  
الاجوء إليها للطعن في هذا التقرير من جهة انطباقه على الحقيقة أو عدم  
انطباقه أى كان يمكن المدعى عليه بدم تسببه في سقوط الطعن الشكلى أن



يطعن في التقرير موضوعا بما لا يخفى عليه وعلى وكلاءه المحترمين

لهذا

قررنا ضم الدفع للموضوع  
ومن حيث أنها اصطلاحا قبل الحكم لهذا قررنا انتهاء الخصومة صلحا

المبادئ

- (١) عدم الطعن في المستند العرفي لإقرار بصحته
- (٢) لا يكفي الإنكار في رفض المستند فإنه إذا كان غير صحيح فالطعن فيه لا يضر الطاعن
- (٣) الامسال عن الطعن في وقت الطعن لإقرار بالصحة

إشكال في تنفيذ حكم نفقة

الوقائع

طلب المستشكل قبول الاشكال ووقف تنفيذ حكم الجهاز الصادر للمستشكل ضدها عليه من هذه المحكمة في القضية نمرة ٦٦٩ سنة ٣٨-١٩٣٩ وأنه سلمها الجهاز المحكوم به بمقتضى مخالصة حررت بينهما ولما ذكره من الأسباب وقدم الورقة المذكورة دلت على أن المدعية تسلت حيازها منه وليس لها أن تطالبه بشيء منه ووعدت المستشكل ضدها بالرد على الإثبات ولم ترد

المحكمة

من حيث أن الدعي عليها وعبت بالرد على أسباب الاشكال ولم ترد وأن سبب الاشكال إقرار كتابي منها تقر فيه باستلام الجهاز المحكوم به موقع عليه منها وبه ثلاثة شهود وأجلت لأبداء للملاحظات مرة ثانية فلم تفعل



ومن حيث أن المستشكل طلب الحكم بما في الملف من مستندات وهذا قرينه  
صحة المخالفة وأن عدم ابداء الملاحظات عليها في الموضع الذي يجب فيه  
إبداء أى ملحوظة لو كانت موجودة خفيفة ولو كانت هذه المخالفة مزورة لما  
كان هناك وقت للظن بالتزوير فيها الا الآن فالمحكمة تبهرها مقرة بالمخالصة  
لأن عدم الظن اقرار ولو اعتبرناها مفكرة فالانكار هنا ظن بالتزوير  
مبادئ كتابنا

### لهذا

حكمتنا بقبول الاشكال ووقف تنفيذ الحكم وأصرنا بمقتضى ذلك حضوريا

### المبادئ

- (١) الحكم بشيء لا يقتضى الحكم بأسبابه
- (٢) يعتبر القاضى مفتيا بالنسبة لأسباب حكمه
- (٣) إذا فرق قاض بين زوجين فيجوز بعد طلاقها من آخرها ووقته  
عنها أن يجتهد قاض في إباحتها للاول
- (٤) إذا حكم قاض بفسخ في مسألة منشأ الخلاف فيها اجتهدى  
فحكمه لا يعتمدى الفسخ أما ما يتبعه فالقاضى يعتبر فيها مفتيا
- (٥) الحكم بالفسخ بسبب الرضاع ليس حكما بالرضاع المحرم

### دعوى صداق

### الوقائع

ادعت المدعية أن لها بذمة الدعي عليه ١٥٠ ج عاجل صداق وهو ممتنع  
عن إدائه إليها بدون وجه حق



والدعى عليه دفع الدعوى بعدم السماع لأن الدعية لم تبلغ سن السادسة عشرة والدعية طلبت عدم التقويل على الدفع

### المحكمة

من حيث أن القضاء لا يتناول إلا الجرائبات دون الكليات أى أن من قضى بشيء ليس معناه أنه قضى أيضا بأسبابه أى قد يكون مقتضيا بالشئ حين أن أسبابه ليس مقتضيا بها وخاصة في المسائل الخلافية قال في معين الأحكام ص ٤٢ سطر ١٤ « اعلم أن القاضى إذا حكم بفسخ نكاح أو بمنع أو اجازة أو شبه ذلك من موجبات الفسخ وذلك في مسألة مختلف فيها ومنشأ الخلاف فيها اجتهادى أى ليس فيه نص جلى يمنع من الاجتهاد فان حكم الحاكم لا يعتمدى ذلك الفسخ وان ما يتبع ذلك من الأحكام والموارض فذلك القاضى بالنسبة اليها كالفتى وكذلك لو حدثت قضية أخرى مثل القضية التى حكم فيها بالفسخ في ولاية ذلك القاضى ولم ترفع اليه أو رفعت اليه ولم ينتظر فيها حتى عزل أو مات فانها تحتاج إلى انشاء نظر آخر من القاضى الأول أو من القاضى الثانى ولا يكون القاضى الأول متناولا إلا لما يشره بالحكم وسبب ذلك أن حكم القاضى لا يتطرق إلا بالجزئيات دون الكليات لأن معظم ما ينتظر القاضى فيه يحتاج إلى بينة والبيئة إنما تشهد بما رأت أو شافته وذلك أمر جزئى هذا هو قالب ما تشهد به البيئة وبحكم القضاة به » ومعنى ذلك أن الحكم بشئ لا يقتضى الحكم بأسبابه أى أن الأسباب غير محكوم بها وذلك معنى أن القاضى يعتبر مفتيا بالنسبة للأسباب . وفرغ على ذلك فقال « إذا ثبت ما قررناه فان القاضى إذا فسخ نكاحا بين زوجين بسبب أن أحدهما رضع أم الآخر وهو كبير فالفسخ ثابت لا يقتضيه أحد ولكنه أن تزوجها بعد زوج فرغ امرها إلى غيره ممن ولى بعده لم يمنعه ذلك الفسخ أن يجتهد ويبيحها له ان اداه اجتهاده إلى أن



إرضاع الكبير لا ينشر الحرمة وكذا ان رفع اليه نفسه وتغير اجتهاده فله  
أن يبيحها له ، فمضاء أن الحكم بالفسخ ليس حكما بما اثبت عليه الفسخ  
وهو الرضاع المحرم أى أن القضاء بشئ ليس قضاء بسببه فالتقاضي في حكمه  
قاضي وفي سبب حكمه مفت .

وعلى ذلك يكون النكاح المبني عليه حكم النفقة أو الصداق غير محكوم  
به كما ورد أيضا ص ٥٨ سطر ٥ أن قلت ما الفرق بين الثبوت والحكم  
وهل الثبوت حكم أم لا وإذا قلنا بأن الثبوت حكم فهل هو عين الحكم  
أو يستلزمه ظاهرا وعلى التقديرين فهل ذلك عام في جميع صور الشبهات  
أم لا ؟ جوابه أن الثبوت هو قيام الحجة على ثبوت السبب عند الحاكم  
فاذا ثبت بالبينة أن السيد اعتق شقصا له في عبد أو أن النكاح كان بغيرولى  
أو بصداق فاسد أو أن الشريك باع حصته من أجنبي في مسالة تشفعه  
أو أنها زوجة لأميت حكما ترث ونحو ذلك من ثبوت أشتاب الحكم فإن  
بقيت عند الحاكم ريبة أو لم تبقى ولكن بقي عليه أن يسأل الخصم هل له  
مظنن أو معارض ونحو ذلك فلا يبقى إن تخلف في أن هذا ليس ثبوتا  
ولا حكما لوجود الريبة أو لعدم الإعذار وإن قامت الحجة على سبب الحكم  
وانتفت الريبة وحصلت الشروط فهذا هو الثبوت فيجب أن يعتقد أنه  
حكم فهذا معنى قول الفقهاء من أهل المذهب الصحيح لثبوت حكم (ريد  
في هذه الصورة الخامسة وليس ذلك في جميع صور الشبهات ومعنى ذلك  
أنه قد يثبت الشئ أمام القاضي ولا يكون محكوما به وبعبارة أخرى أن  
الحكم لا يستلزم الثبوت وهذا القدر كاف في أن الحكم بالنفقة أو الصداق  
في الزواج الممنوع سماعه لا يقتضى أن الزواج محكوم به إلى أن قال وأما  
فيا عدا التنفيذ فالحكم والغنى فيه سواء إذا ليس ههنا حكم استنباط صاحب .



الشرع فيه الحاكم أصلاً البتة بل هذه أحكام تتبع أسبابها كانت ثم حاكم  
 أم لا نعم الذى يقف على الحاكم التنفيذ مع أنه غير مختص به فى الدين  
 وشبهه إلى أن قال وإنما يحتاج فى الصور البنى عليها إذا كانت تقتصر إلى نظر  
 وإجتهاد وتحرير أسباب كفسخ الأنكحة إذا كان تفويضها للناس يؤدي  
 إلى التهاجر والفساد كالحُدود والتمازير مع أن التمازير من القسم الذى  
 يقتصر إلى نظر وإجتهاد فى تمازير الشرير بقدر الجنابة والجاني والمجنى عليه  
 فظهر أن الثبوت غير الحكم قطعا قد يستلزم فى الحكم وقد لا يستلزم  
 وقد تكون الصورة قابلة لاستلزام الحكم وقد لا تكون قابلة كما تقدم بيانه  
 فى صور إجماع فإن القول بأن الثبوت حكم فى جميع الصور خطأ قطعا وأنه  
 يعمين تخصيص هذه العبارة والضرورى لنا من كل ذلك أن ثبوت الأسباب  
 لا يستلزم الحكم بها وأن الحكم المبني عليها ليس معناه الحكم بها وما دام  
 ليس هناك تلازم بين الحكم بالثبوت وبين الحكم بأسبابه فهذا قدر كاف  
 فى سماع الدعوى بما يترتب على زواج ممنوع القاضى من سماعه لأن الحكم  
 بما يترتب ليس حكماً بالأسباب التى رتب  
 ومن حيث إنه إثبات على ذلك لا يكون الدفع متوجهاً لأن ثبوت  
 الزواج ضمناً لا يستلزم أنه محكوم به

لهذا

حكمنا « ١ » باعتبار الدفع غير متوجه

البادى

(١) غيبة الزوج عن محل إقامته السابق مع زوجته دليل على الآمال له  
 أو على أنه مات



(٢) فالتحريرات الواردة على النية المنقطعة تدل على الاعسار اقتضاء

طلب للمتيبة والإعسار

### الوقائع

طلبت المدعية تطليقها من زوجها المدعى عليه لأنه تزوجها ودخل بها وامتنع من الاتفاق عليها لفقره واعساره ولأنه غاب ولا يعلم له محل إقامة ولما ذكرته بدعوا وأثبتها بالوثيقة الرسمية والبيئة الشرعية وتبين من التحري أنه غاب غيبة منقطعة

### المحكمة

من حيث أن الإعسار ثبت بالشهادة نصاً وثبت بالتحريرات اقتضاء لأن من له مال بناحية لا ينقطع عنه إلا لأحد سببين أما لأنه مات أو لأنه لا يوجد له مال وكلا الحالتين مفيد في إجابة المدعية إلى الطلاق وعلى ذلك لا يكون ذكر شيء عن إعسار المدعى عليه عن نفقة المدعية محل شك في جاري المادة لأن شهادة الشهود على عدم وجود مال له تأكد بثبوت غيابها فبينة منقطعة

ومن حيث أن الوجه الشرعى يقضى بتطليقها منه والحالة هذه طبقاً للمادة ٥٠ من القانون / ٢٥ سنة ١٩٢٠ وأن النية هنا اعتبرت من أدلة الأعسار ومغنية عن الأعذار فلا حاجة إلى الاعتماد عليها في الطلاق

### لهذا

طلقت المدعية على المدعى عليه طلاقاً أولياً رجماً لعدم الاتفاق والنية وأمرنا بمقتضى ذلك غايباً وأكفى بذلك



## المبادئ

النسبة التي لوحظت في تفاوت المقررات تلاحظ في التخفيض والزيادة  
وتكون هذه النسبة أساساً للمطالبة

## « تصحيح حكم »

## الوقائع

ادعى المدعى أن المدعى عليها رفضت دعوى أمام هذه المحكمة قيدت  
بعمرة ٦٣٦ سنة ٤٠ - ١٩٤١ طلبت فيها زيادة المقرر لابن بنتها من  
المدعى حمدى وبتاريخ ١١ يونية سنة ١٩٤١ زيد المقرر ٥ قروش صاغ  
وذكرت المحكمة أن المقرر لنفقة طعام وكسوة الولد قد صار بعد هذه  
الزيادة ٢٥ قرشاً شهرياً وهو خطأ مادى لأن المقرر الحقيقي لنفقة طعام  
وكسوة الولد هو ١٣ وثلث قرشاً فإذا زيد ٥ قروش يصير ١٨ وثلث قرش  
لا ٢٥ قرشاً كما ذكر بالحكم وذلك لأن والدة الولد فتحية صالح ركب  
مطلقة المدعى قد صدر لها حكم من هذه المحكمة في القضية ن ٩٤٩ سنة  
٣٨ - ١٩٣٩ يقضى بأن يدفع لها ثلاثين قرشاً شهرياً لطعام وكسوة  
وأجرة مسكن الولد على أن يكون أجرة المسكن ١٠ قروش حكماً غيائياً  
فعارض المدعى فيه واصطاحا في المارضة على تخفيض المقرر المذكور إلى  
١٥ قرشاً بدلاً من ٣٠ قرشاً ثم زيد هذا المقرر المصطلح عليه بعد ذلك في  
القضية ن ٥٠٤ سنة ٣٩ - ١٩٤٠ خمسة قروش شهرياً في نفقة الطعام  
والكسوة والمسكن فصار ٢٠ قرشاً مثالفة بين الأنواع الثلاثة المذكورة  
ثم تزوجت والدة الولد وسلته إلى جدته المدعى عليها فطلبت الأخيرة في  
القضية ن ١٧٦ سنة ٤٠ - ١٩٤١ الحكم بانتقال المقرر المذكور وحكم لها



بذلك في أول يناير سنة ١٩٤١ بما في ذلك أجرة السكن وفي ٢ إبريل سنة ١٩٤١ في القضية ن ٤٢٠ سنة ٤٠ - ١٩٤١ حكم للمدعى على المدعى عليها بإبطال أجرة السكن المقررة بالحكم المذكور وأجرة السكن هي ثلث المقرر فيكون مقدارها ٦ قروش وثلثين ويكون الباقي للطعام والكسوة مبلغ ١٣ قرشاً وثلث زيد هذا المقدار ٥ قروش بالحكم المطلوب تصحيحه فيكون مجموع الزيادة والأصل ١٨ قرشاً وثلث لا ٢٥ قرشاً كما ذكر بالحكم المذكور

وطالب المدعى الحكم له على المدعى عليها بتصحيح الحكم الصادر من هذه المحكمة في ١١ يولية سنة ١٩٤١ في القضية ن ٦٢٦ سنة ٤٠ - ١٩٤٤ بمعدل المقرر جميعه ١٨ قرشاً وثلث بدلا من ٢٥ قرشاً . وقدم إثباتاً على ذلك صدر الأحكام المذكورة

### المحكمة

من حيث أن أصل المحكوم به ثلاثون قرشاً صاغاً للطعام وكسوة ومسكن المسنير حمدي وأن المسكن جعل له من ذلك عشرة قروش أى ثلث المحكوم به وأنه لا جدال في تناسب مقادير المحكوم به من الأنواع إذاً تقدير القاضي فتقدير القاضي هنا جعل النسبة بين أجر السكن وبين جميع المحكوم به الثلث

ومن حيث أن الصالح كان على تخفيض المحكوم به كله من ثلاثين إلى خمسة عشر قرشاً فنسبة التخفيض هنا وأساسه التنصيف فيكون السكن في هذا الصلح أصبح نظير خمسة قروش فقط

ومن حيث أن الزيادة كذلك لجميع الأنواع فيكون للمسكن ثلث الزيادة فقط بنص الحكم



ومن حيث أنه نص في الحكم بالزيادة على أن الخمسة القروش الزائدة هي زيادة في نفقة الطعام والسكنة والسكن ليصير المقر لذلك كله عشرين قرشاً وأجرة السكن كما ذكرنا ثلث العشرين قرشاً وقد أبطلت بمحكم فيكون الباقي للطعام والكسوة الثلثان من المبلغ المذكور زائداً الخمسة القروش التي زادت أخيراً بالحكم المطلوب تصحيحه وعلى هذا يكون المقرر الواجب أدائه بهذا الحكم هو ثمانية عشر قرشاً ساغماً وثلث قرش لا خمسة وعشرين كما جاء بالحكم المذكور

### لهذا

صحنا حكم الزيادة الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٤١ في القضية نمرة ٦٣٦ سنة ٤٠ - ١٩٤١ وجعلت المقرر الأمور بأدائه ثمانية عشر قرشاً ساغماً شهرياً وثلث قرش بدلاً من خمسة وعشرين وأمرنا بخفض ذلك غيائياً

### اللباىء

- (١) قل المقررات إلى حاضنة أخرى يستمد
- (١) شرعية اليد
- (ب) حكم ضم
- (٢) إذا كانت يد المدعية على الصغير جريمة كان ذلك قرينة كذب الشهود على اليد
- (٣) لا يجوز بناء حكم على جريمة



### الوقائع

طلبت المدعية أمر المدعى عليه بأداء القرارات من هذه المحكمة في القضية نمرة ١٠٨ سنة ٢٥ ونمرة ٢٢٣ سنة ٣١ و١٩٣٧ ومحكمة المنصورة الاستئنافية الشرعية في القضية نمرة ٣٧٠ سنة ٣٦ و ١٩٣٧ لابنه زكريا من بنها المتوفاة فردوس قرقنديل وكان مأمور بالأداء إلى أمه المتوفاة لوجود الصغير في يدها وطلبت زيادة له إلى القدر المناسب ، وفرض أجرة حضانه وخادم على الوجه المبين بدهواها وقدمت صور الاحكام المذكورة وحدث حكم هذه المحكمة في القضية نمرة ٤٩٠ سنة ٣٥ و ١٩٣٦ بأجرة مسكن وخادم والمدعى عليه قال أن الولد المذكور ضم إليه بحكم هذه المحكمة في القضية نمرة ٢١٩ سنة ٤١ و ١٩٤٢ وأنه حكم على المدعية في هذه القضية بالحبس شهراً مع الشغل لوقوفها في وجه التنفيذ وذلك بحكم محكمة دمياط الأهلية في قضية النيابة العمومية نمرة ٤٩٠ سنة ٩٤٣ وبذلك يكون الولد واجب النقم ويدها عليه غير شرعية فلا تستحق نفقة له وقدمت المدعية شهوداً على ما ادعته وطلب المدعى عليه رفض الدعوى

### المحكمة

من حيث أن هناك في الملف ورقة رسمية تدل على ضم الصغير زكريا إلى والده ووضع يده عليه باستلامه وعلى ذلك يكون الأصل أن يكون الولد في يده بحكم رسمي وأن وجود الطفل في يد المدعية جرمية تعاقب عليها وكل ما قدمته المدعية من الأدلة أحكام تدل على المحكوم به للصغير من طريق أمه ولا بد قبل الدعوى ينقل هذه القرارات للمدعية أن تأخذ جكاً نهائياً بضم الصغير إليها وهي لم تقدم هذا الحكم بل لم تدع ذلك ومن حيث أن ثبوت اليد والحق بمقتضى حكم رسمي للمدعي عليه (٢ - ٢٠)



يمنع الاسماء إلى الشهود الذين تقدمهم فضلا عن أنهم شهود على جريمة  
يقتضى الحكم التقدم من المدعى عليه

ومن حيث أن المدعية لم تقرر يدها التي تدعيها بحكم شرعى ولا أى  
مجرد آخر فوجود الصغير فى يدها جريمة ولا يصح بناء حكم على جريمة  
لأن ذلك يكون تشريفاً لهذه الجريمة رغم اتجاه القوانين والنظم فى البلاد  
ومن حيث أن هذه الدعوى تعتمد أولاً شرعية اليد وصدر حكم  
بها وصيرورة نهائياً وهذه خطوات لم تتخذ للان

ومن حيث أن تقديم المدعى عليه لهذا الحكم يطوى دفماً بأنه ذو  
اليد على الصغير وأن من الأدلة على كذب الشهود أن وضع يدها عليه  
جريمة وأنها عوقبت فى ذلك السبيل بمقبوبة لا تزال قائمة وأن هذا قرينة  
كذب هؤلاء الشهود فضلا عن أن الشهادة هنا غير كافية لأنها لا تقوم  
مقام الحكم النهائى بضم الصغير إليها ولا يكفى جريمة اليد الغير المشروعة  
التي عوقبت المدعية عليها

لهذا

حكمنا بقبول الدفع ورفض الدعوى حضورياً

المبادئ

- (١) الاعتراف بالزوجية والكفالة يسقط الدفع بعدم السماع
- (٢) الشهادة على التواطؤ بين اثنين تنافى مع جهل الشاهد بأحد  
الشخصين

- (٣) قيام معاشرتة الزوجين يثبت الكيدية فى مطالبة الكفيل
- (٤) الخصومة بين الكفيل والكفول لا تجعل دعوى الكفول  
كيدية



(٥) الصلح بين الزوجين على النفقة لا يمنع الزوجة من مطالبة الكفيل بما اصطالحا عليه وهذا دليل على أن الخصومة بين الزوجين ليست ضرورية لدفع الكيدية

(٦) حاجة الزوجة إلى النفقة جديده دائماً وليست كيدية

(٧) الكفالة ليست مقيدة بقيد إلا استحقاق النفقة لا غير

(٨) الكفالة لا يمتنع فيها بالحال المالية للكفيل بل للمكفول

(٩) مبيشة المكفول لها مع المكفول لا تجمل الخصومة كيدية إلا

بالنسبة والسكن

(١٠) التنازل عن طلب لا يجعله معروضاً أمام المحكمة فلا يحكم

الحكم برفضه

(١١) بدل الفرش والنطاء من الكسوة لا يحتاج إلى طلب

حرج لها

بشأن نفقة زوجة وصغيرين

الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة لها على المدعى عليه الأول ولوليسها متحت حوسوسن وأمر المدعى عليهما بأداء ما يفرض لها وأمر المدعى عليه الأول بإداء ما يفرض للولدين لما ذكرته بدعواها ووكيل المدعى عليه الأول اعترف بالزوجية بين موكله والمدعية ورزقه منها بالبنتين المذكورتين وأنكر ما عدا ذلك ووكيل المدعى عليه الثاني دفع الدعوى بسلم اختصاص المحكمة لنظرها لما ذكر من الأسباب والمحكمة نظراً ثم اعترف النافع بزوجة المدعية بالمدعى عليه الأول وكفالة موكله وأنكر ما عدا ذلك ودفعها بأن المدعية متواطئة مع زوجها المدعى



عليه في هذه الدعوى فإنه قائم بالاتفاق عليها ويعونها ولا غرض لها إلا الكيد والاضرار بالمدعى عليه الثاني فلا تكون هناك خصومة بين المدعية والمدعى عليه الأول وتكون هذه الدعوى غير مسموعة وطلب قبول الدفع ورفض الدعوى وأنكر وكيلها الدفع المذكور وقدم وكيل المدعى عليه الثاني أوراقاً لأثباته وأحضر شهوداً سمعت المحكمة شهادتهم وقررت المحكمة عدم صحة الاستمرار في سماح الدفع للأسباب الآتية ثم قدم وكيلها الأثبات بيسار المدعى عليه الثاني دفع الدعوى بعدم السماح للكيدية بمد أن أجاب عن موضوعها محضر ١٨/٨/١٣٦٠ و ٩٤١/٩/١٠ فإن في السطر الثالث من ص ٢ من المحضر اعتراف بالزوجة والكف له وهذا دخول في موضوع الدعوى يمنع الدفع بعدم السماح لأن معنى الكيدية أنه لا خصومة ولا سماح وان ذلك الاقرار يستتبع عدم سماح الدفع لا عدم سماح الدعوى ولا أى قرار آخر

ومن حيث أن المحكمة ما كان لها أن تسمع لو ظهر لها ذلك قبل سماعه كما أن قرار ضمه للموضوع تخلى بقرار عدم السماح وهو الذى نبى عليه سماعنا للدفع

ومن حيث أنه فضلاً عن كل ما ذكر فبعد تكليف الدافع لتقديم كل اثبات قدم شهوداً في شهادتهم الضعف الآتى  
(١) انهما لا يعرفون المدعية شخصياً ومعرفة الشهود عليه ضرورى للشهادة وخاصة إذا استفتج الشهود التواطؤ من العثرة فلا بد أن يعرفوا شخص الماشر

(٢) ان المكفول له الدين له أن يطالب الأصيل أو الكفيل غير مفيد ذلك بأى قيد من عدم معاينة الدائن للمدين ما دام ليس مسقطاً للكفالة ولا مميتاً للكيدية والكيدية وحدها هى التى تسقط المطالبة



(٣) ان مجرد شهادة الشهود على خصومة بين المدعى عليه الثانى والأول لا ينتج أن الدعوى كيدية لأن الخصومة بين المدعى عليها لا تثبت بان الدعية هازله فى دعواها فإن المرأة قد تعاشر زوجها اداء للواجب لتعستحق حقوقها قبله وتطالبه بها وإذا كان لها أن تطالبه بها فلا مانع عندها فى الوقت ذاته أن تطالب أيضاً من كفلة وذلك فضلاً عن أن اداء النفقة حق ثابت للزوجة على زوجها وإذا كان هناك حق ثابت فأول واجب على الدين بهذا الحق أن يسهل على صاحب الحق استبقائه ومن باب ذلك أن تصطلح عليه معه فإذا جاز للزوج الصلح مع الزوجة على النفقة والصلح لا يمنهما من مطالبة الكفيل بأداء ما اصطلحا عليه فهل تعاشرها أو تواطؤها (لو فرض بينوته) على استحقاق النفقة يمنهما مطالبة الكفيل هذا مالا يقول به أحد فضلاً عن أنه لا يستلزم الكيدية المانعة وحدها من سماح الدعوى لأن حاجة الزوجة للنفقة جدية وليست كيدية ولأن الكفالة غير مقيدة بأى قيد

ومن حيث أن الدفع بالكيدية لا يجوز الاستمرار وسماعه

(١) لأنه بعد الكلام فى الموضوع

(٢) لظهور الاحتيال فيه يجب عدم سماعه

ومن حيث أن المحكمة سارت فيه لهذا قررنا عدم صحة الاستمرار فى سماعه

ومن حيث أن الحالة المالية للزوج التى يجب أن تكون هى وحدها الأساس

ومن حيث أن مرافعة المدعى عليه الثانى لا تخرج عن تخرج الحال المالية بالنسبة له (من كونه مديناً بالآلاف المؤلفة وأملأه تحت الحراسة وإنه على فرض أن المدعى عليه الأول أخفت منه إيجارة الأوقاف حتى



وما ورثه من أمه في ضمانتها فإن ذلك حسب شهادة الشهود ما إرادته  
١٤٠ جنيه وهو ما لم يمرض له المدعى عليه الثاني بأى طلب

ومن حيث أن باقى الدعوى ثبت بالتصادق

ومن حيث أن الشهود شهدوا أنها تقيم معه في معيشة واحدة وسكن  
واحد والعادة حيث أن يسكنها ويقوتها كتابنا البادى ص ٢٢ و ١١٦  
ولم تظن المدعية في هذه الشهادة بأى طعن والمحكمة وإن لم يستدل بهذه  
الشهادة على كيدية دعوى النفقة ضد الزوج والكفيل إلا أن ذلك لا  
يمنع من الاستدلال بها على أن طلب السكن والمدة كيدى وإن كان  
الزوج قد قبل وجهة نظر المحكمة بالنسبة له وأنه لم تحضر بها إلا أن  
الكفيل لم يقبل وجهة النظر هذه إذ كانت ضد وجهة نظره وعدم طعن المدعية  
في الشهادة مع ما تضمنته من معيشتها مع زوجها في معيشة واحدة  
وبالضرورة في سكن واحد ومع تسليم المحكمة بوقائع الشهادة إقرار بما  
شهد به الشهود والإقرار به تنازل عن الطلبات التى تناهى كالكسب  
والمدة والتنازل عن طلب ولو ضمنا يبقى من الحكم برفضه لأن المدعى لما  
تنازل عنه فقد تقادى الرفض من المحكمة لأن المحكمة لا نجد موضوعاً  
ممروراً أمامها تصدر عليه حكماً بالرفض لأن فرع صدور الحكم وجود  
الموضوع وسحب الطلب من القضية يمنع النظر فيه وصدر حكم بشأه  
والرفض حكم .

ومن حيث أن بدل الفرش والنفلا والكسوة ليس يحتاج إلى طلبه  
استقلالاً لأن الكسوة ما يستتر به الإنسان من الحر والقر ويقتى به بلا قيد  
سواء كان ذلك ليلاً أو نهاراً ماهياً أو راقداً تشمل يده الفرش والنفلا  
لأنها أيضاً يستتر الإنسان بها ويقتى به أحوال الجلو وحيث يجوز الحكم  
بها بلا طلب خاص أكثر من طلب الكسوة



## هــ

أمرنا المدعى عليها الأول بصفته زوجاً للمدعية والثاني بصفته كفيلًا لها في النفقة بأن يدفع المدعية خمسة جنيهات مصرية لنفقتها وكسوتها وأجرة خادمها وبذل فرشها وغطائها شهرياً وأمرنا المدعى عليه الأول بأن يدفع المدعية مائتين وخمسين قرشاً صاعاً نفقة للبتين مرفت وسوسن وكسوتهما وبذل فرشهما وغطائهما شهرياً وألزمنا المدعى عليهما الزوج والكفيل بمصاريف هذه الدعوى الرسمية وبمائتي قرش أجر محاماه معتبراً حضورياً .

## المبادئ

- (١) إذا تبين عدم جواز السماع بمد السماع يقرر عدم الاستمرار في السماع
- (٢) إذا ثبت أن النفع احتيل واستمهال ومماطلة لم يكن هناك محل للامهال بمد ذلك

حبس نظير ٣٠٠ قرش

## الوقائع

طلبت المدعية حبس المدعى عليه لامتناعه مع قدرته عن أداء مبلغ ثلاثمائة قرش من ضمن التجدد لبتها عليه عن المدة من ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٨ لنهاية ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨ بحكم هذه المحكمة في القضية ن ٣٨٧ سنة ٣٦ و ١٩٣٧ المعدل استئنافياً في القضية ن ٣٠٨ سنة ٣٦ - ١٦٣٧ وقدمت المحكمين وأمر المدعى عليه بالأداء وأعلن غضرو دفع يراءة زمته لأنها منعت من المطالبة بالقرر للبت في المدة المذكورة بحكم هذه المحكمة في القضية ن ٩٥٩



سنة ٣٩ - ١٩٤٠ وأنكرت المدعية الدفع فقدم المحكم فتبين من الإطلاع عليه أنها منعت من المطالبة ابتداء من ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨ وأمرت على حبسه المحكمة من حيث أن نفقة الصغيرة المطلوب الحبس من أجلها مستحقة قبل التاريخ الوقت عليها وأن الدفع إنما يتوجه من ذلك التاريخ وهو ١٤ / ١٢ / ١٩٣٨

ومن حيث أن بذلك يكون الدفع غير متوجه

لهذا

حكمتنا بعدم الاستمرار في سماع الدفع بالبراءة

ومن حيث أنه تبين أن هذا الدفع احتيال واستمهال وأنه لا محل بعد ذلك لإمهاله وأن المقصود به عدم الدفع وأق هذا إصراراً يخط على عدم الدفع وليس انتظاراً للفصل في الدفع بل مع العلم بأنه احتيالي لأنه أعلن بالدعوى وعرف تاريخ التجمد ابتداءه وانتهائه وعرف لو قاله لرفض والالتزام بدفع التجمد وأن مستندات الدفع ستظهر عدم صدقه

ومن حيث أنه أعلن بالأمر ولم يدفع بل إضراره على الدفع كان هذا إصراراً على عدم الدفع

ومن حيث أن المدعية لم تقبض وأمرت على طلب الحبس

لهذا

حكمتنا بحبس المدعى عليه ثلاثين يوماً نظير امتناعه عن دفع مبلغ مائة قرش صاغ للمدعية فإن دفعه لها أو قدم به كفيلاً مقتضراً رضاه أو رضيت بالإفراج عنه أفرج عنه في الحال معتبراً حضوراً



## المبادئ

(١) يميز تجديد الدفع بعد رفضه إذا كان الحادث مما يمكن أن يتجدد ويحدث

(٢) ليس استئناف نظر الدفع بعد رفضه الا ابتناء على فرض قضائي حيث يعتبر فرضاً قضائياً أن الدفع كان غير صحيح إلى حين رفضه ثم يفترض قضائياً أيضاً أنه صحيح

## نفقة زوجية

## الوقائع

طلبت الدعية فرض نفقة لها على المدعى عليه من مارس سنة ١٩٤٢ ولأولادها منه حلى ورفعت ورئيسة وعمر من اليوم لما ذكرته بدعواها والمدعى عليه صادق على الزوجية وبنوة الأولاد ودفع الدعوى بأنهم ما عدا عمر في يده وعجز عن إثباته وحلفت اليمين على نفيه وتقرر رفضه وبجلسة ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٢ أقر المدعى عليه بطلاقها من موكله طليقة أولى رجعية وطلب إثباته وفهمناها مضمون الطلاق ثم بجلسة ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ حضر الطرفان وأحضر المدعى عليه معه الأولاد رفعت ورئيسه وعمر وقدم مذكرة يطلب رفض الدعوى بالنسبة لهم وقدم وكيلها مذكرة وطلب كلاهما الحكم بوجهة نظره وتمحرت المحكمة عن مرتب المدعى عليه في القضية ن ٦٨٢ سنة ٣١ - ١٩٣٢

## المحكمة

من حيث أن المدعى عليه دفع الدعوى بأن الصغار رفعت ورئيسه وعمر في يده وحضر معهم في الجلسة وذلك بعد رفض الدفع بأن الصغار



المدعى عليهم في يده

ومن حيث أن مقتضى رفض الدفع الحكم للمدعية بنفقة هؤلاء الصغار كما أن مقتضى وجودهم في يد والدهم واستمداه لإثبات الدفع من جديد وأن يده على هؤلاء الأولاد بد قارة بمنها من الطالبة بنفقهم

ومن حيث أن الدفع هنا مما يتجدد إذ يجوز ألا تكون له يد عليهم صحيحة قبل رفض الدفع ثم سارت له عليهم يد مستقرة ثابتة

ومن حيث أنه يفرض قضائياً أن الدفع كان غير صحيح حين الحكم برفضه كما يجب أن يفرض جواز حدوثه وأن المدعى عليه وضع يده على الأولاد بصفة دأعة تاجرة قارة

ومن حيث أنه لو أحضر شهوداً فيجب افتراضهم كذلك قضائياً لنفاية تاريخ رفض الدفع واقتراض أن وضع اليد حدث بعد ذلك التاريخ وأن يد المدعى عليه هذه لا تقتضى رفض الدعوى بنفقة الأولاد وإن كانت توجب الحكم للمدعى عليه ألا يطالب بنفقهم ما داموا في يده وذلك لا ظم فيه لا عليه ولا على المدعية إذ محكمها حكماً مبنياً على رفض الدفع ومحكم له حكماً مبنياً على ظاهر وجود الأولاد وفي يده واحتمال حدوث الدفع بصفة جديده حيث أن هذا الدفع مما يتجدد

ومن حيث أن المدعى مرتبه ٤٤ قرشاً

لهذا

حكمتنا للمدعية على المدعى عليه بتسعين قرشاً شهرياً لطعامها ومثلها بدل كسوة كل ستة أشهر ومثلها بدل فرش وغطاء كل نصف حول وللصغير حلى أربعين قرشاً للطعام ومثلها بدل كسوة كل أربعة أشهر ومثلها كل أربعة أشهر بدل فرش وغطاء وللصغار خمسة ودرقت وعمر بمائة قرش صاغ



شهرها للطعام والكسوة وبد الفرش والغطاء ويمنع المدعية من المطالبة بنفقة الصغار رفعت ورئيسة وعمر حتى يسودوا إلى يدها وأمرناه بكل ذلك حضوراً واكتفت به الآن

### المبادئ

- (١) القوط لا يصح الإدعاء به على الزوج وإن وقع على القاعة باستلامه بعد وقت مشتمل على ظروف تضطرها للبسه
- (٢) الأعيان الزينة حشراً في قاعة الجهاز لا تعتبر موقفاً عليها من الزوج الموقف على القاعة
- (٣) القوط والبشاكير يمد مضي المدة التي لا تبقى بمدّها بسبب الاستعمال لا يصح الادعاء بها وإن كان الزوج موقفاً على القاعة باستلامها

جهاز قيمته ٥٠٠ قرشاً

### الوقائع

طلبت المدعية الحكم لها على الدعى عليه بأن يسلمها أعيان جهازها المبين بالدعوى كما ذكرته بها وقدمت للآليات قاعة الجهاز والدعى عليه دفع الدعوى بأنها تسلمت هذه الأعيان المبينة بالدعوى بمقتضى محضر رسمى على يد محضر عدا الكنية فإنه يكن يجهازها كنية وطلب قبول الدفع ورفض الدعوى وأنكر الدفع فقدم محضراً رسمياً باستلامه باقي الأعيان ما عدا الخلق الذهب أيضاً وقال أن المادة أن الزوجة تلبس حلها ففى أخذته وقت خروجها واطلمنا على المحضر المذكور

### الحكمة

من حيث أن كلمة « كنية » زينة في القاعة وواضح ذلك جداً من



« أولاً » من حشر الكلمة فلا تأخذ منزلة الأعيان الشتملة عليها  
« القاعة أصلاً »

« ثانياً » اختلاف القلم المكتوب به

« ثالثاً » اختلاف درجة ظهور اللون في المداد الجاف المكتوبة به الكلمة  
ومن حيث أن لا يمكن بقاء اعتبار كلمة محشورة في مستند كاسية حجبة  
ذلك المستند

ومن حيث أن الجلى لا يمكن عادة أن يستمر بدون استلام في يد  
الدعى عليه لأن العادة التي لا مفر منها أن تلبس الزوجة عليها وخاصة  
القرط ( ولم تدع أن كان لها قرط آخر تلبسه أم لا )

ومن حيث أن المسلم به عادة أن تكون تشلت القرط بعد أن وقع  
الزوج على قاعة استلامه ولا يجوز أن نعتبر بقاءاً أنه بقى في يد الزوج من  
تاريخ توقيمه على القاعة إلى حين رفع الدعوى لم يطرأ عليها أى ظرف  
يقضى أن تلبسه وخاصة أن تاريخ الاستلام ١٦ إبريل سنة ١٩٣٤

ومن حيث أن الدعوى الآن بالكنتبة والقرط لم تقدم عليها مستند  
وأن الدعى في عريضته المؤرخة ١٩ - ٩ - ١٩٤٢ اعترف بالدعوى  
عدا بقاء القرط في يده والقوط والبشكير

ومن حيث أن القوط والبشكير لا يعقل عادة أن يستمر عمرها من ١٦  
إبريل سنة ١٩٣٤ لنهاية تاريخ الدعوى وإن عاشت تكون معاوز وأخلاق  
لا قيمة لها ولا يصح الادعاء بها وكذلك المقشة

لهذا

حكمتنا (١) بعدم سماع الدعى بالنسبة للقوط والبشكير والمقشة

(٢) عدم كفاية الأدلة بالنسبة للقرط والكنتبة



(٣) حكمنا بتسليم باقى الأعيان المينة بالمحضر والدعوى والقاعة إن كانت قاعة وقيمتها إن كانت هالكة أو مستهلكة وهى ضمن مذهب وصنية عشا وهون وشال قطيفة بالتفصيل الذى فى الدعوى وأمرنا بكل ذلك واكتفى الآن حضورياً

### المبادئ.

- (١) إذا سبقت التحريات ففى عمل إدارى احتياطى لما عسى أن يقدم من إثبات اختصاراً للوقت
- (٢) لا يمكن العمل بالتحريات قيل وقتها ووقتها هو بعد الإثبات لأنها تأكد من صحة الشهادة على الدعوى إذا واقعتها ففى ليست إثباتاً
- (٣) التفويض تنازل وتكراره مع شرط اكتفاء المحكمة رجوع فيه لا يملكه المفوض لأنه رجوع فيها أسقط
- (٤) إذا ثبت أن الزوجة عاشرت الزوج فالأصل أنه ينفق عليها ويكون عدم الإتفاق طارئاً لا بد من إثباته إذا أنكر
- (٥) لا تكفى التحريات فى إثبات دعوى ما لم يقدم الإثبات عليها أولاً لأن التحريات تأكيد لحجة قدمت
- (٦) إذا طلبت المدعية الحكم ولم تكن الدعوى صالحة للحكم بكل الطلبات كان تنازلاً مؤقتاً مما لم تثبته

### بشأن نفقة زوجة

#### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة لها على زوجها المدعى عليه من أول يناير سنة ١٩٤٢ ولأولادها خضعية ومسطقى والمدوى من تاريخ الحكم



بالمقادير المينة بالدعوى وإلزامه بالصاري وإتساب الحاماة لما ذكرته بدعواها.  
والدعى عليه صادق على الزوجة ودفع الدعوى بأن الولدين فتحية ومسطقى  
في يده ينفق عليها وأنكرت الدفع ونجرت المحكمة عن حالته المالية وعن  
الدفع المذكور فتبين أن الولد مسطقى في يد الدعية والبت فتحية في يد  
والدها وأنه ممتنع من الإيفاق على الدعية من أول يونيه سنة ١٩٤٢  
واكتفت الدعية بالتحريات وطلبت الحكم مفوضة

### المحكمة

من حيث أنها طلبت الحكم مفوضة وأنها لم تثبت كل الدعوى لأن  
تقديراتها لم تزل إلى الآن دعوى لا إثبات عليها وكذلك لم تثبت الدعوى  
بالنسبة للأولاد لأنه وإن أقر بأن في يده ولدين وأثبتت التحريات أن في  
يده ولداً واحداً إلا أن المحكمة لم تعرف أعمار الأولاد الباقيين في يدها ولم  
تقدم الدعية أى إثبات يسبق التحريات وتستخدم التحريات في تأكيده  
لأن التحريات عمل احتياطي لما عسى أن تقدمه الدعية من شهود  
ومن حيث أنها لم تقدم على الأولاد أى دليل وإقرار الدعى عليه بشأنهم  
غير مستوف ولا يمكننا العمل بالتحريات بشأن الأولاد قبل وقتها ووقتها  
هو بعد تقديم الإثبات ولم يقدم

ومن حيث أنها فوضت ومعنى ذلك أنها اكتفت لبنتها بتفقة كفاية  
الفقراء الآن لاحتمال أنها تريد طلب الحكم بما بقى في قضية أخرى تطلب  
فيها الحكم بما لم يحكم لها به الآن مما لم تثبت من طلباتها في الدعوى  
من قدرات اليسار والمدة والصغار

ومن حيث أنها فوضت وفي آخر الحضر قالت إذا اكتفت المحكمة  
والتفويض بعد صدوره لا يقبل تكراره بشرط لأنه صدر أولاً مطلقاً



وتكراره مع شرط رجوع فيه والرجوع فيه مردود لأن التضييق تنازل  
ومن حيث أن الدعوى عليه شطب الدفع بالإتفاق واليد ومعنى ذلك أنه  
لا يصير عليه ومن جهة أخرى فالأصل هنا الإتفاق لأنها طاشت منه فيكون  
عدم الإتفاق طارئاً فإذا دلت التحريات على حدوث عدم الإتفاق فهذا تأكيد  
لإثبات لم يقدم وعلى ذلك لا يمكن الأخذ بالتحريات لأن المدعية لم تقدم  
إثباتاً وذلك فيما عدا قدره الدعوى عليه لأن موضوع السعة لا يحتاج إلى  
إثبات حتى أن الشهادة عليه شهادة استفسار فضلاً عن أن التحريات فيه  
غير مجدية لأنهم قالوا أن إرادة ثلاثة جنبها شهرياً ومع ذلك فلم يذكروا  
من تلزمه نفيهم فربما كان له زوجة وأولاد آخرون

ومن حيث أنه ثبت من كل ذلك أنها اكتفت بنفقة كفاية الفقراء  
وأنها لم تثبت باقى الدعوى من مدة وصنار وسعة  
ومن حيث أنها طلبت الحكم ومعنى ذلك أن يحكم لها بما ثبت  
من الدعوى

ومن حيث أنها تعتبر متنازلة مؤقتاً عن باقى الدعوى لأن الدعوى غير  
صالحة للحكم بالنسبة لما عدا نفقة الفقراء المدعية من تاريخ  
رفع الدعوى

### لهذا

حكمتا بنفقة شهرية للمدعية قدرها مائة وخمسة وسبعون قرشاً صاعاً ومثلها  
بدل كسوة كل ستة أشهر ومثلها بدل فرش وغطاء كذلك وأمرنا بالأداء  
من تاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢ واعتبرنا المدعية متنازلة عن باقى الدعوى  
مؤقتاً حضورياً



## المبادئ

- (١) من ثبت له حق بمسند عرفي له الحق في إثباته بمسند رسمي
  - (٢) صاحب الحق حر في اختيار أحسن الوسائل وأقواها لكسب حقه ومنها الحكم
  - (٣) لا يسمع الدفع بعد السماع إذا انبثق على أن المدعى به صدر به إقرار عرفي
  - (٤) إلزام قدر محدود في ظروف غير محدودة لا يلزم لأنه ظلم والرضا بالظلم غير ملزم
  - (٥) التبرع بحق الصغير مستقبلاً تبرع أو وعد بالتبرع
- « نفقة لإصلاح سفيرة وبدل كسوة وأجرة حضانة ورضاع ومسكن وأجرة خادم وبدل فرش وغطاء »

## الوقائع

طلبت الدعية فرض نفقة لإصلاح وكسوة وأجر حضانة وإرضاع ومسكن وخادم وبدل فرش وغطاء لابنتها إنصافاً على والدها المدعى عليه لما ذكرته بدعواها ووكيل المدعى عليه رفض الدعوى بمدم سماعها لأن جميع ما تطلبه مقرر بورقة عرفية وضم الدفع للموضوع وتمحرت المحكمة عن حال المدعى عليه وعن وقائع الدعوى

## المحكمة

من حيث أن المدعى عليه صادق على كل الدعوى واستحقاق الحكم للمدعية بما تراضى عليه منها وعد استحقاقها الحكم بأزيد مما يزيد مما تراضيت عليه



المحكمة رقم ٣٢٠ ملناة لتكرارها في صفحة ٣٣١

البادى.

(١) زواج المارضة بمد الحكم لا يصلح سببا للمعارضة لأنه ينهى الحكم ولا يبطله

(٢) المعارضة لا تتسع لدخول خصم ثالث بطلب تحويل الحكم إليه لأن نهايتها لا يجوز أن تعدوا الالتاء والتأييد

معارضة في نفقة صغار

الوقائع

طلب المارض قبول يد المعارضة شكلا لأنها قدمت في ميعادها وموضوعا إلتاء الحكم المارض فيه لأنه كثير عليه إلى آخر ما جاء بمعارضته وما الحق بها من أسباب وحضرت جدة الصغار لأهم طالبة دخولها خصما ثالثا في الدعوى وضم الصغار إليها ولم يقدم المارض دليلا وطلب الحكم كما طلبت الخصم الثالث الحكم لها

المحكمة

من حيث أن المارض أجل لإثبات المعارضة ولم يثبت فضلا من أنه اكتفى بما قدم في جلسة ٩ إبريل سنة ١٩٤٥

ومن حيث أن زواج المحكوم لها المارض ضدها لا يجعل الحكم للمارض فيه صدر باطلا وإنما ينهيه وهذا شيء لا يثبت بالمعارضة بل يثبت استقلالا

ومن حيث إن المعارضة لا تتسع إلا لأحد شيئين إما إلتاء الحكم للمارض فيه أو تأييده وليست موضع تدخل خصم ثالث لتحويل الحكم للمارض فيه إليه فهي تحكم رضع دعوى مستقلة بتحويل الحكم للمارض (٢١ - ٢)



فيه إليها فإن معنى قبول المعارضة موضوعاً أن الحكم صدر خطأ ومعنى عدم قبولها أن الحكم صدر صواباً وكلاهما لا يمكن أن ينتفع منه الخصم الثالث فإن طلبه هو التحويل وهذا يتناق مع الإلفاء والتأييد كليهما فقرار قبول الخصم الثالث ليس صحيحاً

ومن حيث إن المعارض أجل للاثبات أكثر من ثلاث مرات ولم يثبت

### لهذا

قررنا أولاً عدم احتمال المعارضة لقبول خصم ثالث بطلب تحويل الحكم المعارض فيه إليه

ثانياً قبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم المعارض فيه ثالثاً اعتبار أسباب المعارضة على قرض ثبوتها غير مقتضية لصدور الحكم المعارض فيه باطلاً

### المبادئ

- (١) ليس معنى أن الحكم نهائى أنه صحيح
- (٢) يجوز أن تقام الأدلة على عدم صحة حكم نهائى فى بحث أسباب حكمه
- (٣) الحكم الذى ينصب لخصم غير صحيح غير صحيح
- (٤) لا يلزم استنفاد كل مراتب الزوج فى الأحكام بل يجب أن يمكن من ادخار ربع مرتبه
- (٥) إذا قدمت الدعية حكم استئناف دليل يسار فالحكمة اثبات عدم صحته كدليل يسار



## نقطة مسفيرة

### الوقت

طلبت المدعية فرض نفقة لوالها محمد رضا على والده المدعى عليه مع إلزامه بالمصاريف وأنساب المحاماة لما ذكرته بدعواها ووكيل المدعى عليه صادق على بنوة الصغير وعلى أنه في يد المدعية وأنكر أهليتها للحضانة ولم يبين سبباً وتحمرت المحكمة عن مرتب المدعى عليه ولا تأخر ورود التصحري قدمت حكماً استثنافياً صادراً لها على المدعى عليه من محكمة النصورة الكلية الشرعية في القضية ن ٥٨١ سنة ٤٢ و ١٩٤٣ وثابت بالحكم المذكور أن مرتب المدعى عليه ٧٢٠ قرش

### الحكمة

من حيث أن المدعى عليه دفع الدعوى بدم أهلية المدعية للحضانة ، ولم يبين سبباً وبهذا يكون الدفع كيدياً  
ومن حيث أنه لم يفكر شيئاً من باقى الدعوى غير أنها اتفاقاً على أنها لم تقدم سبب اليسار وطلبت المدعية الحكم بمد تقديم دليل اليسار  
ومن حيث أنها قدمت دليل يسار حكم محكمة الاستئناف ن ٥٨١ ٤٤-١٩٤٣ . وذكر في عريضة تقديم الحكم أنه حكم لها بنفقة بأنواعها قدرها ٢٣٠ قرش مائتان وثلاثون قرشاً صافياً شهرياً  
ومن حيث أن الحكم يشتمل على شيئين . التصحري والحكم الصادر من هيئة الاستئناف . أما التصحري فصحيح . وأما الحكم فغير صحيح لا في أسبابه ولا في منطوقه ولا في استنتاجه . أما عدم صحة أسبابه (١) أنه قال في الحكم المتأنف



ومن حيث أن الطرفين اتفقا على فرض النفقة على أساس ما ألتجته التحريات وبهذا يكون الحكم الستائف غير صحيح ؛ وهذه الفقرة غير صحيحة لا سبباً ولا تسبيحاً

(١) لأن الحكم الستائف ليس سببه اتفاقهما على الحكم بمقتضى ما ألتجته التحريات بل سببه إصرارها على التقدير وعدم تطابق ذلك مع التحريات

(ب) أن الحكم الستائف كان صحيحاً بإقرار هيئة الاستئناف لأن هيئة الاستئناف لم تحكم لما بما قدرته في عريضة دعوى القضية الستأنفة ولا بما أصرت عليه في عريضتها لما أملت القضية للمرئ وهذا إقرار من هيئة الاستئناف ضمناً بصحة الحكم الستائف وبذلك يتبين أن وقائع الحكم الستئنافى لا تتفق بقائاً مع النطق القضائى بحال (أولاً) لأن فى الوقائع تقريراً لغير الحقيقة وهو أن الطرفين اتفقا على الحكم بما ألتجته التحريات وهذا غير صحيح وملف القضية الستأنفة يشهد بذلك لإصرار المدعية على الحكم بالتقديرات التى ذكرتها في عريضة الدعوى وعريضة المرافعة (ثانياً) أن الحكم القدى ينسب لمبب غير صحيح يكون غير صحيح وبذلك يتبين أن الحكم الستائف ليس حجة فيما أرادته المدعية اللهم إلا من جهة كونه إلزاماً فقط

أما إذا كانت المدعية تريد أنه صادر من هيئة يجب أن يكون كل ما تقرره صحيحاً فهذا غير صحيح أيضاً لأن هيئة الاستئناف ليس فى يدها حجة بأنها خيرة بل هناك حجة ناطقة على أنها تمتنع حيث لا يصح الاستنتاج وبذلك يثبت ضعف الحكم الستائف كحجة على الإصرار لأجل



الحكم بما يناسب المحكوم به لنفقة المدعية فن باب أولى لا يكون حجة بالحكم بما قدرته لنفقة الصغير وإذا لم يبق إلا التحريات

ومن حيث أن المدعي لم تصر على تقديرات عريضة الدعوى حيث قالت في المريضة المقدم بها مستند اليسار ( فتقدم حكم نفقة المدعية الغابت به مرتب المدعى وقدره ٧٢٠ قرش وقد حكم لها بمبلغ ٢٣٠ قرش واكتفت به وتطالب الحكم بالنسبة للصغير )

فالأطلاق في النفقة هنا بعد التقييد بالتقدير في عريضة الدعوى تنازل عن الدعوى

ومن حيث أنه يجب أن يقتصد الرجل ربع مرتب كهذا للطوارئ إذ أن ١٨٠ قرش شهرياً يجب أن تبقى مع مثله لطوارئه من مرض وغيره ومن حيث أنه يجب أن يحسب له من النفقة ضعف ما تزوجته وصغير لأنه رجل يلزمه أكثر من الطعام والشراب

ومن حيث أنه بذلك كان يجب أن يكون المقدر للزوجة ١٨٠ قرش إذ أن الرجل ليس له إيراد آخر لا نظرياً ولا واقعاً ولكن رأى الاستئناف لم يقض لنا لأن له سبب

ومن حيث أن هذا لا يجوز أن يجرنا إلى الخطأ

### لهذا

اعتبرنا الدفع كيدياً وحكمنا للصغير بمقدار شهرين قرشاً سائناً لجميع المقررات ورفضنا ما عدا ذلك من الطلبات وأمرنا بالأداء بالنسبة لذلك وبالمصاريف الرسمية وبخمسين قرشاً أجر محام



## المبادئ

- (١) ضرورة الورقة الرسمية بالزواج موضعها إذا كان الزواج مدعى به قصداً .
- (٢) وجود إقرار عرفي بالزواج لا يجعل الزواج في حوزة الإنكار إذا أنكر الزوج هذا الإقرار العرفي
- (٣) قد ينكر الزوج الزوجية ويثبت إقراره بها فالإنكار هنا لا يحتم الورقة الرسمية
- (٤) تحتم ورقة رسمية بالزواج خلاف الأصل فلا يتصدى موضع النص
- (٥) مما يستأنس به في صحة الإقرار العرفي بالزواج عدم الحضور بعد إعلان عريضة الدعوى

## نفقة زوجية

### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة لها على زوجها المدعى عليه ولأولاده منها فؤاد وسـونه والسيد محمد لما ذكرته بدعواها وقدمت للاتبات إيصالا عرفياً يقر فيه المدعى عليه بالزوجية وشاهدنا الأولاد معها بالجلسة واكتفت بذلك .

## المحكمة

من حيث أن ضرورة الورقة الرسمية المدالة على الزواج لا يحتاج له إلا في دعوى الزواج قصداً وأن الزوجية هنا ليست الواقعة المدعى بها قصداً تطبيقاً لأن التخصيص لا يمتدى موضع النص وموضع النص دعوى الزوجية وأن موضعها أيضاً حالة الإنكار وهنا لا إنكار لأن المدعية قدمت ورقة



عرفية مورخة ١٥-٥-١٩٤١ فيها يقر المدعى عليه بالزوجية وإن كان الإقرار لم يثبت بصفة لاشبهة فيها إلا أن هذه الورقة تخرج الدعوى شكلياً من حيز المناوئ المتكررة فالإقرار هنا قائم والإنكار وهو شرط ضرره الورقة الرسمية غير قائم حتى إذا جاء المدعى وعارض في الحكم (على فرض حضوره فيما بعد) وأنكر الزوجية فإنه لا يكون شرط تختم الورقة الرسمية قد تحقق لأن الإقرار بالزوجية قائم بالورقة العرفية فإنكاره يكون إنكاراً للورقة لا للإقرار لأنه لوطن فيها بالتزوير وأثبتها التحقيق لتبين أن الإقرار قائم مع إنكاره وما دام تختم الورقة الرسمية ليس الأصل بل هو خلاف الأصل وأنه لا يجوز تعديه إلى غير موضع نصه وأنه يجب أن يقتصر فيه فقط على ما يطبق النص لا غير وذلك كله إذا سلم جدلاً بأن هذا الموضع من مواضع تطبيق نص اللامحة فيما يختص بدعوى الزوجية

ومما يؤيد الأخذ بهذا النهج من الاستدلال أن المدعي عليه أعلن بورقة الدعوى ولم يحضر لإنكار الدعوى أو دفعها ففيه مع الورقة العرفية الاستثناس

ومن حيث أن المدعية حضرت ومعهما الأولاد المطلوب الحكم لهم وهذا كاف في الإثبات

ومن حيث أنها بعد طلب نفقة اليسار اكتفت وطلبت الحكم بما ثبت في المحضر ولم يثبت وذلك رضا منها بنفقة الفقراء من الآن

### لهذا

حكمتنا للمدعية على المدعي عليه شهرياً بمبلغ خمسين قرشاً لطعام فؤاد وثلاثين قرشاً لطعام ستوتة وخمسة وعشرين قرشاً لطعام محمد ومثلها لسكرتهم لبذل كسوة كل أربعة أشهر وأردنا المدعي عليه بالأداء وتهينة مسكن شرعى واكتفى بذلك



## الباء

(١) لا مانع من أن تتقدم غير مستحقة للحضانة عند سقوط حق الحاضنة الأصلية إلى القاضى كخصم ثالث تطلب ضم الصغيرة إليها بسبب أن الصغيرة فى يدها

(٢) للقاضى أن يودع عندها الصغيرة ويرفض طلب أبيها لأن وجود الصغيرة عند حاضنة من النساء أولى من وجودها فى يد حاضن من المصبة حتى الأب ما دام القاضى يرى ذلك

## طلب ضم صغيرة

### الوقائع

طلب المدعى الحكم له على المدعى عليها بضم ابنته منها زيف إلىه لتزوج أمها بأجنبي منها اسمه محمد محمد من المرافى فى ٣٠ مارس سنة ١٩٤٣ وعيشها معه وبقائها فى عصمته إلى الآن

وخصمت لهذه القضية ن ٥٠٦ سنة ٤٢ و ١٩٤٣ المقدمة من فريدة حسن الحلبي ضد المدعى فى هذه القضية بطلب أمره بأداء المقرر فى القضية ن ٢٦٣ سنة ٤١ و ١٩٤٢ لهذه الصغيرة اليها مع فرض أجرة حضانة ومسكن على والد الصغيرة لوجودها فى يدها وأنها الحاضنة بمد الأم والمدعى فى هذه القضية قدم محاضر استيلاء أم الصغيرة المدعى عليها على نفقة الصغيرة وجاءت التحريات الادارية بأن أم الصغيرة تستولى على نفقتها لتعطيلها لفريده حسن الحلبي وأن الصغيرة مع فريده المذكورة وقدم كل منهم مذكرات بوجهة نظره وطلبوا جميعاً الحكم كما قدم الخصم الثالث فريده حسن الحلبي شاهدين شهدا لها بما طلبت



## المحكمة

من حيث أن المدعى أدعى دعواه بضم الصغيرة بنته زينب من المدعى عليها وضمت إليها قضية زينب الحلبي ضده بتحويل مقررات الصغيرة إليها ليدها على الصغيرة كطلب أمها وجيدة مصطفى التي تزوجت فسقط حقها في الحضانة وأن المدعية أولى بمدى واعتبرت فريدة الحلبي خصما ثالثا وكلفت إثبات خصومتها فقدمت شاهدين شهدا طبق الدعوى وقدمت الأحكام المطلوب تحويلها إليها وتمحرت المحكمة عن وقائع خصومتها فجاءت طبق دعوها وطلبت الحكم بمقتضى ما قدمته وما ثبت وما دون ورد المدعى عليه أبو الصغيرة بمذكرة بلسان وكيله على الأدلة والتحريات ولأن بيئة الخصم الثالث أخذت قوتها من التحريات الواردة والمباحث المؤرخة ٢٤-١-١٦٤٤ ن ٧٩٦١ ردأ على كتاب المدعى ن ٤٨٥-١-٤٣ لاحظ المدعى بلسان وكيله

(١) أنه ورد في التحريات أن أم الصغيرة تستوفى نفقتها وترسلها للخصم الثالث وهذا طبيعي لأن أمها هي المحكوم لها والخصم الثالث هي المسكة الحاضنة فعلا طبيعي أن تفيض الأم ما لا يزال محكوما لها به من نفقة الصغيرة وأن ترسله للحاضنة للاتفاق منه عليها

(٢) ولاحظ تعرض التحريات لأهلية الحاضنة وقال أن ذلك تلوع وفضول من الإدارة وعند الإدارة في ذلك أنها سئلت عن ذلك بالبند الأول في كتاب المحكمة المطلوب به التحرى

(٣) لاحظ أن التحريات لم تثبت إن كانت اليد وقتية كيدية أم مستمرة دأمة وعند الإدارة أنها لم تسأل عن ذلك وأن هذا دافع كان يجدر بالمدعى أن يثبته إن كان حقا وهو لم يدفع من خصومة الخصم الثالث



والتحرى يدل على أن الصغيرة في يد الخصم الثالث وهذا كاف حتى يثبت عدم الكفاية بذفع مقدمه المدعى وأما الاستدلال بعدم ذكر التحريات من يراقب الصغيرة خوف ضياعها وأنها لا في يد أمها ولا في يد الحاضنة فتعير صحيح لأن يكنى أن يثبت التحرى أنها في يد الخصم الثالث ويسكت فيئاً كد ما ثبت بالبيننة من أن الصغيرة في يد الحاضنة والفروض بعد ذلك أنها تحمضها كما يجب حتى يثبت المدعى غير ذلك وفي هذا رد على الملاحظة الرابعة (٤) وقد لاحظ أيضاً أن التحريات قالت أن فريدة غير مُسخرة وهذا

كاف فإننا لا نحقق مع جهة التحرى ولكنها تحرت عن الظاهر التي التي تدل على التسخير فلم نجد ولا مظهراً واحداً وهو يرد للملاحظة السابقة من عدم تفصيل التحرى في مسألة إقامة الصغيرة ورعايتها

(٥) ولاحظ أيضاً أن للحاضنة الخصم الثالث ولأما سنة ١٦ عاماً وطالب بسد باب الفسدة ورد عليه بأن سن الصغيرة فوق الأربع سنوات فإن كان يدعي أنه سن فساد فلا يجد من يفهم منه أما أنكار قرابة الحاضنة فلا محل له بعد ثبوته بالبيننة والتحرى وقد تكلم عن التحرى وأنه يراد به إثبات نسب الخصم الثالث وقائه أن المراد به التثبت من الشهادة وأما انتقال الحاضنة بالصغيرة فدفع لا يصح لإدائه إلا بعد الحكم بالحضانة والضم أما الآن فلا يصح إيدائه

ومن حيث أن للقاضي إذا سقط حق الحاضنة ولم يقدم من يليها في استحقاق الحضانة ولا إحدى مستحقات الحضانة أن يودع الصغير عند أمين عليه أو يبقيه عند الحاضنة الساقطة الحضانة وترى المحكمة هنا ضمها مؤقتاً إلى الخصم الثالث حتى توجد مستحقة ونياً ليد يجب إيجابتها إلى نقل الأحكام إليها فالحكم لها ليس لأنها حاضنة بل لاختيار القاضي ولأنه يوجد من يقول بحتمها في الحضانة



## هـ

- (١) حكمتنا أولاً برفض دعوى المدعي  
 (٢) حكمتنا بمقررات الصغيرة زينب محمد وهبه للخصم الثالث فريدة حسن الحلبي  
 (٣) حكمتنا بخمسين قرشاً شهرياً أجرة حضانة ومسكن وبدل فرش وغطاء شهرياً وأمرنا بكل ما ذكر وبأداء المصاريف الرسمية ومائتي قرش أجر عمام حضورياً

## المبادئ

- (١) من استحق لدى أحداً حقاً فله الحق في اكتساب حكم به  
 (٢) الاتفاق على الحق لا يمنع صاحبه من استيفائه بطريق تنفيذي  
 (٣) الحق المقر به أولى بالحكم به من الحق المختلف عليه  
 (٤) الرضا بمقدار محدد في ظروف غير محددة لا يصلح سلاحاً للجحالة ولأنه ظالم  
 (٥) الرضا يصلح ظالم يمين عن ظروف قسر غير معلنة استغلت ضعف أحد الطرفين  
 (٦) التبرع بحق مستقبل وعد بالتبرع وخاصة إذا كان من حق صغير  
 (٧) إذا ثبت في الدعوى ما يتناقض ببعض الطلبات المدعى بها اعتبرت مدفوعة بدفع ثابت وقرر رفضها

بشأن نفقة إصلاح صغيرة وبدل كسوة وأجرة حضانة وإرضاع  
 وسكن وأجرة خدام وبدل فرش وغطاء



### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة لإصلاح وكسوة وأجر حضنة وإرضاع وسكن وخادم وبديل فرش وغطاء لابنتها أنما على والدتها المدعى عليه لما ذكرته بدعواها ووكيل المدعى عليه دفع الدعوى بعدم سماعها لأن جميع ما تطلبه مقرر بورقة عرقية وضم الدفع للموضوع ونجرت المحكمة عن حال المدعى عليه وعن وقائع الدعوى

### الحكمة

من حيث أن المدعى عليه صادق على كل الدعوى عندا استحقاق الحكم للمدعية بما تراضى عليه منها وعدا استحقاقها الحكم بأزيد مما تراضيا عليه

ومن حيث أن الاتفاق العرفي لا يزيد على مستند عرفي بحق أى أنه لإقرار كتابي وكل من استحق لدى أحد حقاً استحق استيفاء بالطرق القانونية وهذه الطريقة هي اكتساب حكم بالحق يمكن تنفيذه وحينئذ يكون الدفع بعدم السماع بسبب تراضى المدعية على مقرر معين وفقاً غير مسموع لأن الإقرار بالحق يستوجب الحكم به بدلاً من استيجاب عدم الحكم به

ومن حيث أن الرضا بقدر محدد في ظروف غير محدودة غير طبيعي وغير شرعي أما أنه غير شرعي فلا أنه ظلم والظلم ممنوع شرعاً لأن تقدير نفقة وغيرها من القرارات لصغيرة بما لا يزيد عن ثلاثين قرشاً مهما كبرت وانسبت حاجاتها تقدير خاطئ والرضا به خصوصاً على النير كرضا الأم على طفلها رضا غير مشروع فلم يبق إلا أنه مقروض قسراً لظروف قاهرة غير



مملنة وهذا يستوجب عدم الأخذ بهذا الرضا لو كان يصح ولو مرة واحدة  
 الأخذ بصلح مبناه التزام تبرع مستقبل فضلا عن أن التنازل عن حق  
 الصغير في الزيادة مستقبلا تبرع مستقبل أى وعد بالتبرع وهذا غير ملزم  
 ومن حيث أن التحريات أثبتت أن إيراد المدعى عليه شهريا أكثر من  
 أربعة جنيهات وعلى الأقل أربعة جنيهات وصانوا التحريات أناس مسئولون  
 يقررون شيئا من شأنهم تقريره وأنه لا يتفق إلا على زوجين وهذه الصغيرة  
 ومن حيث أن أقل ما يكفى الصغيرة المدعى بها شهريا للنفقة والكسوة  
 والفرش والطعام والسكن والحضانة والارضاع ثمانون قرشا  
 ومن حيث أنه ثبت ما يضاف إلى باقي الطلبات من المقادير وأجر الخادم  
 وعلى ذلك تعتبر هذه الطلبات مدفوعة بدفع ثابت

### لهذا

حكنا للمدعية على المدعى شهريا لجميع هذه المقررات عدا أجر الحضانة  
 بسمين قرشا وثلاثين قروش أجر حضانة وأمرنا بمقتضى ذلك ورفضنا  
 ما عدا ذلك من الطلبات حضوريا واكتفى بذلك

### المبادئ

(١) ليس من المقول أن سجيناً رفعت عليه قضية طلاق للاعسار  
 أن يخرج من سجنه فلا يسأل ماذا تم في القضية ولا مصير أمرته وبيتته  
 فهو إما موجود حيث أعذر إليه فأنكر وجوده أو مجهول مكانه تضييكا  
 لحق الزوجة

(٢) إذا سمح قاض الشهادة في قضية طلاق للاعسار وأصدر قرار  
 الاعتذار كان لقاض آخر إصدار حكم الطلاق



- (٣) الشهادة في قضية الطلاق للاعسار إنعاشي فقط للاعذار لا غير  
(٤) الطلاق في قضية الطلاق للاعسار مبني فقط على عدم الاتفاق

### الوقائع

طلبت المدعية تطبيقها من زوجها المدعي عليه لأنه فقير معسر ليس له ملك تنفذ فيه بنمقتها لما ذكرته بدعواها وأثبتتها بالوثيقة الرسمية والبيئة الشرعية وأسر المدعي عليه بالانفاق عليها النفقة الحاضرة ولم يعلن بالقرار لخروجه من السجن التي أعلن فيه بالدعوى ولا في بلد لمدم وجوده

### الحكمة

من حيث أن المدعي عليه أعلن بالاعلان المؤرخ ١٩٤١/١٢/١٠ ب  
١٣٥ و ٣٣٠٢ وبذلك علم أنه رفع ضده دعوى طلاق للاعسار وليس من  
المقول بتاتا أن يخرج من السجن ولا يجيء إلى محل إقامة المدعية ليعرف  
ماذا تم في هذه القضية فهو إما موجود حيث أعلن بالاعذار أو جهل  
موضعه تضييماً لحق المدعية

ومن حيث أنها أعلنته في مواجهه النيابة بالاعلان ن ٢٦٥ المؤرخ  
١٩٤١/١٢/١٦ بأداة المضنية بعد الشطب وبنت المحكمة على هذا الاعلان  
سيراً صحيحاً

ومن حيث أن الشهادة فقط لأجل صدور القرار بالاعذار بالاتفاق وقد  
صدر هذا القرار فضلاً عن سمع الشهادة وعلى ذلك لم تبق الشهادة محل نظر  
بل اتصل بها الحكم المبني عليها ولا يصح أن نعتبر ما بينى عليها من بعد  
مبنيّاً عليها فالحكم بالطلاق بعد ذلك ليس مبنيّاً عليها بل مبني على عدم الاتفاق  
بعد الإعذار وإذن لم تبق الشهادة موضع نظر متى وحينئذ لا موضع لضروورة



سماعها من جديد لأنني لمست الذي يباشر الحكم بمقتضاها فهي لا أثر لها في سبب الطلاق الذي ستوقمه المحكمة بل السبب المباشر والحجة الموجبة هي عدم الاتفاق بعد الاعذار للأُسباب المذكورة بكتابنا البادىء صفحة ن ١٢٦ في القضية ن ٦٠٦ مسمود سنة ١٣٩٠ و٩٤٠ تنقل هذه الحثيات لانعام هذه الأسباب

ومن حيث أنها قالت أنه دخل بها ولم تطلق

### هنا

طلقتنا الدمية على المدعى عليه طلاقاً أولياً رجعياً لعدم الاتفاق وأمرنا بمقتضى ذلك غيائياً

### البادىء

- (١) إقرار المدعية بأنها لم تنفذ حكماً على المدعى عليه لإعساره مانع من إعطائها حكماً آخر
- (٢) الدفع بالإعسار الآن ثابت بإقرارها وبسابقة التنازل عن حكم الإعسار
- (٣) لا بد من مضي وقت يحتمل تغير الحال إذا كان مبنى ثبوت الإعسار إقرار ديمى

### بشأن نفقة أقارب

### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة لها علي ولها المدعى عليه لما ذكرته بدعواها والمدعى عليه دفع الدعوى نيسارها بالصفة المينة بالذكرة المقدمة



وأنكرته المدعية تقدم المدعى عليه لإثباته حكماً من محكمة النصورة الكلية الشرعية في ١٤-١٢-١٩٤١ في القضية ن ٦١ سنة ٤١ و٩٤٢ تضمن إلقاء حكم صادر لها على المدعى عليه بنفقة للأسباب المذكورة به وصمم على دفعه وطلب رفض الدعوى

### المحكمة

من حيث أن قرر المدعى عليه المانع من الحكم عليه للمدعية ثات بحكم الاستئناف في القضية ن ٦١ سنة ٤١ و٩٤٢ الذي اعتبر المدعية مقره بقرر المدعى عليه وعدم استحقاقها أخذ نفقة منه لأنها أقرت أنها كسبت عليه حكماً ولم تنفذه لأن عنده ستة أولاد وتزوج ثانية فهي عملياً مقرة بأنه لا يجوز أن تنفذ عليه إذا أعطيت حكماً وذلك يستتبع أنه لا يجوز أبداً أن تعطى المحكمة عليه حكماً

- (١) لأن إقرارها برحمتها من التنفيذ لقرره قرينة اعتباره المانع من الحكم عليه
- (٢) قياساً على ما مضى لو أخذت حكماً فهي لا تنفذه لأنه ما كان يمنعها من التنفيذ المجاملة بل الفقر الواقع فيه المحكوم عليه فالدفع ثابت بإقرار المدعية فضلاً عن ثبوته بحكم متصل بهذا الإقرار وهذا الدفع وإن كان الفصل فيه ليس نهائياً إلا أنه لم يمض وقت تنقير فيه حال المدعى عليه

### لهذا

حكمتنا بقبول الدفع ورفض الدعوى حضورياً

### المبادئ

- (١) إقرار المدعى عليه بنفقة للصغير بوجود مال له تحت يده كاف في



## البداية

- (١) إقرار المدعى عليه بنفقة للصغير بوجود مال له تحت يده كاف في دفع الدعوى إذا اتخذت التحوطات لعدم الاحتيال في الاقرار
- (٢) للقاضي الشرعى الولاية العامة على المحجورين وله أن يقبل ما يرفض الوصى قبوله من التصرفات الجائز. القبول إقراراً وتعليكاً وإيجاراً الخ
- (٣) إذا امتنع الوصى تمتعاً من مباشرة أى تصرف نيابة عن القاصر بإشارة القاضي بالامالة لأن الوصى نائبه على أمور القاصر
- (٤) يكفي الاقرار سبباً للتعليك ما دام مكفولاً فيه سلام الملك للمقر له (القاصر) ولا يجوز البحث إن كان الاقرار منشئاً للملك أو مظهراً له
- (٥) اجراءات التعليك الشرعية بالنسبة للقصر منها الاقرار ممن يملكه أما ما نصت عليه قوانين نقل الملكية فليست ضرورية لأنها ضرورية للتسجيل وربط الأموال لها وغيرهما من ملحقات الملك النظامية
- (٦) لو زدنا على سبب الملك ما نصت عليه هذه القوانين لزدنا في الشربة ما ليس منها وهو لا يجوز إلا بحجة شرعية
- (٧) أسباب الملك الاقرار (أو الايجاب والقبول) والقابلية والأهلية للتصرف في الطرفين

( طلب نفقة صغيرين على عمهما )

## الوقائع

ادعت المدعية بدعواها طالبة قرص نفقة لولدها طه ومحمد على المدعى عليهما شفيق والدمها التوفى رشاد التولى لما جاء بدعواها والمدعى عليه طه



دفع الدعوى بيسار الصنار ثم قدم عقد إيجار دل على ملكية الصنار لما  
يساوى ١٣٥ جنبها من عقار زراعى وناقشته المحكمة فقرر أن نصيب  
الصغيرين يساوى أربعين جنبها وأنه ضامن لها قيمته وذلك بعد أن شهد  
شهودها بأن الصنار يملكون ما يساوى عشرين جنبها صرف عليهم وطلب  
ظه قبول الدفع ورفض الدعوى

### المحكمة

ومن حيث أن الدفع باليسار شطب ثم حدده الوكيل  
ومن حيث أن الدافع أقر أن للصنار تحت يده ما لا يستفنون به من  
الحكم بالنفقة حيث يساوى ١٣٥ جنبه واستعد المدعى عليه لاستئجار  
أعيان التركة أرضاً وعقار أضاف الماشية تحت يده

ومن حيث أن من أسباب الملك الاقرار وخاصة وقد شهد الشهود  
أن المدعية أقيمت وصية على الصنار ولا يعقل أن تمام وصياً لمبلغ ١٥ جنبه  
لأن هذا المبلغ نفقة حاضرة تستهلك ، فلا بد أن تكون التركة أكثر وقد  
شهد الشاهد الثانى بالوصاية وبأن ملك الصنار من الأتليان ما قيمته  
عشرون جنبها في يد المدعى عليها

ومن حيث أن شهادة الشاهدين على وجود تركه قدسب ١٨ ج  
كاف في رفض الدعوى وأن شهادتهما بأن المبلغ ثم اتفاهه شهادة على مالا  
يمكن الشهادة عليه لأن الاتفاق مما يخفى وطرق المعيشة وقدرة الاتفاق  
مما يخفى



ومن حيث أن المدعى عليه أكد شهادة الشهود بمقتد إيجار على نفسه مؤرخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ حدد فيها العقار وقرر في المحضر أنه يضمن ملكيته للصغار بل إلى ضمان الملكية والاستعداد للتصويض ودفع أربعين جنيها مصرياً أن ظهر لهم منازع وأقروا على يد على المين المتأجرة ويدفع إيجار سنوي قدره ٢ جنيه

ولو كان لهذه الأرض مالك آخر لدعت الدعية بذلك أو كذبت لإقرار المدعى عليهما وأظهرت احتياهما باستمارة مستندات المالك الحقيقي أو أحضرته خصماً ثالثاً في الدعوى إزاء التماس على ملكه

ومن حيث أن القاضى هو صاحب الولاية على الأيتام ( القصر ومن حكمهم ) وانكار الدعية للسكيتهم لهذه المين إضرار لهم وحتى لو لم يكن ملكاً لهم فإقرار المدعى عليهما بالملكية كاف يجب على القاضى قبوله لأنه تصرف خير محض بإزاء القصر يجب قبوله كما يجب قبول عقد الإيجار الذى استمد المستأجر المقر بزيادة إذا ظهر أن المين تستحق أكثر من ذلك إيجاراً

ومن حيث أن كل ذلك من اختصاص القاضى الشرعى إذ هو ولى من لا ولى له وهو يقوم مقام الوصى إذا تخلى الوصى عن وظيفته بإزاء القاصر حتى على فرض أنه لم يكن هناك ملك للصغار جاء أحد قاصر بأن لهم عنده ملكاً قدره قيراطان وحددهما وقومهما وأعطى إجارة بهما واستمد للتصويض منهما إذا ادعاهما أحد فيجب قبول إقراره ويجب على القاضى بصفته ولى من لا ولى له أن يقبل ذلك ويجوز استنجاؤه ما دام قد استمد لأن يزيد الإيجار إذا كان قابلاً للزيادة ولا يصح أن يقال أن التملك أجزأت غير ذلك نص عليها قانون نقل ملكية الأراضى فان الإجراءات الضرورية



شرعا لتمليك الصغير قد تمت هنا حتى القبض ، وأما الاجراءات التي نصت عليها القوانين الوضعية فهي ضرورة للنقل في العقار وربط الأموال وإخراج السكفات ولو توقف الملك على أكثر من الإيجاب والقبول والقابلية لردنا في الشريعة ما ليس منها فتحن بإزاء إقرار من رجل أهل للإقرار بأن الصغير ملكا في يده أى نحن بإزاء اشهاد بأقرار بملكية فلا بد أن يأخذ الاقرار بمجراه حتى يوجد ويثبت مانع بملكية آخر له أو نحوه وللان لم يوجد ذلك

ومن حيث أنه بذلك ثبت أن الصغير ما لا يستحق به نفقة على النير وبهذا ثبت الدفع

### لهذا

قررنا قبول الدفع ورفض الدعوى

### المبادئ

- (١) إذا كبر الطفل صارت الحضانة حماية من الضياع بعد ما كانت مشقة حمل وارضاع  
زيادة نفقة صغير وحضانة وارضاع وبدل فرش وغطاء

### الوقائع

طلبت الدعية زيادة القرار عليه لولدها منه ربيع يحكم هذه المحكمة في ٢ يناير سنة ١٩٤٠ في القضية نمرة ١٦٧ سنة ٤٠ - ١٩٤١ وفرض أجرة حضانة وارضاع وبدل فرش وغطاء وأجرة سكن لا ذكره بدعواها وقدمت للاثبات الحكم المذكور واشهاد طلاقها من الدعي عليه



### المحكمة

من حيث أن الصغير زاد سنة من يوم الحكم سنتين وزيادة السن تقتضى زيادة النفقة

ومن حيث أن تكاليف الحضانة ومشقتها تهون متى كبر الطفل وأن الحضانة أصبحت ضماناً من الضياع بعد ما كانت مشقة حمل ورضاع  
ومن حيث أن مدة الارضاع انتهت ولم تطلب أجر ارضاع عما مضى  
ومن حيث أن الفرش والغطاء من الكسوة ولكن حال النوم

### لهذا

زدنا نفقة ربيع إلى مائة وأربعين قرشاً شهرياً للنفقة ومثلها كل أربعة أشهر للكسوة وحكنا له بمثل نفقته الشهرية كل أربعة أشهر بدل فرش وغطاء ومثلها شهرياً أجرة سكن ورفضنا ما عدا ذلك وأمرنا بمقتضى ذلك غيائياً واكتفى بذلك

### المبادئ

- (١) إقامة المحكوم له بالطاعة في مسكن غير مسكن الطاعة لا يخرج من الشرعية .
- (٢) المادة أن الحجر على أدوات مسكن بالطاعة كيد يقابل بتهريبها فيكون خلو المسكن من الأدوات ظاهرياً .
- (٣) خلو المسكن من الأدوات يزيل الشرعية إذا كان ذلك حال تنفيذ حكم الطاعة .
- (٤) للمحكوم له بالطاعة بعد نهية المسكن أن يحرز أدواته في مكان آخر صيانة لها واحتفاظاً بها .



### الوقائع

طلبت المدعية الحكم لها على زوجها المدعى عليه بمنع تعرضه لها من تنفيذ حكم الطاعة الصادر له عليها من هذه المحكمة في القضية رقم ١٥ سنة ٤٤ - ١٩٤٥ زوال شرعية هذا السكن بعد الحكم ونحضره وعدم إقامته على نفسها ومالها وإشراك الغير في السكنى معه فيه واستندت في إثبات دعواها إلى التحريات المؤرخة ٢٦-١-١٧٤٦ الهـ على أن المدعى عليه يقيم بعزبة أخرى غير التي فيها مسكن الطاعة وإلى أوراق تنمذ بمتجمد نفقة بالحجز على مسكن الطاعة والمحكمة قررت عجزها عن إثبات الدعوى وبعد أن طلبت التأجيل لإعلان المدعى عليه باليمين عدلت وأصررت على عدم الإعلان بالحلف وطلبت الفصل .

### المحكمة

من حيث أن التحريات المؤرخة ٢٦-١-١٩٤٦ ن ١٠٠٤ لا تثبت الدعوى لأن سقوط الحكم بالطاعة في منزل يعتمد : ١ - زوال شرعيته ٢ - أو عدم تمسك المحكوم له به .

ومن حيث أن كل ما قدم المدعى واستدل عليه بالتحريات إنما هو إقامته بعزبة أخرى وهذا لا يستلزم إقلاعه نهائياً عن الإقامة في العزبة المهيأ بها منزل الطاعة لأن له أن يقول إن المدعية إذا نفذت الحكم وأقامت في المنزل المحكوم بالطاعة فيه أقام معها فيه وخاصة وهو يدعى استمرار تهيبته الآن وأما ما قدم من أوراق التنفيذ بمتجمد النفقة والحجز على مسكن الطاعة وما به من أبحاث فإنه لا يدل على خلوه من الأدوات : ١ - لأن الشأن في وقائع الحجز على مساكن الطاعة أن يهرب المحجوز عليه ما بها من أدوات ثم يردها بشير زوبصة المخضر ، ٢ - إن خلو السكن من الأدوات يضر بشرعية السكن عند تنفيذ حكم الطاعة ، ٣ - إن لمهيـ



مساكن الطاعة محافظة على أدواته أن يحرزها في أى مكان آخر لتزويد  
السكن بها عند اللزوم وهذا متبع في ذات المساكن المسكونة بالفعل فإن  
كثيراً من الناس وهم مقيمون في منازلهم لا يرتبون فيها من الأثاث إلا  
ما يستعملونه فعلاً وإذا كان مسكن طاعة غير مشغول فيجوز بهذه المادة  
أن توضع بمض أدواته حفظاً لها في بعض الأماكن وفي الوقت ذاته يعتبر  
المسكن غير ناقص الأدوات مبادئ جزء أول .

### لهذا

قررنا بحزم المدعية عن الإثبات وعرضنا المبدأ المدونة بالمحضر ومن  
حيث أن المدعية عدلت عن تحليف المبدأ — لهذا حكمنا برفض الدعوى .

### المبادئ

- (١) ثبوت أى واقعة في قاعة القاضى كاف في ثبوتها رسمياً
- (٢) الأصل في المحضر أن يكتبه القاضى والكاتب فقط معين وليس  
من أساس هيئة القضاء
- (٣) لا يلزم طلب بدل الفرش والغطاء صراحة
- (٤) لا يحكم بمبادئ الاستئناف لذلك وإلا كان حكماً بطريق الاملاء  
وهو حكم باطل
- (٥) إذا عدل حكم في الاستئناف وطلبت المدعية جره لمدة سابقة  
فلا يجوز للمحكمة الجزئية أن تستوى وجهة نظر الاستئناف بل عليها أن  
تجرح بالصفة التى كان عليها قبل التمديد وإلا كانت هيئة الاستئناف هى التى  
أصدرته
- (٦) لا يجوز الانتفاع بتقصير الكاتب وحرمان الخصم الآخر

من مقتضى نطق القاضى



## نفقة زوجية

## الوقائع

طلبت المدعية الحكم لها على المدعى عليه بأداء ما فرض لها بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٢ من هذه المحكمة في القضية عمرة ٢٥٧ سنة ٤١ - ٩٤٢ ابتداء من تاريخ رفع الدعوى المذكورة وهو ١٦ مارس سنة ١٩٤٢ لما ذكرته بدعواها والمدعى عليه دفع بعدم الاختصاص وطلب وكيه عدم التمويل على الدفع لأنه سبق أن دفع به في القضية الأصلية ولم يقدم دليلاً وأطلبنا على القضية المذكورة

## المحكمة

ومن حيث أن المدعية تطلب الحكم من تاريخ رفع الدعوى منها وذلك ثابت في قائمة القضية الجزئية وإن كان لم ينسخ ذلك لا في المحضر ولا في الملخص مهوياً والفروض أن القاضى يوقع على ما ينسخ طبق الأصل من القائمة التى بخط يده وثبوت ذلك في القائمة كاف في الإثبات ولا يجوز الانتفاع بتقصير الكاتب والحرامان من مقتضى نطق القاضى

ومن حيث أن التعديل في الحكم المادى في الاستئناف أساسه أن يدل الفرش والنظام لم يطلب فلا يجوز أن يحكم به وهذا

(١) يخالف مبدأ مؤيداً في الاستئناف سنة ٩٣٠ - ٤٠ - ٤١ حيث حكم بالفرش والنظام للأسباب المبينة بالحكم وأيد ذلك ورعاً تشابهت الميئتان حداً فلم يكن هناك داع للفرقة في المبدأ في قضيتين في موضوع واحد

(٢) يدل الفرش والنظام

(أ) يدخل في عموم النفقة لأنه مما يلزم للزوجة

(ب) يجوز أن يحسم من السكن لأنه من تجهيزه في أدواته والسكن

مطلوب في ورقة الدعوى فيكون هذا مطلوباً



(ج) يجوز حسبانه مما يلزم لبسه لأن الزوجة أماً تلزمها الثياب نهائراً  
 فتقوى الحر والقر والستر وهذه وظيفة الفرعى والغطاء حال النوم  
 ومن حيث أنه لا يجوز للمحكمة الجزئية أن تتأثر في حكمها بحكم  
 محكمة الاستئناف ما دامت غير مقتصة به وإلا كان الحكم الجزئى حينئذ  
 طريقه الاملاء ولم يكن طريقه اقتناع المحكمة وكل حكم طريقه الاملاء  
 فهو باطل فهذا الحكم باطل لأن الذى يكون قد أصدر الحكم حينئذ في  
 هذه القضية الجزئية هي محكمة الاستئناف وعلى ذلك يجب أن يكون  
 الحكم النجس من تاريخ رفع الدعوى المضمومة هو كما صدر قبل تمديده  
 لأجل أن تكون المحكمة التى أصدرته هي المحكمة الجزئية التى لم يعمل عليها  
 حكم أحد في الاستئناف فيجب إذن أن يكون هذا الحكم الذى يصدر  
 من المحكمة الجزئية أما الحكم الذى تحققه فللمحكمة الاستئناف أن تعمل  
 ما تشاء منها خالفت البادى المؤيدة إما أنها على حكمها على القاضى الجزئى  
 فالحكم على متواله فليس من العدالة في شيء ما دامت المحكمة الجزئية لم  
 تهتج بحكم الاستئناف

### هذا

حكمنا بغير الحكم الصادر من هذه المحكمة في ٥ شوال سنة ١٣٦١  
 ١٥ - ١٠ - ١٩٤٢ في القضية نمرة ٥٢٧ سنة ٤١ - ١٩٤٢ لأجل أن  
 تبتدىء من تاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٤٢ بالنسبة لقرارات المدعية وحدها  
 وأمرنا بامتنعنى الجرح حضورياً واكتفى بذلك ورفضنا الدفع بعدم الاختصاص  
 البادى

(١) ملك آلة مخربة للكسب يتاقى الكسب

(٢) ملك مقدار من المال لا يبقى على مصاريف التضاضى لا يتوجه



دعوا في دعوى نفقة الأقارب

(٣) تبرع أحد المأرم بالانفاق لا يدفع الدعوى

بشأن نفقة أقارب

الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة على أخيها الدمى عليه لما ذكرته بدعواها وأذنها بالاستدانة والدمى عليه صادق على أن المدعية أخته وأنكر ما عدا ذلك ودفعها بأنها موسرة بكسب لأنها خياطه إلى آخر ما ذكره وأنكرت المدعية الدفع وتحررت المحكمة عن حال المدعية وأحضرت شاهدين سمعت شهادة أحدهما وردت شهادة الآخر

المحكمة

من حيث أنه قد ظهر أن الشهادة غير مطابقة للدفع لأن التحريات المؤرخة ١٤ - ٢ - ١٩٤٢ القروة بكتاب المركز عمرة ٦٨٢ دلت على أن المدعية لا تملك شيئاً وأن حالتها تستدعى الانفاق عليها وأنها لا تعترف للخياطة كما قال الدفع وأن كل مظاهر احترافها أنها تملك آلة للخياطة مخربة جداً غير صالحة للإدارة

ومن حيث أن ملكيتها آلة مخربة قيمتها جنبيه واحد لا يمنع من الحكم لها لأن الواقع والقرائن القاطمة تؤكد وثبت يبين أن متاعاً قيمته مائة قرش في يد قدير محتاج لا يمكن أن تبقى على ظروف هذا المالك الفقير من غناصمه وعامين وحاجة ملحة لا هي وحدها بل هي ووالدتها أيضاً وأن مضي شهر من تاريخ التحريات إلى الآن كاف لاستهلاك قيمة هذه الآلة أو استدانته لأن خالها إن وسما فلن يسما في كل ما تحتاجه فلا بد أن هناك نواح من الحاجة لا تقضى إليه بها ولا يفلن هو لموضعها



فضلا عن أن هذا تبرع لا يلزمه المضي فيه ولا تامل الدعية بمقتضاء  
فلا يجوز أن يكون ملك مائة قرش مانسا من الحكم بالنفقة لأن الشخص  
الذي لا يوجد معه مائة قرش لا يمكنه أن يخاضع خصمه في محكمه فيها  
فيها عامون لهم أنعاب وفيها رسوم للمحكمة وفي الانتقال إليها تكاليف  
وفيها مصاريف غير رسمية غير منظورة فضلا عن أن الملك المانع من الحكم  
بالنفقة للأقارب هو ملك النصاب

ومن حيث أن دفع الدعوى ييسر الدعية وكسبها مصادقة ضحية على  
الدعوى عدا هذه الواقعة

ومن حيث أنها طلبت الحكم مكتفية بما قدم من المستندات وما  
استوفى من الاجراءات والأقوال وهذا راضا منها بنفقة الفقراء

### لهذا

قررنا عدم التمويل على الدفع واعتباره احتيالا وحكمنا للدعية على  
المدعي عليه شهريا بنفقة شهرية قدرها مائة وخمسة وسبعون قرشا شهريا ومثلها  
بدل كسوة كل ستة أشهر وأمرنا المدعي عليه بالآداء وأمرناها بالاستدانة  
عليه حضوريا

### المبادئ

(١) إذا ادعى بطلان حكم والمنع من تنفيذه بمقتضى الالتزام وتبين أن  
الوثيقة تسقط متجمداً ولا تبطل حكماً لا ترفض الدعوى ويحكم بما ثبت  
لأنه بعض المدعى

(٢) تقصير الحجة عن كل المدعى به وطلب الحكم اقتضار في  
الدعوى على ما ثبت

(٣) الاقتضار في الدعوى على ما ثبت تقتضى عدم التعرض بالرفض

لأنه ثبت



(٤) قصر السند عن كل الوقائع ليس دليلا على عدم الأحقية لما زاد على السند وخاصة إذا لم يخطر الدعي عليه للانكار.

## بشأن إبطال حكم

### الوقائع

طلب المدعي الحكم له على الدعي عليها عن مطالبته بالقرربنته رسمية الصادر عليه بحكم هذه المحكمة في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٠ في القضية نمرة ١٠٢٥ سنة ١٩٣٩-٤٠ في المدة من ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤١ لغاية سبتمبر ١٩٤٤ لأنه عجل لها التجمد عن المدة المذكورة وتسلمته منه بمقتضى إيصال مؤرخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤١ ولما ذكره من الأسباب واثبتت الدعوى بصورة الحكم والإيصال المذكورين

### المحكمة

ومن حيث أن النصوص عليه في الالتزام التقدم من الدعي أنها تحاسبت مع المدعي عن الحكم وتمجلت النفقة لغاية سبتمبر سنة ١٩٤٤ ونص ما ورد بالالتزام « بناء على ذلك لم يكن له حق مطالبته بشيء ما مطلقا لغاية اليماد المذكور وهذا صريح في أنها استوفت المستحق بالحكم لغاية تاريخ مبين ولم تمطل الحكم

ومن حيث أنه يطلب منهما من المطالبة بالحكم منها بآنا وهذا أكثر من حقه إذ الثابت هو الكف من المطالبة لغاية سبتمبر سنة ١٩٤٤

ومن حيث أن حقه أقل مما ادعى ويصح له طلب الحكم به لأن له ألا يكتفي بالالتزام العرفي وله حق التمسك بأخذ حكمه به بدليل أنه ادعى



التمرض، له بما يخالف التزامها بالإعلان ولم تحضر لتذكر هذه الدعوى  
ومن حيث أنها التزمت بذلك وذلك لا يضرها صدور حكم به والحجة  
التي قدمها اقتصار منه في الدعوى على ما تثبته الحجج المقدمة.

### لهذا

حكمنا بمنع المدعى عليها من مطالبة المدعى بنققتها الميمنة بالحكم النعم  
عنه لفاة سبتمبر سنة ١٩٤٤ وأمرنا بمقتضى ذلك غايبا واكتفى به.

### المبادئ

- (١) لا يلزم في الدفع يسبق الفصل أن يئديه المدعى عليه
- (٢) الدفع يسبق الفصل حق المحكمة ينفها إليه المدعى عليه لأنه  
صون لها عن البت والفضول
- (٣) الحكم فيما سبق الحكم فيه فوضى وإخلال بالنظام
- (٤) التقضى فيه لا خصومة فيه فالدعوى فيه غير مسموعة لحق  
المحكمة أيضاً
- (٥) الدفع في بعض الأحيان لا يلزم أن يئديه المدعى عليه

### الوقائع

#### طلب نفقة وأجرى حضانة وأرضاع

طلبت الدمية على المدعى عليه نفقة وأجرى حضانة وأرضاع لولده  
منها محمد الصغير الفقير الذى فى يده الدمية وحضانتها الصالحة  
لها شرعاً



للأسباب الواردة بدعواها وأثبتت الدعوى بصورة حكم النفقة الصادر من هذه المحكمة في ٩ ذى القعدة سنة ١٣٦٤ - ١٥ - ١٠ - ١٩٤٥ الدال على ما كان مفروضاً للمدعية وصغير آخر على المدعى عليه كما دل على حالته أيضاً واشهاد الطلاق الرسمى في ٩ شوال سنة ١٣٦٤ - ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ومذكرة الميلاد الدالة على أن الصغير المطالب له النفقة ( محمد الحسيني أحمد زعلول ) مولود في ١٤ - ٤ - ١٩٤٦ ووكيل المدعية دفع الدعوى بما لم يعول عليه واشتبه على المحكمة اسم الصغير المدعى به

### المحكمة

من حيث أن المدعية تطلب الحكم بنفقة اصلاح مع أمه محكوم بها في الحكم الصادر من هذه المحكمة في ٩ ذى القعدة سنة ١٣٦٥ في القضية رقم ٥٤٢ سنة ١٩٤٤ - ٤٥ وحينئذ يتعين عدم سماح هذه الدعوى التي أثبتتها المدعية لأن الدفع يسبق الفصل ليس حق المدعى عليه وحده بل هو حق المحكمة بنهبها إليه المدعى عليه لأنه صون لها عن الفضول لأن الحكم فيما سبق الحكم فيه فضول فضلاً عن أنه فوضى وإخلال بالنظام والقضاء يجب أن يكون أداة النظام لا أداء المخرج فالدفع يسبق الفصل من النظام العام ( وإن لم ينص على ذلك ) في بعض الأحوال كما هو هنا فضلاً عن أن شرط القضاء الخصومة والأمر المقضى فيه لا خصومة فيه لأن القضاء أزالها والدفع في بعض الأحيان لا يلزم أن يديه المدعى عليه ولا يلزم أن يستدل عليه الدافع

ومن حيث أن باقى الدعوى ثابت بما قدم من الحكم واشهاد الطلاق والدعوى تتضمن الاقرار بانقضاء المدة والمدة محتتمه ولا يبقى للمدعية



حق إلقاء أجرى الحضانة والإرضاع  
ومن حيث أنها لم تسند الدعوى نهى إذا لا تطلب الحكم إلا من  
تاريخ صدوره

### لهذا

- (١) حكمنا بعدم سماع الدعوى بالنسبة لنفقة الإصلاح
- (٢) حكمنا بأجرى لإرضاع وحضانة خمسين قرشا صافيا شهريا  
واكتفى عن باقى الطلبات

### المبادئ

- (١) ترك مستحق الضم حقه أربع سنوات دليل على أن ما حركه  
لاستيفائه الكيد لا الغيرة
- (٢) يحكم بنفقة للصغير (رقم قيام دعوى الضم) على وجه الاستعجال  
وخاصة إذا كان باديا أن دعوى الضم كيدية
- (٣) عدم المبادرة بحكم نفقة للصغار اضرار للوالدة بأولادها وذلك  
نقض لمضى الآية الكريمة
- (٤) دعوى الضم ودفع النفقة بها اضرار يجب دفعه تطبيقا للآية  
الكريمة
- (٥) يقتصر في عدم الاضرار على ألا تمر قل دعوى الضم دعوى  
نفقة الصغار



## طلب أمر بأداء مقرر اصغار فرض أجرة مسكن

### الوقائع

تضمنت الدعوى أن المدعى عليه كان زوجا للمدعية وطلقها على الإبراء من كل حقوقها الشرعية بعد أن رزق منها بالأولاد منهم - فاطمة وفاروق والسيد وأنه فرض على نفسه شهريا مبلغ ٤ أربعة جنيهات لنفقة طعام ومسكن أولاده المذكورين بموجب ورقة عرفية موقع عليها من المتداعيين وشهود مؤرخة أول أكتوبر سنة ١٩٤٥ والمدعى عليه معصم من أداء هذا المقرر إلى المدعية . وهي تطلب لذلك أمراء بأداء هذا المقرر إليها وفرض أجرة مسكن للأولاد المذكورين مع إلزامه بالمصاريف للأسباب الواردة بدعواها والمدعى عليه صادق على الدعوى عدا بقاء الصغار في سن الحضنة فإنه دفعها بتجاوزهم السن وأن المدعية لا تملك الخصومة عنهم وأنه رفع دعوى بضمهم إليه قيدت تحت نمرة ٥٠٧ سنة ٢٥-١٩٤١ وطلب ضمها إلى هذه القضية كدفع لها قررت المحكمة ذلك واستند في اثباتها إلى اعتراف المدعية في الورقة العرفية بأن سن البنت فاطمة ١٥ سنة والولد فاروق ٩ والسيد ٧

### المحكمة

من حيث أنه تبين أن سن البنت فاطمة ١٥ عاما أى أنها مستحقة الضم منذ أربعة سنوات على الأقل وأنه لو كان متحمسا لحماية عمره لوجب عليه أن يطالب بضمها منذ أربع سنوات على الأقل ومن حيث أن الصغير فاروق بلغ ٩ سنوات فلو كان متحمسا لتربيته لطلب به منذ سنتين وتركه الطالبة إلى حين رفع هذه الدعوى عليه بأمره



بالأداء قرينة الكيدية بعد قرينة عدم المطالبة بالضم في حين استحقاقه  
ومن حيث أن المدعية اعترفت أن سن فاطمة ١٥ عاما وعلى ذلك فهي  
رشيدة شرعاً وأهل للخصومة ولم تقدم للمخاصمة

ومن حيث أن كيدية دعوى الضم تقتضى الأمر بأداء المقرر حتى  
يكسب الدعي عليه حكماً بتسليم الصغار إليه ويتسلمهم فعلاً وإلا فاضطراراً  
منه إلى متابعة الكيد سيكسب الحكم بالضم ليثبت به عدم أحقيتها في  
طلب الأمر بالأداء إذ تصبح يدها غير شرعية وتصبح المطالبة غير حق  
للمدعية وفي ذلك إضرار للمدعية بأولادها وليس هذا نص الآية الكريمة  
( ولا يضارّ مولوده بولده ) أى سواء كان الأب أو الأم والضرر هنا  
واقع ممن ثبت أن الكيد منه ضد من وقع عليه الكيد

ومن حيث أن اعتبار دعوى الضم كيدية ليس معناه عدم سماعها  
باستمرار بل القصور من ذلك عدم سماعها ما دام القصور بها عرقلة دعوى  
الأمر بأداء المقرر

ومن حيث أنه بدفعه صادق على الدعوى عدا استحقاق البقاء في يد  
المدعية لتجاوز السن لولا ما ثبت من كيدية دعوى الضم في الطرف  
الحاضر ومنه قيام دعوى الأمر بأداء المقرر

ومن حيث أن المطلوب الأمر بأدائه أربعة جنهات وكانت مقدرة  
لها سوى الكسوة وأن استحقاق فاطمة ساقط للاعتبار السابق ذكره  
وأنها لا تختص من هذا المبلغ بأكثر من ١٢٠ جنية وعلى ذلك فالمدعية  
تستحق الأمر بالأداء بالنسبة لما بقى وبالنسبة لأجرة سكن من جديد

لهذا

(١) أمرنا الدعي عليه بأداء المقرر بالورقة العرفية المؤرخة أول



أكتوبر سنة ١٩٤٥ من تاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ بالنسبة إلى ٢٨٠ قرشا من المقرر لها للصغيرين . السيد وفاروق ولدى المتداعيين وأمرنا بأداء ١٢٠ قرشا أجرة مسكن شهرياً للصغيرين المذكورين من الآن (٢) اعتبار دعوى الضم كيدية في ظرفها الحاضر وكدفع لدعوى الأمر بالأداء قطلاً قائمة بذاتها من بعد فهي تسمع ولا تمرقل دعوى الأمر (٣) عدم سماع الدعوى بالنسبة لفاطمة لأهليتها للخصومة وبأداء المصاريف الرسمية واكتفى

#### المبادئ

- (١) إذا دفع المدعى عليه بأن الصغير في يد غيره لم يسمم الدفم لأن إثبات أنه في يده من وقائع الدعوى وذلك في كل دفع يعتبر انكاراً للدعوى أو بعض وقائمه
- (٢) خطف الصغيرة لا يثبت اليد عليها ولو قدم محضراً رسمياً بذلك
- (٣) اليد الشرعية على الصغير هي التي لا يهددها إلا قوة الاعتصاب والاختطاف
- (٤) الأحكام الصادرة بمقررات الصغير واليد المستندة إلى الخطف لا تكفي في إثبات دعوى إبطال المقررات

#### بشأن طلب مقرر

#### الوقائع

طلبت المدعى الحكم له على المدعى عليها بمنعها من مطالبته بالمقرر لبقته منها فصحى اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٤٢ واسقاط التجمد بالحكمين الصادرين « من هذه المحكمة في القضية عمرة سنة ٣٩-١٩٤٠ »



والقضية نمرة ١٠٠٤ سنة — ١٩٤٠ من التاريخ المذكور لنهاية ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٢ للأسباب التي ذكرها بدعواها والمدعى عليها بعد المصادقة على سبق الزوجة والدخول وبثوة البنت وصدور الحكمين دفعت الدعوى بكيديتها لأن البنت المذكورة ليست في يدها وإنما هي في يد جدتها ست أبوها إسماعيل بيلي وأن وجودها في يد المدعى إنما هو بطريق النصب والسرقة في بعض الأحيان ويدها عليها ليست يبدأ مستمرة وأنكر المدعى هذا الدفع وقدم المدعى أحكاماً منها الحكمان المذكوران وقدمت المدعى عليها عضراً رسمياً دليلاً على دفعا ثم دفعت أخيراً بصدور حكم نهائي بانتقال حق حضنة الصغيرة إلى جدتها لأمها وأنكر

### المحكمة

من حيث أن المدعى عليها دفعت الدعوى بوجود الصغيرة في يد الحاضنة جدتها لأمها ووجود الصغير في يد المدعى عليه من وقائع الدعوى وعلى ذلك يكون اثبات هذا الدفع من وقائع الدعوى وهو خلاف الأصل لأن الأصل كان وجوده في يد المدعى عليها وعلى ذلك وجب عدم السير في الدفع إذ هو في الواقع انكار لبعض وقائع الدعوى

ومن حيث أن المدعى عليها في جلسة ١٤ - ٤ - ٩٤٣ دفعت بصدور حكم نهائي بانتقال حق حضنة الصغيرة إلى جدتها لأمها وأنكر وأجلت لاستحضار الحكم النهائي بذلك والمدعى عليها ذات شأن في توجيه هذا الدفع من جهة أنه دفع توجيه الخصومة إليها لأن مقررات الصغير تتبع اليدها عليه

ومن حيث أن المدعى عليها لم تثبت هذا الدفع وقدم المدعى أحكاماً بالقرارات ثم بالنع من التنفيذ ولم تبد المدعى عليها ملحوظات عليها



ومن حيث أنه قدم تكميلاً لذلك صورة رسمية لمخضر إداري يثبت فيه أنه خطف الصغيرة لزوج أمها وأنه ادعى أن جدتها أم أمها غير أهل للحضانة لرضاها بمعرض معد

ومن حيث أن اليد القاصية التي لم تشرع بحكم لا تعتبر أصلاً ولا تعتبر مستمرة وأن الأصل إنما هي خاصة باليد المشروعة وأن وضعت بطريق غير مشروع أما هنا فالدمى يضع يده على الصغيرة رغم وجود مستحقة وهي الأم لأنه لم يثبت أن الزوج أجنبي فضلاً عن وجود أم الأم وهي أحق باليد منه وادعاء اللانم لا يكفي في تبريز يده فاستمرار يده على البنات مهدد (١) أخذ أمها لها لأن جدتها قالت إن زوجها الجديد سيطلقها

(٢) فضلاً عن أنه لم يثبت أن أمها تركتها نهائياً

(٣) كما لم يثبت سابقاً أن الزوج الجديد أجنبي من الصغيرة

(٤) ولم يثبت أيضاً أن جدة الصغيرة أهلت حقها في حضانة الصغيرة

فاليد المهددة من هذه الأربعة النواحي لا يمكن اعتبارها مستمرة

ومن حيث أنها بذلك تستغنى الدمى عليها عن الدفع بصودر حكم نهائي بضم الصغيرة لجدتها

### لهذا

لم تعتبر عدم اثبات الدفع خساراً لناحية الدفع

ومن حيث أن الدمى طلب الحكم مكتفياً ومعناه أنه لا يعول على

اثبات آخر حتى اليمين إذا قرر محجزه عن الاتبات

### لهذا

قررت اعتبار الدمى عاجزاً عن الاتبات ورفضنا الدمى



## المبادئ

- (١) ليس معنى الفصل في الدفع مع الأدلة من القيام على صحته
- (٢) قد يثبت الدفع من طريق الاستدلال على الدعوى
- (٣) القاضى مرهون بما يثبت أو ينفي من وقائع الدعوى وقراراته  
لا تقيده ما دامت الدعوى منظورة
- (٤) قد تثبت الدعوى من طريق اثبات الدفع والمكس قد يقدم  
الدعى دليل الدفع وقد يقدم الدافع دليل الدعوى
- (٥) لا يملك الدعى أن يمنع القاضى من الحكم بما قدم له من الأدلة  
بل القاضى يحكم بما احتواء الملف من الأدلة أي كان مقدمها
- (٦) عدم التمويل على دفع لا يمنع الحكم بقبوله إذا عرضت أدلته  
وقبل الفصل في الدعوى نهائيا فالدفع دائما عرضه للثبوت

## فقعة صغيرة

### الوقائع

طلبت المدعية تقدير نفقة لولدها محمد من زوجها المتوفى السيد مشعل على أخويه لأبيه الدعى عليهما لما ذكرته بدعواها . والدعى عليه السيد دفع الدعوى بيسار الصنبر وملكها ما قيمته ٥٠ جنيه يؤجره بخمسة وثلاثين قرشا شهريا ويسار أمه أيضا والمحكمة قررت عدم التمويل عليه لما ذكر بالمحضر وأحضرت المدعية شاهدين سمعت شهادتهما وقدم الدعى عليه السيد مذكرة يجوابه تضمنت دفعها بما دفع به الدعى عليه السيد وقررت المحكمة التعرض من الإدارة عن تركه والسبب في ذلك أنها ١٥٠ ج. يخص الصنبر منها الثلث تقريبا



## الحكمة

من حيث أنه قد ثبت أن والد الصغير المدعى له بنفقة ترك تركه قيمتها حسب الثريات المؤرخة ١٦ / ٥ سنة ١٩٤٢ مائة وخمسون جنيتها يخص الصغير المدعى بنفقة منها بشيء فوق الثالث حسب دعوى المدعى عليهما التي لم تناقضا المدعية بشيء وخاصة وهي لم تدع أخوة غيرهما فالظاهر الذي لم تقترض المدعية لتكذيبه أن الصغير المدعى بنفقته يرث الثلث من أبيه بعد نزع أمه الزوجة

ومن حيث أن الدفع بيسار الصغير لم يفصل فيه بما يقتضى عدم قبول الأدلة عليه

ومن حيث أن ثبوت الدفع جاء من طريق التحريات عن شهادة اثبات الدعوى ولا مانع مطلقاً من أن تدل التحريات عن وقائع الشهادة على الدعوى على ما يقتضى ثبوت الدفع ورفض الدعوى لأن اتقاضى مرهون بما يثبت من وقائع الدعوى أو ينفي على أى شكل كان الثبوت أو النفي فلو ثبتت وقائع الدفع من طريق اثبات الدعوى كان ذلك داعياً لثبوت الدفع ورفض الدعوى وإن كان ذلك ليس من طريق اثبات الدفع شكلياً ولو ثبتت وقائع الدعوى من طريق اثبات وقائع الدفع وثبت فيما لذلك انتفاء وقائم الدفع كان ذلك كافياً في اثبات الدعوى ولو كان آتياً من طريق الدافع ولم يكن هناك داع لتكليف المدعى اثبات دعواه لأنه يكفى المدعى أن يطلب الحكم بما يثبت من الدعوى وما اشتمل عليه اللف من حجج سواء أ كان هو الذى قدمها أو كان خصمه الذى قدمها وأنه كما قلنا اتقاضى مقيد بما يثبت أمامه من وقائع الدعوى أو وقائم الدفع أي كان الذى قدم هذه الأدلة

ومن حيث إنه ثبت أن الصغير تركه ولم يثبت أنه استهلكها وإن ثبت



أن يده غير موضوعة عليها إلا أنه ثبت أنه يملكها ومن ملك شيئا ملك  
 بيعة فهو يملك بيع نصيبه ولو يبخس الثمن ما دام هذا الملك باقيا وفي قدرة  
 الصغير الانتفاع به فدعواه النفقة على اخوته متحتمة الرفض لأن الدعوى  
 مدفوعة بيسار الصغير وإن مضت جلسة لإثبات الدفع فضلا عن أن الدافع  
 قدم أدلة في جلسة اثبات الدفع عليه فيجوز أن يكون الدفع عرضة للثبوت  
 طالما القضية عرضة للنفي

ومن حيث أن الدافع فضلا عن أنه مصر على دفعه ولم يتنازل عنه لم  
 تفصل فيه المحكمة صراحة

### لهذا

قررنا قبول الدفع ورفض الدعوى حضورا واكتفى بذلك .

### البابى

- (١) الحكم المكتوب قبل النطق به اتجاه لا يلزم المحكمة
- (٢) الظلم حكم بنير نص فيكون من أسباب الالتماس لأن الظلم لانص  
 عليه فانظم حكم بنير نص

### نفقة زوجية وصغيرة

### الوقائع

طلبت المدعية فرض نفقة لها على المدعى عليه من تاريخ رفع الدعوى  
 ولبنتها منه فوزية من اليوم لما ذكره بدعواها وقدمت للاثبات وثيقة الزواج  
 الرسمية وشهادة ميلاد البنت وشهدنا البنت معها بالجلسة وفوضت الرأى للمحكمة  
 فى التقدير وتحمرت المحكمة من شركة سيلات الحكومة فبين أن المدعى



عليه كسارى بيومية قدرها ٩٠ مليا بجلسة ١٢/٢ سنة ١٩٤٢ دونت المحكمة حكما أدانته ولم تنطق به لأنه يناق ما تقدم به للدعى عليه في الجلسة المذكورة من التعديلات

### المحكمة

من حيث أن الحكم قبل النطق به إنما هو اتجاه وليس حكما والسير في القضية بعد هذا الاتجاه ليس أسوأ حالا من الالتماس

ومن حيث أن الدعى عليه أرفق بمذكرة شهادة متسوية إلى الشركة التى يعمل بها وإذا صح ما فيها كان الاتجاه الذى بدأ من المحكمة فى الحكم الذى كتب ولم يقرأ واجب التعديل لأنه لو حكم به وتلى بالجلسة كان ظلما والظلم من أسباب إعادة النظر إذا كان ممكنا لأن الظلم لا نص عليه فالظلم حكم بغير نص يميز قبول الالتماس بعد الحكم فما بالك إذا كان قبل الحكم فليكن الاتجاه حكما بالفعل وليكن طلب فتح باب المرافعة التماسا فلو كان الأمر كذلك وظهر صحة هذه الشهادة لوجب تعديل الحكم بالنقص

ومن حيث أن وجه الريبة فى هذه الشهادة أن الدعى عليه أحضرها بنفسه وربما لم يدرج فيها علاوة الملاء كما أنه ربما كان الخصم ملحوظة فيها فلهذا قررنا (١) التعدي من الشركة التى يعمل بها الدعى عليه وبيان جملة راتبه أصلا وزيادة (٢) عرض هذه الشهادة على الخصم لإبداء ملحوظاته

ومن حيث أن التعديلات الرسمية المؤرخة ٢٠ / ٣ / ١٩٤٣ ن ١٨٥

دلت على أن الدعى عليه لا يتقاضى أكثر من ١٨٠ فى المتوسط رغم مظاهر هذه التعديلات التى تتجلى فى (١) تأخر ورودها مما يشير إلى أنه كان هناك



محاولة تصنع لها الظروف (٢) أنها جاءت أسوأ من التحريات التي قدمها  
 الدعي عليه بيده (٣) أنه لا يوجد عامل في مصلحة حكومية في أكثر  
 مظاهرها كهذه وله أسرة ويتقاضى في يوم العمل ٩ قروش ثم يجسر أن  
 يتحمل ١٥ يوما في الشهر (٤) اغفال زيادة التلاء

ومن حيث أنه رغم كل هذا طلبت للدعية الحكم مفوضة وأنها في  
 هذه الحالة لا تستحق إلا نفقة كفاية للقرءاء في ظروفها حتى يتسنى لها اثبات  
 ما ادعته متصلا بالقادير التي طلبتها بدعواها وإن الدعية لم تثبت ما أدعت  
 به وطلبت الحكم مكتفية ومفوضة ومعنى ذلك أنها عاجزة عن اثبات ما لم تتمسك  
 به وأنها لا تطلب عليه عينا

### لهذا

حكمتا للدعية وأثبتها شهريا بمائتي قرش لنفقتها وكسوتها لها مائة  
 وثلاثون وأمرنا بالأداء لها من تاريخ رفع الدعوى ١٧/٩/١٩٤٢  
 ولقيت من اليوم وبهيئة مسكن شرعى ورفضنا ساعدا ذلك من الطلبات  
 وأمرنا بالمصاريف الرسمية ومائة قرش أجر محام حضوريا .

### البابىء

(١) الاستعداد للإيداع إقرار بأصل الاستحقاق والقدرة على الدفع  
 والاستعداد للدفع أن لم يثبت دفع البراءة

(٢) السكوت حين يجب الكلام يعنى جوابا لا يوافق صالح المشوئ  
 (٣) حكمة الإيداع في دفع البراءة ضمان الإيفاء إذا ثبت كذب

الدفع

(٤) الاستعداد للدفع ولو ضمينا يعنى عن الأمر بالدفع إذا اتهمت



خطوات الدعوى إليه

(٥) إذا ثبت أن الدفع بالبراءة احتيالي واستمهال بطرق ملتوية كان ذلك دليلاً على استيفاء كل إجراءات حكم الحبس ومنها أمر الدفع

### الوقائع

من حيث أن المدعى عليه دفع بالبراءة ويعتض التلميحات كلف بإبداع التجميد وتقديم السفندات فاستأجل لذلك

ومن حيث أن الدفع بالبراءة والاستمهال للابداع يتضمن إقرارات مطوية وهي (١) الإقرار بأصل الاستحقاق (٢) القدرة على الدفع (٣) استعداده لدفع التجميد للمدعية أن لم يثبت الدفع بالبراءة وإن الإبداع إنما هو لضمان الإبقاء إذا لم يثبت الدفع

ومن حيث أن المدعى عليه سئل في جلسة ٢٦ / ١١ / ٤٥ / ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٦٤ لماذا لم يودع فلم يجب بشئ وهذا إقرار بأنه لا عذر له وإلا لإبداء لأن السكوت في موضع الكلام جواب وهذا إن لم يكن إقراراً بأنه لا سبب إلا الاحتيال على التأجيل والامهال فهو قرينة عليه

ومن حيث أنه لا حكمة بقا لا إبداع إلا ضمان الدفع إلى المدعية إذا ثبت كذب الدفع أو الاحتيال فيه

ومن حيث قد ثبت أن الإبداع هنا لم يكون تأميناً لصحة الدفع بدليل عدم إثبات الدفع وظهور الاحتيال والكذب فيه والا تقدم مستنداته

ومن حيث أن الإبداع يتضمن ابتناء على ذلك الاستعداد لدفع للمدعية إذا ظهر كذب الدفع أو الاحتيال فيه والاضاعت حكمة الإبداع وضاع غرض المشرع من اشتراطه



ومن حيث أن الاستعداد للدفع خطوة متأخرة من الأمر بالدفع لأنه مبنى على استعداده للدفع وعدم وجود المانع فالأمر بالدفع هنا مطوى لأن المدعى عليه التزم بنتيجته وهو الدفع وإن لم يلتزم سراحة فقد التزم ضمناً لأنه أودع تأميناً لصحة الدفع أى أن لم يثبت الدفع فالبلغ المودع ضمان لاداء المتجهد للمدعية تتخذ المحكمة الاجراءت لاذن المدعية بصرفه

ومن حيث قد ظهر أن الدفع إنما هو احتيال على التأجيل وبتمبير آخر استمهال بطريق ملتوية يتضمن إقراراً من المدعى عليه أن الاستحقاق والمصادقة عليه والأمر بالدفع حقائق واقعية لا جدال فيها وإنما لجأ المدعى عليه فقط إلى الدوران في طلب الامهال

ومن حيث أن طريقة المدعى عليه في الدفع واجراءت المحكمة منه قبل ذلك تتضمن الوقائع اللازمة للحكم بالحبس وهي المصادقة على الاستحقاق والأمر بالدفع والامهال ( وإن لم يكن واجباً )

ومن حيث أن قرار اعتبار الدفع احتيالا واستمهالاً مع سبق ثبوت القدرة على الاداء لأنه كلف الايداع وقبل ولم يودع فتوجيه الدفع اقرار بالقدرة على دفع المجتهد اى إيداعه ضمان لصحة الدفع فإن لم يصح الدفع كان على ذمة إداائه للمدعية

ومن حيث أن الأمر بالدفع وقع فضلاً ثلاث مرات (١) في قرار اعتبار الدفع احتيالا واستمهالاً (٢) في استعداد المدعى عليه للايداع ضماناً لصحة الدفع أى على ذمة المدعية أن لم يصح الدفع (٣) في عدم اعتدائه على رد حين سئل في محضر ٢٦ / ١١ / ١٩٤٥ لماذا لم يودع فلم يجب بالايعار ولم يجب بإياه لم يؤمر (٤) فضلاً عن الأمر بالدفع في الحكم كاف وخاصة إذا صدر الأمر بالدفع ضمن الأمر بالايداع



ومن حيث تبين مما ذكر أن الأمر بالإيداع أمر بالدفع ضمنا لأن  
المبلغ المودع أن لم يثبت أنه تأمين لصحة الدفع فهو مدفوع بدون شك على  
خمة أدائه للمدعية لأن الدفع بالبراءة اقرار بكل الدعوى وبأنه لا مانع من  
وجوب أدائه إلا البراءة معه

ومن حيث أنه قد ثبت كل ما ذكر  
ومن حيث أن المدعية أصرت على طلب حبسه  
ومن حيث أن الأمر بالدفع ثبت توجيهه مرارا وثبتت القدرة

لهذا

حكما بالحبس ٣٠ يوما الخ  
المبادئ

التنازل عما لم يستحق وعد بالتبرع  
(٢) إذا بطل الاتفاق العرفي لأنه تبرع احتسب ما مجل في الاتفاق  
عن مدة تسعة حسبا حكم لا حسبا اتفق مستقبلا  
(٣) اصرار التبرعة عن حق الصغير لا بد فيه من قدرتها  
(٤) لا تقاضى الحاضنة ما تمجلته من نفقة الصغير إلا إذا ثبت  
حقه وقررها

(٥) البالغ التي في يد الحاضنة للاتفاق على الصغير أمانة لا تضمنها  
إذا ثبت أنها قتلت بدون قصير منها

(٦) اشتراط عدم رجوع الأب بشيء من نفقة ابنه المجلة في أي  
حال واستهلال الاتفاق بالتزامها بالاتفاق على الصغير دليل أن القبض  
صوري

(٧) الحكم بنفقة الصغير من الأمور المستحقة لا تجتمل الاضطرار



يثبت الدعي عليه حقه عند الحاضنة إذا ثبت أن حياة الصغير في خطر

### بشأن نفقة زوجية

#### الوقائع

طلبت المدعية الحكم لها على الدعي عليه بنفقة لها في الدة من أول مايو سنة ١٩٤٢ لنهاية ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٢ وفرض نفقة اصلاح وكسوة وبديل فرش وغطاء لولدها صالح من اليوم وأمره بالأداء مع الزامه بالمصاريف وانساب المحاماة لها ذكره بدعواها والدعي عليه أجاب عنها بالصادقة على سبق الزوجة والمباشرة وانكار ما عدا ذلك ودفعها بأنه قد عجل لها نفقة الولد المذكور وأقبضها عشرة جنيهات نظير ذلك وتمهدت بالاتفاق على الولد وتربيته إلى آخر ما ذكره وأنكر هذا الدفع تقدم الدعي عليه ورقة عريفه دلت على أنه عجل لها عشرة جنيهات في نظير نفقة الولد المذكور وقالت المدعية أن هذا الاقرار سوري وأنها لم تقبض المبلغ المذكور وأنها كتبت هذا الاقرار مكرمه فكلفت المدعية الالتمات وأحضرت شاهدين سمعت شهادتهما وتمحرت المحكمة من حالتها المالية فظهر أنها فقيرة لا تملك شيئاً

#### الحكمة

من حيث أن التنازل عما لم يستحق وعد بالتبرع كما هنا بالنسبة لما لم يستحق . من ضرورات الصغير بالنسبة لما لم تستحقه من مقرانه في دائرة التقدير العرفي

ومن حيث أن ما جاوز ذلك الحد يعتبر تبرعاً منه أي يجب أن ينظر إلى الضرر المحتمل التي تسببها كره من التبرع . وكفى الصبر بالنسبة لضرورات



المعيشة ويكون ترك ما زاد على ذلك تبرعا لا بد فيه من استمرار اصرارها على التبرع الذى يعتمد أولا قدرتها فإذا قطعت التبرع لاقطاع قدرتها فلا حق لها أن تقاضى ما تبرعت به

ومن حيث أن ضرورات الصغير مما طلبت الحكم به لا تمتدى شهريا تسعين قرشا

ومن حيث أنه لا يدخل فى التبرع ما كان فى نظير الطلاق من نفقتها وأجر مضانتها لصغيرة وأن ما يناسب الحكم به للصغير شهريا من مقرراته هو تسعون قرشا صاغا شهريا لنفقتة وسوته ومسكنه وبديل فرشته وغطائه ومن حيث أن المصرة جنيهاً حينئذ تستغنى فى حوالى عشرة أشهر وأنه لم يمس على الاتفاق والقبض إلا حوالى خمسة أشهر فإن الدعية لا تستحق الحكم على الدعى عليه بما طلبت إلا إذا أثبت أن ما تمجسته من مقررات الصغير قد قد منها وأنها فقيرة مصرة كما أدعت بدعواها لا تقدر على تمويض الصغير من مالها

### لهذا

كافنا الدعية اثبات اصرارها عن الاتفاق على الصغير ومن حيث أن الشهود شهدوا بفقار الدعية وتعيشها من المسألة والصدقات وأنها إذا التزمت بنفقة الصغير لا تلزم بذلك إلا إذا كانت قادرة وأنه يجب على والد الصغير أو من يقوم مقامه الاتفاق عليه ليرجع عليها بما سبق أن استوفته إذا كان له حق فضلا عن أن المبلغ المودع للاتفاق فى على الصغير أمانة فى يدها لم يثبت أنها قدته بتقصير منها على أن التمرائن تدل على أن القبض صورى بدليل أنها اشترطت عليه ورضى بهذا الشرط وهو أنه إذا انتهت مدة اتفاقها على الولد قبل المدة المقررة فلا حق له فى الرجوع عليها



بشيء وقولهما في الاتفاق الذي وقعا عليه مما ( قد التزمت بأن تنفق عليه من طرفها ) ولو كان هناك مبلغ مودع عندها على ذمة نفقة الصغير لكان أول ما تقر به استلام المبلغ ثم بيان مصرفه ولزوم رد باقيه إذا انتهت مدة الاتفاق على الصغير قبل نهاية مدة الحضانة

ومن حيث أنه لا يجوز تضيق الصغير حتى يثبت حقه على المدعية وضامنها وإننا بإزاء حياة الصغير أو موته

ومن حيث أن ماتم لا يثبت كل الدعوى

ومن حيث أن الزوجية ثابتة بمختلف أنواع الحجج في هذه القضية والزوجية تستتبع حق النفقة حتى يثبت أن هناك مسقطاً من أداء أو غيره ومن حيث أن استحقاق الصغير لكل القرارات المطلوبة بالدعوى ثابت بالقرارات الكتابية . عرفية ورسمية

وأن الحكمة قدرت للصغيرين ما يناسب في تمهيدها لبعض القرارات وأنه لا مانع من الحكم بما ثبت حتى تقدم ما يثبت الأكثر مناسبة وأنها لم تصر على التقديرات المبينة بورقة الدعوى .

### لهذا

حكمتنا للمدعية على الدعوى عليه (١) بنفقة شهرية مائة وخمسة وسبعين قرشاً ومثلها بدل كسوة كل ستة أشهر في السنة من أول مايو سنة ١٩٤٢ لغاية ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٧ (٢) بمائة وستين قرشاً للصغير شهرياً للنفقة والسكن وبدل الفرش والغطاء وأمرناه بالأداء بالنسبة إلى (١) إطلاقاً وبالنسبة إلى (٢) إلى أن تيسر المدعية ويمكنها إدراج النفقة على الصغيرين مما تسجلته وأمرناه بأداء المصاريف الرسمية ومائة قرش أجر محام حضورياً .











